

كيف اخترقن دهاليز
التجمع الوطني الديمقراطي السوداني
(قصة نضال لأجل وطن أضحى وطنين)

إحسان عبد العزيز السيد



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : نساء في مرمى البندقية

المؤلف : إحسان عبد العزيز السيد

رقم الإيداع : ٢٠١٣/٩١٤١

الطبعة الأولى ٢٠١٣



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤
Tokoboko_5@yahoo.com

الإهداء

إلى شهداء وشهيدات (الجبهة الشرقية)..
إلى من وضعوا أحلامهم وآمالهم على عاتق التجمع الوطني الديمقراطي، حملوا الشمس على أكتافهم..وحلموا بوطن حر ديمقراطي.

إلى شهيدة التجمع النسوي (أم جمعة بنيامين وول).. بنت الجنوب التي روت دماؤها الجبهة الشرقية وكانت رمزاً من رموز الوحدة الوطنية والسودان الجديد.

إلى كل من وقف بجانب التجمع النسوي من قيادات الفصائل وكوادرها، ومن قال كلمة حق في وجه الباطل.. ومن دعم مسيرته خلال رحلة الصمود والتحدي.

إلى صديقة عمري ورفيقة دربي الراحلة المقيمة .. شقيقتي (وداد صديق محمد الأمين) التي خطت معي الفصل الأول من هذا الكتاب بتوثيقاتها ووثائقها، بملاحظاتها وإضافاتها ورحلت قبل أن يرى النور.

إلى المرأة السودانية على امتداد الوطن العزيز.

■ توطئة

إن ما قمنا به عبر صفحات هذا الكتاب، لا يستهدف نضالا ندعيه أو بطولة ننشدها، ولكن إحساس بالمسؤولية تجاه تجربة شاء القدر أن نكون شهوداً عليها. كذلك شهودها وأبطالها نساء كن في فوهة البندقية، ناضلن نضالاً مزدوجاً بين مطرقة نظام ظالم وسندان معارضة تقليدية، وقد حاولنا توثيق التجربة بما في حوزتنا من وثائق ومستندات، تحكي تفاصيلها على مدى عقد من الزمن. قد يتفق معنا البعض في تقييمها. وقد يختلف البعض الآخر في ذلك، ولكن تبقى التجربة بإنجازاتها وإخفاقاتها ملكاً للتاريخ، ويبقى ما سردناه هجعة على واحة الصدق، استرجعنا فيها التفاصيل ونقلناها بحياد وموضوعية يقتضيها التوثيق الأمين. والذي استندنا فيه إلى المعايشة الشخصية، وما توفر لدينا من وقائع ومستندات وشهادات حية لآخرين كانوا جزءا من التجربة. بالإضافة لبعض الكتب والصحف التي تناولت قضية المرأة بالتجمع الوطني.

إننا إذ نكرر القول والشهادة، ذلك أنه على مدى سنوات هذه المسيرة الشاقة، التي احترمنا فيها المؤسسة التنظيمية باعتبارها خيار الشعب السوداني، والمؤسسية بغية استرداد حقه في الحرية والديمقراطية والسلام، والتزمنا ضبط النفس تجاه كل الممارسات المضادة، واتبعنا نهج الحوار عبر أروقة التجمع الوطني، وعلى رأسه المكتب التنفيذي، عضينا بالنواجذ على مكتسباتنا، وتحملنا تبعات الصمود المرير.. تجنبنا الاحتكاكات الشخصية والانفعالات الخاصة بالنفس الأمارة بالسوء.. احترمنا صغيرنا ووقرنا كبيرنا، وفوق هذا وذاك نعلم أن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية.

ختاماً ليس بوسعنا إلاَّ أن نُحيي كل من أسهمت في الحركة النسوية السودانية عبر مسيرة التجمع الوطني الديمقراطي، وأن ننحني تقديراً لكل من دعمت مسيرة التجمع النسوي، ومن اقتطعت من وقت بيتها وأطفالها وأسرتها ليبقى هذا التنظيم شامخاً.. لكل من وقفت أمام الإعصار ومحاولات التركيع دون أن تنحني ولو طرفة عين.

فمن أجل وطن جميل..تحلينا بالصبر الجميل!

قطعناه درباً..

طويلاً..

كقامة النضال..

قصيراً..

كعمر الهزيمة!

إحسان

■ شكر وعرفان

كل الشكر والعرفان لكل من دعم هذا العمل حتى رأى الكتاب النور ..

*إلى الأستاذ فتحي الضو الذى قام بمراجعة الباب الأول وأبدى ملاحظاته عليه فكانت إضاءات وهيجة لمواصلة المشوار حتى اكتمل الكتاب.

*إلى الدكتور عباس الحاج الأمين محاضر علم الفلكلور بمعهد الدراسات الإفريقية والأسيوية بجامعة الخرطوم الذى تكرم مشكوراً بالمراجعة اللغوية والنحوية للكتاب.

*إلى كل الأصدقاء الذين دفعوا بهذا العمل منذ أن كان فكرة وعلى رأسهم صديقتى العظيمة ورفيقتى المخلصة دكتورة ماجدة محمد أحمد على والتى ظلت بجانبى منذ البداية وشدت من أزرى لتخطى كل العقبات حتى اكتمل الكتاب.

*والشكر موصول للرفيق هشام العبيد الذى شهد معى البدايات وقدم الكثير ليدفع بتجربة هذا التوثيق إلى الأمام.

*وفى الطباعة أراميت قرماى والرفيقة بدرية سنعيد الطاهر من معهد التدريب السياسى والقيادى بالحركة الشعبية لتحرير السودان والتى تحملت العبء الأكبر ليخرج هذا العمل مكتملاً..

إلى صديقي الحبيب الباشمهندس المبدع ابني (محمد أحمد محي الدين) الذي قام بتصميم الغلاف (حفظه الله).

إلى الجميع شكري وتقديري .

■ المقدمة

ظلت قضية مشاركة المرأة في المجتمع بشكل عام، ومشاركتها السياسية على وجه الخصوص منذ الاستقلال وعلى مر الأنظمة المتعاقبة قضية أساسية، رمت بظلالها على قضايا الاستقرار في السودان دون أن يعي ساستها الدرس، ولعل الفشل الذي لازم الأنظمة الديمقراطية، كان لإقصاء المرأة دور كبير فيه باعتباره تعطيل لطاقة تمثل نصف المجتمع.. ونجد برغم هذه الظروف استطاعت المرأة وبنضالات طويلة وبفضل رائدات الحركة النسائية أن تحصل على العديد من الحقوق والمكتسبات السياسية وغيرها، في فترتي الستينات والسبعينات من القرن الماضي.. شهدت هذه المكتسبات خلال هذه الأنظمة ظروفا سيئة خاصة في ظل الديكتاتورية.. بدءاً بنظام عبود مرورا بنظام نميري وانتهاءً بنظام الإنقاذ.. والذي حدث فيه تراجع كبير لمكتسبات المرأة بسبب السياسات التي مورست والقوانين التي سُنت بغرض إقصائها وتحجيمها داخل المجتمع.. هذا على مستوى الحكومات..

ولم يكن الحال بأفضل منه على مستوى المعارضة، وبخاصة الأخيرة التي التأمت في إطار التجمع الوطني الديمقراطي، فسياسة العزل والإقصاء طبقت بدقة (مع سبق الإصرار والترصد) وكانت خلاصتها أن بدأ التجمع الوطني ذكوريا وانتهى ذكوريا، وظلت «مشاركة المرأة» عبارة عن كلمات جوفاء، يزين بها مقرراته وبياناته دون أن ترقى إلى مستوى الجدية والتفعيل الحقيقي، وكان ذلك منذ بداية توقيع الميثاق حيث أقصيت عنه المرأة تماماً، ومروراً بالمادة (٥) من مقررات أسمرا للقضايا المصيرية (سيتم تناول كل ذلك الباب الثالث) وتضميناً لكل الاجتماعات، وانتهاءً باتفاق القاهرة والذي تحول بعد التوقيع من اتفاق إلى افتراق دق إسفيناً في نعش التجمع الوطني، و «لا عزاء للسيدات». وعلى مدى العقد ونصف من عمر التجمع الوطني ظلت النساء بداخل السودان وخارجه، يسعين لانتزاع حق المشاركة والتمثيل في مواقع صنع القرار، وكلما خطت النساء خطوة إلى الأمام سعت مراكز القوة في التجمع الوطني، وبعقلية السودان القديم لإرجاعهن خطوتين إلى الخلف.. وبالرغم من ذلك لم تقف النساء مكتوفات الأيدي، بل بجانب المحاولات المستمرة لانتزاع حقوقهن في المشاركة، لعبن دورا مهما بطريق مباشر وغير مباشر في قضايا الوطن عبر مسيرة التجمع الوطني، وكان التجمع النسائي بالداخل خير مثال على تضامن النساء ومثابرتهن في مناهضة النظام بشتى الطرق من تظاهرات ومسيرات احتجاجية ورفع المذكرات...والتعبير الفعلي عن رفضهن لكل ممارسات نظام الإنقاذ ولم تثنهن الاعتقالات والسجون والجلد والصالح العام وفائض العمالة وغيرها عن مواصلة المسيرة ودعم نضالات التجمع الوطني، مما أسهم في توسيع قاعدة مشاركة النساء والالتفاف حول مواثيق التجمع الوطني وتأييده ودعم مسيرته.

وما ننقله للقارئ عبر صفحات هذا الجهد المتواضع، هي تجربة لنساء عملن في ظروف قاسية وواجهن صعوبات وعراقيل أقسى، في سبيل أداء واجبهن تجاه الوطن وتجاه المرأة التي قام التنظيم لأجلها..التنظيم المقصود هو «التجمع النسوي الديمقراطي السوداني بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إرتريا» وهذا اسمه الكامل، تنظيم تكون من أحزاب وفعاليات التجمع الوطني الديمقراطي، ومرمى البندقية مقصود بها الأراضي المحررة بشرق السودان ومناطق النزوح. وهي المناطق التي كانت تقع تحت سيطرة التجمع الوطني الديمقراطي بعد إعلان النضال المسلح عام ١٩٩٦ في الجبهة الشرقية.. نساء هذه المناطق هن كما جاء في تقرير مركز القاهرة

لدراسات حقوق الانسان – أفريقيا العدالة (RSP) (النساء اللاتي يعشن في مناطق شرق السودان التي يسيطر عليها التجمع الوطني هن من أكثر النساء اضطهاداً وتعاسة في السودان، إن لم يكن في العالم بأسره.. عاشت النساء في هذه المنطقة حتى وقت وصول التجمع الوطني الديمقراطي إليها تحت سيطرة الحكومة السودانية، دون أن تقوم الحكومة بفعل أي شيء لتخفيف حدة القمع والتهميش الذي يعانين منه، ومنذ افتتاح الجبهة الشرقية عام ١٩٩٦م ظلت النساء أيضا يتعرضن للفظائع المصاحبة للحرب بما في ذلك الهجمات العسكرية، القصف الجوي، التحرشات، الألغام الأرضية، والنزوح والجوع والمرض.. إنهن ببساطة أكثر نساء السودان تهميشا وقمعا وهشاشة وضع، وهن أقل المجموعات قدرة على تنظيم أنفسهن[١].) هذا باختصار وصف لظروف النساء اللاتي كن يعملن وسط التجمع النسوي.. وبرغم هذه الظروف تميزت نساء هذه المنطقة بالقدرة على استيعاب المستجدات حولهن وقابليتهن للتفاعل معها.. كما تتوفر لديهن الرغبة في تغيير الواقع البائس الذي فرضته عليهن الظروف إلى واقع أفضل، بدليل تجاوبهن مع تجربة التجمع النسوي ومشاركتهن في نشاطاته، مما أدى إلى نجاح فرعياته في تلك المناطق، حيث تمكن التجمع من إنشاء ستة فرعيات له تشمل مناطق النزوح ومعسكرات اللجوء داخل الأراضي الإرترية، وكان لبنات المنطقة ممن نلن حظاً من التعليم دور كبير في دفع العمل النسوي وفي العملية التعليمية والوعي الصحي التي تبنتها بعض المنظمات الإنسانية التي كانت تعمل بالمنطقة، بالتعاون مع الإدارة الأهلية لتلك المناطق المكونة من مؤتمر البجا.. وأهم تلك المنظمات كانت منظمة الغوث العالمية (IRC) بالإضافة للمنظمات التي كانت تتبع للتجمع الوطني وفصائله، مثل منظمة البجا للإغاثة (BRO)، منظمة أمل للرعاية الاجتماعية (SFC) ومنظمة شيرا (SHRA).

بالإضافة لهذه الظروف الدقيقة لنساء المنطقة، إلاّ أن العراقيل التي كانت توضع أمام التجمع النسوي، والمعوقات التي كان يواجهها، أضعفت كثيراً من تحقيق البرامج الطموحة التي كان يهدف إلى تحقيقها لنساء المنطقة.. وأهم هذه المعوقات كانت الإمكانيات أو «المال» (سنتناول ذلك في الباب الثاني) فقد أحجم التجمع الوطني عن تقديم أي عون مادي، يمكن التجمع النسوي من تسيير أعماله وتنفيذ برامجه، بما في ذلك ما اتفق على أنه ضروري ومُلح، بحجة أنه لا توجد في ميزانية التجمع بنود خاصة

(١)عندما يحل السلام- تحرير يوانس أجاوين وأليكس دوقال- صفحة ٢٠٩-٢١٠.

بالنشاط النسوي (وهو العذر الأقبح من الذنب)، وبالرغم من ذلك وبإصرار قيادات التنظيم ومثابرتهن، وبالدعم المعنوي والمادي من بعض الفصائل وقوى السودان الجديد داخل التجمع الوطني، ظل التنظيم صامدا، وتمكن من أن يقوم بدور ملموس وسط النساء مما أهله لكسب ثقة البعض، وتقديم العون كل حسب إمكانياته، وكان في مقدمة هذه الفصائل حزب الأمة القومى، التحالف الوطني- قوات التحالف السودانية، مؤتمر البجا، الحركة الشعبية لتحرير السودان وقيادات الحزب الشيوعي السودانى، ثم حركة وجيش تحرير السودان التي انضمت للتجمع الوطني مؤخراً. وكذلك حركة العدل والمساواة ممثلة فى رئيسها د.خليل إبراهيم بالرغم من وجودهم كحركة خارج منظومة التجمع الوطنى. هذا بالنسبة للعائق المالي ناهيك عن العوائق الأخرى والعراقيل التي سيرد ذكرها، والتي لم تمثل في مجملها إلاَّ دافعاً قوياً لصمود التنظيم واستمراره وعطائه مضيفاً صفحة وضيئة في سجل الحركة النسوية السودانية.. وعبر هذه المحاولة سنتناول في باب منفصل موقف التجمع الوطني من المرأة منذ أن بدأ وإلى أن أسدل الستار على آخر فصوله، بمشاركة شكلية في حكومة الوحدة الوطنية.. سيشمل هذا الباب تفاصيل وخبايا مؤتمر التجمع الوطني للمرأة الذي تمَّ التآمر عليه، وقبر قبل أن يرى النور!

الباب الأول

البدايات
النشأة والتكوين

(لم يكن الهدف من سرد هذه الذكريات الاكتفاء بهذا التاريخ الشخصي، وإنما أنا أهدف من وراء ذلك أن يتحرك كل من عاش تفاصيل هذه الأحداث المهمة إلى ضرورة تناول هذا الموضوع، ومحاولة توسعة هامشه بقدر المستطاع)

أرنستو تشي جيفارا.

■ الفصل الأول

المؤتمر التأسيسي

بدأ التجمع النسوي بمبادرة من الأخوات بالتحالف النسوي، قوات التحالف السودانية. وذلك باجتماع تمت الدعوة له بمقر إعلام قوات التحالف في السادس والعشرين من مارس ١٩٩٨م، حضر الاجتماع عدد كبير من نساء الأحزاب والفعاليات السياسية المتواجدة بأسمرا، طرحت فيه قيادات التحالف النسوي فكرة إنشاء كيان يجمع النساء المعارضات، ويتيح للمرأة السودانية بأسمرا والأراضي المحررة، الفرصة في دعم نضال التجمع الوطني الديمقراطي في تلك الفترة الحرجة التي كانت تمر بها القضية السودانية، وجدت الفكرة قبولاً من كل الأطراف، ووضعت البدايات لقيام ذلك الكيان وتكونت لجنة التسيير برئاسة إحسان إسماعيل السُني ووداد صديق محمد الأمين في موقع السكرتير العام وعضوية كل من:

- عواطف إسحاق الناجي.
- أم جمعة سايمون.
- شادية عبد الله جنيدابي.

- آسيا محمد شريف.

وبعدها تم اختيار كل من:

- نادية مصطفى.

- إحسان عبد العزيز.

للمشاركة في وضع وصياغة اللائحة.

*** انحصرت مهام لجنة التسيير في الآتي:**

- حصر العضوية.

- صياغة اللائحة.

- الإعداد للمؤتمر بما في ذلك توفير الدعم المالي اللازم.

أنجزت اللجنة مهامها بمساعدة بقية العضوات من خارج اللجنة وانعقد المؤتمر التأسيسي في الفترة من ١-٣ مايو ١٩٩٨م بمقر التجمع الوطني الديمقراطي وكان حينها «السفارة السودانية» والتي تم تسليمها للتجمع من قبل السلطات الإرترية بعد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة السودانية.

حضر الجلسة الأولى للمؤتمر عدد من ممثلي فصائل التجمع الوطني والاتحاد الوطني للمرأة الإرترية، قدمت خلال فعاليات المؤتمر عدة أوراق من أمانات المرأة بالأحزاب والتنظيمات السياسية لفصائل التجمع الوطني والنقابات، تناولت أوضاع المرأة ودورها في الحركة الوطنية[1]، وفي الجلسة الأخيرة تم تكوين هيئة قيادة التجمع النسوي من عضوتين من كل فصيل وعضوة واحدة لكل من النقابات والمستقلات، إذ تم التمثيل بناءً على خطابات الفصائل التي رشحت بها ممثلاتها لهيئة القيادة، أما المستقلات فقد اخترن واحدة منهن، بينما تمثيل النقابات تمَّ عن طريق المؤتمر العام، باختيار نقابية بالإجماع لعدم وجود تمثيل للمجلس العام للنقابات بأسمرا في ذلك الوقت.. فجاء تكوين هيئة القيادة على النحو التالي:

١ - الحزب الاتحادي الديمقراطي:

- إحسان إسماعيل السني.

(١)ستتعرض لأوراق العمل في الباب الثانى - أوراق عمل مؤتمرات التجمع النسوي.

- شادية عبد الله جنيدابي.

٢- حزب الأمة:

- نادية مصطفى.

- د. مريم الصادق.

٣- قوات التحالف السودانية:

- وداد صديق محمد الأمين.

- آسيا حسن الخليفة.

٤- الحركة الشعبية لتحرير السودان:

- سلوى يعقوب.

- أم جمعة سايمون.

٥- التحالف الفدرالي السوداني:

- مريم خاطر عبد الرحمن.

٦- الحزب الشيوعي السوداني:

- د. أميرة هلال زاهر.

٧- مجموعة المستقلات:

- إلهام علي.

٨- النقابات:

- إحسان عبد العزيز.

تكوين المكتب التنفيذي:

حسب ما تنص عليه لائحة التجمع النسوي الفصل الثالث- البند (أ) (يتكون المكتب التنفيذي من سبع عضوات بالاقتراع السري أو التزكية أو حسب ما يتفق عليه ويقرر من قبل هيئة القيادة).

وبناء عليه انعقد اجتماع هيئة القيادة بتاريخ ٨/ مايو/ ١٩٩٨م لانتخاب المكتب التنفيذي.

* كونت لجنة من هيئة القيادة لإجراء العملية الانتخابية في وجود مراقبين من الفصائل:

- عبد الباقي محمد مختار عن الحركة الشعبية لتحرير السودان.
- سعاد الطيب حسن عن حزب الأمة.
- آسيا محمد شريف قوات التحالف.

بعد كلمة الترحيب تقدمت لجنة الانتخابات بواسطة واحدة من عضواتها (إحسان عبد العزيز) باقتراح أن يكون الاقتراع علنياً، وذلك لوجود عضوتين من هيئة القيادة لا يجيدن القراءة والكتابة، وثني الاقتراح ثم تقدمت د. مريم الصادق باحتجاج على هذا المقترح مطالبة بسرية التصويت، ثم تقدمت نادية مصطفي باقتراح مضاد وهو الاقتراع السري، وأيضا تمت تثنية الاقتراح، مما استوجب العودة للعضوات وحسم الاقتراحين بالتصويت والذي جاءت نتيجته لصالح الاقتراح الأول، بعدد ثمانية أصوات مقابل ثلاثة أصوات للاقتراح الثاني.. وبالتالي أجريت عملية الاقتراع بالتصويت العلني برفع اليد وجاء انتخاب المكتب التنفيذي كما هو مبين في الوثيقة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

دولة إرتريا

السيد/ **رئيس التجمع الوطني الديمقراطي**

تحية احترام وتقدير، وبعد

تم بحمد الله في الثامن من مايو الجاري تكوين المكتب التنفيذي للتجمع النسوي الديمقراطي بدولة إرتريا من عضوات هيئة القيادة، وجاءت نتيجة الانتخابات على النحو التالي:

١- إحسان إسماعيل السُني- رئيساً.

٢- إحسان عبد العزيز السيد- أميناً عاماً.

٣- وداد صديق محمد الأمين- التنظيم والإدارة.

٤- سلوى يعقوب- الشؤون الخارجية.

٥- شادية عبد الله جنيدابي- الإعلام والناطق الرسمي.

٦- آسيا حسن الخليفة- المالية.

٧- نادية مصطفي- الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة.

وتم ذلك تحت إشراف المراقبين أدناه:

١- سعاد الطيب حسن-ع/ حزب الأمة القومي.

٢- عبد الباقي محمد مختار-ع/ الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٣- آسيا محمد شريف-ع/ قوات التحالف السودانية.

توقيع/ وداد صديق محمد الأمين

سكرتير عام لجنة التسيير

ع/ لجنة الانتخابات

صورة للسيد / الأمين العام للتجمع الوطني

صورة للسيد/ أمين التنظيم والإدارة

صورة طبق الأصل

تعثُّر الخطا

عثرة أولى- انسحاب حزب الأمة

في اليوم التالي لانتخاب المكتب التنفيذي ٩/ ٥/ ١٩٩٨م فوجئنا بخطاب من ممثلات حزب الأمة يعلنَّ فيه انسحابهن من هيئة القيادة والمكتب التنفيذي.. جاء فيه ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

حزب الأمة

التاريخ: ٩/ ٥/ ١٩٩٨م

الأخوات عضوات اللجنة التنفيذية للتجمع النسوي الديمقراطي السوداني- أسمرا

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد،

نحيطكم علما بانسحابنا كحزب الأمة من اللجنة التنفيذية وهيئة القيادة وذلك للآتي:

١- الاجتماع الذي تم فيه ما سمي بانتخاب اللجنة التنفيذية، تم إخطارنا به بصورة عابرة وفي اللحظات الأخيرة، ومن غير إطلاعنا على أجندة ذلك الاجتماع المهم، للتحضير الكافي والمشاورات بشأنه.

٢- ما سميت بالانتخابات لأعضاء اللجنة التنفيذية كانت مسخا مشوهاً لأية صورة معزوفة. فلم تكن بالاقتراع السري كما هو منصوص عليه في لائحة التجمع النسوي الديمقراطي السوداني أو بالاتفاق، بل كان اقتراعاً علنياً ظهر فيه بوضوح الترتيب المسبق والاتفاق بين القائمين عليه.

٣- حزب الأمة هو أكبر الأحزاب جماهيرية وصاحب الرقم الأول في كل الانتخابات الديمقراطية. وعليه فإن التوزيع الذي تم للمناصب القيادية في اللجنة التنفيذية مجحف. لقد كنا نتوقع أن يكون تكوين اللجنة الأولى هذه فعلا بالاتفاق مراعياً كل الاتجاهات والموازنات، رغبة في العمل الجاد والتقدم للأمام بعيداً عن مصادر الاختلافات، ولكن

أن يتميز بكل هذا الكم من التجاوز فهذا مما لا يمكن السكوت عليه أو العمل الجاد معه.

ولذا نسجل هذا الموقف ونعلن انسحابنا من تجمعكم بأسمرا هذا. وليوفق الله الجميع.

ع/ أمانة المرأة بحزب الأمة- أسمرا

توقيع:

نادية مصطفي

مريم الصادق

- صورة لأمين عام حزب الأمة

في اليوم التالي التقت عضوات المكتب التنفيذي، وبعد المشاورة تقرر انعقاد اجتماع في ١٣/ ٥/ ١٩٩٨م. ناقش الاجتماع مذكرة الانسحاب وقرر الآتي:

عدم قبول الانسحاب.

مخاطبة ممثلات حزب الأمة بصورة لأمينه العام بغرض التراجع عن الانسحاب.

صياغة الخطاب من قبل الأمين العام وعرضه على المكتب التنفيذي وإجازته، هذا وقد تم الاتفاق على محاور المخاطبة.

وبالفعل تمت صياغة الخطاب التالي، الذي أجازه المكتب التنفيذي مع إجراء بعض التعديلات، ومن ثم تسليمه للجهات المعنية.

(صورة طبق الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني
الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

يقول الله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [آل عمران].

(صدق الله العظيم)

الأخوات/ ممثلات حزب الأمة بهيئة قيادة التجمع النسوي الديمقراطي السوداني بدولة إرتريا.

نادية مصطفي

مريم الصادق

بعد السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تلقينا خطابكم المعنون للمكتب التنفيذي والخاص بأمر انسحابكم من هيئة القيادة والمكتب التنفيذي، استناداً على عدة أسباب كما ورد في الخطاب. ونحن إذ نأسف لهذا الموقف، والذي جاء في وقت نحن في أمس الحاجة فيه لجمع الشمل لا لتشتيت الجمع، ولتوحيد الجهود لا لتفريقها. نوجز ردنا على أسباب الانسحاب كما وردت في خطابكم بتاريخ ٩/ ٥/ ١٩٩٨م ونستند في ردنا على حيثيات اجتماع المكتب التنفيذي يوم الأربعاء الموافق ١٣/ ٥/ ١٩٩٨م. ووفقاً للائحة التجمع النسوي الديمقراطي السوداني، ومحضر سكرتارية لجنة التسيير عن الاجتماع المنعقد بتاريخ ٨/ ٥/ ١٩٩٨م لانتخاب المكتب التنفيذي في الآتي:

«الاجتماع الذي تم فيه ما سمي بانتخاب اللجنة التنفيذية تم إخطارنا بصورة عابرة وفي اللحظات الأخيرة ومن غير اطلاعنا على أجندة ذلك الاجتماع المهم للتحضير

الكافي والمشاورات بشأنه».

التعقيب:

تم الاتصال بالأخت مريم الصادق تلفونياً بواسطة الأخت إحسان إسماعيل السني رئيس اللجنة وذلك يوم الأربعاء ٦/ ٥/ ١٩٩٨م في تمام الساعة ٩:٣٠ صباحاً أي قبل انعقاد الاجتماع الجمعة ٨/ ٥/ ١٩٩٨م بخمس وخمسين ساعة، والذي كان مقرراً لانعقاده الساعة ٤:٣٠ مساء، وفي يوم انعقاد الاجتماع يوم الجمعة الساعة ٢ ظهراً اتصلت الأخت إحسان السني بالأخت مريم الصادق بغرض إحضار مراقب عن حزب الأمة، وبناءً على هذه الوقائع واستناداً على لائحة التجمع النسوي الديمقراطي الباب الأول الفصل الثاني (الدعوة العمومية) والذي ينص على الآتي (يجب أن يحضر الأعضاء بجدول أعمال الجمعية العمومية قبل انعقادها بوقت كاف لا يقل عن ٤٨ ساعة قبل موعد الاجتماع) وعليه ما ينطبق على الجمعية العمومية ينطبق على هيئة القيادة والمكتب التنفيذي باعتبارها جزءاً من الجمعية. كما أنه لا يوجد بند صريح يحدد فترة الإخطار لكل منهما.

وهنا لابد أن نشير إلى نقطة مهمة وهي حضوركما ومراقب حزب الأمة ومشاركتكما في الانتخابات بالترشيح والتصويت والاقتراح وهذا يبطل الادعاء السابق ويعني قبولكما الدعوة قبولاً لا خلاف عليه.

«ما سميت بالانتخابات لأعضاء اللجنة التنفيذية كانت مسخاً مشوهاً لأية صورة معروفة، فلم تكن بالاقتراع السري كما هو منصوص عليه في لائحة التجمع النسوي الديمقراطي السوداني أو بالاتفاق، بل كان اقتراعاً علنياً ظاهراً فيه بوضوح الترتيب المسبق والاتفاق بين القائمين عليه».

التعقيب:

حسب نص اللائحة في الباب السابع الفصل الثالث البند (أ) (يتكون المكتب التنفيذي من ٧ أعضاء بالاقتراع السري أو الاتفاق أو التزكية أو حسب ما يقرر ويتفق عليه من قبل هيئة القيادة)، وقد تم الاقتراع العلني استناداً على الفقرة الأخيرة من هذا البند (ما يقرر ويتفق عليه من قبل هيئة القيادة) وكان القرار بالاقتراع العلني كالآتي:

اقترحت إحسان عبد العزيز أن يكون الاقتراع علنياً لوجود بعض الأخوات لا يجدن

القراءة والكتابة.

تقدمت نادية مصطفي باقتراح مضاد بأن يكون الاقتراع سرياً ويكتب المراقبون لمن لا يجدن الكتابة.

تم التصويت على الاقتراحين، وفاز الاقتراح الأول بأغلبية الأصوات، مقابل ثلاثة أصوات للاقتراح الثاني.

وعليه كان قرار لجنة الانتخابات بعلنية الاقتراع، وهنا لابد أن نشير إلى نقطة مهمة وهي أنها وعلى مستوى العالم وفي كل قوانين الانتخابات وأعرافها لا توجد إنابة شخص عن شخص آخر في الاقتراع السري أو العلني أو غيره.

حزب الأمة هو أكبر الأحزاب جماهيرية وصاحب الرقم الأول في كل الانتخابات الديمقراطية، وعليه فإن التوزيع الذي تم للمناصب القيادية في اللجنة التنفيذية مجحفاً.

التعقيب:

أولاً لم يكن هنالك توزيعاً للمناصب بل كان اقتراعاً علنياً حراً في أبهى صور الديمقراطية التي نصبو إليها، واستناداً على نص اللائحة الباب السابع الفصل الثالث البند (ب) شروط عضوية المكتب التنفيذي كالآتي:

- الإقامة في مدينة أسمرا.
- الكفاءة.
- الخبرة.

واستناداً على هذه الشروط كان انتخاب المكتب التنفيذي، ولم يكن باللائحة بند ينص على أو يتحدث عن جماهيرية أو أرقام الأحزاب في الانتخابات الديمقراطية، وكانت وقائع الانتخابات كالآتي:

الترشيح لمكتب الرئيس: رُشحت إحسان إسماعيل السني وفازت بالتزكية.. ونعتقد بأن اتفاق الجميع على إحسان السني، جاء لكثير من الاعتبارات التي نصت عليها اللائحة من الخبرة والكفاءة، ولم يكن من بينها انتماؤها لهذا الحزب أو ذاك، كما أنه لم يحظر على أحد ترشيح نفسه أو غيره لمنافستها على هذا المنصب.

منصب الأمين العام: تم ترشيح كل من إحسان عبد الغزيز السيد ونادية مصطفى لـه وكانت نتيجة التصويت فوز الأولى بعدد ٨ أصوات مقابل ٣ أصوات للثانية.

مسؤول التنظيم والإدارة وفازت به وداد صديق بالتزكيـة، ولم يكـن هنالـك منـافس وأيضا لم يحظر على الآخرين منافستها.

مسؤول الشؤون الخارجية:

أولاً: رشحت له مريم الصادق واعتذرت عنه بأنها لا تنطبق عليهـا شـروط اللائحـة لعدم إقامتها بمدينة أسمرا.

ثانيا: رشحت نادية مصطفي فاعتذرت بأنها لا تستطيع العمل في هذا المكتب.

ثالثاً: رشحت له سلوى يعقوب وفازت بالتزكية.

مسؤول الإعلام: رشحت له شادية عبد الله وفـازت بالتزكيـة حيـث لم يكـن هنالـك منافس لها وأيضا لم تكن المنافسة محظورة.

مسؤول المالية: رشحت له نادية مصطفي اعتذرت بنفس العذر السابق.. ثم رشحت آسيا حسن وفازت بالتزكية.

مسؤول الشؤون الإنسانية: رشحت له نادية مصطفي وفازت بالتزكيـة وقبلـت هـذا المنصب. وبناء على الوقائع السابقة كان لدينا ممثل واحد من حزب الأمة تنطبق عليهـا شروط دخول المكتب التنفيذي وهي نادية مصطفي.

والتي رشحت لأربعة مناصب خرجت من أحدهن واعتذرت عـن اثنـين وارتضـت بالرابع والذي فازت به بالتزكية، هذا يؤكد انه لم يكن هنالك توزيع للمناصـب ولم يكـن هنالك إجحاف أو قصد، وتم انتخاب نادية لهذا المكتب بناء عـلى رغبتهـا الشخصـية، وهذا ما أكدته بقولها (اعتذرت عن المكاتب السابقة لأنني كنت أرغب في هذا المكتب منذ البداية، وهذا ما حدا بي لإضافة عبـارة «المنـاطق المحـررة» في اللائحـة في البـاب السابع الفصل الثالث البند السابع مكتب شؤون إنسانية). وكانت نادية تتحـدث بـنفس الروح التي عهدناها فيها منذ بداية التحضير لهذا العمل وبنفس الصـدق والأمانـة التـي تميزت بها أثناء العمل مع المجموعة مما جعلنا حقيقة نندهش لهذا الموقف المفاجئ.

وفي رأينا أن العبارات التي استخدمت في الخطاب لم ترق لمستوى المسـؤولية التـي

نفترضها فينا جميعا كتجمع نسوي تعاهدنا على العمل الجماعي المنزه من كل الأغراض والخلافات، ونذكر من هذه العبارات:

كانت الانتخابات مسخاً مشوهاً.

(......... أن تتميز بكل هذا الكم من التجاوز وهذا ما لا يمكن السكوت عليه).

فالتلاعب بالألفاظ غير مقبول، خاصة من حزب كحزب الأمة، ونحن في هذه المرحلة الحرجة من تاريخنا الوطني، والذي يحتاج لتوحيد الجهود وتضافرها.

ولابد من أن نشير إلى أن وجود مراقبين وتوقيعهم على سلامة الانتخابات ومن بينهم مراقب حزب الأمة سعاد الطيب حسن يؤكد أنها لم تكن مسخاً مشوهاً ولم يكن هنالك تجاوز. وبناء على كل ما ورد ذكره في هذه المذكرة قرر المكتب التنفيذي عدم قبول انسحاب الأخوات بأمانة المرأة بحزب الأمة مع استعدادنا في المكتب التنفيذي للحوار، وذلك حفاظاً على هذا الكيان الوليد والذي نأمل أن نتكاتف جميعاً لتحقيق أهدافه.

ولكن فائق التقدير والاحترام

والسلام عليكن ورحمة الله تعالى وبركاته

إحسان عبد العزيز السيد

الأمين العام

١٤/ ٥/ ١٩٩٨م

صورة للسيد/ أمين عام حزب الأمة

عثرة ثانية : عضوية «حق» العقدة والمنشار

قبل أن يستفيق المكتب التنفيذي من مفاجأة انسحاب حزب الأمة، جاءت ممثلتا الحزب الاتحادي الديمقراطي بإشكال جديد، إذ بدأن اتصالات فردية بعضوات المكتب التنفيذي، كل على حدة في محاولة لإقناعهن بتجميد عضوية حركة القوة الجديدة (حق) [1]... بدأتا هذه الاتصالات بعد مرور يومين فقط على انسحاب حزب الأمة، وقبل انعقاد اجتماع ١٣/ مايو المشار إليه.. ادعتا أنهما بدأتا خطوات لتسجيل التجمع النسوي كفرع من التجمع الوطني، وكانت عضوية حق عقبة في ذلك، مع العلم أن هذه الخطوات المزعومة لم يعلم بها أحد سواهما، بما في ذلك مسؤولة التنظيم والإدارة، والتي تقع مثل هذه الإجراءات في دائرة اختصاصها، واعتبرتا استمرار (حق) كعضو بالتنظيم تجاوزاً لمقررات التجمع الوطني، حاولنا في المكتب التنفيذي تصحيح هذا الفهم المغلوط للمقررات وتجاوز المقررات وعدم انطباقه على الحالة المذكورة. وأوضحنا تمتع حق بعضوية التجمع الوطني بالداخل دون أن يعتبر ذلك تجاوزاً، إلا أن إصرارهما كان عنيداً... وأمام هذا الإصرار لم يكن لدينا خيار غير الموافقة، فقد كان واضحا وقوف الحزب وراء ذلك الموقف ووضعه المنشار على العقدة في محاولة لتقليم أظافر التنظيم النسوي الوليد حتى لا يخرج عن طوع الحزب الذي يقود المعارضة، وحتى يظل صوت المرأة (عورة) كالعهد به.. وهي نفس الأسباب التي جعلت من أمانة المرأة بالتجمع الوطني أمانة شاغرة حتى قضى التجمع الوطني نحبه.

وفي اليوم الذي حُدد اجتماع المكتب التنفيذي الخاص بإجازة خطاب الرد على انسحاب حزب الأمة، تقرر اجتماع متزامن لهيئة القيادة لاتخاذ قرار تجميد حركة (حق) بعد أن أصبح (شر لا بد منه).. وفي اجتماع ١٣/ ٥/ ١٩٩٨م اتخذ القرار (بأضعف الإيمان).. ويبدو ذلك واضحاً في الصياغة المرتبكة لمحضر الاجتماع والذي لم يتعد الثمانية أسطر، واضطراب القرار بدءاً بالتاريخ الذي كتب ١٩٨٩ بدلا عن ١٩٩٨م.

(صورة طبق الأصل من محضر الاجتماع)

---

(١)حركة القوى الجديدة (حق) المقصودة هنا هى حق قبل الانشقاقات والتي أسسها الراحل الخاتم عدلان.

اجتماع هيئة القيادة بخصوص (حق) ١٢/٥/١٩٨٩م
الأربعاء الرابعة مساء (المركز الثقافي)

الحضور:

١ - وداد صديق.

٢ - إحسان عبد العزيز.

٣- إحسان إسماعيل السني.

٤ - شادية عبد الله جنيدابي.

٥ - إلهام علي عبد الله .

٦- سلوى يعقوب.

٧- آسيا حسن خليفة.

الأجندة:

عضوية حق بهيئة القيادة:

بدأت هنالك خطوات لتسجيل هذا التجمع كفرع من التجمع الديمقراطي وكانت أول عقبة قابلت هذه الخطوات هي انضمام (حق)، تفاكرنا في هذا الموضوع وتوصلنا إلى تجميد عضوية (حق). وبعد تثبيت أقدامنا واعتمادنا من قبل التجمع الوطني بعدها نسعى لإدخال (حق) ضمن التجمع النسوي.. وقد نعامل معاملة خاصة باعتبارنا تنظيماً نسوياً ويسمحوا بإشراك (حق). كما سننتظر الاجتماع القادم للتجمع الوطني والذي سيبت فيه في موضوع إدخال (حق) في التجمع الوطني.

أمن الحضور بالإجماع على تجميد عضوية (حق) حركة القوى الجديدة.

«انتهى»

ضبط المحضر

توقيع

وداد صديق محمد الأمين

عشرة ثالثة: ختم لم ير النور

لم يمض على إشكالية حق سوى أيام معدودات، إذ فاجأتنا رئيسة التجمع (إحسان السني) وأمينة إعلامه (شادية جيندابي) بقضية أخرى، وهي استخراج ختم التجمع النسوي بمعزل عن المكتب التنفيذي بأكمله ومن وراء ظهره بما في ذلك مسؤولة التنظيم والإدارة، والتي يقع الختم تحت دائرة مسؤولياتها ومهامها التنظيمية، وأثار ذلك ربكة جديدة داخل المكتب، وازداد الموقف تعقيداً في إصرار رئيسة التجمع على الاحتفاظ بالختم فيما تنص اللائحة على أن كل الوثائق والمستندات يتم حفظها لدى التنظيم والإدارة، وهذا التصرف بالطبع أضعف الثقة بين المكتب ورئيسته واستمر الجدل حول الختم وأصبح بنداً ثابتاً في أجندة كل اجتماع وظل محجوزاً، لم ير النور مطلقاً أي حتى يومنا هذا.

الإساءات الشخصية والنهاية الدرامية

بدأ واضحاً محاولة ممثلات الاتحادي الديمقراطي (الرئيس وأمين الإعلام) السيطرة على كل صغيرة وكبيرة داخل المكتب التنفيذي، وعلى البقية أن تبصم على كل ما يتفقان عليه وما يملي عليهما من تعليمات وتوجيهات حزبية تخصهما كناشطات في الحزب الاتحادي.. ولا تعني بقية المكتب التنفيذي، الأمر الذي يعد تدخلاً سافِراً في أعماله. وبالطبع كان على عضوات المكتب التنفيذي مواجهة هذا السلوك الغريب ورفضه، خاصة وأن الخلاف كان جوهرياً مما خلق مناخاً متوتراً لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يهيىء أرضية لعمل عام، ناهيك عن نضال يتم في ظروف دقيقة.. زد على ذلك الإساءات الشخصية التي كانت توجه للعضوات داخل الاجتماعات وخارجها عبر الوسائل المختلفة، والتي لا نود الخوض فيها وقد تضمنتها مذكرة الانسحاب التي قدمتها ممثلات قوات التحالف السودانية، وأرفقن معها مستنداً يدلّ على ما ذكرناه (توقيع وداد صديق وآسيا حسن- أغسطس ١٩٩٨م) وصلت كل هذه الممارسات إلى حد سب عضوات المكتب التنفيذي في أحد اجتماعاته (بما يتعارض مع الأديان) من قبل أمينة الإعلام.. وكان ذلك الاجتماع هو الفيصل الذي وضع نهاية ذلك المكتب.

وكما أشرنا فقد كان واضحاً لعضوات المكتب التنفيذي، ومنذ اجتماعه الأول محاولة الحزب الاتحادي الديمقراطي فرض وصاياه وأجندته على التنظيم عبر ممثلتيه، أدى ذلك إلى بلورة موقف مضاد ورافض لهذه الوصاية، تحول الموقف وفي فترة وجيزة

لتيار قوي أطاح بوجود الاتحادي الديمقراطي في قيادة التجمع النسوي مما أدى به إلى عزل نفسه عن التنظيم منذ العام ١٩٩٨م وحتى عودة التجمع الوطني إلى الداخل وفقاً لاتفاقية القاهرة[1].

(١) وهذا ما سيرد تفصيله في الفصول القادمة.

■ الفصل الثاني

انسحاب المكتب التنفيذي

مع تفاقم الوضع داخل المكتب التنفيذي، وزيادة حدة الخلاف مع الشلل الكامل والعجز عن وضع أي برامج عمل ناهيك عن تنفيذها، كان لابد من وضع نهاية لهذه المأساة التنظيمية، فبعد التشاور بين عضوات المكتب التنفيذي وقيادات الفصائل توصل الجميع إلى انسحابات جماعية بمذكرة تستند إلى الأسباب والمبررات التي دفعت في هذا الاتجاه، على أن تدعم هذه المذكرة بمذكرات أخرى من ممثلات كل فصيل من فصائل المكتب التنفيذي توضح وجهة نظر كل تنظيم على حدة، وتؤمن على أسباب الانسحاب الجماعي. وبالفعل تم ذلك بتاريخ ٢٨ من يوليو١٩٩٨م.. حيث قدمت مذكرة من ممثلات قوات التحالف السودانية وأخرى من ممثلة الحركة الشعبية وثالثة من ممثلة النقابات. كما قدمت مذكرة الانسحابات الجماعية بنفس التاريخ جاء فيها:

(صورة طبق الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذة/ **رئيسة هيئة قيادة التجمع النسوي الديمقراطي السوداني بدولة إرتريا**

بعد التحية

لقد قام التجمع النسوي الديمقراطي السوداني بدولة إرتريا لدعم القضية الوطنية، والمشاركة الفعلية في تحقيق تطلعات شعبنا الصامد، ولدعم نضال المرأة السودانية، ولكن وبعد انقضاء ثلاثة أشهر كاملة لم يتمكن فيها المكتب التنفيذي من إثبات جديته في البدء أو الشروع في تنفيذ برامجه مما أثر سلباً على الحركة النضالية للتنظيم.

ونعزي هذه الإخفاقات للأسباب الآتية:

١ - رئيسة التجمع النسوي غير مؤهلة لقيادة هذا العمل الوطني العظيم.

٢ - محاولات رئيسة التجمع ومسؤولة إعلامه المستمرة في التشكيك في عضوات المكتب التنفيذي وبث الفتنة بينهن.

٣ - عدم تقبل رئيسة التجمع لأي آراء مخالفة لها من عضوات المكتب التنفيذي لتصحيح مسار العمل ومحاولاتها المستمرة في فرض السيطرة الكاملة عليهن.

أدت كل هذه الأسباب مجتمعة إلى التجاوزات الآتية:

١ - تجاوز مقررات المؤتمر العام وذلك بتجميد عضوية حركة القوى السودانية الجديدة (حق)، وهنا نؤكد مشاركتنا في هذا الخطأ، ولكن جاء ذلك بغرض حرصنا على وحدة الصف وعدم حدوث شرخ في التنظيم والذي لم ينقض على تكوينه سوى أسبوع واحد.

٢ - خرق لائحة التجمع النسوي الديمقراطي السوداني بدولة إرتريا (الباب السابع، الفصل الثالث، البند ج الفقرة ٣ - مهام أمين التنظيم والإدارة) وذلك باستخراج مسؤولة الإعلام للختم بمعزل عن المكتب التنفيذي وفي غياب مسؤولة التنظيم والإدارة، ثم سيطرة رئيسة التجمع عليه بالرغم من اعتراض باقي عضوات المكتب المستمرة وتأكيدهن ضرورة التمسك بما تنص عليه اللائحة العامة للتجمع النسوي.

٣ - مضيعة الزمن وإهدار الوقت المخصص للاجتماعات الدورية والطارئة في الخلافات غير البناءة، ولم يتمكن المكتب التنفيذي من البدء أو الشروع في أي هدف من

أهدافه، ولم يرقَ إلى مستوى المسئولية المناطة به.

عليه، وبناء على كل ما سلف ذكره نؤكد عدم مقدرتنا على الاستمرار في العمل في ظل هذا الوضع ولذا نعلن انسحابنا من هيئة القيادة ومن المكتب التنفيذي متمنين للتجمع النسوي السوداني في دورته القادمة أن يكون أكثر توفيقاً في اختيار ممثلاته.

وبالله وحده التوفيق

عاش نضال الشعب السوداني

عاش نضال المرأة السودانية

وعاش التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

التوقيع:

الأمين العام/ إحسان عبد العزيز السيد.

مسؤول التنظيم والإدارة/ وداد صديق محمد الأمين.

مسؤول الشؤون الخارجية/ سلوى يعقوب .

مسؤول الشؤون المالية/ آسيا حسن الخليفة.

صورة للسيد:

- رئيس التجمع الوطني الديمقراطي السوداني
- أمين عام التجمع الوطني الديمقراطي السوداني
- للسادة أمناء الأحزاب السياسية الممثلة في هيئة قيادة التجمع النسوي الديمقراطي السوداني بدولة إرتريا.

مرفقات:

- انسحاب مقدم من ممثلات الحركة الشعبية لتحرير السودان.
- انسحاب مقدم من ممثلات التحالف النسوي بقوات التحالف السودانية.
- انسحاب مقدم من إحسان عبد العزيز السيد/ نقابية مستقلة.

بعد تسليم رئيسة التجمع النسوي مذكرات الانسحاب الجماعي كان من المتوقع أن تدعو الرئيسة عضوات هيئة القيادة لاجتماع طارئ يناقش الانسحابات المقدمة من عضوات المكتب التنفيذي للنظر فيها، واتخاذ قرار بشأنها حسب ما تنص عليه اللائحة (الباب السابع – الفصل الثاني- سلطات وصلاحيات هيئة القيادة). ولكن تجاوزت الرئيسة نصوص اللائحة وشرعت في الرد الفردي على الانسحابات بالقبول والرفض والإرجاء حسب ما تريده وما يريده من يقفون وراء هذه الملابسات، فانسحاب الأمين العام وقع برداً وسلاماً على الاتحاديين. وكما علق أحد منسوبي قوات التحالف السودانية قائلاً «بلا وانجلى». فكانت فرصة طيبة يعالج فيها الاتحادي الديمقراطي خطأه عندما تجاوز قرينه (حزب الأمة) وصوت علناً لغيره في منصب الأمين العام.. هذا المنصب والذي حسب منظومة التجمع الوطني ينبغي أن يكون حكراً لحزب الأمة والرئاسة للاتحادي الديمقراطي.

فجاءت ردود الرئيسة كما يلي:

* قبول انسحاب الأمين العام- ممثلة النقابات.

* رفض انسحاب أمينة التنظيم والإدارة وأمينة المال- قوات التحالف السودانية.

* أما أمينة الشؤون الخارجية- ممثلة الحركة الشعبية فقد بلغت شفاهة أن الرد عليها سيأتي لاحقاً، وربطوا ذلك بعودة ياسر سعيد عرمان والذي كان بالقاهرة في تلك الفترة، وبرروا انتظاره بأن حضوره سيغير من موقف الحركة الشعبية تجاه انسحابهم المقدم ضمن بقية الفصائل (ولم يكن.. إذ بقى موقف ممثلات الحركة الشعبية كما هو وتمسكن بوحدة صف التنظيم لتصحيح الأخطاء).

* بعد انقضاء أكثر من أسبوعين على تقديم الانسحابات دون أن تتخذ الرئيسة الإجراء اللازم تجاهها، عقدت عضوات هيئة القيادة اجتماعاً تشاورياً أفضى إلى اقتراح انعقاد اجتماع طارئ للهيئة، وقدم طلب يتضمن ذلك ممهوراً بتوقيعات جميع عضوات الهيئة لرئيسة التجمع النسوي، والتي رفضت استلام الطلب كما رفضت فكرة الاجتماع من أساسها.

* قررت بعدها هيئة القيادة انعقاد الاجتماع كحق تكفله اللائحة حيث يجوز لها الدعوة لاجتماع طارئ متى رأت ذلك.

بالفعل عُقد الاجتماع بتاريخ ٢٢/٨/١٩٩٨م وقبل الدخول في تفاصيل ذلك الاجتماع لابد من التوقف عند هذه الملابسات التي مرَّ بها المكتب التنفيذي بشيء من التحليل حسب معطيات التجربة والواقع الذي فرضته سياسات التجمع الوطني وديمقراطيته المزيفة.

ديمقراطية منقوصة... وما جاء به التجمع النسوي شيئاً فرياً

نظراً لكل المواقف التي وضع فيها المكتب التنفيذي، بدءاً بانسحاب حزب الأمة ومروراً بكل ممارسات الحزب الاتحادي داخل المكتب التنفيذي للتجمع النسوي، نجد أنها تدل على عقلية الهيمنة التي تدور في محور واحد، وهو محاولات الحزبين الكبيرين السيطرة على مقاليد الأمور في كل ما له علاقة بالتجمع الوطني. على سبيل المثال نعلم أنه من ضمن الأسباب الرئيسية التي أعاقت قيام فرعيات للتجمع الوطني بالمهجر كان تمسك الحزب الاتحادي الديمقراطي بالرئاسة، وتمسك حزب الأمة بالأمانة العامة على نمط هيئة القيادة التي آلت فيها الرئاسة للسيد محمد عثمان الميرغني، والأمانة العامة للسيد مبارك الفاضل، وهو ذات النمط الذي دار الصراع حوله في التجمع النسوي بالقاهرة ولندن، ومات كل منهما في مهده.

وما جاء به التجمع النسوي كان شيئاً فرياً، فمثلاً عندما وافق الاتحادي الديمقراطي على تلك التشكيلة التي أفضت بمنصب الأمين العام لممثلة النقابات، ولحزب الأمة بأمانة الشؤون الإنسانية بالأراضي المحررة كان ذلك لسببين. أولهما:

- تأكده على أن هذا الخيار هو ما أقرته القوى الحديثة داخل هيئة القيادة وهي ذات ثقل كمي مؤثر.

- السبب الآخر وهو وقوفه مع هذه التركيبة ربما يضمن له سيطرته على مقاليد الأمور داخل المكتب التنفيذي وتوجهاته وقراراته، وعمل بمبدأ (تقشير العصا) وهو ما اعترفت به رئيسة التجمع في ردودها على مذكرات الانسحاب، حيث قالت في ردها على انسحاب الأمين العام «كرئيسة للتجمع وحفاظاً على وحدته كنت أصل معك أنت تحديداً حد الزجر حتى لا يحيد الاجتماع عن أجندته». أي على نمط الناظرة والتلميذات.

- أما حزب الأمة وبالرغم من أنه لم يقلها صراحة في مذكرته إلاَّ أنه عزَّ عليه خروجه

من منصب الأمين العام والذي يعتبره حكراً عليه (بوضع اليد). ففي مشهد اجتماعي جمعني بمريم الصادق في وجود سعاد الطيب وعبد الباقي مختار القيادي بالحركة الشعبية، وجهت إليَّ د. مريم الصادق سؤالاً، وكان ذلك بعد انسحابهم بفترة قليلة «أنا بستغرب كيف الواحد يقدر يقبل حاجة هو عارف أنها ما حقته وهناك من هو أولى بها منه؟!»» (توثيق شخصي- يونيو ١٩٩٨م). فبصرف النظر عن المكان الذي وقع فيه السؤال، وبصرف النظر عن المناسبة والمشهد، فالسؤال في حد ذاته يفصح عن «عنجهية» وعدم اعتراف بالآخر وقفزاً فوق الديمقراطية التي تحدثت عنها د. مريم في مذكرة الانسحاب وقالت: «حزب الأمة هو أكبر الأحزاب جماهيرية وصاحب الرقم الأول في كل الانتخابات الديمقراطية» حيث استفزت الديمقراطية د. مريم عندما نالوا ٢٧.٢٪ من أصوات الناخبين لمنصب الأمين العام مقابل ٧٢.٨٪ لمرشح رأت انه قبل بشيء يعلم أنه حق لآخرين.

فبالرغم من أننا اعتبرنا هذا الموقف منها موقفاً شخصياً يعبر عن صاحبته بدلائل كثيرة، إلاّ أنه في ذات الوقت جاء منها، وهي تمثل حزب الأمة في هيئة قيادة التجمع النسوي ومحسوب عليه بجانب ما محسوب له من مواقف إيجابية أثرت مسيرة التجمع النسوي في ذلك الوقت، وسيتم تناولها في فصول لاحقة. وعموماً فقد كانت تلك هي روح التجمع الوطني التي سادت بين الأحزاب الكبيرة والأحزاب الحديثة (أحزاب الفكة) وهو مصطلح استخدمته كوادر الحزبين الكبيرين وروج له د. شريف حرير امتعاضاً، وتناوله في عدة مناسبات، ففي ندوة أقامها التجمع الوطني في ذكرى انتفاضة أبريل عام ٢٠٠١م تحدث حرير عن تداعيات هذا المصطلح، مما أثار غضب أحد قيادات الاتحادي الديمقراطي في ذلك الحين[1]، ووقف محتجاً على تصريحات حرير، فدكتور حرير كان أميناً للتنظيم والإدارة بعد مؤتمر مصوع سبتمبر ٢٠٠٠م ونائباً للأمين العام، وعرف عنه أنه كان يمثل التيار المعارض للسياسات الفوقية، وسيطرة الاتحادي الديمقراطي على مقاليد الأمور داخل التجمع الوطني، إلى جانب قلّة من القياديين من الأحزاب الأخرى، وعلى رأسهم الأستاذ التجانى الطيب، إلى أن جاء زمن تجرع فيه الجميع كأس الصمت. ومن الحكايات التي ترددت في الوسط التجمعي عن د. شريف أنه في إحدى جلسات اجتماعات هيئة القيادة برئاسة الميرغني رفع يده لإعطائه فرصة

(١)عبد الملك عبد الباقي.

للحديث، ولكن الأخير غضّ الطرف عنه وتجاهله ولكن د. حرير أصرّ على أن تظل يده مرفوعة حتى نهاية الجلسة دون أن يحصل على «فرصة العمر». وهذا شكل من الأشكال التي توضح اختلال موازين الديمقراطية داخل التجمع الوطني، فالمصطلحات التي ابتدعها التجمع وأدخلها على قاموس السياسة السودانية من «تراضٍ، موازنات سياسية، اتفاق، وفاق...الخ». سخرت جميعها لترضية الاتحادي الديمقراطي خاصة بعد خروج حزب الأمة منافسه التقليدي وشريكه في خارطة السودان القديم. ويبدو أن ذلك قد لازم التجمع الوطني من المهد إلى اللحد، وهو توثيق تضمنه سفر تاريخي «السودان.. سقوط الأقنعة» للأستاذ فتحي الضو، بدءاً من تجربة سجن كوبر بعد انقلاب ٣٠/ يونيو/ ١٩٨٩م والذي استشهد فيه بتوثيق شخصي للأستاذ التجاني الطيب.. تحدث فيه عن إصرار الميرغني على تسمية الكيان المعارض بالتجمع الوطني، رغم اعتراضهم على التسمية لمبررات ذكرها في ذلك التوثيق، إلى أن قال «حاولنا إثناء الميرغني باعتبار أن التسمية المذكورة تحد من لوازمنا السياسية وتعني مدلولاً معيناً ظللنا نردده من العام ١٩٥٦م، علاوة على أننا لم نرتح أصلاً للتسمية، لأنها في ذلك الوقت لا تنطبق على التجربة الجديدة التي كنا بصددها وأمام محاولاتنا تلك ازداد إصرار الميرغني فوافقنا»[1] واستمر الأمر كذلك. واستمرت هيمنة الحزب الاتحادي على التجمع حتى نهاياته وتصدعه. وربما كانت هذه الهيمنة من أهم أسباب هذا التصدع، فما حدث في الاجتماعات الأخيرة للتجمع بالعاصمة المصرية، والتي قادت لتوقيع اتفاقية القاهرة مع المؤتمر الوطني تؤكد ما ذهبنا إليه، حيث دخل التجمع الوطني للمفاوضات بوفد قوامه ٩٩ عضواً ٦٣ عضواً فيهم من الحزب الاتحادي الديمقراطي، ولم يؤد تذمر الفصائل سراً وجهراً إلى تغيير ذلك الموقف، وعندما أعلن تنظيم مؤتمر البجا والأسود الحرة انقسامها من المفاوضات في بداياتها، كانت مفارقة التمثيل على قائمة المسببات، خاصة فيما يخص لجنة التفاوض في «قضية الشرق»، ويظهر ذلك في التقرير الذي صاغه صلاح باركوين أحد القيادات البارزة في مؤتمر البجا رداً على المبادرة التي تقدم بها الراحل عبد الرحمن عبد الله القيادي بالحزب الشيوعي ومدير إذاعة التجمع الوطني الديمقراطي في أعقاب انسحاب التنظيمين في محاولة منه لرأب الصدع.

تحدث باركوين عن اللجنة قائلاً « كونت اللجنة الخاصة بالتفاوض في قضية الشرق

(١) السودان.. سقوط الأقنعة – ص٨٨.

من ١٩ عضواً.. توزيعها كالآتي:

١- ١٤ عضواً من الاتحادي الديمقراطي.

٢- ٣ أعضاء من مؤتمر البجا.

٣- عضوان من الأسود الحرة.

علماً بأن عدد الوفد المفاوض ٩٩ عضواً، منهم ٦٣ عضواً من الحزب الاتحادي الديمقراطي، هذا بغير الاتحاديين أصحاب المواقع الوظيفية في التجمع الوطني. واشتركت بقية الفصائل في الستة وثلاثين مقعداً المتبقية[١]. وأشار باراكوين في تقريره إلى تلك الهيمنة قائلا: «إن الأخطاء الإدارية التي صاحبت هذا العمل منذ البداية وحتى نهاية الجولة الأولى يظهر جلياً في استئثار مجموعة من العناصر التابعة لتنظيم واحد فقط بالعمل، حتى ولو جاء على حساب المصلحة العامة، وأن مبدأ الهيمنة والتسلط الذي يصر البعض على الاستمرار فيه سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة لا يدركها أولو الأمر، حتى تقع وقوع الصاعقة وتؤدي إلى الفشل النهائي في كل شيء»[٢].

ويبدو أن ما تنبأ به باراكوين كان على مرمى حجر، وما تجدر الإشارة إليه هو أن اتفاقية القاهرة وقعت في غياب معظم الفصائل المكونة للتجمع الوطني، فانسحاب حزب الأمة بالرغم من أنه جاء مبكراً إلاّ أنه يعتبر نقطة البداية في انفراط العقد، أما الحركة الشعبية فبالرغم من وجود قائدها وزعيمها الراحل قرنق على قمة المفاوضات، إلا أنها لم تكن معنية بالاتفاق بقدر ما كان يعنيها اصطحاب حلفائها في العودة إلى الداخل وتنفيذ اتفاقية السلام، أما بقية الفصائل فقد بدأ تساقطها مع شروع التجمع في اتفاقه مع النظام، وفي غياب رؤية واضحة في حل قضايا الشرق ودارفور، فقد أعلنت الفصائل ذات الصلة المباشرة بقضية دارفور، عدم مشاركتها في المفاوضات منذ أن طرحت القاهرة كمنبر للتفاوض، وعلى رأس هذه الفصائل التحالف الفيدرالي بقيادة أحمد إبراهيم دريج ودكتور شريف حرير وحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور ومني أركو مناوي (قبل انشقاقهما). وقد كان عبد الواحد يمثل الحركة في هيئة قيادة التجمع الوطني، باعتباره رئيساً لها ويمثلها في المكتب التنفيذي مني أركو مناوي باعتباره أمينها

(١)تقرير صلاح باراكوين- صفحة (٣)- ١٧/ ١١/ ٢٠٠٤م.

(٢)نفس المصدر السابق.

العام في ذلك الوقت. أما قوات التحالف السودانية فقد كانت حينها قد انشقت لجناحين جناح بقيادة رئيسها عبد العزيز خالد والآخر بقيادة رئيس الدائرة السياسية تيسير محمد أحمد، واكتملت حلقة التساقط بانسحاب تنظيمي الأسود الحرة ومؤتمر البجا، والتي كونت في ما بعد جبهة الشرق (فبراير/ ٢٠٠٥) وتوصلت إلى منبر أسمرا الذي قاد إلى اتفاقية سلام الشرق في أكتوبر ٢٠٠٦م وهكذا ظلت القرارات والمواقف مرهونة بما يريده وما لا يريده رئيس التجمع الوطني دون ضوابط أو روابط. وظلت هيمنتهم كحزب ترمي بظلالها على مواقف وقرارات التجمع الوطني في العديد من القضايا المبدئية والمصيرية، ساعد على ذلك غياب النظم التي تحكم هذه القرارات والمواقف وتفسح للديمقراطية المجال لتقول كلمتها. فغياب المؤسسية داخل التجمع الوطني لعب دوراً كبيراً في أن يجعل من التراضي والموازنات وغيرها، جسراً عبرت تحته مياه كثيرة جعلت من ديمقراطية التجمع الوطني شعاراً أجوف، وكلمة لا طعم لها ولا لون ولا رائحة، وانزوت مقاصد كثيرة ومُيّعت قضايا كثيرة، على رأسها قضية مشاركة المرأة وبدأ وجه التجمع قبيحاً بعد أن ظهرت مساحيقه وبانت الحقائق للذين غابت عنهم. ولكن (بعد ما الدحيش أكل العيش) كما يقول المثل الشعبي السائد، ووقع (الفأس في الرأس) كما يقول صنّوه أيضاً، كتبت كثير من الأقلام الجريئة حول غياب المؤسسية، وكان أبرزها المقال الذي كتبه الصحفي فايز الشيخ السليك بعد اتفاق جدة على صفحات الصحيفة الالكترونية «سودانيز أون لاين» والذي أثار حفيظة نشطاء الحزب الاتحادي الديمقراطي وأشعل غضبهم، الأمر الذي حدا بهم إلى نسخ المقال وتصويره وتوزيعه على حاضري اجتماع هئية قيادة التجمع الوطني الديمقراطي بحسبهم شهوداً على انفلات ذلك الصحفي. والذي نقتطف من مقاله التالي: «حين تدخل إلى مبنى المكتب التنفيذي للتجمع الوطني وتقرأ لافتة معلقة على مدخل أول مكتب على يمينك- ممنوع الدخول- تظن أن الغرفة تضيق بأسرار عسكرية خطيرة، وتعج بملفات تفصيل العمل بالداخل، وخلايا التجمع الوطني في الأحياء السكنية ومكاتب العمل، وخيوط العمل الدبلوماسي فتتراجع احتراماً للمجهود العظيم، لا سيما وان الموظفة التي تجلس وراء جهاز الكمبيوتر الأمريكي من ماركة كومباك لا تعرف اللغة العربية كتابة أو قراءة، الشيء الذي يساعد على درجة السرية العالية. وهنا سر غامض؟! ولكن عزيزي لا تصعقك المفاجأة، فهذه الجدران الفخمة لا تعرف الاجتماعات منذ أكثر من عشرة أشهر، وحين تسأل أعلى المستويات تكون الإجابة لا أدري؟ لماذا؟: في نظامنا أن

رئيسنا هو المخول بالدعوة للاجتماعات. وإذا لم يدع؟ ماذا عن اتفاق جدة؟ كيف تـم؟ ما هي الخطوات؟ يأتيك الرد هجوماً على الرئيس ومـن اختـاره!! نحـن ونفـس الـذين يهاجمون القيادة يصـبحون كمـن عـلى رؤوسـهم الطيـر داخـل قاعـات الاجتماعـات». ويضيف : « فما خطأ الميرغني إذا كان لا يسمع إلاّ الإطراء والتأييـد عـلى كـل خطواتـه فمن حقه أن يذهب إلى جدة وأن يتفق طالما أن الجميع راض عـن اتفاقاتـه، ومـن حـق الميرغني تأخير عقد الاجتماعات طالما الجميع أيضاً راض عن ذلك.» ثم تحدث عـن شكل الاجتماعات وانهماك القيادات في حل الخلافات بدافع وحدة التجمع وتساءل أن كانت الوحدة هي غاية في حد ذاتها أم وسيلة؟ إلى أن قال: «يبقى من حق الميرغني تأخير الاجتماعات التي لم تتغير لهجة بياناتها الختامية. وراهن على بيان الاجتماعـات القادمـة لن يحمل جديداً والتي لم تتم الدعوة لها رغم مرور عشرة أشهر على آخر اجتماعات هيئة القيادة ورغم أن خلال الفترة الماضية كان مفترضاً عقد اجتماعين على الأقل إضـافة إلى المنسي المؤتمر العام الثالث ومؤتمر المرأة.»[1].

وتحدث الأستاذ فتحي الضو في كتابه (السودان.. سقوط الأقنعة) عن قرارات مؤتمر مصوع الذي ظلت حبراً على ورق وتناولها مفصلاً، ونقتطف منها الجزء التـالي: «هنـاك قرارات صدرت ولم تنفذ مثل قرار الهيكل التنظيمي الذي حدد انعقاد المؤتمر العام كل عامين على الأقل، ناهيك عن الاجتماع الدوري لهيئة القيادة والذي تقـرر بـ«مـرة كـل ثلاثة أشهر على الأقل» وأصبح بدلاً عن ذلك خاضعاً لرغبات الرئيس يعلنها كيفما شـاء وحيثما شاء، وكذا شمل القرار ممثلة التجمع النسوي «تنتخب من المؤتمر العام للمرأة الذي ينعقد تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي وهـو المـؤتمر الـذي لم يـر النـور مطلقاً، وكان شاهداً على أن هيئة القيادة ظلت منبراً ذكورياً» (ص ٥٢٨). وبالطبع كل ما ذكرناه وما سنذكره يدور في فلـك غيـاب المؤسسـية وانحسـار الديمقراطيـة في أروقـة التجمع الوطني، الأمر الذي جعل من قضية المرأة قضية مزدوجة ومـن نضـالها نضـالاً مزدوجاً بين رحي المعارضة وسندان النظام.

نعود إلى اجتماع ٢٢/ ٨/ ١٩٩٨م والذي كان من المفترض أن ينعقد بمقـر التجمـع الوطني الديمقراطي، لم يتم ذلك نسبة لموقفه من مشـاركة المـرأة بشـكل عـام في تلـك الحقبة الزمنية وسنتناول ذلك تفصيلا في الباب الثاني.

(١)مقتطفات من مقال فايز السليك- سودانيز أون لاين بتاريخ ٢٠٠٣م.

■ الفصل الثالث

قرارات وتوصيات اجتماع الفرصة الأخيرة

عقد الاجتماع بمنزل أمين التنظيم والإدارة وداد صديق الأمين، بدلاً عن دار التجمع الوطني الديمقراطي بحضور كامل لكل الفصائل باستثناء الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة الذي كان على موقفه المنسحب، ناقش الاجتماع الانسحابات المقدمة من عضوات المكتب التنفيذي، كما اطلع على الردود التي أرسلتها الرئيسة لكل من ممثلات التحالف والنقابات، وبعد نقاش مستفيض خرج الاجتماع بالقرارات والتوصيات التالية، حسب ما ورد في محضر اجتماع هيئة القيادة بتاريخ ٢٢/٨/١٩٩٨م:

القرارات:

١ - رفض كل الانسحابات المقدمة من عضوات هيئة القيادة والمكتب التنفيذي بما فيها انسحاب حزب الأمة.

٢ - إدانة رئيسة التجمع النسوي لارتكابها العديد من التجاوزات التي تخالف اللائحة وتنتهك حرمتها.

٣- سحب الثقة من المكتب التنفيذي بأكلمه.

٤- تكوين لجنة تسيير تقوم باستلام جميع الوثائق والمستندات وكل ما يخص التجمع النسوي وتشرف على إعادة انتخاب المكتب التنفيذي.

التوصيات:

١- وضع لائحة داخلية تنظم عمل الأمانات داخل المكتب التنفيذي وتوضح مهمهما على أن يستعين التجمع النسوي بالخبرات القانونية الموجودة خارجه.

٢- مراعاة تمثيل نسبة أكبر من الأحزاب والفعاليات السياسية داخل المكتب التنفيذي لتوسيع دائرة المشاركة الفعلية للأحزاب.

٣- بما أننا بصدد جمع الشتات أوصى الاجتماع بالاتصال بالأخوات المفصولات وإتاحة الفرصة لهن بالاستئناف أو الطعن في القرارات الصادرة، خاصة وأن الفصل لم يستوفِ الخطوات المنصوص عليها باللائحة، وذلك حسب شهادة عضوات المكتب التنفيذي.

«ضبط المحضر - توقيع وداد صديق محمد الأمين ٢٢/ ٨/ ١٩٩٨م»

صورة طبق الأصل

تجدر الإشارة أنه خلال فترة المكتب المحلول، والتي لم تتجاوز الشهرين تمَّ فصل عضوتين من التجمع النسوي، بينما لم تفصل عضوة واحدة خلال كل الدورات التالية على مدى ثماني سنوات، باستثناء فصلِ ممثلتي الاتحادي الديمقراطي عن هيئة القيادة، مع الإبقاء على عضويتهما بالتجمع النسوي.

عودة حزب الأمة

نشطت لجنة التسيير برئاسة د. أميرة هلال في تنفيذ الممهم الموكلة لها، ومن بينها استلام الوثائق الخاصة بالتجمع النسوي، وقامت بمخاطبة العضوات المعنيات بالتسليم وهن:

١- الرئيسة.

٢- الأمين العام.

٣- أمينة التنظيم والإدارة.

٤- أمينة المال.

٥- أمينة الإعلام.

وذلك عبر اجتماع تسليم وتسلم قررت اللجنة ٨/ ١٠/ ١٩٩٨م موعداً له، لبت جميع العضوات الدعوة، وسلمن ما لديهن من عهد ما عدا ممثلتي الاتحادي الديمقراطي، وقد خاطبت د. أميرة عضوات المكتب التنفيذي السابق بهذا الصدد:

التجمع النسوي السوداني الديمقراطي

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

الأخوات عضوات المكتب التنفيذي السابق

بعد التحية

أفيدكم علماً بأن رئيسة التجمع الأستاذة إحسان السني، وأمينة الإعلام الأستاذة شادية عبد الله جنيدابي، رفضتا طلب تسليم ما بحوزتهما من مستندات وأوراق وأفلام وغيرها.

شكراً

رئيسة لجنة التسيير

د. أميرة هلال زاهر

٨/ ١٠/ ١٩٩٨م

صورة طبق الأصل

وقد ظلت ممتلكات التجمع من وثائق ومستندات وأختام بحوزتهن ولم يقمن بتسليمها مطلقاً.

في يوم ٩/ ١٠/ ١٩٩٨م عقدت هيئة القيادة اجتماع طارئ بدعوة من لجنة التسيير، وذلك لسفر لدكتورة أميرة المفاجئ إلى جمهورية مصر العربية في ممهم تخص حزبها كما ذكرت، وقد ناقش الاجتماع إمكانية تفويض إحدى العضوات لتقوم بمهام رئيسة اللجنة لحين عودتها، وبعد نقاش مستفيض توصل الاجتماع إلى الاتصال بحزب الأمة، ومناقشة الأمر مع ممثلاته بغرض عودتهن إلى التجمع النسوي، والمشاركة في إعادة شمله وانتخاب مكتبه الجديد، وقد فوضت د. أميرة لهذا الأمر على أن تختار من تراه مناسبا ليقوم معها بهذه المهمة، وكونت لجنة لهذا الغرض، التقت اللجنة بسعاد الطيب حسن ونادية مصطفى بمنزل السيد الصادق المهدي، أما د. مريم الصادق فقد كانت خارج أسمرا، تناول اللقاء أسباب الأزمة التي أدت لهذه التداعيات، وكان النقاش ودياً أكد فيه الجميع رغبتهن في إعادة تكوين المكتب التنفيذي وتجاوز نقاط الخلاف، وأبدت ممثلات حزب الأمة روحاً طيبة وحرصاً أكيداً على ذلك، وبعد مشاورتها في الأمر تم تفويض سعاد الطيب للقيام بأعمال رئيسة لجنة التسيير، على أن تصل باللجنة إلى نهاية الممهم الموكلة لها في حالة تأخر د. أميرة في القاهرة، وهذا ما حدث بالفعل فقد واصلت سعاد الطيب رئاستها للجنة إلى أن تم انتخاب المكتب التنفيذي الجديد.

تمثلت عودة حزب الأمة في رئاسة سعاد الطيب حسن لرئاسة لجنة التسيير، أما ممثلتا هيئة القيادة فلم تشاركا في اجتماعات الهيئة برئاسة رئيسة لجنة التسيير، وقد أوضحت ذلك نادية مصطفى باعتبار انسحابهما من هيئة القيادة سارياً إلى أن يتم اتخاذ قرار آخر بهذا الشأن.

*** في أول اجتماع لها قررت لجنة التسيير عدة قرارات أبرزها:**

١ - تجاوز نقاط الخلاف التي تؤدي إلى تفاقمه.

٢ - اعتبار الجمعية العمومية جهازا سليماً وصحيحاً.

٣- اعتبار هيئة القيادة جسماً سليماً وصحيحاً.

٤ - حل قضية تنظيم حركة القوي الجديدة (حق) المختلف عليها.

٥ - إجراء تعديلات على اللائحة.

٦ - إعادة انتخاب المكتب التنفيذي.

عقدت لجنة التسيير ثلاثة اجتماعات متتالية مع هيئة القيادة بكامل عضويتها، بعد اتصال اللجنة بممثلتي الاتحادي الديمقراطي، والتوصل معهن إلى اتفاق حول المشاركة في أعمال اللجنة واجتماعاتها مع هيئة القيادة، والتي تنتهي إلى إعادة انتخاب المكتب التنفيذي، وبالتالي شارك الاتحادي الديمقراطي في جميع اجتماعات لجنة التسيير، والتي طلب أن يكون اسمها (اللجنة الوفاقية).

عقدت الاجتماعات الثلاثة بتاريخ ٢٦/ ١١/ ١٩٩٨م/ ١٦/ ١٢/ ١٩٩٨/ ٣/ ٢/ ١٩٩٩م.

وفي اجتماع ٣/ ٢/ ١٩٩٩م تقرر أن يكون يوم ٩/ ٢/ ١٩٩٩م تاريخاً لاجتماع هيئة القيادة الخاص بانتخاب المكتب التنفيذي.

هذا وقد أنجزت لجنة التسيير المهمة الموكلة لها، بما فيها تعديل اللائحة بينما بقيت قضية (حق) المختلف عليها دون حل، وسنعود إليها لاحقاً عبر هذا الباب. والجدير بالذكر أن النجاح الذي تحقق في تلك المرحلة الحرجة كان بجهود مقدرة من لجنة التسيير، وعلى رأسها سعاد الطيب والتي استطاعت بشفافية كاملة ودبلوماسية حكيمة أن تنقل التجمع النسوي إلى مرحلة جديدة، وهذا ما دفع بممثلات الفصائل دون استثناء تزكيتها وتقديمها لقيادة التنظيم عند إعادة التكوين، فقد حقق التنظيم في فترة رئاستها العديد من المنجزات. وأثبت وجوده في الساحة السياسية. كما أحدثت عودة حزب الأمة إلى التجمع النسوي نقطة تحول حقيقية، دفعت بالتنظيم إلى الأمام بفضل الكوادر التي قدمها الحزب وسنتناول ذلك في أبوابنا القادمة بشيء من التفصيل.

■ الفصل الرابع

إعادة انتخاب المكتب التنفيذي

عندما بدأت لجنة التسيير في إعادة انتخاب المكتب التنفيذي الذي تقرر له ٩/ ٢/ ١٩٩٩م موعداً كما أشرنا، اتصلت بي رئيسة اللجنة سعاد الطيب، وطلبت مني مرافقتها في لقاء قيادات فصائل التجمع الوطني لاطلاعهم على ما تمَّ التوصل إليه، وإخطارهم بموعد انتخاب المكتب الجديد، على أن يسهموا في دعم هذه الجهود بتفويض مراقب عن كل فصيل في العملية الانتخابية، وكان الحزب الاتحادي الديمقراطي واحداً من هذه الفصائل التي شملتها الجولة حيث بدأنا بكتب الأمين العام للحزب «عبد الملك عبد الباقي» والذي كان منتخباً لتوه في أعقاب مؤتمر مصغر عقده الحزب بأسمرا في الفترة من ٢٧-٢٨/ ١١/ ١٩٩٨م »[١] وقد اتسمت فعاليات هذا المؤتمر بصراعات واسعة فيما يخص انتخاب أمينة أمانة المرأة، وقد آلت إلى سامية سليمان[٢] التي غادرت بعدها مباشرة إلى أمريكا،

(١)الاتحادي الدولية- ٣/ ١٢/ ١٩٩٨م.

(٢)نفس المصدر السابق/ ١٢/ ١٩٩٨م.

وظلت الأمانة حبراً على ورق إلى أن ظهرت إصدارة «الشقيقة» لسان حال هذه الأمانة التي لا أمين لها، وسيأتي أمر «الشقيقة» تفصيلاً في الباب الثاني.

في مقر الأمين العام كان هناك عدد من الناشطين في الحزب، قدمت سعاد الطيب للحضور تنويراً مختصراً كما فعلت مع بقية الفصائل، أشاد الحضور بجهود لجنة التسيير التي أخرجت التجمع النسوي من مأزقه، واقترح علينا عبد الملك تكوين لجنة من خارج التجمع للإشراف على الانتخابات تحسباً لأي خلافات قد تعيد التنظيم إلى المربع الأول. على أن تكون هذه اللجنة من شخصيات محايدة، واقترح علينا كل من العميد صلاح الأمير والعميد المرحوم جاه النصر محمد على، بالإضافة لإبراهيم حماد من الحزب القومي السوداني، باعتبار الحزب خارج تركيبة التجمع النسوي لعدم وجود نساء له بإرتريا، وأيده الحاضرون في هذا الاقتراح الذي وجد قبولاً من لجنة التسيير، والتي قامت بالاتصال بالشخصيات المقترحة، وبعد موافقتهم تم تكوين اللجنة حسب ما جاء في قرار التشكيل، وهذا نصه:

أمر تشكيل لجنة الانتخابات

لقد تقرر تشكيل لجنة الانتخابات من الآتية أسماؤهم:

١- العميد / صلاح الأمير- رئيساً.

٢- العميد/ جاه النصر محمد علي- عضواً.

٣- السيد/ إبراهيم حماد- عضواً.

وذلك لإجراء الانتخابات لتكوين المكتب التنفيذي للتجمع النسوي في يوم الثلاثاء الموافق ٩/ ٢/ ١٩٩٩م في تمام الساعة الثالثة ظهراً، بالمقر العام لاتحاد شباب وطلبة إرتريا.

وشكراً

توقيع: سعاد الطيب حسن

رئيس لجنة التسيير/ اللجنة الوفاقية

أسمرا ٦/ ٢/ ١٩٩٩م

تمت مخاطبة كل الفصائل المختلفة بغرض حضور ممثل عن كل فصيل للعملية الانتخابية بصفة مراقب. وقبل اليوم المحدد، وطبقاً لما ذكرته سعاد الطيب في توثيق خاص أنها اتصلت بها ممثلات الاتحادي الديمقراطي بغرض الاتفاق على المناصب القيادية بالمكتب التنفيذي، أي منصب الرئيس والأمين العام- ولكنها اعتذرت لهن لسببين: أولهما أنها كرئيسة للجنة التسيير (اللجنة الوفاقية) يجب أن تكون محايدة تماماً، ولا يمكنها الدخول في أي تنسيق مع طرف دون الأطراف الأخرى، وهذا ما تقتضيه أمانة التكليف الذي كلفت به من قبل المجموعة. وسبب آخر انه وحتى تلك اللحظة لم تكن تدري إن كانت ستكون ضمن هيئة القيادة أم لا، وهي كرئيسة للجنة أرسلت خطاباً لحزب الأمة، وطلبت منه تسمية ممثلتيه كعضوات بهيئة القيادة، ولم يكن قد ورد رد حتى لحظة اتصال ممثلات الحزب الاتحادي، وأكدت لهن أنها سواء كانت ضمن ممثلات حزب الأمة أو لم تكن، فهي لن تغير موقفها المبدئي تجاه مسألة التنسيق، فانتخاب المكتب التنفيذي ينبغي أن يتم عبر عملية انتخابية نزيهة حتى يتمكن من بداية جديدة بروح جديدة.

في اليوم التالي لتكوين المكتب التنفيذي الذي تغيبت عنه ممثلتا الاتحادي الديمقراطي ١٠/ ٢/ ١٩٩٩م وفي اليوم المحدد للانتخابات ٩/ ٢/ ١٩٩٩م كان الحضور مدهشاً، إذ توافد المراقبون من كل الفصائل دون تخلف بما في ذلك مراقب عن الحزب الاتحادي الديمقراطي، واكتملت هيئة القيادة ما عدا ممثلات الحزب الاتحادي، وببروتوكول تنقصه المارشات العسكرية افتتح العميد صلاح الأمير الجلسة، وبدا لنا من الوهلة الأولى أنه رجل منظم ودقيق للغاية مما أعطى اللجنة الموقرة هيبتها، كذلك أضفت قاعة الاتحاد الوطني لشباب إرتريا على الوضع مزيداً من الهيبة، فكانت روعة الحدث المناسب في المكان المناسب. وهنا لابد أن نشير إلى أنه كان مخطط انعقاد هذه الجلسة بمقر التجمع الوطني، ولكن اعتذرت الإدارة والقائمون على أمر المقر عن إمكانية ذلك، وسنتناول ملابسات هذا الموضوع في باب آخر، وفق ما أشرنا سابقاً، إذ انه فيما بدا لنا «ممنوع دخول السيدات» حيث كان للمقر مواقف مع المرأة.

بعد الافتتاح الذي قدمه العميد صلاح الأمير، قدمت رئيسة لجنة التسيير تقريراً عن عمل اللجنة واجتماعاتها التي أفضت لهذا الاجتماع، وشكرت الحضور والمراقبين على اهتمامهم كفصائل بدور المرأة.

بعدها بدأت لجنة الانتخابات في مباشرة عملها، ونسبة لغياب ممثلات الحزب الاتحادي الديمقراطي، مددت اللجنة عملية الانتخابات إلى ساعة أخرى حسب ما جاء في تقريرها.

«أمهلت لجنة الانتخابات العضوات الغائبات فترة ساعة انتظار للتمكن من الوصول إلى القاعة، ولكن لم تحضر أي من الغائبات وبدأت لجنة الانتخابات إجراء الانتخاب في تمام الساعة الرابعة عصراً من تاريخه» (تقرير لجنة الانتخابات- الفقرة ١٨ توقيع العميد صلاح الأمير- ٩/ ٢/ ١٩٩٩م).

كما أعطت اللجنة المراقبين فرصة لتقديم ملاحظاتهم أو اعتراضاتهم...وهذا حسب ما جاء في تقرير اللجنة الفقرة (١٠) «طلبت لجنة الانتخابات من السادة المراقبين الحاضرين أن يسجلوا ملاحظاتهم واعتراضاتهم- إذا وجدت- أثناء سير إجراءات الانتخاب كتابة وتسليمها فوراً لرئيس اللجنة» تقرير اللجنة – الفقرة (١٠) توقيع العميد صلاح الأمير.

جرت عملية الانتخاب دون أن يتقدم أحد بأي اعتراض، وبحسب ما جاء في تقرير اللجنة «لم يتقدم السادة المراقبون بأي ملاحظات أو اعتراضات وقد تابعوا سير الإجراءات وتسلسل الأحداث بدقة واهتمام وكان حضورهم ومشاركتهم مشرفة ومسئولة » تقرير اللجنة – البند (٣٠) توقيع صلاح الأمير- ٩/ ٢/ ١٩٩٩م.

تشكل المكتب التنفيذي حسب ما أسفرت عنه نتيجة الانتخابات كما ورد بتقرير اللجنة الفقرة (٢٩).

اعتمدت لجنة الانتخابات نتيجة انتخاب المكتب التنفيذي للتجمع النسوي الديمقراطي بدولة إرتريا وفق إجراءات قانونية سليمة، وتسلسل أعمال صحيح، فجاء تكوين المكتب التنفيذي كالتالي:

١- الرئيس – سعاد الطيب حسن- حزب الأمة.

٢- الأمين العام- إحسان عبد العزيز السيد- النقابات.

٣- أمانة الإعلام- وداد صديق محمد الأمين- قوات التحالف السودانية.

٤- أمانة الشؤون الخارجية- شاغرة (لم تتقدم لها أي مرشحة).

٥- أمانة الإدارة وتنمية المرأة- إلمهم على عبد الله -حزب الأمة.

٦- أمانة الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة- سميرة إدريس إبراهيم- مؤتمر البجا.

٧- أمانة الشؤون المالية- مريم خاطر عبد الرحمن- التحالف الفيدرالي.

* وفيما يخص الأمانة الشاغرة لقد سجلت لجنة الانتخابات هذه الملاحظات في تقريرها.

(البند ٢٢- منصب أمانة الشؤون الخارجية).

- قامت إلمهم عبد الله- حزب الأمة- بترشيح آسيا حسن خليفة- قوات التحالف السودانية.

- اعتذرت آسيا حسن عن ترشيح نفسها.

- قامت سعاد الطيب حسن - حزب الأمة بترشيح سميرة إدريس إبراهيم - مؤتمر البجا.

- لم تتقدم أي عضوة بتثنيتها- أسقط ترشيحها لهذا المنصب.

- لم تتقدم أي مرشحة أخرى لهذا المنصب.

- تركت اللجنة المنصب شاغراً لعدم تقدم أي مرشحة له.

«تقرير لجنة الانتخابات- الفقرة (٢٢) توقيع العميد صلاح الأمير- ٩/ ٢/ ١٩٩٩م»

*** وحول هذه الأمانة أيضاً سجلت هذه الملاحظة بالتقرير:**

قامت لجنة الانتخابات- مرة أخرى- بفتح باب الترشيح لمنصب أمانة الشؤون الخارجية، لم تتقدم أي مرشحة لهذا المنصب، اعتبرت اللجنة المنصب شاغراً. «تقرير لجنة الانتخابات- البند (٢٨) توقيع العميد صلاح الأمير ٩/ ٢/ ١٩٩٩م».

وحول اعتذار ممثلة الحركة الشعبية عن دخول المكتب التنفيذي، سجلت اللجنة

الملاحظة التالية:

تقدمت العضوة سلوى يعقوب نواتي- الحركة الشعبية لتحرير السودان- بالاعتذار عن ترشيحها لعضوية المكتب التنفيذي وسجل اعتذارها. «تقرير لجنة الانتخابات- الفقرة (١٩)- توقيع العميد صلاح الأمير- ٩/ ٢/ ١٩٩٩م».

وفيما يخص سير العملية الانتخابية فقد سجلت اللجنة بتقريرها هذه الملاحظة:

تشيد لجنة الانتخابات بالروح الديمقراطية والنظام والهدوء واحترام الآخر، الذي تميز به الجميع من مشاركات في الانتخابات ومراقبين، مما ساعد اللجنة على إخراج نتيجة الانتخابات وتكوين المكتب التنفيذي بصورة صحيحة ومرضية للجميع. «تقرير لجنة الانتخابات- الفقرة (٣١)- توقيع العميد صلاح الأمير- ٩/ ٢/ ١٩٩٩م».

حسب مرفقات التقرير. توقيعات السادة المراقبين:

«ملحق (د)»

- (صورة طبق الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم

التجمع النسوي السوداني الديمقراطي

لجنة الانتخابات

قائمة بأسماء السادة المراقبين

اسم المراقب	اسم الفعالية	التوقيع
إدريس نور محمد علي	مؤتمر البجا	
فايز الشيخ السليك	قوات التحالف السودانية	
جبريل على آدم	التحالف الفدرالي	

آسيا محمد شريف	لجنة التسيير
د. طارق مهدي العوض	الحزب الشيوعي
أبو هريرة زين العابدين	حزب الأمة
عمر عثمان الأمين	الحزب الاتحادي الديمقراطي

توقيع/ صلاح الأمير

رئيس لجنة الانتخابات

٩/ ٢/ ١٩٩٩م - الساعة الثالثة ظهراً

دار الاتحاد العام لطلبة وشباب دولة إرتريا

ومن ضمن مرفقات التقرير- ملحق (ج)- الاجتماع الأول لهيئة القيادة بواسطة لجنة التسيير- المركز الثقافي ٢٦/ ١١/ ١٩٩٨م يوضح الملحق العضوات الحاضرات من الفصائل المختلفة، وسجلت عليه الملاحظة الآتية: «تم إخطار الأخت إلهام بعدم حضور الاجتماع وذلك لسقوط عضويتها من هيئة القيادة، بعد أن تقدمت باستقالتها من تنظيم المستقلات والذي تمثله بهيئة القيادة، كما أوضحت انضمامها لحزب الأمة».

اكتملت عودة حزب الأمة للتجمع النسوي، بتقديمه لكل من سعاد الطيب وإلهام علي ممثلات له (ترشيح عمر نور الدائم- الأمين العام لحزب الأمة- ٩/ ٢/ ١٩٩٨م).

ولكن يبدو أن هذه الترشيحات لم ترض د. مريم الصادق، ففي أول اجتماع عام بعد انتخاب المكتب التنفيذي بثلاثة أشهر توجهت د. مريم بسؤال أثار دهشة الحاضرات عما إذا كانت اللجنة القائمة على أمر التنظيم وأمر ذلك الاجتماع هي لجنة تسيير أم مكتب تنفيذي؟

وعلى الرغم من استفزازية السؤال تجاوزته المنصة بطلب من رئيسة الاجتماع - رئيسة المكتب التنفيذي- سعاد الطيب (بورقة صغيرة تم تمريرها على المنصة)[1].

(١)توثيق شخصي -الاجتماع العام-٢٨/ ٥/ ١٩٩٩م.

وهكذا ظلت دكتورة مريم بعيدة عن التجمع النسوي، بينما نشطت أمانة المرأة بحزب الأمة نشاطاً كاملاً وفاعلاً في كل أنشطة التنظيم، وعلى رأسهم السيدة حفية مأمون شريف حرم السيد الصادق المهدي، والسيدة فاطمة علي حرم الدكتور الراحل عمر نور الدائم، وعدد كبير من نساء الحزب المتواجدات في تلك الفترة بأسمرا، والمقيمات خارج إريتريا كالإسهامات التي كانت تقدمها دكتورة رنا الصادق لإصدارة عزة، بالإضافة لممثلات الحزب في هيئة القيادة والمكتب التنفيذي وفرعيات التجمع النسوي بالأراضي المحررة.. وأصبح موقف دكتورة مريم موقفاً شخصياً تجاوزه التنظيم، مع احترامنا الكامل للدور الذي قامت به كطبيبة بالمستشفي الميدانى للقوات المشتركة للتجمع الوطني الديمقراطي في الفترة من ١٩٩٨م وحتى خروج حزب الأمة من التجمع الوطني في مارس ٢٠٠٠م.



■ الفصل الخامس

انطلاقة جديدة

منذ بداية تكوينه انطلق المكتب التنفيذي نحو تحقيق أهدافه في تضافر كامل ووحدة صف كانت موضع فخر لكل عضواته، مما أهل التنظيم لتحقيق العديد من المنجزات التي تخطت حدود إمكانياته، وتخطت كل العراقيل التي وضعت أمامه، وكما أشرنا لقد كانت لعودة حزب الأمة دور كبير في أن يتمكن التنظيم من أن يشق طريقه بعد تلك البدايات المتعثرة، وكان للراحل د. عمر نور الدائم دور كبير في ذلك، فقد دعم التنظيم معنوياً بحكم موقعه في هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، وبما له من صفة اعتبارية داخل التجمع كمؤسسة كما دعم التنظيم ماديا كشخص وكأمين عام لحزب الأمة، وكان للكوادر التي قدمها الحزب دوراً كبيراً في ترقية التنظيم وتثبيت أقدامه، فوجود حزب الأمة في تركيبة التجمع النسوي أكسبه كثيراً من تأشيرات المرور لدهاليز التجمع الوطني، والتي كان من الصعب الحصول عليها في تلك الفترة. حيث كان لوجود حزب الأمة بالتجمع الوطني قبل مؤتمر

مصوع أثره في إحداث الموازنة النوعية للأحزاب التقليدية والطائفية بهيئة القيادة والمكتب التنفيذي، وخلق نوع من التنافس في إظهار المواكبة لتطلعات القوى الحديثة والقوى التقدمية بالتجمع الوطني، وشعارات السودان الجديد وأولها تمكين المرأة، هذا بالإضافة لحصول حزب الأمة على رئاسة التجمع النسوي، الذي أصبح بالنسبة له دافعاً لمساندة التنظيم، وكما أشرنا سابقاً أن المنصب لم يعط للحزب لكونه حزب الأمة، بل جاء كوضع طبيعي للثقة التي اكتسبتها سعاد الطيب من عضوات هيئة القيادة، ولما تميزت به من مميزات أشرنا إليها سابقا.

وكانت أهم تلك التأشيرات.. أصبح المكتب التنفيذي يعقد اجتماعاته في عقر دار التجمع الوطني، بل في مكتب الأمين العام، وذلك بناء على خطاب تسلمته إدارة التجمع الوطني والقائمون على أمره من الأمين العام السابق مبارك الفاضل، يشير فيه إلى السماح لرئيسة التجمع سعاد الطيب باستخدام مكتب الأمين العام لكل نشاطات التجمع النسوي وبصورة يومية، وسنعود لهذه النقطة في فصل قادم بعنوان «عقر الدار واختراق الدهاليز» (الباب الثاني- الفصل السابع).

ملء الأمانة الشاغرة

كنا قد أشرنا إلى أن أمانة الشؤون الخارجية ظلت شاغرة، وفي أول اجتماعاته رأى المكتب التنفيذي إعطاء الحزب الاتحادي الديمقراطي الفرصة في شغلها، وأكد المكتب حرصه على مشاركة الاتحادي واكتمال عقد التنظيم، وتقرر مخاطبة الحزب ومناشدته المشاركة في وحدة الصف النسوي التي تحققت عبر جهود كانوا جزءاً منها. فكتب لهم خطاب يحمل هذا المعنى بتاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٩٩م يوضح إبقاء أمانة الشؤون الخارجية شاغرة ويمكنهم ملؤها بمشاركتهم في المكتب التنفيذي وهو ما يجد اهتماماً من كل الفصائل، وأرفق مع الخطاب ملفاً كاملاً يحتوي كل التفاصيل السابقة، بدءاً بمذكرات الانسحاب الجماعي لعضوات المكتب التنفيذي، قرارات وتوصيات هيئة القيادة، أعمال لجنة التسيير وانتهاء بتقرير لجنة الانتخابات، الخاص بتكوين المكتب التنفيذي الجديد، وسلم الخطاب لممثل في مقر رئاسة الحزب (إبراهيم محمد نور) بواسطة رئيسة التجمع سعاد الطيب، وذلك بتاريخ ٢٩/ ٢/ ١٩٩٩م. ومع ذلك آثر الحزب الاتحادي الصمت كما فعل من قبل.

بعد مرور فترة زمنية كافية لان يراجع الاتحادي موقفه، اجتمعت هيئة القيادة وقررت

ملء الأمانة الشاغرة والتي شغلت بانتخاب د. أميرة هلال زاهر ممثلة الحزب الشيوعي بهيئة القيادة وكان ذلك بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٩٩م.

بعد ذلك واصل المكتب التنفيذي نشاطه محاولاً تخطي كل العقبات والحواجز التي يمكن أن تعيق مسيرته. ولكن ظلت قضية تنظيم حركة القوي الجديدة (حق) ترمي بظلالها على الحركة التنظيمية، وقد أشرنا إلى أن لجنة التسيير أنجزت جميع مهامها ما عدا هذه القضية، فقد ظلت معلقة حتى بعد خروج الحزب الاتحادي الديمقراطي من التجمع النسوي، وسنعود إلى هذه القضية بشيء من التحليل.

الاجتماع العام.. والخروج من الحلقة المفرغة

في الموعد الذي تنص عليه اللائحة لانعقاد المؤتمر الثاني للتجمع النسوي، أي بعد عام من المؤتمر التأسيسي دعا المكتب التنفيذي إلى اجتماع عام، ولم يمض على تكوينه بعد سوى ثلاثة أشهر، أي في الثامن والعشرين من مايو ١٩٩٩م وقد حضر الاجتماع عدد كبير من عضوات المؤتمر، وقدم خلاله تقرير من الأمانة العامة اشتمل على كل الملابسات السابقة، بدءاً بالاستقالات الجماعية من المكتب الأول، وانتهاء بإعادة تكوين المكتب التنفيذي، وذلك حتى يقف الاجتماع العام على كل الحقائق، كما قدمت ورقة تبين إنجازات الفترة التي تلت انتخاب المكتب التنفيذي وكان أهمها إنشاء فرعية قرورة بالقطاع الشمالي بالأراضي المحررة، بواسطة رئيسة التجمع وأمينة الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة في مارس ١٩٩٩م بالإضافة للنشاط الإعلامي المكثف عبر إذاعة صوت السودان، صوت التجمع الوطني الديمقراطي. وإذاعة صوت الحرية والتجديد، التابعة لإعلام قوات التحالف السودانية.

كما قدمت ورقة ثالثة من فرعية قرورة، تناولت نشاطات الفرعية خلال شهرين من تكوينها، وكان أبرزها مشاركة الفرعية في اللجنة الأمنية للمنطقة، تأكيداً على دور النساء في حماية مكتسبات التحرير.

أهم ما تميز به الاجتماع هو رغبة الحضور في ضرورة مشاركة الحزب الاتحادي الديمقراطي في التجمع النسوي، وتقدم الاجتماع باقتراح يقضي بتكوين لجنة من شخصيات خارج المكتب التنفيذي، وهيئة القيادة للاتصال بممثلات الاتحادي، كونت هذه اللجنة من منى عوض خوجلي، منظمة المجموعة الإفريقية العالمية، وحفية المأمون من حزب الأمة، بترشيح من مريم الصادق وافق عليه الاجتماع بالإجماع، على

أن تتصل اللجنة في حالة نجاحها بالمكتب التنفيذي ليواصل مساعيها.

فشلت اللجنة في تحقيق هدفها وكانت هذه آخر المحاولات.

في الاجتماع الخاص بهيئة القيادة والذي جاء بعد الاجتماع العام، قررت هيئة القيادة اتخاذ الإجراءات اللازمة والتي تنص عليها اللائحة، ووجهت المكتب التنفيذي لذلك.

تنص لائحة التجمع النسوي بفصل العضوة عن هيئة القيادة والمكتب التنفيذي في حالة الغياب المتتالي لثلاثة اجتماعات دون عذر.

حرر خطاب بتاريخ ٣/ ٦/ ١٩٩٩م إلى مسئول الحزب الاتحادي الديمقراطي بأسمرا، أشار الخطاب إلى تطبيق عقوبة الفصل في مدة حددت بعشرة أيام وفي حالة عدم الرد تعتبر عقوبة الفصل سارية المفعول، سلم بواسطة الأمين العام وهذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

التاريخ: ٣/ ٦/ ١٩٩٩م

السيد/ **رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي**

بعد التحية

بالإشارة لخطابينا المرسلين لكم على التوالي بتاريخي ٢٦/ ٢/ ١٩٩٩م، ٣٠/ ٣/ ١٩٩٩م واللذين لم نتلق رداً عليهما، برغم إبدائنا لكم رغبتنا الملحة في ذلك، حيث أننا كتجمع نسوي نتطلع لجمع القوى النسوية وتوحيد صفها لخدمة القضية الوطنية بصورة عامة وقضية المرأة على وجه الخصوص. ونحن إذ نشير لهذه الخطابات ما زلنا نأمل في حسن تجاوبكم كفصيل قيادي ينبغي أن لا يتخلف تمثيله عن ركب المسيرة النسوية. كما أننا نحيطكم علماً بأننا أرسلنا لممثلتيكم إحسان إسماعيل السني وشادية عبد الله جنيدابي لحضور الاجتماع الثالث لهيئة القيادة بتاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٩٩م ولكنهما تغيبتا عن الحضور ليصبح بذلك غيابهما عن ثلاثة اجتماعات متتالية:

١ - اجتماع هيئة القيادة بتاريخ ٩/ ٢/ ١٩٩٩م

٢- اجتماع هيئة القيادة بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٩٩م

٣- اجتماع هيئة القيادة بتاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٩٩م

وهذا يخالف نص اللائحة (الباب الخامس- الفصل الثاني الفقرة «ل») «فقدان العضوية». وقد أكد المكتب التنفيذي في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٦/ ٥/ ١٩٩٩م على ضرورة الالتزام باللائحة وعدم تجاوزها مهما كانت المبررات، على أن تتم مخاطبتكم بهذا الخصوص لتدارك الأمر ومعالجته خلال العشرة أيام القادمة من تاريخ هذا الخطاب، وبعدها تعتبر عقوبة الفصل سارية المفعول.

ولكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز السيد

الأمين العام

توقيع المسلم — إحسان عبد العزيز

توقيع المستلم — سليمان عبد الكريم

صورة طبق الأصل

٤/٦/ ١٩٩٩م

بعد انقضاء المدة المحددة تم فصل ممثلتي الاتحادي الديمقراطي من هيئة القيادة، ووضع حد لهذا المسلسل الذي استنفد زمناً كافياً..وبعد ذلك توقف الدوران حول الحلقة المفرغة وانطلق التجمع النسوي إلى آفاق جديدة.

علاقة التنظيم بالمنظمات الأخرى ونشاطاتها

استطاع التجمع النسوي وفي فترة وجيزة أن يحقق العديد من الانجازات ذات الأثر، وان يثبت وجوده في الساحة السياسية، ويفتح آفاقاً جديدة ويؤسس علاقات واسعة مع المنظمات والاتحادات النسوية، داخل وخارج إرتريا مثل الاتحاد الوطني للمرأة الإرترية، اتحاد شباب وطلبة إرتريا، حيث بدأت هذه العلاقة منذ انتخاب المكتب

التنفيذي كما ذكرنا، واستمرت حتى خروج التجمع النسوي من إرتريا، حيث ظل الاتحاد يقدم خدماته الإعلامية واللوجستية وغيرها مما أسهم كثيرا في أعمال التجمع من ندوات ومعارض ثقافية وغيرها من النشاطات. كما كانت للتنظيم علاقات طيبة بالعديد من منظمات المجتمع المدني، واستثمار كل فرصة متاحة لفتح قنوات مع هذه المنظمات لمصلحة التنظيم وفي طريق تحقيق أهدافه، فالتقى بالعديد من النساء الناشطات في مجال المرأة وحقوق الإنسان، ومثال لهذه النشاطات مشاركة التنظيم في يوم اللاجئ بمعسكر اللاجئين بمنطقة (حزحز) والذي نظمته منظمة «أفريقيا العدالة»، ممثلة في منى عوض خوجلي وذلك في أكتوبر ١٩٩٩م. وكذلك اتحاد المرأة بليبيا، حيث بدأت هذه العلاقة عند زيارة الوفد لأسمرا في أكتوبر ١٩٩٩م برئاسة السيدة حورية. وكذلك بروفيسر سوندرا هيل أستاذة الأنثربولوجيا ودراسات المرأة بجامعة كلفورنيا، وذلك عند زيارتها لإرتريا في ديسمبر ١٩٩٩م. (تقرير سعاد الطيب، وداد صديق محمد الأمين ديسمبر ١٩٩٩م)

وكذلك علاقة التنظيم بمنظمة العمل النسوي (معن) وعلى رأسها الدكتورة ماجدة محمد أحمد، هذه المنظمة الناشطة في مجال المرأة والشباب ومتضرري الحروب بالسودان واللاجئين، وقد توطدت هذه العلاقة بعد مؤتمر (كرباويب) سبتمبر ٢٠٠٢م ودعمت المنظمة التجمع النسوي دعماً عينياً بمدها التنظيم بالعديد من الدراسات والكتيبات في مجال حقوق المرأة وحقوق الانسان، وفي مجال الصحة مما ساعد التنظيم في إنجاز العديد من برامجه في هذه المجالات، وخاصة في المناطق المحررة. هذا بالإضافة لدعم (معن) المالي المتكرر لإصدارة عزة صوت التجمع النسوي.

كما كانت للتنظيم علاقة طيبة بالمنظمات الإنسانية العاملة في إطار التجمع الوطني، بدأت هذه العلاقات أيضا منذ تكوين المكتب التنفيذي الثاني برئاسة سعاد الطيب، وفي وقت مبكر بدأ التنظيم في تنفيذ برامج عمل مشترك، وإنجازات بمساعدة هذه التنظيمات. ومثال لذلك مشروع التجمع النسوي لدعم روضة أطفال لواء السودان الجديد بمدينة هيكوتا بزي موحد (يونيفورم) حيث تبرعت الوكالة السودانية للإغاثة (شيرا) وهي منظمة تتبع للتجمع الوطني، وتعمل في المناطق المحررة والمناطق المتأثرة بالحرب ومناطق النازحين، ويرأس مجلس إدارتها د. منصور خالد، تبرعت المنظمة بالقيمة المالية للتكلفة الكلية للمشروع الذي قام بتنفيذه التجمع النسوي، بواسطة سعاد الطيب ونادية مصطفي وتم تصميم اليونيفورم وعليه شعار التجمع

النسوي، وسلم لإدارة الروضة «تقرير سعاد الطيب ١٠/ ١٠/ ١٩٩٩م».

استمرت علاقة التنظيم بمنظمة شيرا حتى أغلقت أبوابها بعد اتفاقيات السلام (نيفاشا والقاهرة) عام٢٠٠٥م.

كما نشط التنظيم في القيام بأعمال مشتركة، ونشاطات مع كل من منظمة البجا للإغاثة، وهي منظمة ناشطة بالأراضي المحررة شرق السودان وتتبع لمؤتمر البجا، وكذلك منظمة الرعاية الاجتماعية (أمل) وتعمل في نفس المنطقة، وتتبع لقوات التحالف السودانية. بدأت علاقة التنظيم بهذه المنظمات منذ بداية تكوين المكتب التنفيذي الثاني في فبراير ١٩٩٩م واستمرت حتى ٢٠٠٥م مع منظمة أمل التي أغلقت أبوابها في نهاية ذلك العام، ومنظمة البجا التي استمرت حتى ٢٠٠٦م وتوقف نشاطها بعد اتفاقية سلام الشرق الموقع في أسمرا أكتوبر ٢٠٠٦م. وكانت نشاطات التنظيم مع هذه المنظمات ذات أثر فاعل في مجال العمل الإنساني والعمل الإعلامي.

عندما حدث القصف الجوي العشوائي من قبل قوات نظام الجبهة الإسلامية لمنطقتي تلكوك وتهداي في شرق السودان في يونيو ١٩٩٩م كان معظم المتضررين المدنيين من النساء والأطفال، وبالتنسيق مع منظمة البجا للإغاثة، قامت مسؤولة الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة بزيارة المناطق المتضررة بالقطاع الأوسط بمساعدة محافظ همشكوريب.

كما قامت بزيارة الجرحى من النساء والأطفال بمستشفي كرن، بمساعدة منظمتي أمل وشيرا اللتين قامتا بتوفير بعض الاحتياجات العينية للجرحى، ورافق كل من أحمد كوكو ومحمد عبد الله أمينة الشؤون الإنسانية في تلك الزيارة، بالإضافة لدكتورة مريم الصادق والتي تكرمت بتوفير العربة اللازمة لتلك الزيارة.

«تقرير سميرة إدريس بتاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٩٩م معنون للأمين العام للتجمع النسوي، بصورة لكل من: منظمة شيرا، منظمة أمل، منظمة البجا للإغاثة، ودكتورة مريم الصادق»

امتدت علاقة التنظيم بهذه المنظمات في عدة مجالات، حيث تعاونت كل من شيرا والبجا للإغاثة في طباعة العديد من أعداد إصدارة (عزّة) صوت التجمع النسوي، بالإضافة لأعمال الطباعة الأخرى، خاصة أبان الفترة التي قضاها التجمع بأمانة الشؤون

الإنسانية (منظمة شيرا) وقبل عودته إلى مقره الرئيسي. كما شمل هذا التعاون عدة مناسبات وكذلك الحال مع منظمة أمل، والتي توطدت علاقة التنظيم معها في الفترة التي تولت إدارتها أمل عمر قرني، حيث نفذت برامج مشتركة معها بالأراضي المحررة، ومناطق أسر المقاتلين داخل الحدود الإرترية، ومثال لهذه النشاطات تعاون التنظيم ومنظمة أمل مع قيادات قوات لواء السودان الجديد في إنشاء مدرسة (ربدة) للأطفال وتعليم الكبار من نساء المقاتلين، بالإضافة للتعاون الذي تمَّ في تأسيس مكتبة ربدة، وقد تبرع التنظيم بأكثر من ثلاثين كتاباً في المجالات المختلفة باللغة العربية، هذا بالإضافة للمساهمات التي قدمتها المنظمة.

«تقرير إحسان عبد العزيز يونيو ٢٠٠٥م»

***

هذا بالإضافة لتعاون المنظمات الطوعية العاملة في المنطقة مثل منظمة الغوث العالمية (IRC) والتي تعاونت مع التنظيم في كثير من المجالات.

شهادة اعتزاز

رسالة الشكر التي بعثت بها القيادة الميدانية للمستشفي المركزي الميداني للتجمع الوطني، بالأراضي المحررة- الجبهة الشرقية للتجمع النسوي- اختارت لها نادية مصطفي أحمد هذا العنوان، وذلك عندما أردنا نشرها في دورية عزة في العدد الثاني. في الواقع هي رسالة تدعو للفخر والاعتزاز، إذ تؤكد الدور الفاعل للتجمع النسوي، وسط فعاليات التجمع الوطني، على المستوى السياسي والعسكري. وهذا نصها:

(صورة طبق الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم

المستشفي المركزي الميداني

الأراضي المحررة- الجبهة الشرقية

السودان

الأخوات الكريمات بالتجمع النسوي الديمقراطي السوداني بدولة إرتريا

اسمحوا لي أن أنقل إليكم باسمي وباسم كل زميلاتي وزملائي الطبيبات والأطباء والكوادر الطبية المساعدة وكافة العاملين والعاملات بالإدارة الصحية والطبية . ننقل إليكم أسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان لما قدمه المكتب التنفيذي للتجمع النسوي الديمقراطي.

ونود أن نفيد مكتبكم التنفيذي الموقر بالآتي:

أولاً: تسلمنا رسالة من إدارة مستشفي (١٢) عن الزيارة التي قام بها وفد التجمع النسوي الديمقراطي برئاسة الأخت/ سعاد الطيب حسن وعضوية الأخت نادية مصطفي أحمد، وقد سجلت إدارة المستشفي بإعزاز شديد الأثر الإيجابي لتلك الزيارة وما تم تقديمه لجرحى قوات التجمع الوطني الديمقراطي.

ثانيا: تسلمت إدارة المستشفي المركزي الميداني من وفد التجمع النسوي الديمقراطي الآتي:

١- عدد (٥) بالطو للأطباء.

٢- عدد (٥) مريلة لحجرة العمليات.

٣- عدد (٢٠٠) شهادة ميلاد للمواليد بالمنطقة.

وفي الختام تقبلوا من الأخوات والإخوة في الإدارة الصحية والطبية أصدق التحيات، والله ولي التوفيق.

توقيع:

رائد طبيب/ د. عبد السلام عكاشة محمد أحمد

قائد الإدارة الصحية والطبية

القيادة العسكرية المشتركة

التجمع الوطني الديمقراطي - الجبهة الشرقية

١٩/ ٩/ ١٩٩٩م

طواف وتداعيات

ما سيرد تحت هذا العنوان ليس المقصود منه عكس نشاطات أكل عليها الدهر وشرب، كما ليس المقصود منه المباهاة بانجازات تحدثت عن نفسها مسبقاً. لكنه نموذج لاجتهادات نساء عملن بالحد الأدنى من الإمكانيات، وأكدن أن التجمع النسوي ليس مكتباً بيروقراطياً يدير أعماله في الأراضي المحررة بالمراسلة من العاصمة الارترية أسمرا. كما كان يفعل بعضهم، وما نذكره منقول عن تقارير تمَّ نشرها بأعداد دورية عزة، كانت تقدم لباقان الأمين العام للتجمع الوطني(مع بعض التصرف).

فما جاء في شهادة اعتزاز كان نقطة البداية لتواجد التجمع النسوي بالأراضي المحررة ومعسكرات الجيش لفصائل التجمع الوطني المختلفة، كانت زيارة الوفد الذي تكون من سعاد الطيب ونادية مصطفي في سبتمبر/ ١٩٩٩م خطوة أولى على الطريق الصحيح ومحاولات جادة لتنفيذ برامج ضرورية في غياب كامل لمصادر الدخل التي تساعد على ذلك مع عدم اعتراف التجمع الوطني بتبعية التجمعات النسوية التي تتكون من فصائله حتى لا يقع في دائرة الالتزام بتمويلها. بدأت الزيارة بمعسكر جيش الأمة للتحرير وهو ما كان يعرف بمعسكر (أبو غنيم) ثم معسكر هيكوتا للاجئين وتمّ استقباله بواسطة قيادات الجيش الشعبي لتحرير السودان (لواء السودان الجديد) وعلى رأسهم القادة ياسر جعفر ومادوت (أوقستينو) وقيادات (اتحاد نساء السودان الجديد) وعلى رأسهن رئيسة الاتحاد ابوك دينج ونائبتها حنان جادا، تبرع الوفد في زيارته لمركز تنمية المرأة بمكنتين شعيرية كانت دعماً من الحاجة فاطمة علي، حرم الدكتور عمر نور الدايم. كما قدم لروضة أطفال السودان الجديد عدد أربعين لبسة (يونيفورم) قام بتصميمها وحياكتها التجمع النسوي، وللمدرسة الابتدائية لأطفال السودان الجديد تبرع بأقمشة للزي المدرسي للتلاميذ، كان القماش عبارة عن دعم مقدم من أمانة المرأة بحزب الأمة / فرع القاهرة، والجدير بالتوثيق أن كلاً من مدرسة وروضة هيكوتا أنشئتا لأطفال معسكر اللاجئين بواسطة الحركة الشعبية لتحرير السودان، قدمت هذه التبرعات وسط احتفال كبير أقامته قيادة (لواء السودان الجديد) للوفد، وكذلك عند زيارته للمستشفي الميداني للقوات المشتركة للتجمع الوطني قدم تبرعاته التي وردت في شهادة د.عبد السلام الذي كان يدير المستشفي في ذلك الوقت مع طاقم من أطباء التجمع الوطني منهم د.الزين هاشم قائد السلاح الطبي لجيش الأمة ثم انضم إليهم د.أحمد بشير أحمد ودكتور رائد مريم الصادق.

واستكملت رحلة الوفد بزيارة (قرورة) وتكوين الفرعية بها، توالت بعد ذلك مبادرات التجمع النسوي للتواصل مع النساء والأهالي مع المقاتلين والجرحى، في عدة محاولات للطواف والذي شمل عدة مناطق، فكانت من نتائج ذلك في المرحلة الأولى. إنشاء فرعيات التجمع النسوي بواسطة سعاد الطيب ونادية مصطفي بكل من قرورة ومعسكر هيكوتا للاجئين، أما نتائج المرحلة الثانية، كانت انتقال فعاليات وهياكل التجمع النسوي إلى الأراضي المحررة رأس الرمح وموقع الحدث، نأخذ من كل التقارير والمحاضر نموذجاً لتقرير قدم للأمين العام للتجمع الوطني باقان أموم في يونيو ٢٠٠٢م ، نشر في العدد الثامن من عزة في أغسطس ٢٠٠٢م حول الزيارة التي أحدثت نقلة جديدة في مسيرة التجمع النسوي ومهدت لعقد المؤتمر بالأراضي المحررة، قام بها وفد مكون من منى أحمد عوض، إحسان علي إبراهيم وإحسان عبد العزيز لكل من القطاع الأوسط والقطاع الشمالي، تمت الزيارة بمساعدة الأمين العام للتجمع الوطني القائد باقان أموم في الفترة من ١-٥/ ٧/ ٢٠٠٢م.

الزيارة التي أحدثت النقلة للتجمع النسوي

بدأت برئاسة محافظة القطاع الأوسط، وكانت في ضيافة المحافظ ومسؤولي الإدارة المدنية من مؤتمر البجا، الذين رتبوا للوفد لقاءً جماهيرياً واسعاً، مع ممثلي لجان المناطق المختلفة ومسئولي الإدارة المدنية في اليوم الأول من الزيارة.

كانت أول رئاسة للقيادات الميدانية التي زارها الوفد هي رئاسة قيادة قوات الفتح، الجناح العسكري للحزب الاتحادي الديمقراطي، والتي استضافت الوفد في كرم سوداني تجاوز كل الخلافات السياسية، وكان على رأسهم القائد محمد صالح والقائد سيف الدين شريف.

ثم زيارة قيادة لواء السودان الجديد بقيادة الكومندر بيتر وال، والذي قام بدوره بمساعدة الوفد في عملية طوافه على المناطق المختلفة بالعربة والوقود والحرس اللازم، حيث كانت الحرب تدور رحاها آنذاك.

شمل الطواف منطقة خور ملح وبلاسيد وبالاستاف وأقمابيت وكرباويب وشقلوبة، بالإضافة إلى ربدة مقر المحافظة وحدش معسكر (رئاسة قوات التحالف السودانية).

تمت استضافة الوفد ببلاسيت بمعسكر قيادة قوات مجد، الجناح العسكري للحزب

الشيوعي السوداني، ورافق الوفد في طوافه قائد القوات أحمد عبد الرحمن، وقدم كل المساعدات اللازمة التي أعانت الوفد على تحقيق كل أهداف تلك الزيارة.

وفي مستشفي القوات المشتركة للتجمع الوطني، التقى الوفد بعدد كبير من الجرحى والمرضى بمستشفي بلاسيت.

كما توجد ببلاسيت رئاسة القوات المشتركة والقيادة الميدانية لقوات الفتح، ورئاسة قوات التحالف الفيدرالي بالإضافة لقوات مجد، التقى الوفد بالمقاتلين من كل الفصائل في معسكراتهم ومقرات رئاسة القوات.

أما معسكر قوات التحالف السودانية فكان هو ختام تلك الزيارة، حيث كان في استقبال الوفد القائد الراحل علي يس نائب قائد القوات.

وفي جانب الأسر والأهالي التقى الوفد بعدد كبير من النساء في المناطق السكنية، كما زار مدرسة شقلوبة المختلطة، وأزالت تلك الزيارة الكثير من الحواجز، بين التنظيم وعوامل تقدمه في الأراضي المحررة وكانت انطلاقة حقيقية لبدء عمل جاد داخل الأراضي المحررة، وإنشاء فرعيات جديدة شملت عدداً كبيراً من المناطق والقرى، كما مهدت هذه الزيارة للمؤتمر التاريخي، الذي عقد بكرباويب ونقل التجمع النسوي إلى مرحلة جديدة ذات آفاق أوسع وتمدد أكبر داخل الأراضي المحررة[1].

هذا نموذج من نماذج العمل الذي خاضه التنظيم، وكيف كان حاضراً بين الأهالي والمقاتلين والجرحى والقيادات العسكرية للتجمع الوطني، مثلما كان حاضراً في أوساط الفعاليات السياسية وأروقة التجمع الوطني.

فكما أشرنا كانت هذه هي الزيارة الأولى لوفد من التجمع، يقوم بعملية طواف كامل في القطاعات المختلفة من الأراضي المحررة، وسبقت هذه الزيارة زيارات متعددة لرئيسة التنظيم سعاد الطيب، لعدد من المناطق بمرافقة أمينة الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة سميرة إدريس، ومسؤولة بمعسكر اللاجئين بهيكوتا نادية مصطفي أحمد، وبعد انعقاد المؤتمر الثاني للتجمع النسوي بالأراضي المحررة بمنطقة كرباويب، أصبحت له فرعيات متعددة داخل تلك المناطق، وتوسع وجوده مما استلزم تواجد

(١) المصدر «تقرير الأمين العام- عزة العدد الثامن، أغسطس ٢٠٠٢م معنون للأمين العام للتجمع الوطني- لعناية باقان أموم».

قياداته بشكل متواصل لمتابعة عمل الفرعيات، والتي توسعت حتى شملت تلكوك وتهداي وهمشكوريب، بتأسيس نواة لهذه الفرعيات، ولكنها لم تتطور إلى فرعيات كاملة نسبة للعائق المالي، وبُعد هذه المناطق، بالإضافة إلى إشكالات الترحيل والوقود، وعلى الرغم من ذلك تعددت زيارات قيادات التجمع لهذه المناطق، ممثلة في رئيسته لفترة ما بعد مؤتمر كرباويب سميرة إدريس، والتي عملت على إعادة تكوين فرعية قرورة بالقطاع الجنوبي، وطواف عضوات المكتب التنفيذي لعدد من المناطق في عدد من الزيارات، وكنموذج آخر الزيارة التي قام بها المكتب التنفيذي في طواف شمل القطاع الأوسط والقطاع الشمالي، وقد تكون الوفد من الأمين العام وأبوك دينج مسؤولة الشؤون الخارجية بالمكتب التنفيذي، زينب موسى مسؤولة الشؤون المالية.

شمل الطواف بالاستاف، كرباويب، خور ملح، بلاسيد وتلكوك، حيث وضعت نواة فرعيتها وعينت حواء محمود مسؤولة عنها لإكمال تكوين الفرعية بالتنسيق مع الإدارة المدنية، والجدير بالذكر أن حواء محمود كانت تتقلد منصب الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة، في انتخابها في مؤتمر كرباويب، كما كانت المعلمة المسؤولة عن مدرسة شقلوبة الابتدائية المختلطة.

كما شملت زيارة الوفد مستشفي التجمع الوطني بربدة، وتقديم بعض المساعدات العينية التي تبرعت بقيمتها مقاتلات لواء السودان الجديد بالحركة الشعبية، وفرعية معسكر اللاجئين بهيكوتا، بواسطة عضوات المكتب التنفيذي أبوك دينج وزينب موسى.

كما كان للتجمع النسوي حضوراً في كل المناسبات بالأراضي المحررة، من مؤتمرات وأعياد ومهرجانات وغيرها لمؤتمر البجا والحركة الشعبية، وكذلك المناسبات الخاصة بالتجمع النسوي كيوم المرأة العالمي وعيد الأم واحتفالات اتحاد المرأة البجاوية بالمناسبات المختلفة الأخرى. وهكذا كان التجمع النسوي بالأراضي المحررة وسط النساء والأطفال مع المقاتلين والجرحى، لم تعقه الإمكانيات ولم توقف عطاءه شح الماديات وندرتها، كما لم تحبط همة نسائه عراقيل وصعوبة الطريق، وعليه كان حضوراً في كل الأمكنة والأزمنة التي يفترض تواجده فيها، وذلك حتى وضعت الحرب أوزارها وبسط السلام جناحيه.

الكيل بأكثر من مكيالين : «حق».. والحق المفترى عليه

تناولنا في فصولنا السابقة فترة المكتب التنفيذي الثاني، الدورة الأولى، والذي بدأ

بلجنة التسيير التي كونت بواسطة هيئة القيادة، بعد الانسحابات الجماعية لعضوات المكتب التنفيذي الأول، وأوضحنا انجاز اللجنة لجميع مهامها والتي انتهت بإعادة انتخاب المكتب التنفيذي، باستثناء حل قضية عضوية تنظيم حركة القوى الجديدة (حق)، والتي ظلت قائمة وتصدرت لائحة مهام المكتب الجديد.

وكما أسلفنا لقد لعب الحزب الاتحادي دوراً في ذلك. وجعل عضوية حق بالتجمع النسوي مرهونة بعضويته بالتجمع الوطني، وقد كان معروف لدى عضوات المكتب التنفيذي ما يدور في هذه القضية داخل أروقة التجمع الوطني، وما هو موقف الاتحادي الديمقراطي من ذلك، وبالطبع ما يحدث داخل التجمع النسوي ليس ببعيد عما كان يحدث بالتجمع الوطني الديمقراطي، والذي اعتبر حركة القوى الجديدة فصيلاً منشقاً عن الحزب الشيوعي بحكم قيادته المتمثلة في الأستاذ الراحل الخاتم عدلان وآخرين، وأدبيات التجمع تحظر عضوية المنشقين عن أحزابهم، وهذا إذا ما اعتبرناه مكيالاً نجد هناك مكاييل أخرى، استخدمت في أكثر من حالة، فعندما انشق العميد عبد العزيز خالد عن القيادة الشرعية، وكون قوات التحالف السودانية لم يستطع أحد أن يحول بينه وبين عضويته بالتجمع الوطني، وكذلك حدث الأمر نفسه عندما خرج مبروك مبارك سليم عن الحزب الاتحادي الديمقراطي وكون تنظيم الأسود الحرة[1]، فتح له الحزب الاتحادي ذراعيه قبل الآخرين واعتمده فصيلاً داخل التجمع الوطني، ومكيالاً ثالثاً. عندما دارت الدائرة وانشق د. تيسير محمد أحمد عن قوات التحالف السودانية عجز التجمع الوطني عن اتخاذ قرار، وجعل الباب موارباً يدخل عبره الخصمان بتمثيل لكل شق في المكتب التنفيذي[2] وهيئة القيادة حتى أغلق التجمع أبوابه. ومكيال رابع عندما

---

(١) هو تنظيم بدأ العمل العسكري عام ١٩٩٩م وانضم للتجمع الوطني في مارس ٢٠٠٠م.. «المصدر: القيادي أحمد صلاح- عزة العدد السادس عشر فبراير ٢٠٠٥م» تكون التنظيم بقيادة مبروك مبارك سليم أحد قيادات الحزب الاتحادي الديمقراطي، ظل التنظيم محصورا على أبناء قبيلة (الرشايدة) ثم أصبح فيما بعد أحد المكونات الأساسية (لجبهة الشرق) التي قادت لاتفاقية أسمرا السلام شرق السودان الموقعة مع المؤتمر الوطني في أكتوبر ٢٠٠٦م.

(٢) كمال إسماعيل كان في الأصل أمين أمانة المال بالمكتب التنفيذي بالتجمع الوطني (انحاز بعد الانشقاق لعبد العزيز خالد)، وإضافة هشام عبيد خلفا للصادق إسماعيل بعد مغادرته لإرتريا (لتمثيل جناح تيسير محمد أحمد) المصدر/ قرارات وتوصيات اجتماع هيئة القيادة/ فبراير/ ٢٠٠٢م..

أراد الاتحادي الديمقراطي بسط المزيد من وصايته على التجمع الوطني، وتوسيع دائرة تمثيله في هياكله، تمت حياكة ثوب جديد لفصيل جديد من صلب الحزب وحمل اسم (الحركة الوطنية الثورية) [1] وأصبح يمثل الجناح العسكري له والذي كان معروفاً بقوات (الفتح) وفُرض الفصيل الجديد، وتم تمثيله في هيئة القيادة والمكتب التنفيذي رضي الآخرون أم أبوا... وحتى من أبى لم ينبس أحدهم ببنت شفة، ما عدا ما ذكر عن اعتراض سجله الأستاذ التجاني الطيب دون أن يكتب في محاضرهم الرسمية ليشهد له التاريخ!. فإذا كان الكيل بمكيالين لا يوفي الميزان فماذا عن الكيل بأكثر من مكيالين؟ وهل أدبيات التجمع تضمنت كل هذه المكاييل أم الأمر لا يعدو سوى حسابات خاصة بالاتحادي الديمقراطي، ومصالحه داخل التجمع الوطني؟ ولماذا ظلت قرارات التجمع الوطني مرهونة دوماً بهذه الحسابات والمصالح؟ فوفقاً لهذه المعادلة عندما تعارضت توجهات التجمع النسوي مع هذه الحسابات وتلك المصالح، اعتبر تنظيماً ناشزاً وخارجاً عن القانون وعن مقررات ومواثيق التجمع الوطني، بالرغم من أننا ظللنا نؤكد أننا تنظيم مستقل له لوائحه ونظامه الأساسي، والذي يجب علينا التمسك به وبتطبيقه، وهذا لا يتعارض مع مقررات التجمع الوطني ومواثيقه، وعضوية حق مكفولة لها بنص اللائحة ولغيرها من القوى الوطنية المؤمنة بأهداف التجمع الوطني ومقرراته، ولكن ظل الاتحادي ممسكاً بدفة الأمور وتسييرها، فجاء في ردهم على مذكرات الانسحابات المقدمة من المكتب التنفيذي «إن فصيل حركة القوى الجديدة (حق) لم يتم انضمامها حتى الآن للتجمع الوطني والذي ننضوي كتجمع نسوي تحت لوائه، ونلتزم في فقرة من أهدافنا بتحقيق أهداف التجمع الوطني الديمقراطي، ونلتزم بكافة مواثيقه ومقرراته ولا يمكننا الخروج عنها حتى لا نكون قد خرقنا بنداً من بنوده بانضمام (حق)».

(مذكرة الرد على انسحاب الأمين العام- صفحة (٣)- ١٠/٨/١٩٩٨م- توقيع إحسان السني).

كما ظللنا نؤكد في كل الاجتماعات أن المسائل التنظيمية والإجرائية لا علاقة لها بالمواثيق والمقررات، هذا بالإضافة لعضوية (حق) في التجمع الوطني بالداخل، ولكن لا حياة لمن تنادي. وبعد خروج الاتحادي الديمقراطي من التجمع النسوي، واصل

(١)البيان التأسيسي- المناطق المحررة شرق السودان- ١٥/٨/٢٠٠٢م توقيع معتز الفحل.

المكتب التنفيذي جهوده، ولكن لم يجد تجاوباً من قبل التجمع الوطني برغم المخاطبات المتعددة لأمانة التنظيم والإدارة، والتي كان على رأسها في ذلك الوقت دكتور الشفيع خضر، حيث تسلم ثلاثة خطابات، خطابان منها بواسطة لجنة التسيير أحدهما بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٨م لمسؤول أمانة التنظيم والإدارة بمقر التجمع الوطني بأسمرا، لعناية محمد أحمد أبو قرجة، توقيع سعاد الطيب حسن، وخطاب آخر بتاريخ ٣/ ٢/ ١٩٩٩م، لعناية محمد أحمد أبو قرجة، توقيع سعاد الطيب حسن.

أما الثالث فقد كتب بواسطة الأمين العام بعد إعادة انتخاب المكتب التنفيذي معنون للسيد أمين التنظيم والإدارة لعناية د. الشفيع خضر بتاريخ ١٢/ ٦/ ١٩٩٩م توقيع الأمين العام إحسان عبد العزيز. وهذا نصه:

(صورة طبق الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي الحرة شرق السودان ودولة إرتريا

السيد/ **أمين التنظيم والإدارة- التجمع الوطني الديمقراطي**

لعناية/ **الدكتور الشفيع خضر**

بعد التحية

نحن كحركة نسوية لها خصوصيتها وقضاياها، والتي تأتي مترادفة مع الهم العام والقضية الوطنية الكبرى، مما يجعل من المرأة المتأثر الأكبر بكل الإخفاقات التي يعاني منها الوطن كما تعاني الحركة من التشتت وتعدد المنابر، مما جعل المرأة بعيدة عن موقع صنع واتخاذ القرار. وبما أننا كتجمع نسوي بدولة إرتريا كان لنا السبق في توحيد الصف النسوي من كل الأحزاب والفعاليات السياسية المعارضة، كما أننا ملتزمون بكل مقررات ومواثيق التجمع الوطني الديمقراطي وحادبون على دعمه وتحقيق أهدافه إلا أنه لا يتأتى لنا هذا الدعم كما لا يتأتى لنا تحقيق المزيد من المكتسبات للمرأة السودانية، إلا بتوحيد الصف وتجميع كل القوى النسوية المعارضة داخل وخارج

الوطن بمختلف انتماءاتها وتوجهاتها، والتي تؤمن بأهداف التجمع الوطني الديمقراطي ومواثيقه ومقرراته.

عليه ولهذه الخصوصية في طبيعة الحركة والتي نأمل تقديركم لها كجهة تقع عليها المسؤولية التنظيمية والإدارية للتجمع الوطني الديمقراطي، نأمل في حسن تجاوبكم معنا وإتاحة الفرصة لنا في تطبيق الآليات الهيكلية والتنظيمية والإدارية للتجمع النسوي، بالشكل الذي يناسب الحركة ولا يعيق مسيرتها، ويتيح لها الاستفادة من كل الخبرات النسوية المعارضة والحادبة على مصلحة الوطن، بصورة عامة ومصلحة المرأة السودانية على وجه الخصوص، وذلك بإشراكها داخل أجهزة التجمع النسوي وفقا لما تنص عليه لائحته المجازة في مايو ١٩٩٨م.

وفقنا الله وإياكم لخير هذه الأمة

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

إحسان عبد العزيز السيد

الأمين العـــام

التجمع النسوي السوداني الديمقراطي

بدولة إرتريا

١٩٩٩/٦/١٢

صورة إلى:

السيد / رئيس التجمع الوطني الديمقراطي

السيد/ الأمين العام التجمع الوطني الديمقراطي

السادة/ أمناء الأحزاب والفعاليات السياسية بهيئة قيادة التجمع النسوي/ دولة إرتريا

الأستاذة/ فاطمة أحمد إبراهيم

وبعدها صرف التجمع النسوي النظر عن قضية «حق» نسبة للانشقاق الـذي حـدث بالتنظيم، وخروج كوادره من أسمرا وانضمام رئيس التنظيم بدولة إرتريا (محمد خيـر) إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي، وكذلك انضمام ممثلة التنظيم بهيئـة قيـادة التجمـع النسوي «عضوية مجمدة» أحلام مـدني إلى الحـزب الاتحـادي الـديمقراطي، ولم تكـن للتنظيم عضوة غيرها مما جعل التجمع النسوي في حل عن قضية تنصل عنها أهلها.

■ الفصل السادس

عــزة
حجر في بركة ساكنة

«يفتقر معظم الإعلاميين المصريين، بل وحتى الإعلاميات إلى الوعي بقضية المرأة، وبخاصة تلك القضية التي تتقاذفها المتناقضات، أي إعمال مبدأ التمييز الإيجابي العمدي، حيث الروح النقدية من موقع العدل والمساواة في المادة الإعلامية، ويؤدي هذا الافتقار إلى قيام الإعلاميين والإعلاميات، لإعادة إنتاج القيم السلبية والمفاهيم البالية حول وضع المرأة ودورها». هذا ما قالته الكاتبة والناقدة المصرية فريدة النقاش في أحد كتبها[1] عندما تحدثت عن دور الإعلام في قضية المرأة.

تركز الكاتبة في الافتقار إلى الوعي بقضية المرأة على إعمال مبدأ التمييز الإيجابي، والذي وصفته بأنه قضية مليئة بالمتناقضات، تجدنا نتفق معها إلى حد كبير فيما ذهبت إليه باعتبار التمييز الإيجابي قد يصبح «سلاح ذو حدين» ويلعب دوراً سلبياً، بقدر ما يمكن أن يلعبه من إيجابيات، إذا لم يكن هنالك

(١) فريدة النقاش «حدائق النساء صفحة ٨٥».

وعي كامل بقضية المرأة، فيؤدي إعماله إلى ترسيخ مفاهيم الدونية تجاه المرأة لدى المحيطين بها، وهو ما عبرت عنه الكاتبة بأنه إعادة لإنتاج القيم السلبية والمفاهيم البالية حول وضع المرأة ودورها، كما تناولت الدور الذي يلعبه الإعلام المصري في بث ثقافة التمييز ضد المرأة عبر المسلسلات والبرامج وغيرها. إلاَّ انه في الحالة السودانية نجد الوضع مختلفاً تماماً، فإذا ما استبعدنا الأجهزة الإعلامية الحكومية باعتبارها تفتقر إلى القومية وتعكس وجهة النظر الأصولية للحزب الذي يمسك بزمام السلطة، وكنا قد تناولنا الإعلام الناشط في مجال المعارضة، خاصة الفترة التي سبقت اتفاقيات السلام، ووضعنا تحت المجهر الإعلاميين والإعلاميات ذوي الصلة بالمعارضة التي يقف على رأسها التجمع الوطني الديمقراطي. فنجد أن إعمال مبدأ التمييز الإيجابي في حد ذاته لا يمثل حضوراً بصرف النظر عن سلبياته أو إيجابياته، وظلت قضية المرأة نسياً منسياً في كل المراحل التي مرت بها، باستثناء المساهمات المقدرة التي قدمتها صحيفة الفجر في فترة صدورها، وكثيراً ما كان يلفت نظري شغف الإعلاميين والإعلاميات الذين كانوا يحضرون اجتماعات هيئة قيادة التجمع والذين كانوا يركزون جل اهتمامهم على صدور البيان الختامي، والذي قال عنه زميلهم فايز الشيخ بان لغته لم تتغير على مدار عشر سنوات، وقد استدللنا بقوله هذا في فصل سابق. وبقدر ما كان يلفت نظري هذا الشغف كان يدهشني كثيراً ألا يسترعي انتباه السادة الصحفيين وجود صيغة ديكورية لازمت معظم هذه البيانات، تعبر عن إيمان التجمع الوطني بقضية المرأة، وبأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه بمشاركتها في قيادة التجمع الوطني. وغيرها من التعبيرات التي لا تغني ولا تثمن من جوع. في حين يذهب اجتماع ويجيء آخر وتتكرر العبارات دون أن تلفت انتباه السادة الصحفيين والصحفيات، وتمتلئ الصحف ومواقع الإنترنت بأخبار تلك الاجتماعات وبتفاصيلها المملة، ولا شك أن التجاهل الإعلامي لموقف التجمع من قضية المرأة ساهم في ترسيخ ذلك الموقف، وظل الصراع يدور داخل حلقة مغلقة في أروقة التجمع الوطني بين القائمين على أمره والتنظيمات النسوية وقياداتها، وفي التقدير ربما لو أن الإعلام المعارض حاول أن يلعب دوراً إيجابياً في هذه القضية، ولو بقليل من الضغط لربما كان الوضع أحسن مما كان.

وسط ركام هذا التجاهل الإعلامي لقضية المرأة ولدت دورية «عزة». فكانت بمثابة بقعة ضوء وسط تلك العتمة، رغم أن هذه وقائع من تاريخ ماثل ما يزال يرمي بظلاله على الحركة النسوية المعارضة، ومع ذلك لم تستطع حتى هذه اللحظة من تجميع

صفوفها، ولا شك أن الموقف أكثر صعوبة بعد أن تفرقت السبل بالمعارضة، وأصبح جزء منها في الحكومة، وآخر في المعارضة، وثالث لا هو في الحكومة ولا هو في المعارضة. وما ينطبق على هؤلاء ينطبق أيضاً على الحركة النسوية، باعتبار التنظيمات النسوية ظلت جزءاً من هذه الأحزاب طيلة الفترة المعنية ولم تستطع أن تبني لها جسماً مستقلاً كحركة متميزة ولها خصوصيتها، ولا أن تستعيد مجدها وماضيها الذي جعل للمرأة السودانية وضعاً مميزاً بين نساء العالم خلال فترة الستينيات والسبعينيات بفضل رائدات الحركة النسوية وتنظيماتها وعلى رأسها الاتحاد النسائي.

أطلّ العدد الأول من إصدارة عزة في أغسطس ١٩٩٩م بمساندة فعلية من إعلام قوات التحالف السودانية، الذي ظل طوال تلك الفترة (التي امتدت حتى ٢٠٠٣م) يفتح أبوابه للتجمع النسوي ولأسرة تحريرها، مما أسهم كثيراً في أن تستمر وتصمد، وعند العدد الأول لابد من وقفة تعكس مقولة أن مشوار الألف ميل يمكن أن يبدأ بأقل من خطوة، فقد صدر العدد الأول في ورقة واحدة من حجم الـ (A3) وفي أربع صفحات، بدت كأنها عدداً متكاملاً بما حوته من موضوعات متكاملة، فجاء في ثوب بديع، وضع تصميماته الكاتب المبدع أمير بابكر عبد الله، وقد احتوت الصفحة الأولى على كلمة العدد التي اختار لها أمير عنواناً «ولعزة كلمة» احتفظت به عزة في كل إصداراتها التي تلت.

كما احتوت على موضوع تحت عنوان «من برامج عزة» تناول الخطط والبرامج القادمة لتلك الفترة، وفي نهاية الصفحة وفي برواز ملفت للنظر وضع عنوان «دعوة عامة» قدم فيها التجمع النسوي دعوة عامة للسودانيين، والإرتريين والأجانب لزيارة جناحه في ساحة المعارض بأسمرا «الإكسبو» في مهرجان إرتريا السنوي لعام ١٩٩٩م وقد افتتح الرئيس إسياس أفورقي الجناح الخاص بالتجمع النسوي، وكان المعرض نفسه محاولة لعرض الفولكلور السوداني، كذلك احتوى على معروضات تعكس العادات والتقاليد السودانية، في الزواج وطقوس زينة المرأة وأدوات تعطيرها في بيت الزوجية. هذا بالإضافة للملصقات والصور الفوتوغرافية التي تعكس أبعاد القضية السودانية بشكل عام ونشاطات التجمع النسوي بالأراضي المحررة بشكل خاص، وقد حقق المعرض قبولاً واسعاً من السودانيين والأجانب على حد سواء.

احتوت الصفحة الثانية من إصدارة عزة على نبذة تاريخية عن تكوين التجمع النسوي، كما تناولت إنجازاته في ستة أشهر من تاريخ تأسيسه، وتواصل عرض تلك

المنجزات على الصفحة رقم (٣) والتي وضعت على نهايتها صورة لقيادات التجمع النسوي في زيارتهن للنساء المصابات بمستشفي كرن، جراء القصف الجوي لمنطقتي تلكوك وتهداي، الذي قام به طيران نظام الجبهة الإسلامية في يونيو ١٩٩٩م.

في الصفحة الرابعة والأخيرة، عرضت أهداف التجمع النسوي كما وردت في نظامه الأساسي، وظهرت أعلى الصفحة صورة لعضوات المكتب التنفيذي مع بعض أعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني أثناء اجتماعاتهم في يونيو ١٩٩٩م، وهكذا كانت البداية. ثم قفزت الإصدارة قفزة كبيرة وظهر العدد الثاني في عشرين صفحة، وفيه أبواب ثابتة استمرت حتى آخر عدد صدر منها مثل «تنمية المرأة، المرأة في المواثيق الدولية، لقاء العدد، حوارات عزة، نافذة على إرتريا، صيدلية حبوبة، رسالة الأراضي المحررة، من هنا وهناك، وبيانات وتقارير».

حظيت عزة في أعدادها الأولى بنخبة فاعلة وأسرة تحرير مبدعة ومتمكنة، برئاسة أمينة الإعلام والناطق الرسمي باسم التجمع النسوي وداد صديق محمد الأمين، إلى جانب أفكار نادية مصطفي أحمد التي كان لها دور كبير في أن تحتل «عزة» في فترة وجيزة مكانة إعلامية مرموقة بين فعاليات التجمع الوطني، وهذه المكانة أسهمت كثيراً في أن تدفع بقيادات التجمع الوطني للتجاوب مع كل الدعوات التي قدمت لهم من قبل أسرة التحرير للمشاركة في تفعيل الإصدارة بشتى الوسائل والسبل.

عزة وقضية الوطن

بالرغم من أنها منبر نسوي يعبر عن قضايا المرأة وتطلعاتها السياسية والاجتماعية وغيرها، إلاَّ أن عزة لم تحصر نفسها في تلك القضايا. ولم تتقوقع في جوف (تاء) التانيث أو دائرة (التاء) المربوطة للمؤنث، ولم تمارس لطم الخدود وشق الجيوب، لسياسات التجمع الوطني تجاه المرأة، بل ظلت عزة إصدارة وطنية تعبر عن قضايا وتطلعات الوطن، وبالطبع المرأة كحالة خاصة وجزء من قضايا الوطن. ولسان حالها يقول ما قاله الشاعر نزار قباني:

«كلما غنيت باسم المرأة...

أسقطوا قوميتي عني وقالوا:

كيف لا تكتب شعراً للوطن؟

فهل المرأة شيء آخر غير الوطن؟

آه.. لو يدرك من يقرأني....

إن ما أكتبه في الحب.. مكتوب لتحرير الوطن..»

تبنّت عزة طرح وعرض سياسات التجمع الوطني الديمقراطي، وكانت فاعلة في ذلك لغياب الصحف والإصدارات الخاصة به، وبالرغم من محدودية إمكانياتها ومحدودية كمية النسخ التي تطبع من كل عدد ومحدودية نطاق التوزيع أيضاً، إلاّ أنها تمكنت من أن تلعب دوراً وطنياً، وان تساهم في إعلام التجمع الوطني، كما استطاعت أن تحرك مياه البركة الساكنة لقضية المرأة، والتي كان يمكن أن تكون تظل في أقبية المسكوت عنه، خاصة في ظل تجاهل إعلامي كبير كما أشرنا، كما أنها نشطت في وقت توقفت فيه الصحف المعارضة عن الصدور، مثل صحيفة الفجر والاتحادي الدولية منذ وقت مبكر، (حيث توقفت الاتحادي الدولية في العام ١٩٩٩م، توقفت الفجر في ٩/ ٥/ ١٩٩٩م بينما استمرت عزة في الصدور حتى بعد أن نضب معين التجمع الوطني وجفّ عطاؤه وعاد إلى داخل السودان في ٢٠٠٥م، ويذكر أن العدد الأخير من عزة صدر في الذكرى الأولى لرحيل الزعيم د. جون قرنق في ٢٠٠٦م.

تناولت الإصدارة عبر أعدادها على مدار سبعة أعوام، كل الأحداث السياسية والمبادرات والمواقف عبر كلمتها الإفتتاحية «ولعزة كلمة» وعبر لقاءاتها وحواراتها مع قيادات التجمع الوطني والنخب السياسية خارج التجمع الوطني، مثل الحوارات مع دكتور خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة، ومبارك الفاضل بعد خروجه من المشاركة في سلطة الإنقاذ، ودكتور على الحاج وآخرين، وعكست هذه اللقاءات الكيفية التي يفكر بها ساسة السودان بسلبياتها وإيجابياتها، وتناولت عزة كل الأحداث والمواقف على لسان صانعيها، وقد بلغ عدد الشخصيات السياسية التي التقتها عزة عبر أعدادها (٤٧) شخصية سياسية.

وفيما يلي نذكر أبرز القضايا السياسية التي تناولتها عزة..

الحل السياسي.... واتفاقيتي الإيقاد والليبية المصرية المشتركة

عندما برز الحل السياسي على السطح في العام ١٩٩٩م ودخلت المبادرة الليبية المصرية المشتركة دائرة الاجتهادات الساعية لحل الأزمة السودانية، وسيطرة فكرة

دمجها مع مبادرة الإيقاد على بعض القوى داخل التجمع الوطني وفي مقدمتها الحزبين الكبيرين- الأمة والاتحادي- أجرت عزة استطلاعات مع عدد من القيادات السياسية بالتجمع الوطني، وذلك لعكس رؤى الفعاليات السياسية في هذه القضايا، وجاء ذلك في «العدد الثالث- نوفمبر ١٩٩٩م».

خروج حزب الأمة من التجمع الوطني

عندما خرج حزب الأمة من التجمع الوطني، أجرت وداد صديق حواراً مطولاً مع الفريق عبد الرحمن سعيد الناطق الرسمي باسم القيادة المشتركة لقوات التجمع الوطني، وعضو هيئة القيادة ورئيس لجنة الحل السياسي في ذلك الوقت، وتناول اللقاء عدداً من القضايا من بينها خروج جيش الأمة وحزب الأمة من التجمع الوطني (العدد السادس- أغسطس ٢٠٠٠م).

الوحدة بين الحركة الشعبية والتحالف

عندما أعلنت الحركة الشعبية وقوات التحالف السودانية قرار إعلان الوحدة بينهما، والذي وقعه في مؤتمر صحفي مشترك الراحل دكتور جون قرنق والعميد عبد العزيز خالد في فبراير ٢٠٠٢م أجرت عزة آنذاك لقاءً مع باقان أموم، تناول بتركيز أساسي موضوع الوحدة في إطار قضايا الحوار المتضمنة في (العدد السابع – مارس ٢٠٠٢م). كما التقت من جانب آخر د. تيسير محمد أحمد حول ذات الموضوع في عددها التالي (الثامن – أغسطس- ٢٠٠٢م).

اتفاق مشاكوس الإطاري

أصدرت عزة عدداً خاصاً باتفاق مشاكوس الإطاري، والتقت عبره الأستاذ فاروق أبو عيسي مساعد رئيس التجمع الوطني للشؤون القانونية، وجاء اللقاء في خمس عشرة صفحة تناولت الاتفاق عرضاً وتحليلاً، بالإضافة لاستطلاع مع قادة الفصائل حول الاتفاق نفسه. كما تناول العدد كلمة السيد محمد عثمان الميرغني رئيس التجمع الوطني في الجلسة الافتتاحية لاجتماع هيئة القيادة، والتي اختصت بمناقشة الاتفاق، بالإضافة لتصريحات بعض السياسيين حول الاتفاق من الحكومة والمعارضة، وجاء كل هذا التوثيق في العددين (الثامن- أغسطس ٢٠٠٢م، التاسع- سبتمبر ٢٠٠٢م).

***

اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا)

خصصت عزة ملفاً للسلام (العدد السابع عشر يونيو ٢٠٠٥م) وكان لقاء العدد فيه مع عبد العزيز الحلو القيادي في الحركة الشعبية، كما اهتم الملف بالفصائل التي كانت تحمل السلاح في ذلك الوقت، واستعرض العدد رؤيتهم حول عملية السلام في السودان، وهي التحالف الفيدرالي، مؤتمر البجا، الأسود الحرة، جيش وحركة تحرير السودان (قبل الانشقاقات).

اتفاق جدة واتفاقية القاهرة

عندما فاجأ رئيس التجمع الوطني السيد محمد عثمان الميرغني الساحة السياسية، بتوقيعه اتفاق جدة مع النظام في ٤/ ١٢/ ٢٠٠٣م وكان أعضاء التجمع الوطني الذي يرأسهم سيادته على قائمة الذين باغتهم الحدث. وقد تابعت عزة أصداء الاتفاق، وما آل إليه إلى أن تداعى إلى اتفاقية القاهرة. وتمّ توثيق ذلك في العددين (الخامس عشر- يونيو ٢٠٠٤م، الثامن عشر- نوفمبر ٢٠٠٦م).

قضية دارفور

تناولت عزة قضية دارفور باهتمام كبير وجعلت لها باباً ثابتاً، بدءاً من العدد السادس عشر تحت عنوان (رسالة دارفور) من إعداد إيمان أبو القاسم، كما أجرت عزة عدة لقاءات مع قيادات الحركات المسلحة المختلفة، تناولت القضية بكل أبعادها السياسية والعسكرية والاجتماعية. وذلك في أعدادها التالية:

- العدد الخامس عشر- يونيو ٢٠٠٤- لقاء مع د. خليل إبراهيم رئيس حركة العدل والمساواة.

- العدد السادس عشر- فبراير ٢٠٠٥م رسالة دارفور- مع إيمان أبو القاسم.

- العدد السابع عشر- يونيو ٢٠٠٥م لقاء مع عبد الواحد محمد نور رئيس حركة وجيش تحرير السودان- بالإضافة لرسالة دارفور.

العدد الثامن عشر- نوفمبر ٢٠٠٦م- لقاء مع كل من أحمد أبراهيم دريج رئيس التحالف الفيدرالي، عبد الواحد محمد نور رئيس جيش وحركة تحرير السودان، أحمد عبد الشافي «توبا» حركة تحرير السودان «منشق عن عبد الواحد نور». بالإضافة للصفحة الثابتة (رسالة دارفور) لإيمان أبو القاسم وهي عضو حركة تحرير السودان أيضاً.

لقاءات عزة مع قيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية

خلال صدورها في الفترة من العام ١٩٩٩م وحتى العام ٢٠٠٦م التقت عزة بعدد كبير من قيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة، وستتناول هذه اللقاءات تفصيلاً في كتاب آخر نعمل فيه على تجميع تلك اللقاءات، ويلقي الضوء على فترة مهمة في تاريخ السياسة السودانية، ويعكس الكيفية التي كان يفكر بها أولئك الساسة والتناقض بين أقوالهم وأفعالهم، وسنكتفي في هذا الفصل بأسماء القيادات السياسية الذين التقتهم عزة خلال تلك الفترة حسب ترتيب الأعداد:

١- السيد الصادق المهدي- حزب الأمة القومي.

٢- العميد عبد العزيز خالد- قوات التحالف السودانية.

٣- الأستاذ غازي سليمان- تنظيم حركة (جاد).

٤- الأستاذة محاسن عبد العال- التجمع النسائي.

٥- الفريق عبد الرحمن سعيد- القيادة الشرعية.

٦- د. عمر نور الدائم- حزب الأمة.

٧- الأستاذ إسماعيل سليمان- الحزب الشيوعي.

٨- القائد باقان أموم- الحركة الشعبية.

٩- الأستاذ التجاني الطيب- الحزب الشيوعي.

١٠- بروفسير تيسير محمد أحمد- قوات التحالف.

١١- الأستاذ محمد سيد أحمد عتيق- حزب البعث.

١٢- الشيخ عمر محمد طاهر- مؤتمر البجا.

١٣- د. ماجدة محمد أحمد- شخصية وطنية.

١٤- الأستاذة سعاد الطيب حسن- حزب الأمة.

١٥- القائد عبد العزيز الحلو- الحركة الشعبية.

١٦- د. خليل إبراهيم- حركة العدل والمساواة.

١٧- باشمهندس هاشم محمد أحمد- النقابات.

١٨- الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم- الحزب الشيوعي.

١٩- د. الشفيع خضر- الحزب الشيوعي.

٢٠- د. أمنة ضرار- جبهة الشرق.

٢١- القائد موسى محمد أحمد- جبهة الشرق.

٢٢- القائد ياسر جعفر- الحركة الشعبية.

٢٣- القائد عبد الواحد محمد أحمد النور- حركة تحرير السودان.

٢٤- الأستاذ محمد أحمد دريج- التحالف الفيدرالي.

٢٥- د. منصور خالد- الحركة الشعبية.

٢٦- القائد أحمد عبد الشافع «توبا»- حركة تحرير السودان.

٢٧- الأستاذ هاشم بدر الدين- الحركة الشعبية.

٢٨- الأستاذ حاتم السر- الحزب الاتحادي الديمقراطي.

٢٩- الأستاذة سميرة إدريس- مؤتمر البجا.

٣٠- د. علي الحاج- المؤتمر الشعبي.

٣١- الأستاذ مبارك الفاضل المهدي- حزب الأمة الإصلاح والتجديد.

٣٢- السيدة ربيكا قرنق- الحركة الشعبية.

٣٣- د. شريف حرير- التحالف الفيدرالي.

٣٤- د. أبوبكر بشير- حزب المؤتمر السوداني.

٣٥- الأستاذ التوم هجو- الحزب الاتحادي الديمقراطي.

٣٦- الأستاذ محمد سليم كيم- الحزب القومي السوداني.

٣٧- الأستاذ نصر الدين عبد الله- حزب المؤتمر السوداني.

٣٨- د. جوزيف أكيلو- اليوساب.

٣٩- القائد/ بيتر وال- الحركة الشعبية.

٤٠- بروفسير أبو القاسم سيف الدين- الحركة الشعبية.

٤٠- الأستاذ أحمد صلاح- الأسود الحرة.

٤٠- أستاذ فكي على محمد- مؤتمر البجا.

٤٣- القائد مالك عقار- الحركة الشعبية.

٤٤- الأستاذ محجوب أبو عنجة- الحزب القومي.

٤٥- د. باسيفيكو لادو لوليك- اليوساب.

٤٦- الأستاذ/ أبو بكر كادو- التحالف الفيدرالي.

٤٧- دكتور جون قرنق دي ميبور في تصريح صحفي قصير.

* شملت هذه اللقاءات- لقاء العدد واستطلاعات الرأي في قضايا معينة، تضمنها ثمانية عشر عدداً في الفترة من ١٩٩٩- ٢٠٠٦م.

هذا بالإضافة للعديد من الحوارات مع منظمات المجتمع المدني مثل اللقاءات التي أجرتها نادية مصطفي مع (لول قبراب) رئيسة اتحاد المرأة الإريترية ومنى عوض خوجلى (منظمة المجموعة الأفريقية العالمية)، وإحسان عبد العزيز مع (هالة عبد اللطيف) رئيسة إتحاد الشباب الإفريقى بأوربا، ولقاءات مع زوجات قيادات سياسية عن تجاربهن مثل لقاء نادية مصطفي مع السيدة/ فاطمة على محمد حرم د.عمر نور الدائم، ولقاء وداد صديق مع سعاد عبد العاطى حرم العميد عبد العزيز خالد وغيرها من اللقاءات مع عدد من الناشطين والناشطات والتي نعمل الآن على تجميعها في كتاب آخر سيصدر عما قريب بإذن الله.



الباب الثاني

كروباويب تدير عقارب الزمن

لست فقط محاسبًا على ما تقول..
أنت أيضاً محاسب على ما لم تقل..
حيث كان لابد أن تقوله.

(مارتن لوثر كنج)

■ الفصل الأول

وثبة من عنق الزجاجة

أعلن حزب الأمة انسحابه من التجمع الوطني في مارس ٢٠٠٠م، غادر وفد المقدمة العاصمة الإرترية أسمرا في أبريل من نفس العام برئاسة الدكتور عمر نور الدائم، ضمّ الوفد قيادات نسوية بالحزب كان لها دور بارز في نشأة وتقدم التجمع النسوي كما ذكرنا في الباب الأول، وعلى رأسهن نادية مصطفي أحمد، فاطمة على محمد حرم الدكتور عمر نور الدائم ومنال محجوب وأخريات، وغادرت حفية مامون شريف مع زوجها السيد/ الصادق المهدى إلى القاهرة، وفي يونيو ٢٠٠٠م لحقت بالداخل سعاد الطيب حسن رئيسة التجمع النسوي، فكان لغياب هذا العدد الكبير من ناشطات حزب الأمة أثر على التنظيم، توالت بعدها مغادرة قيادات نسوية مهمة من الأحزاب الأخرى كانت تشكل عصب العمل بالتجمع النسوي، ومع بدايات العام ٢٠٠١م كانت قد غادرت إريتريا معظم قيادات المكتب التنفيذي وهيئة القيادة ضمن برنامج الأمم المتحدة لإعادة توطين اللاجئين

السودانيين بأوربا وأمريكا، شمل ذلك ممثلتي الحركة الشعبية لتحرير السودان بهيئة القيادة، أم جمعة سايمون وسلوى جاكوب، مريم خاطر ممثلة التحالف الفدرالي بهيئة القيادة وأمينة المال بالمكتب التنفيذي، الهام علي ممثلة حزب الأمة بهيئة القيادة ومسؤولة الشؤون التنظيمية والإدارية، دكتورة أميرة هلال زاهر ممثلة الحزب الشيوعي بهيئة القيادة ومسؤولة الشؤون الخارجية ثم وداد صديق عضو هيئة القيادة عن التحالف الوطني/ قوات التحالف السودانية ومسؤولة الإعلام والناطق الرسمي باسم التجمع النسوي، وهكذا لم يتبق بالمكتب التنفيذي غير شخصي(الأمين العام) و سميرة ادريس (مسئولة الشؤون الإنسانية) والتي كانت تقيم في قرورة بالأراضي المحررة، تفاكرنا في الأمر مع بعض العضوات المقيمات بأسمرا ـ وناقشنا فكرة نقل هياكل التجمع النسوي إلى الأراضي المحررة مع الإبقاء على تمثيل نسبي بأسمرا حسب ما أوصى به الاجتماع الأخير للمكتب التنفيذي في يونيو/ ٢٠٠٠م قبل مغادرة سعاد الطيب رئيسة التجمع، وكان علينا نقل هذه الفكرة إلى الجهات المسؤولة بالتجمع الوطني لكسب تأييدها ودعمها لهذا المشروع، بعد أن قمنا بتكوين لجنة لتسيير العمل وفقاً لما تنص[١] عليه اللائحة بأن يتحول المكتب التنفيذي بعد انقضاء المدة المحددة لدورته إلى لجنة تسيير، تكونت اللجنة على النحو التالي:

إحسان عبد العزيز	رئيسا
سميرة إدريس	نائبا
إحسان علي إبراهيم	مسؤولة المالية

وعضوية كل من :

منى أحمد عوض، نفيسة مايكل،

د/ سهير مصطفي، هنادي عبد القادر وحنان شارلس

الخطوة التالية كانت من الأهمية بمكان كسب تأييد الجهات ذات الصلة بالأراضي المحررة، فكتبنا الخطاب التالي لأمين أمانة الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة.

(صورة طبق الأصل)

(١)المصدر: خطاب رئيسة لجنة التسيير للأمين العام باقان أموم.

التاريخ/ ١٩/ ٢/ ٢٠٠٢

السيد/ **أمين الشؤون الإنسانية والمناطق المحررة**

لعناية/ عبد الله محمد أحمد

بعد السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بناءً على توصية المكتب التنفيذي للتجمع النسوي في اجتماعه الأخير المنعقد بتاريخ ٥/ ٦/ ٢٠٠٠م بأن يعقد المؤتمر الثاني للتجمع النسوي بالأراضي المحررة في حالة عدم اكتمال النصاب القانوني للعضوات المتواجدات بدولة إريتريا، وعليه وحسب سجل العضوية المتوفر لدينا والذي تناقص بنسبة تزيد عن ٨٠٪ فإننا نأمل في عقد المؤتمر بالأراضي المحررة حرصاً على استمرارية التنظيم وضرورة وجوده كممثل لقطاع مهم وجزء لا يتجزأ من الحركة النضالية والتجمع الوطني الديمقراطي المعبر الحقيقي عن تطلعات شعبنا في الحرية والديمقراطية والعدالة والسلام، ونحن إذ نخاطبكم نأمل في حسن تعاونكم معنا ودعمنا لعقد المؤتمر بالأراضي المحررة وذلك في فبراير المقبل.

ولكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز السيد

الأمين العام / المكتب التنفيذي السابق ورئيس لجنة التسيير

صورة إلى:

السيد/ الأمين العام_التجمع الوطني الديمقراطي

السادة/ ممثلي الفصائل بهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

وجد الخطاب قبولاً كبيراً لدى عبد الله كنة الذي أيد الفكرة ووعد بدعمها، وفي مارس التقيت الأمين العام باقان أموم كأول لقاء رسمي يجمعني بالرجل وكان ذلك بغرض إجراء لقاء صحفي معه لإصدارة عزة ضمن احتفالاتنا (باليوم العالمي للمرأة) بالإضافة لمحاورته كقيادي بالحركة الشعبية لتحرير السودان حول الوحدة التي تم توقيعها في ذلك الوقت بين الحركة الشعبية وقوات التحالف السودانية بقيادة د.جون قرنق و عبد العزيز خالد، طرحت عليه فكرة المؤتمر، رحب بالفكرة واتفقنا على عقد

اجتماع معه ولجنة التسيير لمناقشة ذلك بعد عودته إذ كان على سفر خارج إريتريا وكان حينها (اتفاق مشاكوس) في رحم التكوين. واصلنا جهودنا الرامية لكسب تأييد الفكرة والبحث عن مصادر لتمويل المؤتمر وتحويل الفكرة إلى واقع، حالفنا الحظ في أن التجمع الوطني كان يستعد لعقد مؤتمر خاص بتنمية الأراضي المحررة بإشراف أمانة الشؤون الإنسانية والتي كان على رأسها عبد الله كنه كما ذكرنا، كان ذلك بمشاركة المنظمات الطوعية العاملة بتلك المناطق ومنها منظمات وطنية تتبع للتجمع الوطني وأخرى دولية تعمل في مجالات الإغاثة والصحة والتعليم، حضر المؤتمر عدد كبير من قيادات مؤتمر البجا والأسود الحرة كأحزاب مهمة في تلك المناطق بالإضافة لقيادات الإدارات الأهلية وتجمع نساء البجا، واتحاد نساء الأسود الحرة.

شاركت عضوات لجنة التسيير في فعاليات المؤتمر بالحضور والنقاش وتقديم أوراق العمل وإدارة الجلسات، حيث شاركت في اليوم الأول دكتورة سهير مصطفي في إدارة الجلسة الصباحية وقدمت إحسان عبد العزيز ورقة حول (التنمية الزراعية بشرق السودان) والتي قام بإعدادها ومناقشتها في المؤتمر المهندس الزراعي أحمد محيي الدين حسين، وفي اليوم الثاني قدمت د/ سهيرمصطفي ورقة عن (الأوضاع الصحية بالأراضي المحررة) والتي أعدها وناقشها الدكتورعلي خيراوي، ساعدت المشاركة الكبيرة للنساء في هذا المؤتمر من المقيمات بأسمرا والأراضي المحررة على الاستفادة من المناسبة ووضع اللبنات الأساسية للبدء في وضع خطة عمل لتنفيذ قيام المؤتمر، وبالفعل رتبنا مع عبدالله كنة لعقد اجتماع موسع مع ممثلي وممثلات التنظيمات والأحزاب على هامش فعاليات المؤتمر، وبالفعل كان الاجتماع ناجحاً، خرجنا منه بتأييد كبير لفكرة عقد المؤتمر بالأراضي المحررة وتم الاتفاق على أن يكون ذلك في سبتمبر ٢٠٠٢م بقرية كرباويب التي تقع على الشريط الحدودي مع اريتريا وتعتبر منطقة نزوح وأكثر أمناً من استهدافات الجيش السوداني، وبذلك قطعت اللجنة شوطا كبيرا في التأييد والدعم المعنوي للمؤتمر وأصبح الالتزام به من قبل الفصائل التزاماً أدبياً، وفي الحفل الختامي لمؤتمر تنمية الأراضي المحررة أعلنا عن مؤتمر التجمع النسوي وأهدافه التي احتوت على عدة بنود تشتمل في مجملها على محو الأمية، تشجيع تعليم البنات، محاربة العادات الضارة، التثقيف الصحي والصحة الإنجابية وتطعيم المواليد والأطفال حسب برنامج الصحة العالمي للتطعيم ضد الأمراض، بالإضافة لبرامج تنمية المرأة الريفية ورفع قدراتها الإنتاجية خاصة في مجال الأعمال اليدوية وإنتاج الخضر والدواجن، كما

اشتملت الأهداف على التوعية بقضايا المرأة وأهمية دور النساء في الحياة العامة، قمنا بطباعة الأهداف وتوزعها على الحاضرين.

وجد الإعلان تجاوباً من كل الحضور من مختلف الفصائل، تبقى لدينا هاجس التمويل، وكان علينا مخاطبة الأمين العام، كتبنا له خطاباً بتاريخ ٢١مايو / ٢٠٠٢ مرفق معه ميزانية تقديرية لتكلفة المؤتمر وجددنا طلب الاجتماع معه، ردّ علينا بالموافقة وحدد لنا موعداً بمكتبه بالأمانة العامة في ٦/ ٦/ ٢٠٠٢م، حضرت الاجتماع عضوات اللجنة المقيمات بأسمرا منى أحمد عوض، إحسان علي إبراهيم وشخصي ودكتورة سهير مصطفي من الأراضي المحررة والتي كانت في تلك الأيام بأسمرا، استقبلنا الرجل الذي أثبتت الأحداث والمواقف عبر مراحل النضال المختلفة انه «رجل المهام الصعبة» استقبلنا بذات الطلعة التي كنا نراه عليها في باحات العمل السياسي المختلفة منذ انتخابه في مؤتمر مصوع أميناً عاماً للتجمع الوطني، باشاً، بشوشاً، هادئاً، مهندماً، تشعر في حضرته انك أمام قائد يعلم تماماً إلى أين يقود سفينته وكيف يقودها، بدأ الاجتماع بترحيب كبير منه معرباً عن إيمانه المطلق بأهمية معالجة غياب المرأة عن هياكل التجمع الوطني وأعتبر عدم مشاركة النساء في مؤسسة منوط بها إحداث التغيير وتحقيق السودان الجديد (شيئًا مخجلاً) [١].

شرحنا له الأوضاع التي يمر بها التجمع النسوي بعد أن غادرت معظم قياداته وعضويته دولة اريتريا وكيف أصبح من الأهمية بمكان نقل هياكله إلى الأراضي المحررة حيث توجد قواعد النساء التي قام التنظيم لأجلهن، كان الرجل واضحاً وشفافا . قال لنا : (أنا مع حق تنظيم النساء ومشاركتهن كما أسلفت، ومع فكرة نقل التنظيم إلى الأراضي المحررة ... فهي فكرة ممتازة خاصة وأن النساء المستهدفات بهذا العمل هن نساء الشرق والمقيمات في المناطق الواقعة تحت سيطرة التجمع الوطني، ولكن شئ مهم يجب التفكير فيه، أنا ملم بالإشكالات التي تدور بين التنظيم والحزب الاتحادي الديمقراطي، الحزب الاتحادي حزب قيادي في التجمع الوطني ومن غير الممكن تجاهله[٢] أو عزله عن العمل النسوي، إن لم تستطعن كنساء حل هذا الإشكال سأكون كأمين عام للتجمع الوطني في حرج من دعمكن) كنا كلجنة نتفهم موقفه وفي

(١)المصدر: محضر اجتماع لجنة التسيير بالأمين العام/ ٦/ ٦/ ٢٠٠٢م.

(٢)نفس المصدر السابق.

نفس الوقت نعلم أن قضية الحزب الاتحادي الديمقراطي ليس لها حل وأي تجاوب مع توجيهات الأمين العام ستعيدنا إلى المربع الأول وتفتح لنا الباب مجدداً أمام صراعات الحزب الاتحادي الديمقراطي وإعادة إنتاج الأزمة التي تجاوزها التجمع النسوي منذ أغسطس ١٩٩٨م، كما كان من غير الممكن تجاوز هذه التوجيهات أو إبداء أي تحفظ عليها خاصة وأننا في بداية العلاقة المباشرة لنا مع الأمين العام ونحتاج لبسط الثقة بيننا، ولكل ذلك وللخروج من هذا المأزق كان لابد من وضع الكرة في ملعبه، فقلنا له: نحن كتنظيم نعلم أهمية أن يكون الحزب الاتحادي جزءاً من العمل النسوي وليس من المصلحة عزله أو عزل أي فصل من فصائل التجمع الوطني، ولكننا ولحل هذا الإشكال جربنا كل الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى ذلك من مكاتبات اتصالات مباشرة وغير مباشرة بالحزب، لجان وساطة من شخصيات و منظمات نسوية محايدة، ولكن الحزب غير جاد في حل هذا الإشكال وغير متحمس أصلا للمشاركة في العمل النسوي، نحن بدورنا لم يتبق لنا شئ لنفعله لذا نقترح أن يجرب الأمين العام بنفسه، و سنعمل معك على دعم أي مساعٍ تؤدي إلى حل هذه القضية، اقتنع باقان بالاقتراح ووجه على الفور مدير المقر حسن بندى والذي كان حضوراً في ذلك الاجتماع بان يكتب خطاباً لدكتور جعفر أحمد عبد الله مسئول الحزب بدولة إرتريا ودعوته لمقابلة الأمين العام، استمر التعامل بيننا وباقان دون أن يذكر لنا شيئاً عن نتيجة محاولاته مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، ولكن ومن مصادر ذات صلة علمنا أن مساعيه لم تكلل بالنجاح، وكنا نتوقع ذلك لعلمنا بان الاتحادي الديمقراطي لن يعود دون أن يفرض شروطه التي يضمن بها سيطرته على التنظيم وتحويله إلى جسم يديره كما يشاء. ولذلك ما كنا نثق في أن باقان لن يقبل به كواحد من قيادات الحركة الشعبية والتي تعمل وفق مبادئ مشروع السودان الجديد والذي تأتي حقوق النساء ضمن أولوياته.

أما التمويل فقد وعد الأمين العام بتوفير الميزانية اللازمة لانعقاد المؤتمر والتي كنا قد قدمنا تصوراً لها في ذلك الاجتماع، ولكن ما كان يشغل اللجنة هو كيفية إعداد النساء بالأراضي المحررة للتجاوب مع المؤتمر بالحضور واكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاده وإنجاحه، وكذلك المشاركة فيه. كانت هذه النقطة هي محور تفكيرنا والتحدي الماثل أمامنا لإنجاح فكرة نقل التنظيم إلى الأراضي المحررة وتحقيق الوثبة التي ستخرجه من عنق الزجاجة.

■ الفصل الثاني

مقر القيادة الميدانية للواء السودان الجديد

(هيبة المكان.. وكاريزما القيادة)

نعم كانت لجنة التسيير مهمومة بإعداد نساء الأراضي المحررة لذلك الحدث في تلك الظروف المعقدة التي تعيشها المنطقة من تقاليد وعادات ومفاهيم تجعل عمل كهذا محاط بالكثير من مهددات الفشل، سعت لجنة التسيير لإعداد زيارة للأراضي المحررة بغرض الحشد وتعبئة النساء والرجال معاً لفكرة المؤتمر كأول حدث خاص بالنساء في هذه المناطق، وبالفعل وبمساعدة الأمين العام للتجمع الوطني نجحنا في القيام بزيارة وطواف القطاعات المختلفة للأراضي المحررة، بدأت بزيارة القطاع الأوسط وقطاع همشكوريب حيث تتبع لهما معظم الأراضي التي كانت تقع تحت سيطرة التجمع الوطني الديمقراطي، تمت الزيارة بوفد قوامه ثلاث نساء كما أشرنا في الباب الأول_الفصل الخامس (طواف وتداعيات) منى أحمد عوض، إحسان علي إبراهيم وشخصي، قام الأمين العام بواسطة مكتبه بعمل الترتيبات اللوجستية والأمنية اللازمة للتحرك مع جهات

الاختصاص وبالتنسيق مع منظمة (اى. أر. سى) لتوفير العربة التي تقلنا إلى ربده مقر القيادات الميدانية لفصائل التجمع الوطني)، وبتنسيق آخر مع قيادة (لواء السودان الجديد) بربدة لتوفير العربة اللازمة للطواف بالأراضي المحررة وكذلك حرس الحماية اللازم للوفد، هكذا بدأ تعاون الأمين العام معنا .. بدايات أصبحت فيما بعد لها تداعياتها الإيجابية على التجمع النسوي وعلى قضية المرأة بشكل عام.

بدأت زيارتنا بزيارة معسكر قوات الفتح بربدة (الجناح العسكرى للحزب الاتحادي الديمقراطي) والذي قام باستضافتنا حيث قضينا الليلة الأولى معهم بالمعسكر والذي كان بقيادة المقدم سيف الدين شريف و المقدم محمد صالح بينما كان القائد العام لقوات (الفتح) هو القائد/ محمد الحسن حاج ماجد ومقره في خور ملح .أكرمت القيادة العسكرية لقوات الفتح الوفد الزائر بقدر كبير برغم كل الخلافات التي كانت تدور بين التجمع النسوي والقيادات السياسية للحزب المتواجدة بأسمرا كما ذكرنا ذلك في (طواف وتداعيات) بالباب الأول. قضينا اليوم الأول ونهار اليوم الثاني في زيارة معسكرات قوات فصائل التجمع الوطني المختلفة، (قوات التحالف الفدرالي)، (قوات مجد- الجناح العسكري للحزب الشيوعي السوداني) وختمنا مساءً بزيارة معسكر القيادة الميدانية للجيش الشعبي (لواء السودان الجديد) وكان حينها بقيادة بيتر وال وينوبه توماس سيريلو الذي تولى القيادة فيما بعد حتى توقيع اتفاقية السلام، لقاؤنا ببيتر وال ونائبه كان الأول بالنسبة لنا، وكذلك دخول مقر القيادة العسكرية للواء السودان الجديد كان الأول أيضاً، كل ذلك يجعل لتلك الزيارة طعم خاص.. هذا بالإضافة لهيبة المكان الذي يشكل عصب العمل العسكري بالجبهة الشرقية (لواء السودان الجديد) والذي كان جزءاً من (الجيش الشعبى لتحرير السودان) ولكنه حمل هذا الاسم في شرق السودان ليواكب فكرة (مشروع السودان الجديد) الذي كان مطروحاً في تلك الفترة من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة القائد العظيم (د . جون قرنق دى مبيور) ذلك الرجل الذي كان اسمه يزلزل الأرض تحت أقدام جنرالات الجيش السوداني، وكانت الجبهة الشرقية هي رابع الجبهات التي قادها لتحرير الشعوب المضهدة والمهمشة ليكمل حلقة تحرير السودان ويعلم الأجيال كيف تنتزع الحقوق، بالتأكيد كل هذه الحقائق تجعل منْ يكون قادماً لأول مرة إلى هذا المكان أن يضع في نفسه ألف حساب وحساب لمثل هذه الزيارة، تمّ استقبالنا في المدخل الخارجي «البوابة الرئيسية» حيث يوجد بالخارج عدد من العساكر

المدججين بالسلاح، قادنا أحدهم إلى الداخل حيث تم تسليمنا إلى رفيق آخر، مررنا بعدة مداخل كانت تفصل بينها أسوار منسوجة من القش وتتوزع بداخلها غرف من الطين ذات أبواب من الزنك وفي آخر المداخل التي قادنا إليها وجدنا بيتر وال وتوماس سيريلو في انتظارنا في (الحوش) الذي فرشت على أرضه رملة نظيفة بيضاء وعلى شكل دائري رصت كراسى كنا نعرف من قبل أنها من إبداعات (الجيش الشعبي)، تصنع من جريد الدوم وأعواد أشجار النبق، ما زالت حتى تلك اللحظة تسيطر علينا هيبة المكان وهيبة الجيش العظيم الذي ظلّ على مدار عقدين من الزمان يحارب لأجل الحرية والعدالة والمساواة، وقف القائدان لاستقبالنا في ترحاب سوداني أصيل كسر حاجز العسكرية في إحساسنا، جلسنا، تبادلنا أطراف الحديث وكانت في انتظارنا زجاجات البيبسى وقد طال الأمد بيننا وبينها، كانت صناعة سودانية، ونحن المقيمين بإريتريا لا تصل إلينا منتجات (شركة البيبسى) مثل الميرندا والسفن أب وغيرها حيث تتعامل إريتريا مع (شركة الكوكا كولا) فقط ولا أدري سر ذلك كغيره من الأسرار الكثيرة التي تكتنف حياة الغموض في (إريتريا)، بدأنا الحديث بالتعليق على ذلك، ومنذ البداية كان واضحا اننا أمام قيادات مختلفة وكاريزما قيادية مختلفة، ذلك الاختلاف الذي تميزت به قيادات (الحركة الشعبية) صاحبة مشروع السودان الجديد المختلف، كانت الجلسة بطعم البلد ورائحة البلد، ذلك الإحساس ظلّ يراودني كلما ذهبت إلى (ربدة)، ففيها أشتم رائحة الطين والأهل والأحباب، ربما كان ذلك لموقع (ربدة) التي كانت على مرمى حجر من الوطن، وفي كل مرة كنت أعود منها أزداد إحساسا بأن السودان الجديد لابد أن يكون يوماً وان (طال السفر) ولم يخطر بالبال لحظة بأن البلد من الممكن أن تصبح بلدين، وان كانت لها قصة قديمة هي التي نسجت مراحل ذلك الانفصال . كما رواها «د. منصور خالد» في سفره (أهوال الحرب وطموحات السلام.. قصة بلدين)، بعد تبادل بعض الحديث والمجاملات عرجنا إلى موضوع الزيارة، أخبرنا (بيتر وال) بعدم جاهزية عربة الطواف التي ستقودنا إلى الأراضي المحررة، وقال لنا لن تكون العربة جاهزة قبل السادسة من مساء الغد، وبالتالي سيكون السفر صباح بعد الغد، لم تُرق لنا فكرة الانتظار، وربما لاحظ ذلك فأردف موضحاً:لا نميل للسفر ليلاً لما يحيط بذلك من مخاطر أولها هجوم العدو عادة ما يكون بعد مغيب الشمس، ثانياً مراقبة العدو للعربات المتحركة بعد حلول الظلام تسهل عليه عملية استهدافها، هذا بالإضافة لوعورة الطريق الجبلي إلى منطقة (خور ملح) مما قد يعرض العربة لأي عطل كان، كل

هذه المبررات لم تقلل من حماس الوفد وإصراره على السفر مساء لكسب الوقت، وفي محاولة أخرى لإقناعنا بالتأجيل وجه إلينا (بيتر وال) سؤالاً: لو حصل هجوم بتضربوا نار؟ على الفور ردت إحسان علي إبراهيم: عندنا فكرة وجاهزين الآن لأي تدريب إضافي. وللمزيد من التعجيز أردف (وال) قائلاً:(ولو العربية اتعطلت بتدفروها ؟) ردت إحسان علي إبراهيم وهي أكثر حماساً وقالت: أكيد أكيد .. التفت (بيتروال) نحو توماس ضاحكاً وقال : (واضح أننا قدام مقاتلات على أتم الاستعداد) .. إذن تجهز العربة وتتحرك مساء الغد.

رافق الوفد القائد أحمد عبد الرحمن قائد (قوات المجد)، بدأنا طوافنا (بخور ملح وبلاسيت) ، وفي بلاسيت عقدنا أول اجتماع كلجنة تسيير كاملة العدد في قاعة (الشهيد يوسف كوة) بمقر قيادة لواء السودان الجديد، أمنّ الحضور على موعد ومكان انعقاد المؤتمر ثم تواصل طوافنا وشمل القطاع الأوسط وقطاع همشكوريب، كانت الزيارة موفقة بحيث مهدت لقيام مؤتمر ناجح بدرجة أدهشت المراقبين من الفصائل المختلفة والإعلاميين، كما أدهشتنا نحن برغم ما بذلته لجنة التسيير لأجل هذا الهدف. ولكن نسبة الحضور فاقت كل التصورات، العدد الكبير الذي حضر المؤتمر من نساء البجا كان مدهشاً حقاً، والدهشة هنا مشروعة نسبة للظروف الاجتماعية وقيود التقاليد التي تفرض حصارها على النساء وسنتناول تفاصيل ذلك في (الفصل السادس) من هذا الباب تحت عنوان (مجتمع البجا .. صورة مكبرة) .



■ الفصل الثالث

الشقيقة .. القشة التي قسمت ظهر البعير

قبل انعقاد المؤتمر الثاني للتجمع النسوي بكرباويب نشطت لجنة التسيير بشكل كبير وأول هذه النشاطات كان إعادة إصدار مجلة (عزة) والتي كانت قد توقفت لفترة طويلة نسبة للظروف التي مرّ بها المكتب التنفيذي والتي تناولناها في الفصل السابق، بدأنا بعدد خاص صدر في مارس ٢٠٠٢م احتفاء بيوم المرأة العالمي وعيد الأم، شارك في هذا العدد مجموعة من قيادات التجمع الوطني فكان لقاء العدد مع الأمين العام باقان اموم، وكتب إسماعيل سليمان عضو المكتب التنفيذي للتجمع الوطني وأمين أمانة الاتصال بالداخل عن (نضالات المرأة السودانية) ، ومحمد سليم كيم عضو هيئة القيادة عن الحزب القومي المتحد كتب عن (المرأة بجبال النوبة)، وكتب هاشم محمد أحمد ممثل المجلس العام للنقابات بهيئة القيادة عن دور المرأة السودانية في الحركة النقابية، هذا بالإضافة لعدد من المقالات الأخرى والأبواب الثابتة، إخراج العدد بعد طول غياب بهذه القوة وبمشاركة واسعة من

قيادات بارزة في التجمع الوطني أثار حفيظة (الحزب الاتحادي الديمقراطي) الذي كان يأرقه كثيرا أن يكون للمرأة صوت داخل التجمع الوطني، وكرد فعل لهذا العدد أصدرت (أمانة المرأة) بالحزب نشرة تحت اسم (الشقيقة) وهي أقرب ما تكون إلى نشرة (البلوتين) الإخبارية، صدر العدد الأول منها في عشر صفحات كتبت حروفها بمقاييس كبيرة تبدأ بالمقاس(١٨) فما فوق، خصصت معظم صفحاتها للهجوم على العدد الثامن من مجلة (عزة) بدأت بصفحة أولى بعد كلمة العدد تحت عنوان (في أعقاب نشرة عزة)، ركز العدد في جميع صفحاته على عدم الاعتراف بوجود التجمع النسوي، ولا نود الخوض في سفاسف الشقيقة ولكن لابد من المرور على ذلك المستوى الذي كانت تصدر به (نشرة) باسم (الحزب الكبير) وباسم أمانة مهمة من أماناته، ذلك الحزب الذي كان يقود المعارضة السودانية في سنوات مجدها، نستعرض نماذج بسيطة لما كان يكتب على صفحات الشقيقة لنبين إلى أي مدى حارب الحزب الاتحادي الديمقراطى المرأة ووقف ضد مشاركتها ونضالها، وللأسف كان ينفذ الكثير من أجندته هذه عبر المرأة نفسها.

جاء في فقرة (تحاول الناشرة تضليل وإيهام القارئ بوجود تجمع نسوي بدولة إرتيريا هو غير موجود أصلاً لمقاطعة المرأة الاتحادية له)

فلسان حال الشقيقة ينضح بما في إنائها، فالتجمع النسوي بكل نسائه في أسمرا والأراضي المحررة المنتميات للفصائل المختلفة للتجمع الوطني، فهو غير موجود أصلاً لمجرد مقاطعة المرأة الاتحادية له، هذه صورة مصغرة من ذلك التعالي الذي كان يمارسه الحزب الاتحادي على حلفائه في التجمع الوطني كما أشرنا في كثير من فصولنا السابقة. نموذج آخر.. قالت الشقيقة (غادرت رئيسة التجمع المدعية والتي تم انتخابها في أجواء متوترة بإجماع المخذلين والمخذلات، غادرت دولة إريتريا عائدة إلى السودان في عملية «تفلحون» بعد خروج حزبها عن إجماع التجمع الوطني وارتمائه في أحضان نظام البشير)، المخذلين والمخذلات اللائي قصدتهم الشقيقة هم حضور ذلك الاجتماع، المراقبين والمراقبات وعضوات هيئة القيادة من الأحزاب المختلفة، ومن الطريف أن من بين هؤلاء مراقب عن الحزب الاتحادي الديمقراطي (راجع توقيعات المراقبين من الأحزاب السياسية الباب الأول - الفصل الرابع – توقيع عمر عثمان الأمين ممثل الحزب الاتحادي الديمقراطي). أما الأجواء المتوترة فهي ذات الأجواء التي وصفها تقرير اللجنة المحايدة للانتخابات برئاسة (العميد صلاح الأمير) بأنها

(أجواء تميزت بالروح الديمقراطية والنظام والهدوء واحترام الآخر بين جميع المشاركين والمشاركات من مراقبين وعضوات). (راجع الباب الأول الفصل الرابع – تقرير لجنة الانتخابات ، توقيع العميد صلاح الأمير). أما الرئيسة التي غادرت مع حزبها في عملية (تفلحون) فهو ذات الحزب الذي ظلّ الاتحادي الديمقراطي يلعب معه لعبة (القط والفأر) طوال وجوده داخل التجمع الوطني ويضع له ألف وألف حساب حتى بعد أن غادر.

واصلت الشقيقة على ذات الصفحة سبها ووعيدها إلى أن قالت (ندين بشدة كل من يشارك أو يسهم في إصدار «عزة»). وكما ذكرنا كان العدد المعني قد ساهم وشارك فيه عدد من القيادات العليا للتجمع الوطني، وهذا نموذج بسيط للمستوى الذي كانت تخرج به الشقيقة على مدار ثلاثة أعداد بدعم الحزب وتمويله وإشرافه. ونذلل على ذلك حتى لا يوضع ما نتحدث عنه في (دائرة الصراع بين النساء). بأن العدد الذي تناولنا فقرات منه كنموذج حمله إلى مقر الأمانة العامة للتجمع الوطني معتز الفحل، وقام بتوزيعه على الموجودين دون أن (يرمش له جفن) وكان حينها ممثل الحزب بالمكتب التنفيذي عن (قوات الفتح) التي أصبح اسمها (الحركة الوطنية الثورية) وحشرها الميرغني حشرا لتصبح فصيلاً جديداً من فصائل التجمع الوطني ليكبر كومهم وتزيد مخصصاتهم ويتمكنوا تمكينا.

لم يشفِ العدد الأول غليل الحزب فأردفه بعدد آخر بعد أقل من شهر (أغسطس ٢٠٠٢م) كان أكثر رداءةً، تجاوزناه كما تجاوزنا العدد الأول، وكانت مجلة عزة تصدر دون أن تشير من قريب أو بعيد لما يدور في الشقيقة باعتبارها (أشياء صغيرة) قصد بها (أشياء كبيرة) وان مجرد الإشارة لها في عدد من أعداد عزة يعتبر انحرافاً بالمجلة عن مسارها، كما انه يعمل على إعطاء الشقيقة حجماً لا تستحقه، وواصلت المجلة التزامها بالخط الصحفي الذي اهتم بالهم الوطني وقضايا الوطن إلى أن صدر العدد الثالث من الشقيقة في أكتوبر/ ٢٠٠٢م بعد المؤتمر الثاني للتجمع النسوي (بكرباويب) مباشرةً، ذلك المؤتمر الذي حقق نجاحاً كان فوق مستوى التوقعات بكثير لما يحيط بنساء ذلك المجتمع من ظروف استثنائية تجعل الإقدام على خطوة كهذه نوعاً من المخاطرة التي ارتضاها التجمع النسوي ومهد لها قبل سنوات بألف عمل وعمل حتى أتت أُكُلُها، لم يضع الاتحادي الديمقراطي لذلك النجاح حُسباناً فكانت ردة فعله عاجلة ومتهورة فأصدر (العدد الثالث) من الشقيقة متخطياً كل الخطوط الحمراء، تحدثت الشقيقة عن

شراء الأصوات في انتخابات لم يجر فيها تصويت من الأصل لأن المناصب تمّ ملئها بالتزكية والإجماع دون الحاجة لإجراء اقتراع. والواضح أن أكثر ما كان (يقلق) الشقيقة هو المبلغ الذي صدق به (الأمين العام للتجمع الوطني) لهذا العمل الكبير وكان قدره (٢١.٨٥٠ ألف نقفة) أي ما يعادل بقيمة الدولار في ذلك الوقت (٢٠٠٢م)(الألف دولار). و يعادل في ذات الوقت ثلث مخصصات رئيس التجمع الوطني الشهرية والتي كانت تبلغ (ثلاثة آلاف دولار أمريكي)، وثلثي مخصصات العضو الواحد بهيئة القيادة والتي تبلغ قيمتها(١٥٠٠دولار) شهريا، وهنا كان لابد من وقفة ووضع الأمور في نصابها الصحيح حتى لا تتمادى الشقيقة في أفعالها غير المسئولة فقام التجمع النسوي ممثلاً في المجلس العام والمكتب التفيذي باتخاذ قرار أفضى بتكليف المكتب التنفيذي بكتابة شكوى للمكتب التنفيذي للتجمع الوطني بواسطة الأمين العام ضد أمانة المرأة بالحزب الاتحاي الديمقراطي وهذا نصها:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

السادة / **المكتب التنفيذي – التجمع الوطني الديمقراطي**

بواسطة السيد الأمين العام

بعد التحية والاحترام

الموضوع : شكوى ضد أمانة المرأة / الحزب الاتحادي الديمقراطي – فرع أسمرا

منذ يونيو ٢٠٠٢ م بدأت في الظهور إصدارة ناطقة باسم المرأة الاتحادية بدولة إريتريا، وبما أن أمانة المرأة الاتحادية هي أمانة تابعة لفصيل قيادي في التجمع الوطني الديمقراطي والذي نحن كتجمع نسوي شريحة منه . عليه نسجل الملاحظات الآتية:

أولاً: الإصدارة في حد ذاتها لا ترقى إلى مستوى الحركة النضالية السودانية ولا ترقى إلى مستوى التعبير عن المرأة السودانية .

ثانياً: لجأت الشقيقة في كل أعدادها إلى الهجوم على التجمع النسوي وإنكار وجوده

متجاوزة في أسلوبها كل اللوائح والضوابط التي تنظم العمل المعارض بدولة إريتريا .

ثالثاً: في هجومها على التجمع النسوي وعلى مدار أعدادها الثلاثة استخدمت أسوأ الألفاظ وأسوأ المصطلحات مما يمس فصائل التجمع النسوي والتي هي نفسها فصائل التجمع الوطني مساساً مباشراً إذ تحدثت الشقيقة عن المخذلين والمخذلات وعن عدم جدوى المعاهدات بين الكلاب والثعلب والذي لا يمكن أن يصبح ذئباً، وعن اللاتي لا ينتمين إلى المعارضة داخلياً أو خارجياً وهكذا.

رابعاً: طلّ علينا العدد الثالث متجاوزاً كل الضوابط، وكيف لا يكون كذلك والشقيقة تصدر من داخل أروقة فصيل قيادي في التجمع الوطني – باسمه وباسم أمانة المرأة فيه دون حسيب أو رقيب.

تجاوزات العدد الثالث نوجزها فيما يلي :

١ – تحدثت الشقيقة عن ميزانية مؤتمر كرباويب بشئ من الإشارة إلى أن هناك تلاعباً وتسيباً في بنود صرفه مما يعتبر إشانة لسمعة القائمين على الأمر، وهنا نود أن نوضح أن المال المتحدث عنه هو مال التجمع الوطني الديمقراطي وأي تسيب في صرفه لا يمس التجمع النسوي فحسب بل يمس التجمع الوطني ككل. ونرى ضرورة التحقيق في مثل هذه التصريحات غير المسئولة ونطالب بتكوين لجنة تحقيق ومراجعة لميزانية مؤتمر كرباويب وأوجه صرفها والفواتير المؤيدة لذلك والتي توجد بطرف مكتب الأمين العام للتجمع الوطني.

٢ – وصفت الشقيقة وحدة صف الفصائل وتماسكهم في التجمع النسوي بأنها تكتلات، وتحدثت بصريح العبارة عن شراء الأصوات بالمال، وهذه في حد ذاتها لغة غريبة لا تليق بالحلفاء ولا بالحزب الذي يقودهم.

٣ – هددت الشقيقة بان هذه بداية النهاية إذا لم يتدخل المسؤولون ولا ندري من المقصود بالتهديد التجمع النسوي أم المسئولين ؟

٤ – نشرت الشقيقة حواراً وهمياً مع رئيسة لجنة التسيير – الأمين العام، وكانت الشقيقة في هذا الحوار هي السائل وهي المجيب، وذلك مايعتبر في قانون النشر كذب ضار مع ملاحظة أن كل من الأسئلة والإجابة كانتا في حد من السذاجة لا يرقى إلى مستوى أهداف عملنا الإعلامي المعارض .

٥ – للتأكيد على صحة ما جاء في حوارها الملفق استشهدت الشقيقة بالنقابيين اللذين حضرا الاجتماع دون الرجوع لهما، مما يعتبر تشويهاً للحقائق وزجاً بالآخرين في عبث لاعلاقة لهم به من قريب أو بعيد .

٦ – وصفت الشقيقة رئيسة التجمع لدورته الحالية ومن يتبعها (على حد قول الشقيقة) بأنهن قليلات الخبرة في العمل السياسي والنضالي، وهذا في تقييمنا استعلاء وعدم اعتراف بالآخر .

وبعد كل ذلك جاءت وعلى رؤوسهم بلجنة تسيير من فصيل واحد، مما يعتبر فرض وصايا على الآخرين، وذلك ما تجاوزته فصائل التجمع الوطني وفعالياته عندما رفعت شعارات السودان الجديد. فكيف تتكون لجنة لتسيير مهام التجمع النسوي بدولة إريتريا في وجود تجمع منتخب من داخل مؤتمر عقد بواسطة التجمع الوطني وبماله وتحت رقابته، وبتمثيل لكل فصائله وفعالياته وقياداته السياسية والعسكرية وإداراته المدنية .

وعليه نرى أن أمانة المرأة بالحزب الاتحادي الديمقراطي تجاوزت كل اللوائح والنظم التي تحكم عمل التجمع الوطني الديمقراطي، وبناء على كل ما ذكر من تجاوزات نطالب المكتب التنفيذي للتجمع الوطني بالآتي:

١ – وفق الصلاحيات المكفولة لكم والتي تنص عليها اللوائح والضوابط المنظمة لعمل التجمع الوطني بفصائله المختلفة والحزب الاتحادي واحد منها، نطالب بالوقف الفوري لهذا العبث الذي تمارسه الشقيقة في هجومها على التجمع النسوي وتنشره على الملأ في دولة مضيفة ظللنا دوما نحرص فيها على انضباطنا العام وسلوكنا الحسن ونقدر استضافتها لمؤسستنا النضالية.

٢ – وقف أي نشاط للجنة التسيير المشار إليها في الشقيقة خاصة أن أمانة المرأة بالحزب الاتحادي الديمقراطي ظلت تستحوذ على ختم التجمع النسوي منذ العام ١٩٩٨م معتبرة إياه حق من الحقوق المكفولة لها، ضاربة بكل اللوائح والقوانين عرض الحائط، وحتى يبت التجمع النسوي في هذا الأمر والذي بدأ في إجراءاته نرجو إعطاء القضية أهمية قصوى، حيث استمرار الشقيقة في هذا العبث سيقود الجميع لأشياء لا مجال لها في هذه الظروف الدقيقة.

وأخيراً، نحن في التجمع النسوي نؤكد على تمسكنا بخيار التجمع الوطني الديمقراطي الرامي إلي وحدة صفة وتماسك فصائله وتوحيد كلمته سعياً لتحقيق السودان الجديد الذي بذلت الدماء لأجله، فقط ألا يكون بيننا من هو فوق اللوائح والقوانين .

ختاما نضع ثقتنا كاملة في مكتبتكم الموقر بأن يضع الأمور في نصابها. وفقنا الله وإياكم لما فيه خير الوطن وأهل الوطن.

عضوات المكتب التنفيذي

٣٠/ أكتوبر/ ٢٠٠٢م

صورة إلى:

* رئيس التجمع الوطني

* مستشار رئيس التجمع الوطني للشئون القانونية/ لعناية فاروق أبو عيسى

(وبعد قرابة الأسبوعين جاءنا رد الأمين العام بالإنابة د.شريف حرير كما يلي):

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي /أسمرا

المكتب التنفيذي

١٩/ ١١/ ٢٠٠٢م

الأخوات / **عضوات المكتب التنفيذي للتجمع النسوي السوداني الديمقراطي**

بواسطة الأخت / الأمين العام

تحية طيبة وبعد

وصلنا خطابكم المؤرخ في ١٩/ ١١/ ٢٠٠٢م والمعنون إلى المكتب التنفيذي بواسطة الأمين العام للتجمع الوطني وبصورة إلى كل من السيد / رئيس التجمع الوطني الديمقراطي ومستشار الرئيس للشئون القانونية، وعليه أود أن أنقل إليكن الآتي :

١. نسبة لغياب الأمين العام وغالبية أعضاء الأمانة في مهام رسمية خارج دولة المقر فقد رأينا تأجيل البت فيه سلباً أو إيجاباً حتى يتم عرضه في اجتماع قانوني للأمانة العامة.

٢. نسبة لأن الشكوى موجهة ضد أمانة المرأة في فصيل قيادي في التجمع كما ورد في خطابكم، فإنني أرى انه من المفيد مخاطبة ممثل ذلك الفصيل بدولة إريتريا لتسوية الأوضاع، لأنه لا يوجد في التجمع آلية لفض النزاعات بين الفصائل المكونة له إلا بالتراضي.

هذا ما لزم إيضاحه ولكن التقدير

دكتور / شريف حرير

الأمين العام بالإنابة

صورة إلى :

- الأمين العام

- أعضاء المكتب التنفيذي

الملف العام

وقبل أن يحسم أمر الشقيقة أردفت (أمانة المرأة) لفعلتها فعلة أخرى تلخصت حسب ما سجلته في مذكراتي الشخصية في الآتي:

(اتصلت ممثلة أمانة المرأة بالأمين العام بالإنابة د.شريف حرير وطلبت منه تسليمها مفاتيح مكتب التجمع النسوي لاجتماع خاص بلجنة التسيير المزعومة، وعندما رفض مبرراً ذلك بأن المكتب في عهدة الأمين العام للتجمع النسوي وليس في عهدته الشخصية، هددت المتصلة باقتحام المكتب والاستيلاء عليه، كان الأمين العام بالإنابة على سفر مساء ذلك اليوم وعلمنا انه أبلغ (د.جعفر أحمد عبد الله) مسؤول الحزب بأسمرا بهذا الأمر لمنعه، ولكنه لم يبد تجاوباً مع طلبه بل كان يشجع ذلك (حسب رده) مما دفع بدكتور حرير تبليغ الجهات المعنية بأمن المعارضة السودانية في الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة (الحزب الحاكم في دولة إريتريا) وأوكل مهمة الأمانة العامة للأمين العام بالوكالة (إسماعيل سليمان) وغادر إلى خارج إريتريا، وعندما علمت بهذه التهديدات قمت بإغلاق المكتب الخاص بالتجمع النسوي وسلمت مفاتيحه لإدارة

المقر وأبلغت إسماعيل سليمان بذلك وذهبت إلى منزلي، بعد يومين اتصل بي إسماعيل سليمان وأبلغني بضرورة الحضور إلى الأمانة العامة، ذهبت وعلمت منه بـان (إبـراهيم إدريس) أحد مسؤولي (الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة) أرسل طلباً بذهابي لمقـر (الحزب الحاكم) لمقابلته، وعندما دخلت مكتبه وجدت معه (عبد الملك عبد البـاقي) القيادي في ذلك الوقت بالحزب الاتحادي الـديمقراطي، استأذن (عبـد الملـك) بعـد دخولي مباشرة بعد أن تبادل معي التحية وخرج، وللتـاريخ أقـول: (إننـي لا أسـتطيع أن أجزم بان وجود عبد الملك فى تلك اللحظة كانت له علاقة بهذه القضية)، لم يطل حديث (إبراهيم إدريس) الذي عرف بأنه قليل الكلام ويأخذ من محدثه أكثر بكثير مما يعطيه له «أو هكذا قيادات الحزب الاريتـري الحـاكم في غالبيتهـا» وملخـص مـا قالـه إبـراهيم إدريس يعني ضرورة عودتي إلى مكتبي بالأمانة العامة ومباشرة أعمالي مؤكداً لي قائلاً:

(لن يستطيع أحد يوجد في دولة إريتريا أن يقوم بعمل مخـالف للقـانون في مؤسسـة عامة) شكرته[١] وعدت أدراجي إلى الأمانة العامة واستأنفت العمـل بمكتـب التجمـع النسوي الذي كنت أديره بمفردى نسبةً لإقامة بقية الرفيقات بالأراضي المحررة).

وبعدها اختفت أمانة المرأة بالحزب الاتحادي الديمقراطي من الساحة السياسية منذ ذلك التاريخ (نوفمبر/ ٢٠٠٢م) والتي كانت قد ولدت ميتة كما ذكرنا حيث غادرت إلى بريطانيا من انتخبت مسؤولة عنها بعد أيام قليلة من انتخابها (سامية سليمان زوجة التوم هجو القيادي بالحزب الاتحادي الديمقراطي)، وباختفاء أمانة المرأة اختفـت الشـقيقة والتى كانت عبارة عن (القشة التي قصمت ظهر البعير) حيث تسببت الشقيقة فى القضاء على وجود أمانة المرأة الاتحادية، تلك الأمانة التى كان من الممكن أن تسهم فى الحركة النسوية بأسمرا بدلاً من العمل ضد إرادة النساء وتطلعات النساء فى المشاركة السياسـية بالتجمع الوطنى. وهكذا ذهب الزبد جفاء وبقى ما ينفع الناس في الأرض.



(١)توثيق شخصى – نوفمبر/ ٢٠٠٢م

■ الفصل الرابع

خروج بلا عودة

نعـود إلى لجنـة التسـيير التـي قامـت بالإعـداد لمؤتمر كرباويب والإشراف عليه. استمرت جهـود اللجنة الرامية لانعقاد المؤتمر وكثفت من وجودها في السـاحة السياسـية، سـاعد عـلى ذلـك اعتـراف قيادات المكتب التنفيذي للتجمع الوطني بشرعيتها والتعامل معها وكان ذلك مزعجا بقدر كبير للحزب الاتحادي الديمقراطى، فبالإضافة لموقـف الأمـين العام الداعم للجنة كان هناك اهتمام كبير مـن أمانـة التنظيم والإدارة ممثلـة في أمينهـا د: شـريف حريـر والذي كان ينوب عن الأمين العـام في حالـة غيابـه، حرص د.شريف حرير على تمثيل التجمـع النسـوي في الورش والمؤتمرات التي أقامها التجمع الـوطني في تلك الفترة وكذلك إسماعيل سليمان أمين أمانـة الاتصال بالداخل والذي كان يشغل منصب الأمـين العام بالكفالة في حالة غيـاب كـل مـن باقـان أمـوم وحرير. وكان للرجـل موقفـه المبـدئي مـن قضـية المـرأة وكثيـراً مـا كـان يـدعم التنظـيم مـن جيبـه الخاص، كل هـذه المواقـف مـن القيـادات العليـا

للتجمع الوطني ساعدت في دعم شرعية لجنة التسيير. وعملت على فرض وجودها داخل المؤسسة، وكنا تحدثنا في الفصل الأول عن مشاركة اللجنة في مؤتمر تنمية الأراضي المحررة، توالت مشاركاتها بعد ذلك في بعض الورش التي نظمها التجمع الوطني لترتيبات الفترة الانتقالية، استمر هذا الدعم المعنوى للجنة حتى كتب لنا الأمين العام ما يفيد بتمويل المؤتمر حسب الميزانية المقترحة التي رفعت له من قبل لجنة التسيير.

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

المكتب التنفيذي

أسمرا

التاريخ/ ١٨/ مايو/ ٢٠٠٢م

الموضوع: ميزانية المؤتمر النسوي بالأراضي المحررة

الأخت/ إحسان عبد العزيز

تحية طيبة وبعد

إشارة لخطابكم بتاريخ ١٢/ مايو/ ٢٠٠٢م الخاص بميزانية المؤتمر النسوي المزعم انعقاده بالأراضي المحررة في الفترة من ٥/ يوليو نفيدكم بأننا نسعى للدعم من (WWHS) وكلنا أمل أن توفق مساعينا.

مع فائق التقدير

توقيع باقان اموم

الأمين العام – التجمع الوطني الديمقراطي.

بعد التطمينات من الأمين العام وبعد التفاكر مع عضوات لجنة التسيير قررت اللجنة تعديل موعد انعقاد المؤتمر من يوليو إلى سبتمبر على أن تسبقه زيارة من عضوات اللجنة المقيمات بأسمرا إلى الأراضي المحررة، وهي ذات الزيارة التي تناولناها في الفصل الأول من هذا الباب – بعدها جاءنا من الأمين العام ما يفيد بتصديق الميزانية المرفوعة

له من قبل اللجنة والتي بلغت في جملتها ما يعادل (ألف دولار أمريكي).

فالميزانية برغم تواضعها إلا أنها أثارت حفيظة الاتحادي الديمقراطي وجعلته يطرق الباب مجددا خاصة وأنها تعني انعقاد المؤتمر واكتساب التجمع النسوي شرعية جديدة .

تحدد المؤتمر بتاريخ ٢٠-٢١/ ٩/ ٢٠٠٢م وقبل ذلك بأسبوعين تقريبا، وقبل أن نتسلم الميزانية المصدقة تلقيت اتصالاً هاتفياً من سكرتيرة الأمانة العامة (شوانيش) وطلبت مني الحضور للطابق العلوي حيث يوجد د. شريف حرير في مكتب الأمين العام – توقعت أن يكون الأمر ذا صلة بالمؤتمر – في البداية تحدث حرير عن أهمية المؤتمر وأهمية نجاحه. وقال إنها خطوة في الطريق الصحيح لتفعيل دور المرأة في التجمع الوطني، ثم عرج إلى الحديث عن أهمية حل الإشكالات داخل التنظيم المتمثلة في مقاطعة الحزب الاتحادي الديمقراطي له، وأهمية الحزب في المشاركة على أن يتم تصحيح كل الأخطاء السابقة التي ترتبت عليها هذه المقاطعة طيلة أربع سنوات، موضحاً الإيجابيات التي تجعل من مشاركة (الحزب الاتحادي الديمقراطي) مهمة في هذه المرحلة، وبالتالي تفادي العراقيل التي ظل يعاني منها التجمع النسوي طوال الفترة السابقة نتيجة لمواقف الحزب الاتحادي الديمقراطى منه، ووضح رغبة الحزب الاتحادي في معالجة هذه القضية وكيف توصل مع معتز الفحل لطريق أمثل لذلك، وبرغم اجتهادات د.حرير التي بذلها في مقدمة الموضوع إلا أنني لم أخف عليه توجسي من إقدام الاتحادي الديمقراطي على مثل هذه الخطوة، فقد كانت تربطني بالرجل علاقة تنظيمية مميزة وكثيرا ما كنا نتناول القضايا بشفافية ووضوح، كما كانت له مواقف ايجابية تجاه التنظيم. وقد ذكرت ذلك في بداية هذا الفصل، قلت له: بحكم تجربتنا مع الحزب الاتحادي لا يمكن أن يعود دون أن يفرض شروطه مسبقاً بما يضمن له السيطرة على مقاليد الأمر، وبالرغم من ذلك نحن كتنظيم ليس لدينا حق التردد في قبوله ويمكنه العودة متى ما قرر ذلك، حاول حرير أن يجعل الأمر أكثر تفاؤلا وقال لي (لنذهب إلى مكتب معتز الفحل فهو في انتظارنا) .. معتز رغم اختلافي معه إلا أننى احترمه بقدر كبير، فهو شخصية مهذبة يتميز بحلاوة اللسان وخفة الروح واحترام الآخرين، ويجبرك على احترامه حتى في أصعب لحظات اختلافك معه، ربما كان ذلك نوعاً من (الخبث السياسي) ولكن ذلك ما تميز به معتز الفحل عن الكثيرين، وأريد أن أوضح شيئاً .. سيرد العديد من النقد لمواقف معتز الفحل فى أكثر من موضع وفى فصول متفرقة من هذا الكتاب.. وما أود التأكيد عليه.. كل ما يكتب من نقد لمواقف معتز الفحل ضد المرأة لم يقصد به الموقف الشخصى

له بل مقصود به موقف الحزب الاتحادى الديمقراطى حيث كان معتز الفحل يمثل الحزب فى المكتب التنفيذى للتجمع الوطنى عن الحركة الوطنية الثورية، وكل ما يقوم به من أفعال هى بالتأكيد وفق سياسة الحزب الاتحادى الديمقراطى ووفق مواقفه تجاه القضايا، وقد عرف بعدائه للمرأة طوال فترة التجمع الوطنى.

ذهبت مع د.حرير إلى مكتب معتز، جلسنا ثلاثتنا .. بادر حرير بفتح الحوار وقال لمعتز أنه أعطانى فكرة عما توصلا له، تحدث معتز عن موقفهم الايجابي كحزب تجاه مشاركة المرأة وتجاه ...وتجاه... وما إلى ذلك من مجاملات لا تخلو من الأغراض السياسية وأكد على ضرورة معالجة سلبيات الفترة السابقة وأسبابها، كنت صريحة معه، تحدثت عن طبيعة الكوادر التي قدمها الحزب للتجمع النسوي ودورها في تعقيد الأزمة، وسألته لماذا الإصرار على أسماء بعينها وانتم أكثر الأحزاب التي لها عدد كبير من النساء هنا في أسمرا؟ قال مبتسماً.. مثل من ؟؟ قلت له حرمكم مثلاً، ثم ذكرت له عدداً من أسماء زوجات قيادات اتحادية، قاطعني وقد اتسعت ابتسامته وقال.. ألا تلاحظين انك تقولين زوجة فلان وحرم فلان؟ هذه هي المشكلة هن نساء مؤيدات للحزب ولكن لسن بكوادر سياسية، قلت له .. ومن قدمهن الحزب هن أيضاً لسن بكوادر سياسية، وقد أثبتت التجارب[1] ذلك، تجربة الجالية السودانية ثم تجربة التجمع النسوي.. فلماذا الإصرار إذن؟؟!!!

هنا تدخل حرير لحسم الحوار وقال: علينا أن نفتح صفحة جديدة ، لكل حزب تعقيداته الداخلية التي تفرضها عليه سياسات معينة حتى ولو كان يعلم سلبياتها، وقع كلامه برداً وسلاماً على معتز ومخرجاً للهروب من السؤال الصعب فقال: سنعيد ممثلاتنا بشروط جديدة لن ندع مجالا لتكرار ما حدث، هززت رأسي بالموافقة (مع قناعتي التامة بعدم مقدرة معتز على تنفيذ ما وعد به) .

وهنا وصلت (واحدة من ممثلتي الحزب الاتحادي الديمقراطي)، كان معتز قد أخطرنا بحضورها، وبعد مناقشات لم تكن مجدية بالتأكيد انتهى اللقاء بعودة الحزب الاتحادي إلى التجمع النسوي، من جانبنا كلجنة فرضت علينا (عفي الله عما سلف)

(١)تجربة الجالية السودانية بأسمرا هى أيضا تجربة زج فيها الحزب الاتحادي بذات الكوادر كممثلات له في عمل يبدو انه لا يروق له، كان ذلك عام ١٩٩٥م بعد مؤتمر القضايا المصيرية، سعى الحزب لإفشال تجربة الجالية لمجرد أن رئاسة الجالية لم تؤول إليه فأقام الدنيا ولم يقعدها حتى توقف عمل الجالية وأوصدت أبوابها إلى الأبد.

وتجاوزنا ما تناولته (الشقيقة) وقبلنا بعودة الحزب على مضض، رفع الاجتماع وبعده طلب مني (معتز) أن انتظر قليلا لاستلم الميزانية المصدقة من الأمين العام، وكأنه كان ينتظر أن يصل موقف حزبهم إلى هذه المرحلة حتى يقوم بالتسليم، وبعد ثلاثة أيام فوجئت بملاحقات تلفونية من قبل ممثلات الحزب، تلفون هنا وتلفون هناك .. التجمع الوطني، البيت، إعلام قوات التحالف السودانية .. كل الأماكن التي يمكن أن أتواجد بها، كان آخرها اتصال بإعلام التحالف وكنت لحظتها موجودة هناك، علمت من المتحدثة وكانت واحدة من ممثلتي الاتحادي الديمقراطي أن الغرض من هذه الملاحقات التلفونية أن ألتقي بهما، وعندما سألتها عن السبب قالت: وصلتنا كحزب دعوتكم للمؤتمر، ذكرتم في الدعوة أنكم بصدد انتخاب المكتب التنفيذي، قلت لها: وما الإشكال في ذلك؟ قالت: كلمة انتخاب هذه ستعيدنا للمربع الأول، ورئيس الحزب بأسمرا (د.جعفر أحمد عبدالله) يريد تفسيرا لذلك، وافقت على اللقاء وحددنا أن يكون الإجتماع بمقر الأمانة العامة للتجمع الوطني وقلت في نفسي (خلاص بدينا فى إعادة تشغيل الاسطوانة القديمة) وكان نص الدعوة التي أثارت جدلهم واختلقوا بها معركة في غير معترك كما يلي:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني
دولة إريتريا والأراضي المحررة شرق السودان

السادة/ الحزب الاتحادي الديمقراطي

إشارة لدعوتنا لكم لحضور المؤتمر النسوي الذي سيعقد بإذن الله بالأراضي المحررة في الفترة من ٢١-٢٢/ سبتمبر/ ٢٠٠٢م بمنطقة كرباويب، عليه نرجو منكم مدنا بواحد من أعضاء الحزب لمراقبة جلسات المؤتمر ومراقبة العملية الانتخابية بعد انتهاء الجلسة الختامية، كما نذكركم بضرورة الرد على خطابنا المرسل لكم في يونيو المنصرم فيما يختص بأسماء المشاركات في المؤتمر وتحديد اثنين منهما لعضوية هيئة قيادة التجمع النسوي .

ولكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز – رئيس لجنة التسيير

١٠/ ٩/ ٢٠٠٢م

حضرنا ثلاثتنا في الموعد الذي اتفقنا عليه ومن بداية الاجتماع كانت الأهداف واضحة دون تورية، كانوا يريدون ضمانات لحصولهم على منصب الرئاسة بالإضافة لأمانة أخرى مقابل حصولي على منصب الأمين العام، لم أجتهد كثيراً في إقناعهم بأن مجرد الحديث عن المناصب يعني أننا نتعدى على حقوق الآخرين لأنني كنت أعلم بطريقة تفكيرهم ومنطلقاتهم وأهدافهم وعدم تقبلهم للرأي الآخر أياً كان، وحاولت التركيز على إقناعهم بأن كل الأشياء يجب أن تتم داخل المؤتمر وعلى هوامش جلساته، كما بإمكانهم مناقشة كل ما يرونه مع ممثلات الأحزاب لأنني هنا لا أمثل إلا نفسي، أكدوا عدم ذهابهم إلى المؤتمر أن لم يحصلوا على ضمانات تحفظ لهم حقهم في منصب الرئيس وفق ماهو معمول به في التجمع الوطني، كان من الصعب أن أتحمل مسئولية مايدور في هذا الاجتماع الغريب لذا طلبت منهما كتابة هذه الشروط على المحضر والتوقيع عليها، وافقوا في البداية ثم عادوا وتراجعوا وقدموا مقترحاً آخر، قالوا من الأفضل الاستعانة بآخرين من المتواجدين بالمقر لتقريب وجهات النظر بيننا .. وعندما سألتهم مثل من؟ أشاروا لنقابيين كانا في تلك اللحظة بمكتب الإدارة .. وهنا وجدت تفسيراً لتواجد النقابي عكاشة عبد الرحمن علي في ذلك الوقت المبكر من الصباح، وتزامن حضوره مع الاجتماع، فقد كان من المعروف لدينا أن عكاشة نقابي ينتمي للحزب الاتحادي الديمقراطي، أما النقابي الثاني كان عباس العوض الذي كان يتردد في تلك الأيام على المقر لتكملة حلقات لقاء إذاعي كنا نجريه معه في شكل حلقات عن (الحركة النقابية السودانية) لبرنامج (صوت عزة) والذي كان يبث عبر إذاعة (صوت الحرية والتجديد- صوت[1] السودان الجديد).

وافقت على الاقتراح وكنت متأكدة من أنهما لن تقدما على دعوة عكاشة دون عباس حتى لا يبدو الترتيب واضحاً وأكون بذلك ربحت شخصاً محايداً سيقف في الاتجاه الصحيح، فقد كان معروفاً عن عمنا عباس العوض أنه (حقاني) ولا يخشى في ذلك لومة لائم كما كان من المناصرين لقضايا المرأة، هذا بالإضافة لانتمائه للحركة الشعبية والتي ترتكز على تفعيل دور النساء كجزء مهم من مفاهيم السودان الجديد، وبالفعل دخل الاجتماع كل من عكاشة وعباس .. بدأ الحوار وكان الترتيب المسبق مع عكاشة

(١)صوت الحرية والتجديد إذاعة أنشأتها قوات التحالف السودانية بالجبهة الشرقية وكانت تبث من موقع القيادة الميدانية للتحالف.

يبدو واضحا وضوح الشمس، حيث انطلق عكاشة من المحور النقابي ملمحاً إلى أنني وصلت إلى التجمع الوطني عبر النقابات في لهجة لا تخلو من (التحذير) ومضى في اتجاه دعم فكرة توزيع المناصب. ولكن قطع عليه عباس العوض الطريق واعتبر الفكرة في حد ذاتها تعني التآمر على المقاتلات المرابطات في الأراضي المحررة وسلبهن حق الاختيار في من يرونه مناسباً لتمثيلهن، انحرفت ممثلات الاتحادي بالحوار عن مساره فلملمت أوراقي وخرجت، تركت عمنا عباس يتصدى لذلك «التآمر» (كما سماه)، وفي خارج القاعة وجدت حسن بندى مدير المقر يقف على باب مكتبه المواجه لقاعة الاجتماعات وكأنه يتوقع انفضاض الاجتماع، سألني في اهتمام .. خير ؟؟ هززت رأسى بالنفي .. أعطيته خلاصة مادار، نصحني بالصعود إلى الطابق العلوي حيث يوجد (باقان أموم). وقال لي من المهم تبليغه بخلاصة ماتوصلتم إليه لأنه على علم باجتماعكم، وعندما هممت بالصعود رأيت الأمين العام على السلم ومعه دكتور برنابة بنجامين «أمين أمانة الشؤون الخارجية بالتجمع الوطني» وبعد أن نزل بادره بندى مشيراً لنهاية اجتماعنا، توجه باقان بنظره نحوي مستفسراً، قلت له: اشترطوا مشاركتهم في المؤتمر بتوزيع المناصب من هنا (وأشرت بإصبعي نحو القاعة) هزَ رأسه تعجباً ! قلت له أظنك لن تلومنا بعد اليوم.. ابتسم وقال لي بالانجليزية: (go ahead)[1]

بعد مرور يومين من ذلك الحدث تقدمت أمانة المرأة الاتحادية بخطاب للأمين العام للتجمع الوطني وهذا نصه:

(صورة طبق الأصل) [2]

أمانة المرأة الاتحادية – أسمرا

التاريخ ١٨/ ٩/ ٢٠٠٢

معنون إلى: كل من يهمهم الأمر حسب مناصبهم بالتجمع الوطني الديمقراطي

تحية طيبة

لقد تقدمنا للجنة تسيير التجمع النسوي بدولة إرتريا والمناطق المحررة لتسيير

(١)توثيق شخصى ومحضر الاجتماع/ ١٦/ ٩/ ٢٠٠٢م.

(٢)نشرت هذه المذكرة بالشقيقة– العدد الثالث–أكتوبر٢٠٠٢م–صفحة١٢.

العمل بالآتي:-

١ . التجمع النسوي يتبع للتجمع الوطني الديمقراطي حتى تشكيله وتكوينه يتم عبر فصائل التجمع الوطني كما هو جارى الآن .

٢ . بما أن التجمع النسوي ملتزم بمقررات ومواثيق التجمع الوطني الديمقراطي وبالتالي يظل تكوين اللجنة الحالية كما هو الآن .

٣ . الانتخابات بالمناطق المحررة كما حدث بالنسبة للتجمع الوطني الديمقراطي في انتخابات ممثلين لإدارة المناطق المحررة دون التأثير على اللجنة العليا للمناطق المحررة والتي تتم بقرار سياسي من التجمع الوطني الديمقراطي .

٤ . بالتالي تظل اللجنة الحالية للتجمع النسوي ولا تتأثر بالانتخابات في المناطق المحررة لأن اللجنة الحالية هى نتاج قرار سياسي من فصائل التجمع الوطني الديمقراطي الذي قدم ممثليه في التجمع النسوي ومنوط بهذه اللجنة وضع السياسات والبرامج التي ينفذها المنتخبون في المناطق المحررة .

٥ . المناصب داخل المكتب التنفيذي تتم بالتراضي كما هو معمول به في التجمع الوطني الديمقراطي وليست هناك أي قرارات حتى الآن اتخذت داخل التجمع الوطني بالانتخابات أو التصويت منذ عام ١٩٩٥م وبما أننا ما تقدمنا به لم يجد الموافقة من رئيسة لجنة التسيير وبالتالي فنحن سنجمد نشاطنا بالتجمع النسوي حتى تتم معالجة هذا الأمر والذي نعتقد بأنه الوضع الصحيح لتسيير عمل التجمع النسوي بدولة إريتريا والمناطق المحررة.

ولكم التقدير

توقيع:

شادية جنيدابى

إحسان السنى

وكعادتي أبدأ يومي بمكتب مدير المقر حسن بندى قبل أن أدخل مكتبي. إذ كنت عادة ما أتلقى واستلم منه كل ما يخصني كأمين عام للتجمع النسوي أو كممثلة للمجلس العام للنقابات بدولة إريتريا، أطلعني حسن بندى على الخطاب، قرأته

..أعدت قراءته، حاولت أن استخرج معنى من الحروف المرصوصة، أو أن أخرج بجملة مفيدة .. سألت حسن بندى أن كان قد فهم شيئاً؟ هزّ رأسه بالنفي، قلت له : (كلام الطير في الباقير)، كلام مبهم باستثناء الفقرة الأخيرة المرقمة بالرقم (٥) فهي تعني أنهم قرروا الانسحاب. وهذا كل ما يهمنا في الأمر كتجمع نسوي، فالفقرة رقم (٥) هي الفقرة الوحيدة التي حملت كلمات لها معنى واضح حيث تضمنت الفقرة (أن توزيع المناصب داخل التجمع الوطني يتم بالتراضي ولم تحدث انتخابات منذ عام ١٩٩٥م)، كما توضح الفقرة اشتراطهم للمشاركة في المؤتمر بتوزيع المناصب قبل انعقاده، وأقر خطابهم بأن ما تقدموا به كحزب لم يجد الموافقة من رئيسة لجنة التسيير، وبالتالي جمدوا نشاطهم حتى تتم المعالجة، وهكذا ما احتوته الفقرة الخامسة من خطاب الانسحاب عملت على إثبات كل ما تحدثنا عنه في الباب الأول عن سياسة التراضي التي انتهجها التجمع الوطني لكسب (رضا) الحزب الكبير، وأصبح المصطلح جسراً تعبر تحته أجندة الحزب وخططه وسياساته التي أقعدت التجمع الوطني عن تحقيق أهدافه طوال سنوات النضال حتى عاد مع أدراج الرياح إلى الداخل وفي قبضته حفنة هواء، أما ماذكر عن تجميد نشاطهم بالتجمع النسوي فهو كلام غير ذي معنى إذ لم يكن للحزب نشاط في التجمع النسوي منذ أغسطس ١٩٩٨م حيث تم حل المكتب التنفيذي بقرار من هيئة القيادة، وعند إعادة انتخابه في فبراير عام ١٩٩٩م تغيبوا عن إجراءات تكوينه وقاطعوا الاجتماعات حتى تم فصلهم في مارس١٩٩٩م (راجع الباب الأول – الفصل الرابع – خطاب الإنذار وقرار الفصل)، وعليه فالمذكرة كانت بالنسبة لنا تعني شيئاً واحداً وهو خروجهم (خروج بلا عودة).

■ الفصل الخامس

كرباويب.. صرخة في وادي الصمت

هكـذا وصـف الصـحفي فـايز السـليك مـؤتمر كرباويب في مقاله بإصـدارة (عـزة) عـدد أكتـوبر/ ٢٠٠٢م قـائلاً:(مـؤتمر كرباويـب كـان صـرخة في وادي الصـمت وإبحـار ضـد التيـار)، فحقـاً كـان الوصف دقيقاً حيث قام المـؤتمر في منـاطق تعـيش ظروفاً استثنائية بالنسبة لأوضـاع النسـاء، بالإضـافة لوضع المـرأة بـالتجمع الـوطني وإصـرار التجمـع النسوي على المضي قدماً رغم المعوقـات، كنـا قـد ذكرنـا في الفصـل الأول مـن هـذا البـاب أن فكـرة المـؤتمر الثـاني بالأراضـي المحـررة كانـت وثبـة أخرجت التجمع النسوي من عنق الزجاجة بعـد أن تفرقت السبل بقياداته وكوادره التـي كانـت تحمـل عبء مسؤولياته بأسمرا، ولكن الفكرة في حد ذاتهـا كانت تبدو للكثيرين «فكـرة مجنونـة» فـالطريق إلى الأراضــي المحــررة لم يكــن معبـداً ولا مفروشــاً بالورود، وكذا اقتحام المـؤتمر لقـرى النسـاء كـان يبدو نوعاً من المخاطرة فللمنطقة عاداتها وتقاليدها التي لا يمكن تجاوزها وهذا ما دفع « بالشـقيقة» في

عددها الثالث أن تسأل نفسها وتجيب في ذات الوقت في حوار وهمي ادعت أنها أجرته مع رئيسة لجنة التسيير. فحار سؤالها (كيف تأتي نساء المناطق المحررة لهذا المؤتمر وهن لا يخرجن إلا للضرورة القصوى ولا يسمح لهن أزواجهن بالخروج ؟؟) فجاءت الإجابة على ذلك في نجاح المؤتمر و في تصريحات الشيخ عمر محمد طاهر رئيس مؤتمر البجا وعضو هيئة قيادة التجمع الوطني في ذلك الحين في لقاء صحفي أجرته معه (عزة) عندما سألناه: عن رأيه (لماذا كان مؤتمر كرباويب ناجحاً؟) وكيف يفسر الإقبال الكبير من نساء الأراضي المحررة على المؤتمر برغم عاداتكم وتقاليدكم فقال (يرجع السبب إلى الكفاح البيجاوي وإلى جهود نساء التجمع النسوي وجهود القائمات على أمر المؤتمر واللاتى تفهمن تقاليد المجتمع وعاداته وتعاملن معها بوعي، فالفشل دائماً في حل مشاكل المجتمعات المتخلفة يأتي من عدم تفهم عادات هذه المجتمعات وثقافاتها وعدم احترام هذه الثقافات، ولكن عندما يكون هناك اعتراف بثقافات الآخرين وتقدير لعادات وتقاليد المجتمعات فهذا يساعد على حل إشكالاتها وتأتي المجهودات ثمارها، وهذا ما شاهدناه في مؤتمر كرباويب).

انعقد المؤتمر في كرباويب في الفترة من ٢١-٢٢ / ٩ / ٢٠٠٢م بحضور فاق كل التوقعات إذ بلغ عدد المشاركات ٦١ مشاركة، منهن ٢٥ امرأة من المناطق البعيدة مثل قرورة وهيكوتا حيث يوجد معسكر اللاجئين ويقيم فيه عدد كبير من الأسر ومعظمهم من أسر الجيش الشعبي لتحرير السودان، بالإضافة للقادمات من مدينة أسمرا، أما بقية الحضور فقد كان من كرباويب والقرى المجاورة لها بالقطاع الأوسط مثل شقلوبة، بالاستاف، اقمابيت وغيرها، وكان يتم ترحيلهن من وإلى قراهم طيلة يومي المؤتمر بواسطة الإدارة المدنية، أما القادمات من المناطق البعيدة التي ذكرناها فقد تمت استضافتهن في معسكر القيادة الميدانية لقوات التحالف السودانية حيث سخرت القيادة كل إمكانيات المعسكر لخدمة ضيوف المؤتمر من النساء والرجال، فبالإضافة إلى الخمسة وعشرين امرأة كان هناك عدداً من المراقبين الذين أوفدتهم الأحزاب السياسية لفصائل التجمع الوطني من أسمرا والأراضي المحررة كمراقبين وكذلك الصحفيين والإعلاميين المشاركين في المؤتمر. وللتاريخ نقول، لقد لعبت قوات التحالف السودانية دوراً مميزاً في نجاح المؤتمر بدءاً بالتحضير، فكل أوراق المؤتمر تمت طباعتها وتصويرها في إعلام التحالف بأسمرا وكذلك خطاب الدورة والميزانية بالإضافة للعدد التاسع من مجلة (عزة) والذي تزامن إصداره مع فعاليات المؤتمر،

وتواصل عطاء مقاتلي التحالف في الأراضي المحررة أثناء المؤتمر حيث قام الإعلام الميداني بتوثيق كل الجلسات عبر-التسجيل الصوتي، الفيديو، التصوير الفوتوغرافي، هذا بالإضافة إلى تصميم الشعار وإعداد الملصقات وكل ما يخص العمل الإعلامي بقاعة المؤتمر.

وفي الإعاشة تكفلت قيادة الميدان بجزء من تكاليف الإعاشة – وفي اليوم الختامي أقامت دعوة عشاء لكل القيادات الميدانية من فصائل التجمع الوطني الديمقراطي على شرف عضوات المؤتمر و قدمت خلال الاحتفال الكورالات والأغاني الوطنية ، كما لعبت الإدارة المدنية وقيادات مؤتمر البجا دورا إيجابيا ساعد في تشجيع نساء البجا على المشاركة وعلى رأسهم عبد الله كنه مسؤول الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة بالتجمع الوطني،إدريس نور مسؤول الإعلام والناطق الرسمى باسم مؤتمر البجا، محمود أحمد محافظ القطاع الأوسط، أوهاج وهسين من الإدارة المدنية – القطاع الأوسط، عبد القادر الشاذلي محافظ محافظة قرورة، محمد إبراهيم التونسى – مسؤول الرعاية الاجتماعية بقرورة، محمد كرار ادم – المدير التنفيذي بإدارة/ قطاع همشكوريب والذي ظل بعدها صديقاً للتنظيم طوال فترتنا بالجبهة الشرقية، فبحكم موقعه كان مناط به التنسيق بيننا وأعضاء المجالس للسماح لنا بزيارة قرى النساء. وبالتالي كان يرافقنا في كل رحلات الطواف بجانب المناضل عمنا عباس العوض الذي كنا نعتبره عضو شرف في التنظيم ومن المناصرين لقضايا النساء، وكذلك من الذين لعبوا دوراً كبيراً في نجاح المؤتمر الرفيق عمر فضل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وهو واحد من القيادات الميدانية للواء السودان الجديد، تعاون معنا منذ البدايات الأولى لتكوين لجنة التسيير إذ كان يقوم بكل الإجراءات اللازمة لخروج نساء الحركة الشعبية من معسكر اللاجئين بهيكوتا ومعسكر الجيش الشعبي بربدة للمشاركة في نشاطات التجمع النسوي بالمناطق المحررة، وفي المؤتمر مثّل الحركة الشعبية لتحرير السودان كمراقب، ومن الذين دعموا المؤتمر أيضاً القيادى بمؤتمر البجا[1] فكي على محمد.

(١)أصبح فكى على محمد فيما بعد أمين الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة للتجمع الوطني بدلاً من عبد الله كنه الذي رفع من المكتب التنفيذي إلى هيئة القيادة بعد أن انسلخ الشيخ سليمان على بيتاوى من المعارضة وانضم للنظام في نهاية عام ٢٠٠٢م وأعيد ترتيب تمثيل أبناء البجا في هياكل التجمع الوطني الديمقراطي.

بدأت فعاليات المؤتمر في العاشرة صباحاً بمشاركة واسعة من فصائل التجمع الوطني الديمقراطي من قيادات سياسية و عسكرية، إذ مثّل عبد العزيز خالد القيادة الميدانية للقوات المشتركة و هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، ومن المكتب التنفيذي عبد الله كنه، وكانت قائمة المراقبين من الأحزاب على النحو التالي:

* إدريس نور محمد علي ... مؤتمر البجا.

*هاشم محمد الحسن... مؤتمر البجا.

*أبو بكر كادو عطوة...التحالف الفدرالي الديمقراطي.

*أحمد إبراهيم دريب الريح ...التحالف الفدرالي الديمقراطي.

*التجاني الحاج عبد الرحمن... قوات التحالف السودانية.

*علي نيكولا... قوات التحالف السودانية.

*عمر فضل عمر... قوات لواء السودان الجديد

*عباس العوض محمد...النقابات.

*اوهاج وهسين...الإدارة المدنية.

*محمد كرار آدم ... الإدارة المدنية.

*سعد نصر الدين السيد ...المنظمات الإنسانية والطوعية.

ومن الإعلاميين:

*فايز الشيخ السليك...صحفي ومحلل سياسي.

*محمد خليل ...إذاعة صوت الحرية والتجديد/ صوت السودان الجديد.

*جوزيف جون يور... إذاعة صوت الحرية والتجديد/ صوت السودان الجديد[1].

وقبل بداية الجلسة الأولى وعندما بدأ توافد المراقبين وممثلي الأحزاب السياسية والإعلاميين بدأ لنساء البجا الموقف غير مألوف، فطالبن بعمل ساتر يفصل بينهن وبين ضيوف المؤتمر، لم يزعجنا ذلك الطلب فقد كان يبدو طبيعياً في ظل الظروف المحيطة بهنّ. احترمنا رغبتهن وأسدلنا ستار قسم القاعة إلى جزئين، جزء أمامي يحتوي على

(١)المصدر كشف حضور المراقبين والإعلاميين-مؤتمر كرباويب٢١ ،٢٢/ ٩/ ٢٠٠٢م.

منصة إدارة المؤتمر والمراقبين والإعلاميين وعضوات المؤتمر من غير نساء البجا، وجزء خلفي به بقية العضوات من نساء البجا، كانت القاعة مصنوعة من المواد المحلية المستخدمة في بناء المنازل، مروقها وعروشها من سيقان الطلح وعيدان السدر المنتشرة في المنطقة، ونسجت جوانبها بالقش وكذلك سقفها، بعد إقامة الستار الفاصل أصبحت القاعة تبدو ضيقة، لم يزعجنا ذلك، بل العكس كنا سعداء بهذا الطلب فمن المهم أن تبدو لهن المشاركة تتلائم وأوضاعهن، بدأت الجلسة الأولى بترحيب من لجنة التسيير ثم كلمة الإدارة المدنية- قدمها إدريس نور ثم كلمة التجمع الوطني قدمها عبدالله كنه مسؤول الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة بالمكتب التنفيذي- ثم كلمة المنظمات الإنسانية العاملة بالأراضي المحررة- قدمها نصر الدين سعد ثم كلمة القيادة العسكرية قدمها عبد العزيز خالد، بعدها قدم خطاب الدورة والميزانية من قبل لجنة التسيير، وعندما فتح باب النقاش لإجازة خطاب الدورة فوجئ الحضور بمطالبة نساء البجا برفع الستار حتى يتمكن من المشاركة وطرح الأسئلة، كانت المفاجأة سارة أكدت على أن مشاركتهنّ جاءت نتيجة قناعة وأمل في أن يحقق المؤتمر تطلعاتهن و يضع حلولاً لقضاياهن، رفع الستار وتبنى الترجمة من(العربية إلى البداويت) عدد من أبناء البجا الحاضرين وكان النقاش ثراً عكس رغبة نساء الشرق في الخروج من العزلة المفروضة عليهنّ، ناقشن قضاياهن بشفافية ووضوح، تحدثن عن إشكالات الحوامل ومشاكل الولادة والأمراض المزمنة بالمنطقة وصعوبة علاج النساء وارتباط هذه الصعوبات بتقاليد المنطقة وعاداتها. هذا بالإضافة لمشاكل مياه الشرب وصعوبة الحصول عليها وكيف يقع على النساء مسؤولية ذلك، حيث تقوم كبيرات السن من النساء بجانب الأطفال بجلب الماء من الآبار والتي غالباً ما تكون بعيدة من أماكن السكن. استمرت المناقشات والمداولات على مدار يومي المؤتمر حيث نوقشت جميع الأوراق المقدمة وتم انتخاب المكتب التنفيذي.

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

خطاب الدورة والميزانية

السيد / ممثل هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقرطي.

السيد/ محافظ الأراضي المحررة – القطاع الأوسط.

السادة/ ممثلي الأحزاب والفعاليات السياسية.

السيد/ ممثل الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة.

السيدة/ ممثلة الاتحاد الوطني للمرأة الارترية .

السادة/ الإعلاميين والصحفيين.

السادة / ممثلي المنظمات الإنسانية.

الأخوات المؤتمرات.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.. يسرنا أن نرحب بكم في هذا الجمع التاريخي بأراضينا المحررة بشرق السودان. ونحن نعقد مؤتمرنا الثاني تحت شعار«نحو دور فاعل للمرأة في قضايا الديمقراطية والسلام». ويسرنا أن ينعقد هذا المؤتمر في هذه الظروف الدقيقة من عمر النضال السوداني، تأكيداً للدور المهم الذي ظلت تضطلع به المرأة في قضايا التحرر الوطني على مرّ تاريخ الحركة الوطنية السودانية منذ المهدية وثورة ١٩٢٤م ومؤتمر الخريجين ومروراً بالحكومات الوطنية والعسكرية وانتهاءً بنظام الجبهة الإسلامية الحاكم، والذي قلب الموازين رأسا على عقب، وتردت الحياة السودانية في جميع مناحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأصبحت البلاد في مفترق طرق، بجانب هذا شهدت الحركة النضالية تطورا غير مسبوق في المجال التنظيمي والعسكري تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي، مما كان له أثر فعال في إضعاف النظام وعزله سياسيا، وقد ظلت المرأة تجاه كل هذا عنصراً فاعلاً في نبض الحركة الوطنية بالرغم من تغيبها من مواقع صنع القرار في السياسة السودانية، إلا أنها تمكنت من التغلب على هذا الواقع المرير بإبراز دورها في الداخل والخارج، فالتحية عبركم للمرأة السودانية .. والتحية عبركم للشعب السوداني الجسور وهو يخوض أشرس المعارك ضد القهر والظلم والاستبداد متطلعاً نحو سودان جديد يجتمع فيه شمل أهله بكل ألوانهم العرقية والدينية والثقافية لمشاربه الأربعة.. سودان يتحقق فيه السلام العادل والديمقراطية والمساواة.

الحضور الكريم ..

جاءت فكرة انعقاد المؤتمر الثاني للتجمع النسوي بالأراضي المحررة كضرورة يتطلبها وضع المرأة بشرق السودان، هذا الوضع الذي يحتم علينا كنساء كان لنا الحظ

الأوفر من التعليم مقارنة بأخواتنا في هذه المناطق، أن نقوم بالدور المناط علينا القيام به كواجب يفترضه الواقع وضرورة يحتمها ظرف هذه المناطق بوجه عام وظرف المرأة على وجه الخصوص، نأمل أن نأتي بمؤتمر ناجح يحقق أهدافه التي قام من أجلها .

الإخوة والأخوات الحضور..

بدأت مسيرة التجمع النسوي بدولة ارتريا والأراضي المحررة في مارس ١٩٩٨م بمبادرة من الأخوات في التحالف النسوي حيث تمت عن طريقهم الدعوة لاجتماع شمل كل النساء في أسمرا وانبثقت عن ذلك الاجتماع لجنة التسيير التي أشرفت على إعداد اللائحة بمساعدة عضوات الجمعية العمومية كما أشرفت على انعقاد المؤتمر الأول وتكوين هيئة القيادة والمكتب التنفيذي في مايو ١٩٩٨م، وفي الأسبوع الأول لتكوين التجمع النسوي تقدمت ممثلات حزب الأمة بانسحاب من هيئة القيادة احتجاجا على التشكيل الذي أسفرت عنه النتائج الانتخابية. وظلّ المكتب يسير اجتماعاته بست عضوات فقط من أصل سبع عضوات، في أغسطس ١٩٩٨م تقدمت أربع عضوات باستقالات جماعية احتجاجاً على الكثير من الأوضاع داخل المكتب التنفيذي، رفضت هيئة القيادة الانسحابات المقدمة بما فيها انسحاب حزب الأمة. وعملت على سحب الثقة من المكتب التنفيذي لعدم تمكنه من إحداث التوافق بين عضواته مما حدّ من قيام التجمع النسوي بالشروع في تحقيق أيٍّ من أهدافه التي قام من أجلها وكونت لجنة تسيير لإنجاز مهمة محددة تنتهي بإعادة تشكيل المكتب التنفيذي، أنجزت لجنة التسيير المهمة الموكلة لها على أكمل وجه وتمت إعادة انتخاب المكتب التنفيذي في فبراير ١٩٩٩م بواسطة لجنة انتخابات كونت من شخصيات وطنية لها وضعها الاعتباري. باشر المكتب التنفيذي مهامه منذ اليوم الأول لتكونه في همة ونشاط، متميزاً بروح التعاضد والتضامن التي تجمع بين عضواته على مختلف انتماءاتهن الحزبية وتوجهاتهن الفكرية، ضاربات بذلك أروع الأمثلة في وحدة الصف والأهداف مما أسفر عنه العديد من الانجازات التي نوجزها في الآتي:

أولاً: في المجال التنظيمي والسياسي :

ظل التجمع النسوي حريصاً على انعقاد اجتماعاته الدورية، كما عقد عدة اجتماعات طارئة حيث تطلبت الأحداث ذلك . في الزمن المنصوص عليه لانعقاد الجمعية العمومية دعا التجمع النسوي لها عضواته في مايو ١٩٩٩م وكان اجتماعاً ناجحا

نوقشت فيه جميع القضايا التي تخص التجمع النسوي .

فرعيات التجمع النسوي:

استطاع التجمع النسوي في فترة وجيزة إنشاء فرعيتين له بالأراضي المحررة أحدها بالقطاع الشمالى منطقة قرورة والأخرى في معسكرات اللاجئين بهيكوتا.

إنجازات ذات صلة بالتجمع الوطني الديمقراطي :

ظل التجمع النسوي متابعا لتطورات الأحداث في القضية السودانية وذا صلة متجددة بالتجمع الوطني، وفي هذا الإطار خاطب التجمع اجتماعات هيئة القيادة جميعها المنعقدة بأسمرا في كل من يونيو ١٩٩٩م مارس ٢٠٠٠م. مؤكداً على ضرورة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار وعلى هامش هذه الاجتماعات التي تمت التقى بالعديد من الشخصيات والقيادات السياسية، كما التقى بوفد الداخل المشارك في اجتماعات مارس ٢٠٠٠م وعلى رأسهم الأستاذة/ محاسن عبد العال ممثلة التجمع النسائي بسكرتارية الداخل للتجمع الوطنى.

ثانياً: في المجال الإعلامي :

*ظلت أمانة الإعلام على صلة وثيقة بالصحف المحلية بالدولة وعلى وجه الخصوص صحيفة اريتريا الحديثة ، وقد تناولت هذه الصحيفة في مجموعة من أعدادها نشاطات التجمع النسوي وبياناته في المناسبات المختلفة.

*على المستوى الإذاعي نظمت أمانة الإعلام لقاءات مع الأمين العام ورئيسة التجمع النسوي في كل من إذاعتي (صوت السودان) و(صوت الحرية والتجديد) .

*ظلت الأمانة تبث برنامجها الإذاعي (صوت عزة) طوال الدورة الإذاعية السابقة.

*في ٢١ اغطس ١٩٩٩م أقامت الأمانة ندوة بعنوان «الحل السياسي الرؤى والأبعاد». شاركت فيه جميع فصائل التجمع الوطني وكانت ندوة ناجحة بشهادة الحضور الذي سجل رقماً قياسياً في تلك الندوة.

*شارك التجمع في مهرجان إريتريا لعام ١٩٩٩م بمعرض فولكلوري قام بافتتاحه الرئيس أسياس أفورقى .

*شارك التجمع النسوي بفعالية في احتفالات التجمع الوطني بأعياد أكتوبر المجيدة

لعام ١٩٩٩م.

*حرصت الأمانة على إصدارتها النشطة «عزة» وقد التقت خلالها بالعديد من الشخصيات الوطنية وقيادات الأحزاب والفصائل متناولة قضايا الساعة.

*أصدرت الأمانة العديد من البيانات في مختلف المناسبات.

ثالثاً: في مجال تنمية المرأة والأراضي المحررة :

*عني التجمع بهذا المجال وفتح فصلا لمحو الأمية بمعسكرات اللاجئين بحزحز.

*نشطت فرعياته فشاركت فرعية قرورة في احتفالات المنطقة بأعياد أكتوبر بإقامة معرض للأعمال اليدوية، كما شاركت الفرعية في احتفالات المرأة البيجاوية بتأهيل الكادر النسوي .

*عندما قصفت قوات الجبهة الإسلامية تلكوك وتهداى قام وفد من التجمع النسوي بزيارة الجرحى من النساء والأطفال بمستشفي (كرن) وقدم لهم الدعم المتاح.

رابعاً: في مجال العلاقات الخارجية :

*حرص التجمع النسوي على توطيد علاقاته الخارجية مع المنظمات الإنسانية والمنظمات التي تعنى بشئون المرأة والطفل.

*وطد علاقاته بمؤسسات الدولة المضيفة مثل اتحاد المرأة الإريترية واتحاد شباب إريتريا.

*التقى التجمع النسوي بالعديد من الوفود النسوية التي زارت إريتريا مثل الوفد النسائي الليبي برئاسة الأستاذة (حورية محمد) في أكتوبر ١٩٩٩م وكذلك البروفسيرة (سوندرا هيل) المتخصصة في قضايا المرأة الأفريقية، وكانت هذه إنجازات التجمع النسوي في الفترة من ١٩٩٩م إلى ٢٠٠٠م .

بعدها تفرقت السبل بعضوات المكتب التنفيذي وبدأ التجمع النسوي يسير أعماله الأساسية بثلاث عضوات فقط وكانت له هذه الإنجازات :

*في أغسطس ٢٠٠٠م أصدر عددا وثائقيا من (عزة) تناولت فيه العديد من الحقائق التي ترتبط بمسيرة التجمع النسوي وتاريخه.

*في يونيو ٢٠٠١م شارك التجمع النسوي في المؤتمر النسوي لنساء القرن الأفريقى الذي أقامته منظمة الإنقاذ الدولية وكانت مشاركته فاعلة.

*في أكتوبر ٢٠٠١م شارك التجمع النسوي في الندوة التي أقامها المكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي احتفالاً بأكتوبر وقد تحدثت في هذه الندوة الأستاذة إحسان عبد العزيز.

شارك التجمع النسوي في احتفالات الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية العشرين وذلك بوفد شارك فى المؤتمر الذى عقد تحت إشراف الأستاذة لول قبراب رئيسة الاتحاد (الجدير بذكره إن رئيسة إتحاد المرأة فى إريتريا تعتبر وظيفة تنفيذية فى درجة وزير).

*أصدر التجمع النسوي العديد من البيانات في المناسبات المختلفة مثل يوم المرأة العالمي وعيد الأم وغيرها من المناسبات.

*في يناير ٢٠٠٢م وبعد مغادرة معظم عضوات المكتب التنفيذي في دولة إريتريا أرجع التجمع الأمر إلى اللائحة وقرارات المكتب التنفيذي، وكتب للسيد أمين أمانة الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة بالتجمع الوطني حول انعقاد المؤتمر. كما خاطب السيد الأمين العام للتجمع الوطني حول تكوين لجنة تسيير للإشراف على انعقاد المؤتمر وكذلك الميزانية اللازمة.

*تابع التجمع النسوي باهتمام شديد مع المكتب التنفيذي للتجمع الوطني ضرورة انعقاد المؤتمر الثاني وإعادة هيكلته من داخل الأراضي المحررة حتى يتحقق الهدف الذي كان في يوماً ما حلم، ولكن كنا نعلم أننا قادرين وبعون الله على تحقيقه.

*واصل التجمع النسوي برنامجه الإذاعي «صوت عزة» من خلال صوت الحرية والتجديد صوت السودان الجديد.

*حرص التجمع النسوي على إصدارته (عزة) والتي كان لها الأثر الكبير في دفع مسيرة التجمع النسوي وتحقيق العديد من أهدافه، أولها انعقاد هذا المؤتمر الناجح بإذن الله فأصدر منها عددين أحدهما في مارس/ ٢٠٠٢ والآخر في أغسطس/ ٢٠٠٢م وثالث في سبتمبر/ ٢٠٠٢م.

*شارك التجمع النسوي بفعالية في مؤتمر تنمية الأراضي المحررة الذي انعقد في مايو ٢٠٠٢م حيث شارك في كل من ورقتي الزراعة والصحة.

*قام وفد من التجمع النسوي بزيارة الأراضي المحررة طاف خلالها العديد من المناطق استغرقت الزيارة مدة خمسة أيام، كان الغرض منها التمهيد لهذا المؤتمر.

*وأخيراً شارك التجمع النسوي في ورش عمل التجمع المنعقدة بأسمرا في سبتمبر الجاري.

وهكذا ظل التجمع النسوي يعمل تحت كل الظروف ورغم كل المعوقات حتى استطاع أن ينتزع ثقة التجمع الوطني الديمقراطي انتزاعاً، وذلك من خلال العمل الجاد والسير بخطى حثيثة وعدم الاكتراث لسفاسف الأمور، متخطياً كل ما يمكن أن يقف عقبة أمام دوره النضالي، متجاوزاً كل مايعطل مسيرته نحو التقدم وإثبات حقوقه المشروعة، حتى كانت خلاصة كل هذا الصمود هو انعقاد مؤتمركم هذا، وفي يومكم هذا بدعم سخي من التجمع الوطني الديمقراطي وفصائله المختلفة.

وأخيراً الشكر لكل من ساهم في انعقاد هذا المؤتمر ونخص بالشكر أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع الوطني وعلى رأسهم السيد الأمين العام القائد (باقان أموم). كما نخص بالشكر الإخوة المقاتلين في قيادة قوات التحالف السودانية لاستضافتهم للمشاركين بدارهم العامرة. ونخص بالشكر القائد (علي يس) لهذه المبادرة الطيبة. والشكر كله للإدارة المدنية والأخوة بمؤتمر البجا والذين كان لهم الدور الأكبر في نجاح انعقاد هذا المؤتمر. كما لا يفوتنا أن نشكر (منظمة لجنة الطوارئ الدولية- أى.أر.سى) لحسن تعاونهم معنا بتفريغ العاملات بها واسهامها في ترحيل المشاركات، والشكر موصول لضيوفنا من الإعلام الإريتري والاستاذ فايز الشيخ السليك. وأخيراً التحية والتجلة والشكر أجزله لممثلي الأحزاب السياسية والفعاليات السياسية من فصائل التجمع الوطني الديمقراطي لهذه المشاركة العظيمة. ونرجو أن يخرج مؤتمرنا هذا بما يصب في دعم الديمقراطية وإحلال السلام العادل في ربوع الوطن الحبيب. وأن يصب في اتجاه تفعيل دور المرأة في قضايا الوطن والنهوض بنسائنا في شرق السودان وتمكينهن من أداء هذا الدور، وأخيراً لكم جميعاً الشكر والتقدير.

إحسان عبد العزيز السيد

الأمين العام-المكتب التنفيذي السابق

رئيس لجنة التسيير

كرباويب - ٢١ سبتمبر ٢٠٠٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني
بالأراضي المحررة ودولة إريتريا
المؤتمر الثاني – الأراضي المحررة
قرارات وتوصيات المؤتمر

٢٢/ ٩/ ٢٠٠٢

مقدمة:

عقد بحمد الله المؤتمر الثانى للتجمع النسوي الديمقراطي السوداني في الحادي والثاني والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٢م في منطقة كرباويب تحت شعار« نحو دور فاعل للمرأة في قضايا الديمقراطية والسلام»، بدأ المؤتمر جلساته بحضور فاعل للمرأة من الأراضي المحررة ومعسكر اللاجئين بهيكوتا. بالإضافة للمشاركات من أسمرا حيث سجل الحضور في اليوم الأول ٦١ مشاركة، أبدت فصائل التجمع الوطني اهتماماً كبيراً بالمؤتمر، ذلك بإرسال مناديب عنها لحضور الجلسات كمراقبين، وكذلك الإدارة المدنية بالأراضي المحررة والتي كان لها دور فاعل في نجاح المؤتمر.

افتتح المؤتمر جلساته بعدد من الكلمات اختتمت بكلمة القيادة الميدانية لقوات التجمع الوطني الديمقراطي قدمها (العميد عبد العزيز خالد) عضو هيئة قيادة التجمع الوطني وقائد قوات التحالف السودانية، وكان لهذه المشاركة أثر طيب على فعاليات المؤتمر، ساهم الحضور إسهاماً فاعلاً في نقاش الأوراق المقدمة مما ساعد في تحديد القضايا ووضعها حسب الأوليات والوصول لعدة توصيات تمت صياغتها وتحديدها في الجلسة الختامية على الوجه التالي:

أولاً: في مجال التعليم:-

بعد مناقشة الورقة المقدمة عن التعليم وإبداء الملاحظات حولها وتناول تعليم البنات في المنطقة بصفة خاصة خرج المؤتمر بالتوصيات التالية:

١ . أن يقوم المكتب التنفيذي الذي سيتم انتخابه بتولي الإشراف على مسألة تعليم البنات مع الجهات المختلفة مثل اللجنة التعليمية للتجمع الوطني والإدارة المدنية والمسئولين بالبحر الأحمر.

٢. بالتنسيق مع الجهات المسؤولة عن التعليم يراعى إنشاء المدارس في الأماكن التي تكون بها كثافة سكانية أكبر حتى يتم تفادى إحجام الأطفال خاصة البنات عن الذهاب للمدرسة بحجة بعدها عن مكان السكن.

٣. الاهتمام بتعليم المرأة وفتح فصول لمحو الأمية.

٤. تأهيل الكوادر النسوية المتعلمة بالمنطقة للاستفادة منهن في النهوض بالمرأة بهذه المناطق في مجالي التعليم والصحة وغيرها من المجالات العامة والتي يمكن أن يكون للمرأة دور مؤثر فيها.

٥. توجيه نداء من خلال التجمع النسوي للخريجين من الداخل للإسهام في دفع العملية التعليمية بالمناطق المحررة عن طريق المنظمات وبالتالي الاستفادة منهم في العديد من النواحي لنهضة الأراضي المحررة.

٦. أن يتبنى المكتب التنفيذي قيام حملة توعية حول أهمية التعليم، على أن تبدأ الحملة بالمدارس الموجودة وكذلك التوعية بضرورة إرسال الأطفال للمدارس. وذلك بالتنسيق مع الإدارة المدنية والتي ينبغى أن تكون لها قوانين ولوائح صارمة تخضع من يقعدون أطفالهم عن التعليم إلى المساءلة.

٧. الاهتمام بإنشاء رياض الأطفال.

ثانياً : في المجال الصحي:-

١ . عمل دورات إرشادية للتوعية الصحية للنساء وذلك للقضاء على العديد من العادات الضارة التي لها آثار سلبية على صحة المرأة والأسرة بصورة عامة.

٢. دعم جهود المنظمات في المنطقة وذلك بخلق برامج فعالة ومباشرة تؤدي إلى تغيير حياة الفرد في المنطقة بالتوعية والتثقيف والحوار المباشر خاصة فيما يتعلق بالصحة.

٣. الاهتمام ببرامج التحصين ضد أمراض الأطفال.

ثالثاً: في مجال المرأة والرعاية الاجتماعية:-

١ . السعي لدعم المنظمات لخلق برامج مشجعة لها والعمل على تأسيس برامج الأسر المنتجة وذلك بابتكار بعض المشاريع سريعة العائد، والتي يمكن أن ينعكس تأثيرها على حياة الأسرة ويشجع على مشاركة المرأة في الحياة العامة.

٢. الاهتمام بالتوعية الغذائية والتدبير المنزلي ونشر الوعي الغذائي وتعليم النساء كيفية تحضير وجبات مختلفة.

٣. للإسهام في حل مشكلة الغذاء ينبغي وضع برامج للإنتاج الغذائي لتوفير الخضروات الضرورية والدواجن ودعم الأسر المنتجة وتحفيزها.

٤. تنمية المهارات اليدوية والعمل على تشجيعها بتقديم الدعم المناسب.

٥. تعليم الحياكة وتوفير الأدوات اللازمة وذلك باستقطاب المزيد من الدعم لتنمية المرأة بالأراضي المحررة.

٦. كسر عزلة النساء بنشر الوعي الاجتماعي وحث النساء على ضرورة المشاركة في الحياة العامة ومحاربة العادات الاجتماعية الضارة.

رابعاً: المرأة في مناطق النزوح:

١ . فتح مراكز للرعاية الاجتماعية في مناطق النزوح.

٢ . تأهيل النازحات في مجال التمريض والقابلات.

خامساً: المياه:-

١ . أكد الحضور على أن حل مشكلة المياه في الأراضي المحررة يفترض أن يكون من أوليات القضايا التي يجب الاهتمام بها.

٢. أوصى المؤتمر بأن يقوم المكتب التنفيذي المنتخب بالتنسيق مع المسؤولين في التجمع الوطني الديمقراطي بالإسهام في حل مشكلة المياه، خاصة وأن العبء الأكبر في جلب المياه يقع على عاتق المرأة والتي تقوم بجلب الماء ليلا مما يعرضها للكثير من المخاطر.

***

سادساً: المالية:

أكد المؤتمر على أهمية المال حتى يتكمن التجمع النسوي من أداء مهامه وتحقيق أهدافه التي قام لأجلها، وبعد نقاش مستفيض للمعاناة التي وجدها التجمع النسوي لتنفيذ برامجه في الدورة السابقة والتي نفذ معظمها بالجهد الذاتي ودعم الأفراد أوصى المؤتمر بالآتى:

١ . مخاطبة المكتب التنفيذي للتجمع الوطني لتحديد ميزانية ثابتة للعمل النسوي بالأراضي المحررة، ودعم نشاط التجمع النسوي بها حيث لا يمكن تنمية مجتمع ونصفه مشلول ومعزول.

٢. استقطاب المزيد من الدعم لتنمية المرأة بالأراضي المحررة ومخاطبة المنظمات الإنسانية العاملة في مجال المرأة والطفل وخلق برامج عمل ومشروعات صغيرة لها عائد مالي تقوم هذه المنظمات بدعمها.

سابعا: المقر والفرعيات:-

١ . مخاطبة المكتب التفيذي للتجمع الوطني لتخصيص مكتب بمقر الأمانة العامة للتجمع النسوي لإدارة أعماله وحفظ وثائقه ومستنداته.

٢ . الإسراع في الهياكل التنظيمية لكل من فرعية كرباويب وهيكوتا وقرورة.

٣ . أن تكون قاعة المؤتمر بكرباويب هي مقر التجمع النسوي بكرباويب.

٤ . إنشاء دار للتجمع النسوي بالأراضي المحررة في منطقة ربدة، وذلك بالتنسيق مع المحافظة وقيادات قوات لواء السودان الجديد وفصائل التجمع الوطني الديمقراطي.

المؤتمر الثاني للتجمع النسوي

كرباويب ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان و دولة إريتريا

البيان الختامي

بدأت جلسات المؤتمر الثاني للتجمع النسوي بالأراضي المحررة (منطقة كرباويب) في الحادي والعشرين من أغسطس. واختتمت جلساتها في الثاني والعشرين منه تحت شعار (نحو دور فاعل للمرأة في قضايا الديمقراطية والسلام).

انعقد هذا المؤتمر والقضية السودانية تمر بأحرج مراحلها وأضيق منعطفاتها مما يتطلب انتظام الصف وتوحيد الكلمة للخروج من هذا المأزق التاريخي. وبالطبع آن الأوان لأن تقول المرأة كلمتها وأن تأخذ موقعها الطبيعي في السياسة السودانية، وكخطوة في هذا الطريق سعى التجمع النسوي لانعقاد مؤتمره الثاني في هذه الظروف التي في غاية الدقة، وعمد أن يكون هذا المؤتمر من داخل الأراضي المحررة .. من مواقع صمود مقاتلي التجمع الوطني.. من بين حبات التراب الذي روته دماء شهدائنا الأبرار .. من جزء عزيز من الوطن .. من شرق السودان الصابر الصامد الذي رفعت وتحققت فيه شعارات السودان الجديد .. سودان العزة والكرامة والمساواة، صمد التجمع النسوي طويلاً لتحقيق هذا المؤتمر الذي ظلّ هدفاً وغاية، هدفاً تجاوز به في إصرار كل المعوقات وكل العراقيل وكل ما يمكن أن يشغله عن تحقيقه للوصول لأهدافه المنصوص عليها في نظامه الأساسي والتي قام لأجلها، استطاع التجمع النسوي أن ينتزع ثقة فصائل التجمع الوطني المختلفة بثباته وصموده، بسلوكه القويم والتزامه بمواثيق ومقررات التجمع الوطني الديمقراطي، فكان نتاج ذلك نجاح هذا المؤتمر بالأراضي المحررة والذي قام بدعم سخي من التجمع الوطني ممثلاً في (الأمين العام) والذي ننتهز هذه الفرصة. ونتقدم له بفائق الشكر والتقدير لوقوفه مع قضية المرأة ودعمه لمسيرة التجمع النسوي، يجئ دعم التجمع الوطني لهذا المؤتمر خطوة إلى الأمام في قضية المرأة.

من دواعي فخرنا بهذا المؤتمر الحضور الكبير للعضوات من مختلف الأراضي المحررة بقطاعيها الأوسط وجنوب البحر الأحمر، من قرورة ، كرباويب، شقلوبة،

أوقاميت، هيكوتا ، بالإضافة للمشاركات من أسمرا حيث بلغ عـدد المشـاركات (٦١) مشاركة في جلساته، بدأ المؤتمر بكلمة ترحيب من لجنة التسيير ثم كلمـة مـن الأسـتاذ (عبد الله كنة) أمين الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة بالمكتـب التنفيـذي للتجمـع الوطني تلتها كلمة المنظمات الإنسانية والطوعية العاملـة بالأراضـي المحـررة قـدمها الأستاذ (سعد نصر الدين) ثم كلمة القيادة العسكرية لقـوات التجمـع الـوطني/ القائـد (عبد العزيز خالد) فكانت لهذه المشاركات أثر طيب على فعاليات المـؤتمر، قـدم بعـد ذلك خطاب الدورة والميزانية والذي تمت إجازته بعد المناقشة.

وفي الجلسة المسائية قدمت أوراق العمل وكانت على النحو التالي:-

*العادات الضارة في المجتمع... تقديم/ د.سهير مصطفي

*تعليم المرأة في الريف ... تقديم/ سميرة إدريس إبراهيم

* المرأة في مناطق النزوح... تقديم/ إدريس نور محمد علي

*تهميش المرأة اجتماعياً وسياسيا ... تقديم/ رشا التيجانى

رفعت الجلسات في تمام الساعة السادسة مساءاً، وفي اليوم الثـاني تـم الإطـلاع عـلى اللائحة وإجراء بعـض التعـديلات عليهـا. وفي الجلسـة المسـائية وضـعت القـرارات والتوصيات وتم انتخاب المكتب التنفيذي من عضوات المجلس العام المرشحات من قبل الفصائل وهنّ:-

عايضة سعيد سعد ... الأسود الحرة السودانية

حمدة أحمد محمد ... الأسود الحرة السودانية

د.سهير مضطفي ... قوات التحالف السودانية

هنادى عبد القادر ... قوات التحالف السودانية

أبوك دينج .... لواء السودان الجديد

زينب موسى ... لواء السودان الجديد

سميرة إدريس ... مؤتمر البجا

أمنة محمود ... مؤتمر البجا

منى أحمد عوض ... عن المستقلات

إحسان عبد العزيز ... عن النقابات

المكتب التنفيذي:-

*سميرة إدريس – رئيسا

*إحسان عبد العزيز – امينا عاماً

*د. سهير مصطفي – أمين الإعلام والناطق الرسمى

*هنادى عبدالقادر – التنظيم والإدارة

*أبوك دينق – الشؤون الخارجية

*حواء محمود – الشؤون الإنسانية وتنمية المرأة

*زينب موسى – المالية

وعلى هامش المؤتمر كان هناك معرض عكس نشاطات التجمع النسوي في دورته السابقة كما عرضت بعض الأعمال اليدوية للمرأة البيجاوية، كما ساهم التحالف النسوي بقرورة بعرض صور فوتوغرافية لنشاطاته وأعمال يدوية مختلفة، وفي الفترة المسائية نظم برنامج ترفيهي بمعسكر قيادة الميدان لقوات التحالف السودانية شاركت فيه جميع الفصائل وقدمت فيه العديد من الفقرات الترفيهية، وفي اليوم الثالث ٢٣/ ٩ قامت عضوات المكتب التنفيذي المنتخب بزيارة (إذاعة صوت الحرية والتجديد- صوت السودان الجديد) صادفت هذه الزيارة احتفال الإذاعة بعيدها الخامس، بعدها غادر الوفد عائداً إلى أسمرا.

وختاماً... يتقدم التجمع النسوي بكل الشكر والتقدير للمكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي وعلى رأسهم السيد الأمين العام – (باقان أموم)، كما يخص بالشكر القائد (عبد العزيز خالد) قائد قوات التحاف السودانية، والقائد (بيتر وال) قائد قوات لواء السودان الجديد للجهد الذي بذلوه لإنجاح المؤتمر، والشكر كله للإدارة المدنية بالمناطق المحررة لما قدمته من خدمات لفعاليات المؤتمر وكان له أطيب الأثر في نجاحه والشكر موصول للإخوة المقاتلين من مؤتمر البجا وقوات التحالف السودانية وجميع فصائل التجمع الوطني لأسهمهم المقدر في فعاليات المؤتمر. وأخيراً

الشكر لكل من وقف معنا وساهم في هذا العمل الكبير الذي نعتبره خطوة حقيقية نحو تجميع القوى النسوية بمنظماتها وتوجهاتها المختلفة نحو انعقاد المؤتمر العام للمرأة، ونرسله نداء إلى المرأة السودانية بالداخل والخارج بأن توحد كلمتها حتى تتسلم مكانتها بجدارة في التجمع الوطني الديمقراطي ومواقع صنع القرار ، وليكن التجمع النسوي بالأراضي المحررة ودولة إريتريا بداية حقيقية لتجمع النسوي القومي .. وفقنا الله جميعاً لما فيه خير الوطن والسلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته.

د.سهير مصطفى

مسئولة الإعلام والناطق الرسمى باسم التجمع النسوى

كرباويب ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٢م

■ الفصل السادس

مجتمع البجا صورة مكبرة

مؤتمر كرباويب يعتبر مؤتمراً ناجحاً بكل المقاييس و لمشاركة نساء البجا الفضل الأكبر في ذلك، فعندما نتحدث عن ذلك النجاح بكل هذا الزهو ربما يبدو ذلك للبعض غريباً، فما معنى أن ينجح مؤتمر! وما معنى أن تكون هناك مشاركة بحجم مشاركة كرباويب التي لم تتعد الإحدى والستين امرأة!، وهناك عشرات المؤتمرات التي تعقد ويحضرها عشرات المشاركين، فما الذي يجعل مؤتمر كرباويب موضع زهو وفخر وهو بهذا التواضع، كما ذكرت ربما يبدو ذلك للبعض ولكن تختلف الرؤية ويختلف التقييم لمن يعلم طبيعة المنطقة وعاداتها وتقاليدها وأوضاع النساء بها، ولعكس هذه الصورة نبدأ بما كتبه أحد من المراقبين والإعلاميين الحاضرين للمؤتمر، وتعتبر شهادة محايد، إذ كتب فايز السليك مقالاً مطولاً عن مؤتمر كرباويب في العدد العاشر من مجلة عزة الصادر في أكتوبر ٢٠٠٢م ، نستقطع من المقال بعض الأجزاء التي تسهم معنا في

هذا الغرض[1] ، تحت عنوان :-

خبر اليوم ، اقتحام الرجال قرى نساء البجا المعزولة

خبر الغد، المرأة فى قيادة التجمع الوطني

يقول أهل الصحافة إذا عض كلب رجل فهذا ليس خبراً ولكن الخبر هو أن يعض الرجل الكلب، والخبر عندى ليس هو انعقاد مؤتمر التجمع النسوي فرع المناطق المحررة ودولة إريتريا في منطقة كرباويب فحسب، رغم أهمية الحدث والموقع الذي عقد فيه، لكن الخبر الحقيقى هو اقتحام الرجال لقرية النساء في المنطقة والخبر الأكثر أهمية هو مشاركة النساء في المؤتمر.

ومعروف عن قبائل الهدندوة تطرفها في قضية المرأة التي تعيش في عزلة أبدية تتضاءل أمامها عشرات المرات عزلة الروائي الكولمبي (قابريال غارسيا ماركيز) في (مئة عام من العزلة) من يصدق أن نكون قد دخلنا القرن الواحد و العشرين ونعيش عصر العولمة والقرية الكونية، بينما تكون في شرقنا قرى للرجال وقرى للنساء، مجتمع مشلول يعيش بنصف واحد فقط .

وصدقت (أم الجمعة) تلك القادمة من(يرول) ومن المناطق المحررة في جنوب السودان الواقعة تحت سيطرة (الحركة الشعبية لتحرير السودان) التي وقفت في المؤتمر النسوي سامقة، تعرب عن دهشتها عندما اكتشفت أن الشرق أكثر تهميشاً من الجنوب، كانت عظيمة وهى تحرض النساء على انتزاع حقوقهن كما فعلت رصيفاتها في الجنوب، فسوداننا كله يدفع فاتورة ثمن التناقض بين المركز و الهامش المتمثلة في عدم المساواة في توزيع الثروات والسلطة ، والتمييز الثقافي والعرقى والدينى والجنسى ، فالأطراف المهمشة منسية ومهملة عن سابق إصرار وترصد لا لشىء سوى لاختلافها عن المركز ثقافياً أو عرقياً أو دينياً، أو بعدها عنه جغرافياً، والتهميش للجميع للرجال والنساء على السواء، لكن المرأة في الهامش تهميشها مضاعف لأنها (مهمشة المهشين) كما يقول (القائد د. جون قرنق) وهل سيكون انعقاد المؤتمر الثانى للتجمع النسوي هو صرخة في وادى الصمت ؟ وخطوة في طريق الإبحار ضد التيار ؟ لقد لفت انتباه المدعوين للمؤتمر أن نساء المنطقة في الجلسة الافتتاحية جلسن (وراء حجاب) وهن اللواتى

(١)إصدارة عزة – العدد العاشر– أكتوبر/ ٢٠٠٢م.

يفصلهن عن الرجال أحجبة من الحقب الطويلة غير مرئية لكنها تتسلل من الدواخل سميكة وطويلة ، ممنوعة الاقتراب والتصوير، ولكن الجلسة الثانية رفع الحجاب بطلب منهن واستمرت الجلسات بقلوب مفتوحة، وبأذهان صافية وتأكد للجميع أننا نحن من يصنع الفواصل ونحن من يفرض الحصار ونحن أنفسنا من يدك تلك الفواصل ويخترق ذلك الحصار لنفك العزلة، أن ما حصل في كرباويب يمكن أن يكون بداية العلم بصعوبة الأشياء ليتم الالتحام بقضايا المرأة.

واصل فايز السليك مقاله متناولا هذه القضايا بشكل عام وقضية تمثيلها بالتجمع الوطني بشكل خاص، إلى أن ختم حديثه قائلا: أعتقد أن مؤتمر المرأة بكرباويب الشهر الماضي كشف عن أن الأرضية يمكن أن تكون خصبة إذا توفرت العزيمة والإصرار، وأن المرأة يمكن أن تحقق مكاسب كثيرة وتنتزع كثيراً من الحقوق المغتصبة خاصة وأننا نعلم أن الحقوق تنتزع ولا تمنح هبة، ونتمنى أن يكون الخبر عندنا غداً هو عقد المؤتمر العام للمرأة السودانية بالأراضي المحررة جنوب السودان وليس تمثيلا للمرأة في هيئة القيادة وحدها وإنما انتزاعها مواقع قيادية في التجمع الوطني وأحزابها، ولعب أدوار فاعلة في صنع وبناء السلام، وفي أجهزة ومؤسسات دولة السودان الجديد) [1].

(انتهى).

ما سرده فايز يعطي صورة مكبرة لمؤتمر كرباويب و لظروف نساء البجا بتلك المناطق، وللمزيد من إلقاء الضوء على أوضاع النساء وعادات وتقاليد المنطقة، وحياة البجا بما تحمل من سمات مميزة وأعراف بطعم خاص وبنكهة البن الذي يعتلي الصدارة في ثقافاتها ودلالات الكرم عند أهلها.. نصطحب ما قالته (الحاجة آمنة) وهي من قبيلة الهدندوة ومن النساء اللاتى استطعن أن يأخذن من الحياة ما ينير لهن الدروب دون الحاجة لتطويع القلم والورقة، ونجحت إلى حد كبير في تربية أطفالها خاصة البنات منهم وتعليمهن والخروج بهن إلى فضاءات أوسع وواقع أفضل بكثير من الواقع الذي نشأن فيه كأمهات، فأخرجت إلى الحياة جيلاً واعياً ومتعلماً ومثقفاً، عرف كيف يجمع بين العلم وثقافة المنطقة دون المساس بقداسة الإرث الثقافي الذي يميزهم كقبائل عن

(١)مؤتمر المرأة واحد من قرارات مؤتمر التجمع الوطني بمصوع وكان مقرراً عقده بالأراضي المحررة جنوب السودان وسنتناوله بالتفصيل في الباب الثالث.

بقية أهل السودان.

حكت لي الحاجة آمنة عن حياة أهل البجا إذ طلبت منها أن تحدثني عن عاداتهم وعما يرتبط بتقاليدهم في الخطبة والزواج، أماكن السكن، الولادة وممارسة الختان وغيرها من العادات والتقاليد التي ترتبط بحياة النساء، حدثتنى بفخر كبير وحب أكبر لتلك السمات التي تميز مجتمعها عن بقية المجتمعات في عاداتهم وتقاليدهم التي لا ترى فيها ما ينقص من قدر النساء، بل على العكس أن الكثير منها يعبر عن احترام قبائل المنطقة للدور الطبيعي للمرأة في نطاق الأسرة والقبيلة، والحفاظ على النسل والأصل، فقالت :

السكن:

تعيش النساء في قبائل البجا داخل قرى معزولة عن أماكن سكن الرجال بمسافة لا تقل عن ٢ كيلو متر تقريباً، القرية الواحدة تضم بداخلها نساء القبيلة الواحدة (أى العائلة الواحدة) وتتباعد قرى نساء القبائل المختلفة بمسافات تكفي لحجب النساء منعاً للاختلاط وإحداث الفتن بين القبائل، وتضم قرى النساء في داخلها خيام الأسر أي بيت الأسرة ولكل أسرة بيت مكون من عدد من الخيام تعرف لديهم بـــ(البدايقو) تصنع البدايقو من البرش والشملة المصنوعة من شعر الماعز، يوجد بدايقو للزوجين وآخر للأبناء وثالث للبنات وقد يزيد عددها حسب احتياجات الأسرة، يفصل بين بيوت الأسر مسافات لاتقل عن بضعة أمتار لاحترام خصوصيات الأسر. أما الرجال فيقيمون في مجمع مفتوح يعرف بـــ(الشفت) وتعنى (ديوان الرجال) وهو محل مكشوف ومحاط بالأشجار يقضون فيه ساعات النهار ويستقبلون فيه ضيوفهم ويكرمونهم، فالرجال لدى قبائل البجا يقومومون بإعداد القهوة إذ يعتبر البن شيئًا أساسيًا في حياة أهل الشرق بشكل عام، يعتمدون في طعامهم على العصيدة التي تقوم النساء بإعدادها أم اللحوم فمسؤولية الرجل حيث يقوم رجال الشفت بذبح البهائم وإعدادها وإرسال نصيب النساء ناضجاً ويفضلون الشواء بما يعرف لديهم بشواء (السلات) والذبيحة التي تذبح لإكرام الضيف تُعرف ب(الهريس) أي الكرامة .... ويعمل الرجال على عقل جمالهم بجانبهم في الشفت ويتركون النار موقدة أثناء الليل كمرشد للزائر وتعرف بـ(مدرك).

يُعتبر الشفت مكان دائم لإقامة الصبيان والشباب غير المتزوجين، أما المتزوجون

من الرجال يذهبون إلى حيث الأسرة بعد مغيب الشمس وغياب أول نجمة تظهر في السماء وتسمى عندهم (أباب كهربي) وتعني (ربط السخلان) بعد اختفاء النجم يذهب الرجل المتزوج إلي زوجته وأسرته ويغادر قبل بياض الفجر، أما الطفل فعند بلوغه سن الثامنة يغادر قرية النساء ويذهب إلى الشفت، يحرم اختلاط الأطفال من البنين والبنات منذ سن العام أي بعد أن يبدأ الطفل في المشي يجب إبعاده من مخالطة البنات، وتلعب البنات والأولاد كل على حدة .

تزيين البدايقو :-

تحتوي البدايقو على ما يشبة العنقريب في شمال السودان ولكنه منسوج بالجلد وعريض يسع ١٢ فرداً ويسمى (مسته) وتوجد بالداخل زينه عبارة عن برش يسمى «مبرر» فوق المبرر يفرش برش آخر ناعم وجميل مزركش بالألوان الصارخة يسمى (أتنيت) يحاط السرير بالشملة ويرفع بالشعب وهو ما يعرف أيضاً لدى سكان الشمال بالمرق مع وجود فتحة لدخول الشخص - تغطى الشملة من الخارج من الناحية الأمامية بقماش جديد وملون يسمى (هيرات) ويُعتبر الهيرات واحد من أدوات الزينة داخل السكن خاصة في بدايقو العروسين، أما على محيط البدايقو من الداخل يعلق برش أخر مشغول بريش النعام والسكسك يسمى (ساكيت).

الزواج :-

لايمكن للشباب رؤية البنات حتى في حالة الخطبة ويتم ذلك بواسطة والدة العريس - ولابد أن تكون البنت من داخل القبيلة أي (العائلة) ويفضل ابن العم أو ابن الخال ..لذا الاختيار يتم عن طريق والد العروس وكذلك والدته .... والبنت لا تُشار في الزواج وعليها أن تقبل بمن اختاره كبير الأسرة سواء كان الأب أو الأخ وعادة ما تحدث إشكالات تصل إلى حد الخصومة بين أبناء العمومة بسبب بنت العم والتي يرى كل واحد منهم أنه أحق بها من غيره.

المهر :-

أولاً : هناك مال يقدم في مرحلة الخطوبة ويسمى (كدباب) وهو عبارة عن مال يوزع لكبار السن من رجال القبيلة أي الجدود. أما مهر الزواج يقدر بعدد ٢-٣ بقرة حسب إمكانية العريس ويسمى (الصداق)، وبعد الزواج تقدم شيلة من الملابس والأحذية

والروائح ولا ينوب العروس منها سوى غيار واحد عبارة عن فستان وثوب وشبشب تذهب به إلي بيت زوجها ثم يقوم الزوج بعد ذلك بكسوتها، توزع الشيلة على العمات والخالات والحبوبات ووزيرة العروس (صديقتها) وهي التي تلازمها أثناء التجهيز والإعداد للزواج .

السنكاب :-

وهو ما يعرف في شمال ووسط السودان بالجرتق. و يتكون لدى أهل البجا من قماش من الحرير في شكل شرائح طويلة تربط على السعف الذي يجمع في شكل المكنسة ويربط فيه بالإضافة للحرير الصوف الملون والسكسك وترص بقايا الجمال (البعر) في عود السعف ويعلق السنكاب خارج منزل العروس ويظل مربوطاً حتى تضع مولودها الأول. وفي حالة عدم الولادة يظل مربوطاً لمدة عامين.

العروس لا تذهب إلى بيت الزوجية إلا بعد منتصف الليل، بعد أن ينام الناس وتنوم البهائم وتسكن الحركة، حتى لا يراها أحد، وتخرج منه قبل أذان الصبح عائدة إلى بيت أهلها، وعادة لا تعترف بذهابها إلى بيت الزوج ولا تعترف بأنها عاشرته معاشرة زوجية. وتظل هكذا حتى تظهر عليها علامات الحمل، وفي حالة عدم الحمل تظل العروس ناكرة للمعاشرة الزوجية ويحرم على العريس رؤيتها علناً حتى تكمل العامين أما أن حملت فيراها علناً بعد أن تضع مولودها .

الولادة :-

بعد ظهور علامات الحمل على العروس تظل في بيتها حتى الشهر السابع ثم تذهب إلى بيت أمها حتى عملية الوضوع وبلوغ المولود شهره الرابع، ولهن عادة الدخان مثلهن مثل نساء السودان في الغرب وفي الشمال والوسط. تبدأ في الدخان بعد أسبوعين من الولادة ويستخدمن حطب الطلح والذي تنتشر أشجاره في شرق السودان كما تنتشر في مناطق كثيرة منه.

التقشيش :-

وهي عبارة عن مأكولات – عجوة، دقيق، سمن وطحنية وهو لتغذية النساء وإكرام الأهل ويقدم على دفعتين – الأولى للنساء والثانية للنفساء، أما (الأيتود) فهو عبارة عن (كسوة) تقدم للأم وللأخوات من قبل الزوج تقديراً لمراعاة زوجته أثناء الولادة

و(أيتود) تعني (الواجب).

الرحيل :-

معروف عن قبائل البجا أنهم رحل يتنقلون من مكان إلى آخر سعياً وراء الماء والعشب، وتعرف ينابيع الماء عندهم بـــ(المقل) وهي حفر غير عميقة يسعون إليها في مراحل الخريف المختلفة بالإضافة لاعتمادهم على الآبار في حالة شح الأمطار وجفاف الينابيع وعادة الأطفال هم الذين يقومون بورد الماء بنيناً وبنات يذهبون في مجموعات وفي بعض الحالات تساعد كبيرات السن من النساء في عملية ورد الماء.

وفي ترحالهم يستخدمون الجمال كوسيلة لذلك وتكون النساء والأطفال داخل الهودج بينما يقود الرجال الجمال مشياً على الأقدام ممسكين بلجام الجمل، والمرأة لدى قبائل البجا رغم تضييق الخناق عليها إلا أنها مكرمة، وقوادة الرجل للجمل الذي يحملها من دلالاتهم على ذلك، وفي الطبخ كما أشرنا النساء يقمن بعمل العصيدة فقط، أما طهي اللحوم فهو من واجب الرجل وليس عليها أعباء تجاه زوجها، وفي ذلك يذهب (نعوم شقير) إلى ما جاء في رواية الحاجة آمنة حيث يقول:(المرأة تنسج[1] الحصر وتحوك شملات الصوف وترعى الإبل ، ولكن يُعاب عليها غسل الثياب ولاسيما ثياب زوجها، فالزوج يقبل بغسيل ثيابه وثياب زوجته أو يستأجر لها من يغسلها له) [2]

ومن شهادة الحاجة آمنة ومما أرخ له نعوم شقير، يتضح لنا أن الأعباء التقليدية التي تقع على عاتق النساء في المجتمع السوداني بشكل عام، جزء كبير منها مرفوع عن نساء البجا وهذا نوع من أنواع الاحترام للدور الطبيعي للنساء وأن ارتبط ذلك بالحمل والإنجاب، فقط ينبغي ألا يكون على حساب مشاركتها في المجتمع.. ولتكملة الصورة ننتقل إلى جانب آخر، جانب العادات الضارة في مجتمع البجا وكأي مجتمع لدينا في مختلف الثقافات السودانية ارتبطت معظم العادات الضارة بالجهل وممارسة التهميش على هذه المجتمعات وارتباط ذلك بالانتماءات العقائدية والطائفية وغيرها، مما يستدعي إعادة النظر في كل العادات التي تضر بصحة النساء وبأوضاعهن ومشاركتهن

(١)نعوم شقير –جغرافية وتاريخ السودان– صفحة (٢٣٤).

(٢)كل ما ورد من مصطلحات لغوية في شهادة الحاجة أمنة هى مصطلحات بلغة البداويت إحدى لغات قبائل البجا.

في[1] الحياة الاجتماعية، وإلقاء الضوء على ذلك نستصحب جزءاً من الورقة المقدمة في مؤتمر كرباويب من إعداد د. سهير مصطفي.

تقول الورقة:

من عاداتنا الضارة التي يجب محاربتها لنحافظ على سلامة المجتمع وصحة النساء هى عادة الختان الفرعوني والتي تنتشر في كثير من المجتمعات السودانية والشرق واحد منها وهذه العادة تؤثر على صحة الفتاة تأثيراً بالغاً حيث نجد الفتاة عندما تصل سن البلوغ تواجه كثيراً من المشاكل التي تؤثر على صحتها وليس هذا فحسب بل أيضاً تواجه كثير من المشاكل أثناء الولادة والتي قد تؤدى إلى فقدان الأم وضياع الأسرة. وفي المسح الذي أجرته بعض المنظمات الدولية بالمناطق المحررة اتضح أن ٤٠٪ من الوفيات وسط النساء في شرق السودان ناتجة عن عملية الولادة .

وأيضا من الممارسات الضارة والتي واجهتني أثناء عملي في المنطقة هي عادة التوليد التقليدي وأتباع طرق غير صحية وضارة بصحة الأم والجنين، فمثلا القابلات التقليديات يستعملن أدوات ملوثة، غير معقمة مما يهدد الأم والجنين ويؤدي للإصابة بمرض التتانوس القاتل الذي أودى بحياة كثير من الأمهات. وأيضا إتباع طرق بدائية في خياطة الجرح باستخدام أدوات قاتلة ومهددة للحياة.

ومن الاعتقادات الضارة حرمان الرضيع من الرضاعة الطبيعية بمجرد حمل الأم بطفل آخر قبل إكمال الفترة الموصى بها لرضاعة الطفل، وكذلك إدخال وجبات إضافية قبل مرور ٤ أشهر من حياة المولود، وهناك أيضا عادة فطام الطفل فجأة مما يؤثر على صحته وبالتالي حياته وتعرضه للإصابة بأمراض سوء التغذية، وقد ثبت من الإحصائيات والمسح الذي أجرته بعض المنظمات بالأراضي المحررة أن (٥٠٪) من الأطفال تحت المعدل الطبيعي للتغذية .

وأن (٢٥٪) من الوفيات بسبب التغذية، وكذلك من العدات الضارة فصل الطفل (الولد) عن أمه في سن مبكرة (سن الثامنة).

ومن المفاهيم الخاطئة منع المرأة الحامل من التغذية الجيدة أثناء الحمل خوفا من

(١)قدمت الورقة في مؤتمر كرباويب/ سبتمبر/ ٢٠٠٢م تحت عنوان (العادات الضارة بالنساء في مجتمع البجا).

زيادة وزن حجم الجنين مما يؤدي إلى صعوبة الولادة وهو اعتقاد خاطئ وغير علمي ويجب التخلص منه للمحافظة على صحة الأم والجنين .

وشائع في تلك المناطق أيضاً بقاء الحامل وهي تعاني من آلام المخاض وعدم عرضها للطبيب للعادات والتقاليد إلا في حالة تعثر الولادة وبعد بلوغها مرحلة متأخرة وكثيراً ما يكون ذلك بعد فوات الأوان.

هناك عادة تمارس في كثير من المجتمعات السودانية والشرق منها وهي تزويج الفتاة في سن مبكرة حيث لا تدرك الفتاة معنى الزواج، وليس لها دراية بأهمية الحياة الزوجية مما يجعلها تمر بمراحل ليس لها القدرة على تحملها مما يعقد من حياتها المستقبلية[١] .

ومن العادات المتعلقة بالصحة الطرق التي تتزين بها المرأة في تلك المناطق ولا تراعي النظافة فيها مثل خلط (الودك) بالتراب باعتبار أنه سيكون كثيف، وكذلك عدم غلي اللبن قبل شربه، وكلها ممارسات تؤثر على صحة المرأة بهذه المناطق، كم يأتي منع المرأة من المشاركة في الحياة الاجتماعية وحرمانها من التعليم في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلى تفشي مثل تلك العادات الضارة واستمرارها مما يستوجب وقفة جادة من الجميع في الأمر .. كانت هذه «مقتطفات من ورقة د. سهير» عن العادات الضارة، وما استصحبناه من الورقة يمثل أكثر العادات بالمنطقة ضرراً بصحة النساء وبالتأمل في الصورة المكبرة التي حاولنا عرضها باصطحاب مساهمات الآخرين بالإضافة لملاحظاتنا الشخصية. نجد أن التهميش لعب دوراً كبيراً في حياة أهل الشرق – حيث عمدت الأنظمة المتعاقبة على ترك الشرق يرزح في الجهل والمرض وتفشي الأمراض المستوطنة مثل السل دون أن تعير ذلك اهتماماً، كما عمدت الأحزاب الدينية والطائفية إلى استغلال هذه المناطق باسم الدين لمكاسب حزبية ضيقة وحولت بعض المناطق الدينية إلى بؤر مقفولة لتحقيق ذلك. وهذا أيضا يقودنا إلى ما قاله شيخ عمر عن تهميش المرأة بالشرق عند لقائنا معه في (عزة) وإجابته على سؤالنا عن تهميش المرأة فقال في عبارة قصيرة (تهميش المرأة ناتج عن تهميش المنطقة نفسها فالعليل لا يخدم العليل فإذا تعافى شرق السودان من مظاهر التهميش تتعافي منه المرأة أيضاً)[٢].

---

(١) الودك معروف لدى غالبية النساء في السودان، وهو عبارة عن صهر شحوم الماعز والأغنام بعد فصلها عن اللحم والعظم .

(٢)شيخ عمر في لقاء العدد- عزة العدد الثاني عشر / مارس/ ٢٠٠٣م.

لكل هذه الأسباب ولهذا الواقع الذي حاولنا عكسه نحن فخورون بنجاح مؤتمر كرباويب، وفخورون بأننا استطعنا أن نخرج النساء من قراهم المعزولة في شقلوبة وبالاستاف، في اقماييت وكرباويب وغيرها من القرى المجاورة لحضور المؤتمر، وعندما طلبن منا وضع حجاب بينهن والمراقبين والإعلاميين احترمنا رغبتهن، وعندما بدأ لهن الوضع طبيعياً وطلبن إزالة الحجاب حتى يتمكن من المشاركة وإبداء الرأى سعدنا كثيراً، كان ذلك في حد ذاته انتصاراً لإرادة نساء البجا، انتصاراً صنع بأيديهن، حيث كانت المشاركة فعلية عكست استعدادهن لمعرفة ما لهن من حقوق وما عليهن من واجبات وإن انحصرت واجباتهن في الزواج والإنجاب وتم عزلهن عن الحياة العامة، وكان على المنظمات النسوية أن تثبت لهن أن الحقوق ليس بالضرورة أن تكون خصماً على العادات والتقاليد، فعاداتنا وتقاليدنا هى إرثنا الثقافي الذي لا نخجل منه على أن لا يستغل هذا الإرث ليصبح جداراً بيننا وبين متطلبات الحياة وتطورها، كانت من أبرز المشاركات (الحبوبة آمنة) والتي سأعود للحديث عنها، كرباويب واحدة من المناطق التي تعكس صورة لهذا الواقع، وهي من أكثر المناطق التي كنت أقوم بزيارتها بعد المؤتمر، فقد أصبحت تربطني بنسائها علاقة مميزة ، واذكر عند أول زيارة لنا قبل انعقاد المؤتمر كنت متخوفة لحد كبير من فشل الزيارة خاصة وأنه حكى لي عن كيف تم طرد واحدة من الصحفيات عند زيارتها لقرية من قرى النساء حيث كانت برفقة واحدة من قياديات الأحزاب (الطائفية) بالتجمع الوطنى، وكانت الصحفية ترتدى بنطلوناً، تذكرت هذه الواقعة ونحن نهم بأول زيارة لقرى النساء، رافقتنا فيها سميرة إدريس أو «سميرة بجا» كما يحلو للمقاتلين مناداتها، ولدخول قرية النساء قمنا بعمل الإجراءات التي يجب اتباعها للوصول إلى هناك وأولها أخطار مكتب الإدارة المدنية بالمحافظة لتحديد من يرافقنا لمكان تجمع الرجال والذي أشرنا له فيما قبل بـــ(الشفت) وعادة ما يقابلك الشفت قبل قرية النساء والذي كما ذكرنا يبعد عنها بما يقارب ٢ كيلو متر تقريباً حيث نذهب إلى هناك للحصول على إذن الدخول إلى قرية النساء بعدها يتم الذهاب إليها برفقة الشخص المكلف من قبل الإدارة المدنية وهو في العادة يكون من أبناء المنطقة نفسها حيث يبقى خارج سور القرية مع السائق الذي يقلنا بالعربة إلى هناك، في تلك الزيارة الأولى بقيت ورفيقاتى داخل السور دون أن نتقدم نحو الخيام، و تقدمت سميرة نحو خيمة الحبوبة زينب والتي سمعنا عنها بأنها أم كرباويب وقابلتها لأكثر من أربعة عقود، بعد ما يقرب من الخمس دقائق طلبت منا سميرة التقدم نحو خيمة

الحبوبة، وجدت نفسي أمام سيدة يناهز عمرها الثمانين هي الحاجة (زينب عوض بشير)، تستقبلك بوجه باسم رغم كل ما تركه الزمان من علامات على قسماته، بمساعدة سميرة وترجمتها الكلام للغة (البداويت) وهي لغة المنطقة، استطعنا أن نتبادل الحديث معها وأن نعبر عن الغرض من زيارتنا تمهيداً لقيام المؤتمر، شرحنا لها لماذا نريد أن نعقد مؤتمر للنساء هنا، تجاوبت معنا إلى حد كبير وأصبحت مفتاحنا لقرية النساء بكرباويب، قامت بالطواف معنا على كل الخيام وعرفت النساء بأسباب الزيارة، كنت أشعر بتوجسهن، كن يجلسن في أماكنهن داخل الخيمة دون حراك وتحت حجاب كامل لا تستطيع أن ترى في الواحدة منهن غير عين واحدة، السلام بارد، لا تكاد أصابعي تلمس أصابع الواحدة منهن حتى تسحب يدها بشكل سريع، تكررت زياراتنا بعد المؤتمر وتبدلت أحاسيس النساء تجاهنا، إذ أصبح ما أن تسمع القرية صوت العربة التي تقلنا حتى يخرجن النساء من خيامهن لاستقبالنا في السور الذي يحيط قريتهم، بعدها عرفت كيف يكون سلامهن، السلام الحار لديهن يكون (بالضغط المتكرر على يدك)، يضغطون على اليد بشدة في تكرار مستمر ولا يعرفن « سلام الأحضان » السائد لدى معظم القبائل السودانية، هكذا أصبحت علاقتنا بالنساء في كرباويب وفي كل الأراضي المحررة وكان لكرباويب طعمها المميز حيث أصبحت من أكثر المحطات التي ارتاح فيها، وقرية النساء واحدة من دوافع ذلك الإحساس، وظلت الحبوبة زينب هي الواحة التي نستريح عندها ونلملم الأنفاس لننطلق من جديد، ففي حضرتها نقهر الإحساس بالتهميش ويورق الصمود والتحدى في دواخلنا، فأكثر ما أكون سعادة عندما تحكي لنا الحبوبة زينب عن كيف ظلت وعلى مدى أربعين عاما وأكثر تمارس مهنة التوليد وتستقبل يدها كل مولود قادم إلى قريتها وكيف تشعر بالسعادة تجاه ذلك، وحتى بعد أن تقدم عمرها ظلت تشعر بأنه واجب عليها ينبغي ألا تتوقف عنه، وعلمت من النساء أنها طوال هذه السنوات كانت ترفض أن تتقاضي أجراً ويكتفي أهل القرية بتقديم الهدايا لها، وكما كانت الحبوبة زينب من أبرز المشاركات في النقاش في المؤتمر كانت من أكثر المتحمسات لدخول لجان فرعيات التجمع النسوي بقرى النساء، وكانت تمتلك قرارها عكس باقي النساء، حيث كنا نختار زوجات الناشطين في التجمع الوطني ومؤتمر البجا، نذهب لإقناعهن بدخول اللجان ونطمئنهن بعدم تسجيل أسمائهن إلا بعد اتصالنا بأزواجهن واخذ الموافقة منهم، وبهذه الخطوات كنا ننجح في تكوين الفرعيات في القرى المختلفة بالتحايل على العادات حيناً وباحترام التقاليد والأعراف في

كل الأحيان.

هذه صورة من صور كثيرة لأوضاع النساء في قبائل البجا ومجتمع الشرق بصورة عامة، ذلك المجتمع الذي ظلّ يعاني على مر العهود من التهميش والنسيان حيث تنعدم فيه مقومات الحياة وعلى رأسها مياه الشرب حيث تعتمد تلك المناطق على مياه الأمطار وما تجود به عليهم من كل عام لتمتلئ الحفاير ويزيد معدل المياه بالآبار التي في الغالب ما تقع خارج القرى، وتبعد عنها بعدة كيلومترات ويقع جلب المياه على عاتق النساء كبيرات السن والبنات دون سن البلوغ وكذا الأولاد دون سن الثامنة وهو العمر الذي يغادر فيه الطفل قرية الأمهات والأخوات ويذهب حيث يوجد الرجال كما ذكرنا، لذا نجد مشكلة المياه بتلك المناطق تزيد من معاناة النساء والأطفال معاً.

■ الفصل السابع

عقر الدار واختراق الدهاليز

دخول النساء مقر التجمع الوطني الديمقراطي في سنواته الأولى بأسمرا كان شيئاً استثنائياً ، عادةً ما يكون وجودهن مرتبط بالمناسبات التي تخص التجمع كالمؤتمرات الصحفية وغيرها أما النشاطات التي تخص النساء فقد كان غير مسموح بها وإن كان ذلك غير معلن عنه ولكن يتضح من المواقف المتفرقة، فمثلاً في مارس عام ١٩٩٨م عقد التجمع الوطني اجتماعاً حضرته الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم والتي كان حضورها يثير الكثير من الجدل وسط التجمع الذكورى، زاد الأمر تعقيداً ذلك الشريط المسجل الذي قام بعرضه تلفزيون السودان بغية بث الفتنة بين أطراف المعارضة، كانت تخاطب فيه معسكر لواء السودان الجديد بالجبهة الشرقية منتقدة القيادات التقليدية والطائفية بالتجمع الوطني مما أثار حفيظتهم وازدادوا تعنتاً تجاه حضورها ومشاركتها في الاجتماعات .

***

(سنعود لهذه القضية وقضية الأستاذة فاطمة مع التجمع الوطني برمتها في الباب الثالث) تفاكرت مجموعة من نساء أحزاب التجمع الوطني في طريقة يعبرن بها عن تضامنهن معها في جهودها الساعية لتثبيت حق النساء في التمثيل بهياكل التجمع الوطني وكان حينها التجمع النسوي لم يتكون بعد، اتفقت النساء على حفل شاى يقام لهذا الغرض بمشاركة عدد محدود من نساء الأحزاب وقاموا بإخطار المسؤولين عن الإدارة في تلك الفترة حيث كانت الإدارة جماعية ومن بينها واحد من كوادر الحزب الشيوعى، وفي الموعد المحدد لذلك فوجئ الحضور بأن الدار مغلق ولا يوجد به أحد، مما اضطرهن لتغيير المكان، هذا مثال ومثال آخر عندما قررت النساء تكوين تجمع نسوى بأسمرا كانت كل الاجتماعات التي مهدت لذلك تقام خارج المقر بما فيها اجتماعات لجنة التسيير التي اعدت للمؤتمر التأسيسي، وفي مايو ١٩٩٨م انعقد المؤتمر و جرت فعالياته بالمقر كأول حدث يرتبط إرتباطاً مباشراً بالنساء، أحدث ذلك ثقباً في الجدار الفاصل بين النساء والمبنى الذي تدار داخله كل الأعمال التي تتعلق بالمعارضة السودانية، ولكن لم يستمر ذلك كثيراً حيث ظلّ الثقب مجرد ثقب، ولم يكن مسموحاً للتجمع النسوي مباشرة أعماله من داخل المقر، تواصلت اجتماعاته كما كانت عليه قبل المؤتمر. واستمر الحال كذلك حتى تم حل المكتب التنفيذي بعد أن تقدمت عضواته باستقالات جماعية و ذلك ما تحدثنا عنه في الباب الأول .

وفي فبراير ١٩٩٩م عندما انتخب المكتب التنفيذي الجديد برئاسة سعاد الطيب حسن التي تنتمى لحزب الأمة، وقع هذا الاختيار وقعاً طيباً على الحزب وأصبح حليفاً للتجمع النسوي إبان فترته التي قضاها في منظومة التجمع الوطني فكانت أبرز المكتسبات التي حظى بها التنظيم الحصول على تصديق باستخدام مكتب الأمين العام (مبارك الفاضل) لإدارة أعمال التجمع النسوي وفق الخطاب الذي بعث به لإدارة المقر . وهذا نصه.

«صورة طبق الأصل»

الأخ/ مدير التجمع الوطني

لعناية الإخوة:

محمد المأمون الترابى، حسن بندى ومحمد أحمد أبو قرجة

تحية طيبة وبعد:

أرجو السماح للآنسة سعاد الطيب حسن باستخدام مكتب الأمين العام لكل نشاطات التجمع النسوي وبصورة يومية لتصريف أعمالها ومايكلفه بها الأمين العام.

ولكم الشكر

المخلص ـ مبارك الفاضل المهدى

الأمين العام

١٠/ ٤/ ١٩٩٩م

كان المكتب قفزة فوق الحواجز وجسر عبر عليه التجمع النسوي إلى قلعة الأحداث ومطبخ السيناريوهات في المعارضة السودانية، ولكن القرار كان منقوصاً .. إذ أن تسمية الأمين العام لسعاد الطيب حسن بعينها كان كرتاً أحسن استخدامه المعنيون بالخطاب، فعندما غابت سعاد خارج إريتريا في زيارة شخصية للإمارات لمدة أسبوعين رفضت الإدارة استخدام المكتب لاجتماعات عضوات المكتب التنفيذي طوال فترة غيابها، روح الحزبية التي صبغ بها الأمين العام خطابه أفقدت المبادرة معناها الرئيسى، وبالتالي وبعد خروج حزب الأمة من التجمع الوطني أوصد الباب من جديد في وجه النساء وعاد التجمع النسوي إلى عقد اجتماعاته خارج المقر.

بعد مؤتمر مصوع سبتمبر ٢٠٠٠م وبعد المستجدات التي حدثت في العلاقة بين السودان وإريتريا ظهر ما عُرف (بالمسعى الإريتري) حيث تبنت إريتريا حل المشكلة السودانية عبر الحوار ـ وتوج ذلك بزيارة الرئيس أفورقى للخرطوم في أكتوبر من نفس العام ، فكان إخلاء التجمع الوطني للسفارة السودانية واحداً من مظاهر تحسين العلاقات بين البلدين بالرغم مما كان يذكر من مبررات مثل (حاجة المبنى للصيانة) وما إلى ذلك، استأجر التجمع الوطني مقراً جديداً له، لم يكن للتجمع النسوي صلة بالمبنى باستثناء الدعوات التي كانت تقدم لحضور بعض المناسبات «وما أقلها» وعندما تكونت لجنة التسيير لإعادة هيكلة التجمع النسوي عام ٢٠٠٢م كتبت اللجنة خطاباً للأمين العام للتجمع الوطني في محاولة منها لتخصيص مكتب تستطيع أن تدير أعمالها منه وكان في ذلك الحين باقان أموم هو الأمين العام للتجمع الوطني كما ذكرنا فجاء خطابنا كما يلي:-

«صورة طبق الأصل»

التاريخ ١٢/ مايو/ ٢٠٠٢م

السيد / الأمين العام للتجمع الوطني

لعناية السيد/ باقان أموم

الموضوع : تخصيص مكتب للتجمع النسوي

بعد التحية :

عهد التجمع النسوي طوال الفترة السابقة على تسيير أعماله وانعقاد اجتماعاته وحفظ مستنداته لدى عضوات مكتبه التنفيذي ولجنة التسيير في منازلهن وأماكن سكنهن مما يعرض القائمات على الأمر إلى الكثير من الحرج، بالإضافة إلى حساسية التعامل مع الوثائق والمستندات.

وعليه نرفع لكم الطلب أعلاه آملين في حسن تعاونكم لأجل الارتقاء بدور المرأة في دعم المسيرة النضالية.

ولكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز

رئيس لجنة التسيير

جاءنا الرد كما يلي:

« صورة طبق الأصل»

التاريخ ١٨ يوليو ٢٠٠٢م

الموضوع : تخصيص مكتب لفرع التجمع النسوي – دولة إرتريا

الأخت/ إحسان عبد العزيز

تحية طيبة وبعد

إشارة لخطابكم بتاريخ ١٢/ مايو ٢٠٠٢م والخاص بالموضوع أعلاه نفيدكم بأن هيكلة المكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي يشمل مكتب أمانة المرأة.

إن شغل هذا المكتب لممثلة المرأة على المستوى الوطني، عليه لا يمكن قانوناً، ولكن يمكن لفرع التجمع النسوي بدولة إريتريا الاستفادة من خدمات هذا المكتب مؤقتاً.

مع فائق التقدير

باقان أموم

اعتبرنا هذا الرد موافقة مبدئية على أن نعمل على تحويلها إلى فعل يقضي بتسليمنا مكتب بالمقر، وبعد انعقاد مؤتمر كرباويب وإعادة هيكلة التجمع النسوي أرسلنا خطابا آخر للأمين العام لتحريك بعض القضايا ومن بينها تخصيص المكتب، فكتبنا له ما يلي:

«صورة طبق الأصل»

السيد / الأمين العام

لعناية باقان أموم

بعد التحية:

في إطار شروعنا في تنفيذ توصيات المؤتمر الثاني للتجمع النسوي والتي كان من بينها مخاطبة المكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي لتخصيص مكتب بمقر أمانة التجمع الوطني لتسيير أعمال التجمع النسوي وحفظ مستنداته ووثائقه، نخاطبكم لهذا الغرض ونشير إلى خطابنا لكم لنا بتاريخ/ ١٢/ ٥/ ٢٠٠٢م والخاص بنفس الموضوع وجاءنا ردكم في ١٨/ ٧/ ٢٠٠٢م بأن هيكل المكتب التنفيذي للتجمع الوطني يشمل مكتب أمانة المرأة على المستوى الوطني ويمكن للتجمع النسوي الاستفادة من خدمات المكتب مؤقتاً.

ونحن إذ نجدد الطلب نستند على عدة أسباب نعتبرها ملحة ومشروعة وهي:

أولاً: التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا يقع في الإطار الجغرافي لرئاسة المكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي وينفذ برامجه في المناطق التي تقع تحت سيطرته وهذا ما يجعل التجمع النسوي بهذه المناطق ذا صلة مباشرة بالمكتب التنفيذي للتجمع الوطني، ولتنظيم هذه العلاقة لابد من وجود مكتب

لإدارة العمل النسوي، ولا نعتقد أن ذلك يمكن أن يتعارض مع مكتب أمانة المرأة على المستوى الوطني.

ثانياً: بإجماع من التجمع النسائي بالداخل والتجمع النسوي بالأراضي المحررة جنوب السودان ونيروبى تم تكليفنا رسمياً كتجمع نسوي بتفعيل المسألة التحضيرية لانعقاد المؤتمر النسوي للمرأة السودانية، جاء هذا التكليف بناءً على الصلة المباشرة بيننا وبين المكتب التنفيذي للتجمع الوطني بحكم الموقع، ووجودنا بالمقر سيسهم في دفع وتنشيط الواقع المتعثر لوجود المرأة في مواقعها الطبيعية التي يجب أن تتسلمها بالجدارة التي تتناسب وتاريخ المرأة السودانية المتميز في الحركة الوطنية.

ثالثاً: في اعتقادنا تخصيص مكتب للتجمع النسوي داخل مقر أمانة التجمع الوطني سيسهم كثيراً في التحقيق الفعلي لبرامج التجمع الوطني بالأراضي المحررة فيما يتعلق بالمرأة والطفل في ظل الظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد التي تقيد هذه المناطق.

لكل ما ذكر نعتقد أن مطلبنا عادل في تخصيص مكتب للتجمع النسوي، وليكن منطلقاً لنا جميعاً لتحقيق شعارات السودان الجديد في العدالة والديمقراطية والمساواة.

ولكم منا فائق التقدير والاحترام

إحسان عبد العزيز السيد

الأمين العام

فكتب لنا الأمين العام بالإنابة خطاباً يقضي بتسليمنا مكتب يخصص للمرأة بمقر التجمع الوطني.

«صورة طبق الأصل»

الأستاذة : إحسان عبد العزيز السيد

الأمين العام للتجمع النسوي دولة إرتيريا

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى خطابكم (بدون تاريخ) للأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي (بصورة إلى أمين التنظيم والإدارة) والخاص بتخصيص مكتب للتجمع النسوي بمقر

الأمانة العامة ، أرجو أن أحيطكم بالآتي:

١ . إعادة تأكيد ما جاء في خطاب الأمين العام لكم بتاريخ ١٨/ ٧/ ٢٠٠٢م وهو تخصيص مكتب مؤقت للتجمع النسوي للاستفادة من الخدمات التي يقدمها المقر.

٢ . نحن الآن بصدد إقامة المؤتمر النسوي الخاص بالتجمع الوطني والذي بنهايته تكتمل أمانة المرأة والتي سوف تتعامل مع التجمع النسوي بالأراضي المحررة ودولة وإريتريا.

٣ . نرجو الاتصال بمدير المقر لإيجاد المكتب المؤقت لكم.

ولكم التقدير

د. شريف حرير

الأمين العام بالإنابة

صورة إلى:-

- أمانة التنظيم والإدارة
- مدير المقر
- الملف العام

وبالفعل تسلمنا المكتب في نوفبر/ ٢٠٠٢م وكان الحدث في حد ذاته مفاجأة للكثيرين والقرار فوق العادة، قد يتبادر للبعض سؤال، ما الذي يجعل مجرد تخصيص مكتب قراراً فوق العادة ؟؟ ولكن يختلف الحال للمتابع لأوضاع النساء بالتجمع الوطني والتي تناولنا صوراً للقليل منها عبر هذا التوثيق، إذ يدرك المتابع صعوبة قرار يرقى لمستوى تخصيص مكتب للمرأة بمقر التجمع الوطني، في وقت كان فيه مجرد أن تعقد النساء اجتماعاً بالمقر يشكل ذلك معضلة حقيقية، ولتقريب القارئ أكثر لهذه الحقيقة نعود لواقعة كنا قد أشرنا لها في- الباب الأول- عندما تحدثنا عن الطلب الذي قدمته هيئة قيادة التجمع النسوي لرئيسة التجمع بعقد اجتماع للهيئة ينظر في الاستقالات الجماعية المقدمة من ممثلات الفصائل بصورة لمدير المقر للتصديق بعقد

الاجتماع به، الطلب ممهور بتوقيعات ممثلات جميع الأحزاب والفعاليات السياسية باستثناء ممثلات الحزب الاتحادي الديمقراطي، بعد اكتمال التوقيعات ذهبت للمقر كأمين عام للتجمع النسوي وبرفقتي وداد صديق أمينة التنظيم والإدارة، قمنا بتسليم الطلب في الفترة الصباحية لـــ(حسن بندى) مدير المقر، كان ذلك في ٢٠/ ٨/ ١٩٩٨م[1]، طلب منا حسن بندى العودة بعد (الفادوس) لاستلام الرد أى في دوام المساء عدنا بعد الثالثة فوجدنا الرد جاهزاً ومكتوباً على الطلب نفسه. و كان كما مايلي:

«صورة طبق الأصل»

((أرسل الأمر مع الطلب بعد استلام خطاب الأخت الأمين العام إحسان عبد العزيز لمكتب رئيس التجمع السيد مولانا محمد عثمان الميرغنى وما زلنا في انتظار الرد حتى اللحظة))

توقيع: رائد حسن محمد أحمد بندى _عن إدارة المقر ٢٠/ ٨/ ١٩٩٩م

ما كتب على الطلب كان يعني انتظارنا لحين الرد، ولكن لم يترك لنا حسن بندى مجالاً للتفكير في الانتظار، إذ قال لنا بعد أن أدار قرص التليفون:

تليفون الفريق عبد الرحمن سعيد لا يجيب، وعند استفسارنا لماذا الفريق ؟؟ قال لنا: لايمكننا عقد اجتماعات بالمقر دون موافقة مكتب الرئيس، المكتب المعني كان مكتب الرئيس بالقاهرة حيث يوجد الفريق عبد الرحمن سعيد كنائب لرئيس التجمع الوطني، في طريقنا للخروج من المقر قلت لرفيقتي ساخرة : الفريق عبد الرحمن سعيد !!! لمجرد اجتماع تعقده النساء بالمقر ! إذن كيف تكون إجراءاتهم إذا قررت النساء اقتحام كسلا ؟؟؟

ضحكنا كثيراً وغادرنا المقر، لم يكن الرفض مفاجأة لنا، فبواقع الحال هو شيئاً متوقعاً ولكن طريقة الرفض كانت مذهلة، وفي طريق عودتنا كنا قد اتخذنا قرارنا بعقد الاجتماع في موعده بمنزل وداد صديق، فمنزلها لا يحتاج لتصديق، خاصة وأن وداد هي زوجة المناضل والصحفي المعروف فتحي الضو، و بالفعل انعقد الاجتماع في موعده، ذلك الاجتماع المفصلي الذي وضع مساراً جديداً للتجمع النسوي، وكسر عصا الطاعة، وتجاوز التراضي المشوه الذي كان يمارسه التجمع الوطني، وبرزت إرادة قوى

(١)الفادوس تعنى بلغة (التجرينيا) الفترة من الساعة ١٢ ظهراً وحتى الثانية بعد الظهر وهى الفترة التي يتناول فيها الإريتريون وجبة الغداء.

نساء السودان الجديد (تناولنا تفاصيل هذا الاجتماع في الباب الأول الفصل الثالث). لذا وفي ظل واقع كهذا كان تخصيص مكتب للتجمع النسوي يعتبر قراراً فوق العادة بالرغم من أن الفترة التي تلت مؤتمر مصوع، وفي ظل المكتب التنفيذي الجديد للتجمع الوطني بقيادة باقان أموم أصبح الوضع بالنسبة للنساء مختلفاً إلى حد كبير. فكما ذكرنا كانت تقدم لنا الدعوات لحضور المناسبات التي كان يقيمها التجمع الوطني وبرغم قلتها إلا أنها كانت تعني انفراجاً في علاقة التجمع بالنساء، كما كنا قد تحدثنا عن المساعدات التي حظيت بها لجنة التسيير المكلفة بانعقاد المؤتمر الثاني في كل زياراتها للأراضي المحررة إلى أن جاء قرار الأمين العام بتمويل المؤتمر ثم مشاركة قيادات من الصف الأول بالتجمع في فعاليات المؤتمر، كلها خطوات غيرت في علاقة التجمع الوطني بالنساء بمقدار مائة وثمانين درجة، ولكن يبقى ذلك كله بعيداً عن رغبة الحزب الاتحادي الديمقراطي.

بالنسبة لنا كتجمع، المكتب كان مكسباً كبيراً إذ أصبحنا كنساء في قلب الأحداث بل وأحياناً نكون صناعها كما حدث في العديد من مجرياتها والتي تردد فيها التجمع الوطني أو اختلفت مواقف فصائله حولها مثلما حدث في قرار مجلس الأمن رقم (١٥٩٣) إذ صرح الميرغني بصفته رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي ورئيس التجمع الوطني برفضه للقرار، ورفضه لمحاكمة أي سوداني خارج السودان مهما كانت الأسباب، بينما أصدر مكتب التجمع الوطني بالقاهرة حيث توجد معظم قيادات الفصائل وممثليها بهيئة القيادة بياناً طالب فيه بتسليم كل من يثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب في دارفور إلى المحكمة الجنائية، أما مكتب أسمرا فقد تجرع كأس الصمت محتاراً ما بين الميرغني وقيادات القاهرة، في الوقت الذي بادر فيه التجمع النسوي بإعلان موقفه الواضح بتأييد القرار ووقوفه مع البيان الصادر من أعضاء هيئة قيادة التجمع الوطنى بالقاهرة، وأقام ندوة سياسية بصالة الندوات بالتلفزيون الاريتري حضرها عدد كبير من أقطاب وكوادر المعارضة السودانية والإعلاميين والصحفيين، و قام التلفزيون الإريتري ببثها عبر قناته الفضائية.

وهكذا أتاح لنا المكتب فرصة المشاركة السياسية في كل الأحداث والفعاليات والمواقف، باستثناء مواقع صنع القرار والتي كانت (حصينة) ومغلقة و(ممنوع دخول السيدات) إليها.

هذا من جانب ومن جانب آخر أتاح لنا المكتب الاستفادة من الخدمات التي كانت تتوفر بالمقر وتتمثل في الطباعة، عبر تكليف مكتب السكرتارية، وإصدار مجلة (عزة) صوت المرأة والمعارضة السودانية بلا منافس والتي خصصنا لها فصلاً كاملاً في الباب الأول (الفصل السادس والأخير)، كما استفاد التجمع النسوي من الاتصالات المتاحة الداخلية والدولية عبر الهاتف والبريد الالكتروني مما أسهم كثيراً في أن يلعب التجمع النسوي دوراً بارزاً في خلق شبكات اتصال بين النساء في الداخل وبلاد المهجر وخلق مواقف مشتركة تجاه القضايا المطروحة في تلك الفترة والخاصة بمؤتمر المرأة، و طرح هذه القضايا عبر الخطابات والمذكرات داخل أروقة التجمع الوطني، ولكن تخصيص المكتب هذه المرة أيضاً لم يخلُ من الثغرات، فكلمة مؤقتاً التي استخدمها الأمين العام في الخطاب الأول ورددها نائبه في الخطاب الثاني كانت ثغرة استطاع الحزب الاتحادي الديمقراطي أن (يحشر أنفه فيها) وهذا ما سيتضح من الخطابات القادمة، إذ ظل تواجدنا كنساء وكتجمع نسوى له مكتب داخل المقر غصة في حلق الاتحاديين، فلازمهم القلق طوال وجودنا، ففي العام ٢٠٠٣م وبعد أن أخذت المفاوضات بين الحركة الشعبية وحكومة الخرطوم منحىً جاداً نحو عملية السلام أصبح باقان أموم كثير التغيب عن أسمرا وعن التجمع الوطني بحكم موقعه القيادى بالحركة الشعبية، وجرت العادة أن يتسلم نائبه وأمين التنظيم والإدارة شريف حرير مهام الأمانة العامة في حالة غيابه، بينما تؤول المسؤولية لإسماعيل سليمان أمين أمانة الاتصال بالداخل في حالة غيابهما معاً (بالكفالة) حسب قرار المكتب التنفيذي وما كان معمولاً به طوال فترة التجمع الوطني ما بعد مصوع، ولكن في تلك الفترة كان إسماعيل سليمان قد اتخذ موقفاً رافضاً للقيام بهذه المهمة بسبب أن د.شريف حرير أصبح لايحرر له خطاباً يقضي بتكليفه كما جرت العادة من قبل في حالة سفره، كما أنه أصبح لا يكلف نفسه حتى بمجرد إخطار إسماعيل سليمان شفاهة بأنه مسافر، أما فكي علي محمد أمين الشؤون الإنسانية فيبدو أنه كان زاهداً في ذلك منذ البدء خاصة بعد أن تطور الخلاف بين مؤتمر البجا ورئيس التجمع والتي كنا قد أشرنا لها سابقاً، والتي أودت بخروج مؤتمر البجا عن التجمع الوطني في نهاية المطاف كما ذكرنا، أما كمال إسماعيل أمين المال فكان قد غادر إلى القاهرة تاركاً (الجمل بما حمل)، تبقى من أعضاء المكتب التنفيذي من هم أعضاء بلا أمانات، أحمد صلاح ممثل الأسود الحرة والذي كنا لا نراه بالمقر إلا يوم صرف المرتبات، ومعتز الفحل الذي دخل التجمع كمحاسب وصراف ثم عضو مكتب

تنفيذي عن (الحركة الوطنية الثورية). وفي ظل هذه الظروف التي ذكرناها أصبح (معتز) المسؤل الأول والأخير عن المال، فطمع في المزيد من الصلاحيات وأصبحت الفرصة مواتية له لينصب نفسه أميناً للمال وللإدارة والتنظيم والأمانة العامة وكل شيء، وكما يقول المثل السوداني (بحر بلا تمساح يقدل فيه الورر) وهذا ما حدث بالضبط، إذ أعطى معتز لنفسه صلاحيات بلا رقيب أو عتيد، كما أصبحت الفرصة سانحة أيضاً أمامه لإبعاد التجمع النسوي من مكاتب الأمانة العامة و الذي ظلّ جاسماً على صدره وصدر حزبه طوال هذه المدة، وفي يونيو/ ٢٠٠٣م في وجود باقان أموم عقد المكتب التنفيذي اجتماعاً تناول فيه أوضاع الوكالة السودانية للإغاثة الإنسانية (شيرا) وهي كما ذكرنا من قبل منظمة كانت تعمل في شرق السودان (منطقتي طوكر وكسلا) وذات صلة بالتجمع الوطني الديمقراطي ويديرها في أسمرا طاقم سكرتارية ينتمي لبعض فصائله ويرأس د.منصور خالد مجلس أمنائها، ومع تقدم المفاوضات في نيفاشا تمت تصفية المنظمة بأسمرا وتقرر في ذلك الاجتماع تحويل أمانة الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة إلى مقر منظمة (شيرا) مع إخلاء المنظمة لكل المكاتب لتتسلمها أمانة الشؤون الإنسانية باستثناء المكتب الرئيسي الخاص بدكتور منصور، وبالفعل تحولت الأمانة إلى هناك برئاسة فكي علي محمد، لم تكن للتجمع النسوي منذ إنشائه علاقة مباشرة بأمانة الشؤون الإنسانية بالرغم أنه يعمل بالأراضي المحررة، باستثناء بعض المسائل التنسيقية أحياناً، وبالرغم من ذلك وبعد مضي أكثر من أسبوع على ذلك الاجتماع وبعد مغادرة الأمين العام لأسمرا وفي غياب نائبه د.حرير تلقينا خطاباً من مدير إدارة المقر جاء فيه:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

أسمرا

المكتب التنفيذي

٩/ ٧/ ٢٠٠٣م

الأستاذة إحسان عبد العزيز

تحية طيبة

رجاء التكرم بتسليم المكتب الذي تم تخصيصه سابقاً للتجمع النسوي بالأراضي

المحررة ودولة اريتريا وذلك لحوجة الأمانة إليه.

مع فائق التقدير

توقيع :

حسن محمد أحمد بتلي

مدير المقر

كنا نعلم الواقع الذي آل إليه التجمع الوطني ونعلم أنه لا توجد حاجة ماسة أو غير ماسة، فقد غادرت المقر قياداته، فبالإضافة لأمين المال الذي غادر نهائياً إلى القاهرة غادر كذلك (د.برنابة بنجامين) حتى نهاية المفاوضات في نيفاشا، ولم يتبق من أعضاء المكتب التنفيذي غير (إسماعيل سليمان) بعد أن انتقل (فكي علي محمد) إلى مباني (شيرا)، كما تأكدنا من بعض أعضاء المكتب التنفيذي من أنه لم يذكر في الاجتماع لا من قريب ولا من بعيد شيء عن انتقال مكتب التجمع النسوي إلى(شيرا) .

وفق كل هذه المعطيات رفضنا تسليم المكتب، هذا بالإضافة لاعتبار تخصيصه تم بواسطة الأمين العام وينبغي أن يتم إلغاء التخصيص على نفس النسق، وكتبنا الخطاب التالي للأمين العام .

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

١٤/ يوليو/ ٢٠٠٣م

السيد / الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي

بعد التحية والاحترام

تلقينا خطاباً بتاريخ ٩/ ٧/ ٢٠٠٣م من السيد مدير المقر مطالباً فيه بتسليم المكتب الذي تم تخصصه سابقاً للتجمع النسوي (مرفق صورة)، ونحن إذ نشير إلى ما جاء فيه نؤكد على الآتي :

أولاً : نقر بأن المكتب قد تم تخصصه مؤقتا للتجمع النسوي للاستفادة من خدماته

في إطار عمل المرأة حيث أن المكتب خاص بأمانة المرأة على المستوى الوطني وهذا ما جاء في خطابكم بتاريخ ١٨/ ٧/ ٢٠٠٢م (مرفق صورة)

ثانياً : تسلمنا المكتب وفق خطاب من السيد أمين التنظيم والإدارة والذي أكد على ما جاء في خطابكم وأشار إلى أن التجمع الوطني بصدد إقامة المؤتمر النسوي والذي بنهايته تكتمل أمانة المرأة والتي سوف تتعامل مع التجمع النسوي بالأراضي المحررة ودولة إريتريا (مرفق صورة).

عليه نؤكد على أن المطالبة بالتسليم ينبغى أن تتم عبر القنوات التي تم عبرها التخصيص مع تقديرنا الفائق لإدارة المقر وعظيم امتناننا وعرفاننا بما قامت به في إطار استفادة التجمع النسوي من خدمات المكتب المسموح بها مما كان له عظيم الأثر في دفع عمل المرأة وتنشيط دورها و حركتها بالأراضي المحررة.

ختاما نؤكد تقديرنا الكامل لتعاونكم، وحتى تتقلد المرأة مكانتها وتتسلم أمانتها نرجو أن نكون في التجمع النسوي بحجم ما حظينا به من تعاون وتقدير يشرف مسيرة المرأة السودانية .

وللجميع فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز

الأمين العام

صورة للسيد/ مدير المقر

جاءنا الرد على هذا الخطاب باسم باقان وبتوقيع غير توقيعه،لا هو بتوقيع (بندى) ولا (د.حرير) ولا (إسماعيل) ولاحتى (معتز) ذات نفسه مخرج هذه المسرحية ...نصه كما يلي :

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

أسمرا

المكتب التنفيذي - الأمين العام

١٥/ يوليو/ ٢٠٠٣م

الأستاذة/ إحسان عبد العزيز

الأمين العام لتجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

تحية طيبة وبعد .

رداً على خطابكم بتاريخ/ ١٤/ يوليو/ ٢٠٠٣م والخاص بتسليم المكتب الذي تم تخصصه (مؤقتاً) للتجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة اريتريا، نكرر الرجاء تسليم المكتب للأخ مدير المقر وذلك نسبة لحوجة الأمانة الماسة وسوف يتم النظر في تخصيص مكتب لكم بمكاتب أمانة الشؤون الإنسانية التابع للمكتب التنفيذي.

لكم فائق التقدير والاحترام

في تلك الأثناء عاد د.حرير إلى أسمرا، ذهبت له في مكتبه وسردت ما حدث، طلب منى إعطائه فرصة للرجوع إلى بندى، عاد واتصل بى في اليوم التالي، وجدته متفهماً لطبيعة القضية ودوافع الموقف، قال لي: فلنتجاوز كل ذلك وقوموا بتسليم المكتب وأتعهد شخصياً بتسليمكم البديل بمكاتب الشؤون الإنسانية، اتصلت برئيسة التجمع سميرة إدريس وكانت حينها بأسمرا، وحررنا الخطاب التالي:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة اريتريا

١٦/ يوليو/ ٢٠٠٣م

السيد / الأمين العام- التجمع الوطني الديمقراطي

بعد التحية

إشارة لخطابكم بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٣م والخاص بتسليم المكتب الذي سبق

تخصيصه للتجمع النسوي، فقد تم التسليم بتاريخه ١٥/ ٧/ ٢٠٠٣م بواسطة رئيسة التجمع النسوي/ سميرة ادريس والأمين العام/ إحسان عبد العزيز .

ونحن إذ نقوم بتسليم المكتب لا يفوتنا أن نتقدم لمكتبكم الموقر ولإدارة المقر بفائق الشكر والتقدير للتعاون الذي حظينا به خلال الفترة التي قضيناها معكم، مما كان له أطيب الأثر في دفع عمل المرأة بشكل عام وبالأراضي المحررة على وجه الخصوص .

ونرجو أن نتسلم المكتب الذي سيتم تخصيصه لنا بأمانة الشؤون الإنسانية في أقرب وقت حتى نتمكن من مواصلة نشاطنا.

ختاما لكم كل الاحترام

إحسان عبد العزيز

الأمين العام

صورة

_ إلى السيد مدير مقر الأمانة العامة والمكتب التنفيذي.

وبعد أيام قليلة فعل حرير ما وعد به وتسلمنا مكتبنا بالمقر السابق لشرا حيث توجد الشؤون الإنسانية والذي كان يقع على نفس شارع مقر الأمانة العامة، لذا لم تنقطع صلتنا بالمقر، كما لم يستمر الحال هكذا حيث تدهورت الأوضاع المالية للتجمع الوطني بعد تقليص الدعم الأمريكي، واضطر التجمع إلى تقليص عدد المباني المؤجرة، وعمل على إخلاء مباني الشؤون الإنسانية وقامت باستئجاره منظمة البجا للإغاثة، واستمر فكي علي محمد بالمبنى دون العودة إلى مقر الأمانة العامة، خاصة وقد صادف ذلك تدهور العلاقات بين التجمع الوطني ومؤتمر البجا بسبب ما حدث في اجتماعات هيئة القيادة بأسمرا في إبريل ٢٠٠٤م والتي حدثت فيها الواقعة الشهيرة عندما ضرب فكي على محمد الطاولة بعنف في مواجهة مولانا الميرغني لرفضه الورقة المقدمة من مؤتمر البجا عن الشرق. و تواصلت الخلافات حتى الاجتماعات التمهيدية لاتفاقية القاهرة والتي انسحب على إثرها مؤتمر البجا والأسود الحرة من التجمع الوطني كما ذكرنا في الباب الأول. فالأجواء التي سبقت هذه العاصفة جعلت فكى على محمد يرفض العودة إلى المقر، أما التجمع النسوي فقد عاد وتسلمنا مكتب أمين المال والذي ظلّ شاغراً طيلة

غيابنا بالشؤون الإنسانية وأيضاً مكتب د.برنابة بنجامين أمين الشؤون الخارجية ظلّ شاغراً، وهكذا كانت (الحوجة ماسة).

وفي تلك المرحلة أصبح التجمع الوطني فاقداً لروحه وهيبته بعد أن هجرته قياداته كما ذكرنا ، وحتى إسماعيل سليمان والذي كان العضو الوحيد المتبقي من المكتب التنفيذي والذي ظلّ متواجداً بأسمرا في تلك الفترة، أحبطته الأوضاع فأغلق مكتبه وذهب إلى منزله بعد أن كتب رسالته الغاضبة إلى الأمين العام احتجاجاً على ما آل إليه الحال وهذا نصها.

(صورة طبق الأصل)

٩/ ١٢/ ٢٠٠٤م

الأخ الأمين العام

الموضوع : النشرة الإدارية الخاصة بالمكالمات

بالإشارة إلى النشرة أعلاه والتي تكرمتم بإصدارها قبيل عودتكم لنيروبى ، أرجو أن أبدى الملاحظات التالية:-

١ . لم أوقع النشرة – كما طلب مني، لكوني غير معني بها أصلا فالمكالمات الدولية ضمن وسائل اتصال أخرى تدخل في صميم عمل أمانة الاتصال بالداخل.

٢ – قد تكون هناك دواعى مالية أو ممارسات خاطئة أو أسباب أخرى أملت إصدار النشرة إلا أن تعميم القرار على جميع الأمانات دون استثناء أو تمييز تفرضه طبيعة هذه الأمانات أمر يجافي الواقع ، خاصة إذا علمنا الآتي:

أ – اجتماع هيئة القيادة في يوليو ٢٠٠٤م شدد على تفعيل الصلة بين الداخل والخارج وطالب بتوفير تلفون (ستلايت) لكل من الأمانتين .

ب – الجهات المالية سبق أن اعتمدت مبلغ ٢٠٠ دولار للاتصالات الدولية الشهرية للأمانة. ولم يحدث أن صرفت الأمانة مبلغ ١٠٠ دولار في أي من شهور العام المنقضي أو في أي من الأعوام المنصرمة.

٣ – ربط تنفيذ القرار بالتقدم بطلب لإدارة المقر لإجراء اللازم أسلوب جديد في العمل الإداري لا هو تقليدي ولا هو ثوري.

الأخ الأمين العام :

أنا في الواقع لا أنظر إلى القرار بمعزل عما آل إليه حال العمل التنفيذي عموماً في التجمع الوطني الديمقراطي بعد أن تراجعت كل التقاليد السليمة والصائبة، والتي عملنا معاً على إرسائها والحفاظ عليها فالمكتب التنفيذي المناط به تنفيذ قرارات هيئة القيادة وتحويلها إلى واقع معاش، هذه المؤسسة القيادية البالغة الخطورة أصبح لا وجود لها بشهادة الأصدقاء قبل الأعداء بعد أن اختفت اجتماعاتها الدورية وغير الدورية تماماً. كما اختفت معها اللقاءات التشاورية، غاب عنها التقرير التنظيمي الشامل حول أداء المكتب التنفيذي والذي كانت تشارك في صياغته كل الأمانات ويقدم لاجتماع هيئة القيادة، كما انتفت اللقاءات الثنائية بين الأمانة العامة والأمانات المختلفة لمتابعة الأداء، ولم يتبق من هذه المؤسسة سوى مبنى ضخم يتحرك فيه بكثافة وعلى غير هدى العاملون من موظفين وعاملات وخفراء وعضو أو اثنان من أعضاء المكتب التنفيذي، أما الأمانات فقد تحولت إلى جزر معزولة لا يربطها رابط، ولا يدري أحد ما يجري في أروقتها أو من يتابع أداءها. وحلّ مكان العمل الجماعي والعقل الجماعي القرارات الفردية الفوقية في مؤسسة هدفها النهائي العمل من أجل إعادة بناء السودان على أسس جديدة . وقد كان من الممكن استغلال تواجد الأمين العام ودعوة المكتب التنفيذي أو العدد المتواجد من أعضائه لاجتماع تنظيمي أو تشاوري للتفاكر حول مختلف مهام وقضايا العمل التنفيذي، كما كان من الممكن في هذا الاجتماع شرح وتنوير الأعضاء بخلفية القرار بدلاً من اللجوء لأسلوب العمل الإداري الفوقي – حتى وإن كان ضمن صلاحيات الأمين العام – وإفراغ المكتب التنفيذي من طبيعته النضالية.

وإذا تناولنا أمانة الاتصال بالداخل والتي من أهم جوانبها دعم الداخل والتنسيق فيما بينها والخارج ، فقد تم تجريد الأمانة من مسئوليتها في متابعة توصيل الدعم إلى الداخل بعد القرار، وكلمة الدعم هنا ربما تفتقر لبعض الدقة، فهو لا يتعدى كونه مخصصات أعضاء هيئة القيادة بالداخل والتي يصرفها رفاقنا في الخارج دونما عناء ودون إبراز فواتير صرفها، الدعم الحقيقي هو الذي أقرته هيئة القيادة بمبلغ خمسة آلاف وخمسين دولار شهرياً لتفعيل نشاط التجمع بالداخل، وقبر لحظة تنفيذه بقرار الحظر. أما التنسيق بين الداخل والخارج رغم أن أداته أمانة الاتصال إلا أن روح المكتب التنفيذي عبر موجهاته التنظيمية . ومع غياب دور المكتب التنفيذي فقد انتفي هذا التقليد ضمن تقاليد أخرى أفلتت من بين الأصابع الواحد تلو الآخر.

الأخ الأمين العام :

بما أنني أشعر بعدم القدرة على القيام بالمهام الموكلة لي للاتصال بالداخل، بسبب الظروف البائسة التي يمر بها المكتب التنفيذي بشكل عام وأمانة الاتصال بالداخل على وجه الخصوص بعد سلبها كل وسائل عملها وصلاحياتها، فلا أرى أن هناك منطقاً أو مبرراً موضوعياً يحملاني على الحضور لمبنى المكتب التنفيذي دون أن يكون هناك عائد يذكر من ورائه . ورغم أن قراري هذا قد ينم عن سلوك الأسلوب السهل في معالجة سلبيات العمل، إلا أنني مع ذلك على أتم الاستعداد للاشتراك في أي جهود تهدف لإصلاح حال المكتب التنفيذي وإحياء التقاليد الثورية التي تعيد لأمانة الاتصال بما يمكننا من دعم نهوض الحركة الجماهيرية بالداخل لتأمين وترسيخ السلام القادم .

تمنياتي لك بدوام الصحة العافية

إسماعيل سليمان

عضو المكتب التنفيذي

أمين أمانة الاتصال بالداخل

وهكذا كان التجمع النسوي وكنا كنساء شهوداً على عصر التجمع الوطني، اخترقنا دهاليزه على مضض منه، وعندما تفرقت به السبل بين نيفاشا والقاهرة من ناحية وأبوجا وأسمرا من ناحية أخرى، كنا في التجمع النسوي نعمل على لملمة الأطراف، و تقديم المبادرات، وعندما بدأت قياداته في نشر غسيله على حبال الآخرين، بادرنا بالاحتجاج وقدمنا اقتراح بتقديم مذكرة للرئيس (مولانا الميرغنى) لوقف ذلك والتحقيق فيه، قمنا بدعوة جميع الفصائل إلى اجتماع بعد التنسيق مع (عبد الله كنه) واتفاقه معنا في الفكرة وترحيبه باستضافة الاجتماع بدارهم، كُلفتُ من قبل الفصائل المشاركة في الاجتماع بصياغة المذكرة فأجمعت كل الفصائل عليها دون تحفظ أو إضافات تذكر،.. و هذا نص المذكرة التي تؤكد أن المرأة برغم أوضاعها بالتجمع الوطني ظلت حتى الرمق الأخير له تشد من أزره وتقف في مقدمة صفوفه لتجاوز الابتلاءات والمحن:

(صورة طبق الأصل)

مذكرة

١٣/ يناير/ ٢٠٠٦م

السيد / رئيس التجمع الوطني الديمقراطي

تحية طيبة:

عقدت فصائل التجمع الوطني الديمقراطي المتواجدة بأسمرا ، والموقعة على هذه المذكرة ، اجتماعاً بتاريخ ١٢/ يناير/ ٢٠٠٦م، تناول الاجتماع الأوضاع المتردية التي آل إليها التجمع الوطني وتم حصرها في الآتي:

١ – غياب المؤسسية بشكل كامل ، واتخاذ حزمة من القرارات الفردية في قضايا مصيرية كبرى بأسلوب لا يمت للديمقراطية بصلة ولا يعبر عن الرؤية التي تحقق الحد الأدنى من الاتفاق بين الفصائل كما تعودت في السابق حفاظاً على وحدة التجمع .

٢ – تجاوز العديد من قرارات هيئة القيادة واتخاذ إجراءات تتنافى مع ما تم الاتفاق حوله ومثال لذلك، القرارات الخاصة باستمرارية التجمع الوطني بمقر رئاسة أمانته بدولة إريتريا، فقد تم تحويل دار التجمع الوطني إلى مخزن يحتوى بعضاً من ممتلكاته ووثائقه.

٣– قفل الملف المالي للتجمع الوطني دون الرجوع للقرارات السابقة الصادرة من هيئة القيادة والأمين العام للتجمع والتي أدت إلى تكوين لجنة مراجعة من بعض أعضاء هيئة القيادة ، نحن نتساءل عن تقاعس هذه اللجنة عن القيام بمهامها .

٤ – تسييب الممتلكات الخاصة بالمكتب التنفيذي ومكتب هيئة القيلدة ونحددها بالعربات المخصصة للمكتبين، بما فيها العربة المخصصة للأمين العام والتي أصبحت جميعها تحت تصرف أفراد لا يمتون بصلة لمؤسسات التجمع الوطني، ولا علاقة لهم بهيئة قيادته أو مكتبه التنفيذي.

٥ – الفضائح الإعلامية التي تتحدث عن الفساد المالي في التجمع الوطني، ومانسب من تصريحات ومذكرات لأقطاب قيادته بالتجمع، وحتى نكون أكثر تحديداً ما جاء على لسان نائب رئيس التجمع الوطني في تصريح إعلامي إبان فترة تواجده بالقاهر مؤكداً على وجود فساد مالي في التجمع كأي مؤسسة أخرى.

ولكننا نؤكد على أن التجمع ليس مثله مثل أي مؤسسة أخرى فالتجمع، قام وقوي بأرواح الشهداء ودماء الشباب، ثم أخيراً طالعنا الإعلام بنشر المذكرة المرفوعة من رئيس فرعية التجمع الوطني ببريطانيا وأوروبا الأستاذ/ عادل سيد أحمد، والتي تحدث فيها عن الفساد المالي بشكل أوسع مع محدودية التناول والحصر.

وعليه نحن الموقعون أدناه نطالب بالآتي:

١ . الدعوة لاجتماع عاجل لهيئة القيادة والمكتب التنفيذي، على أن يتم الاجتماع بدولة المقر بأسمرا لاستنهاض المؤسسية وحسم القضايا العالقة ومراجعة القرارات التي تم اتخاذها بمعزل عن الأغلبية مما يفقدها الشرعية، والعمل على وضع خطة جادة تؤدي لانعقاد المؤتمر الثالث وإعادة هيكلة التجمع الوطني وتوسيع قاعدته بفتح الباب أمام مشاركة كل القوى السياسية المؤمنة بالتغيير والديمقراطية بشكل يؤهله للعب دور إيجابي في المرحلة المقبلة وإحداث التغيير المنشود.

٢ . أن يتم توجيه فوري بتشكيل لجنة تحقيق قانونية وعلى مستوى رفيع من أعضاء الفصائل المختلفة بالتجمع الوطني للتحقيق في قضايا المال بالتجمع الوطني الديمقراطي.

٣ . استناداً إلى قرار هيئة القيادة في اجتماعها الأخير المنعقد بأسمرا دورة فبراير ٢٠٠٥ والقاضية باستمرارية التجمع الوطني بالخارج ممثل في فصائله التي لم تحل قضاياها (الشرق ودارفور).

واستناداً على مذكرة الاتفاق في فبراير ٢٠٠٥م بين التجمع الوطني والجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة والتي نصت على استمرار وجود مكتب التجمع الوطني بأسمرا حتى بعد إكمال عملية السلام مع بقية الفصائل تعميقاً لأواصر الصداقة والإخاء بين الشعبين.

وللتأكد على جدية هذه القرارات نطالب بتسليم كافة ممتلكات التجمع الوطني لأعضاء هيئة القيادة المتواجدين بأسمرا بعد حصر هذه الممتلكات وإيضاحها في كشوفات تجرى بها عملية التسليم.

في الختام نؤكد على حرصنا الكامل على استمرارية التجمع الوطني الديمقراطي بالداخل والخارج وعلى تماسك وحدة فصائله لإحداث التغيير المنشود و الذي دفعت

الأرواح ثمناً له، كما نؤكد على حرصنا الكامل أيضاً على إكمال عملية السلام بالشكل الذي يحقق القسمة العادلة في السلطة والثروة لكل أهل السودان. وإكمال العملية السلمية بمزيد من التماسك وتوسيع القاعدة التي تضمن التغيير وسحب البساط من تحت أقدام الجبهة الإسلامية وهزيمة مشروعها القابض على أنفاس الوطن وتحقيق السودان الجديد .

ولكم فائق الشكر والتقدير

الموقعون عن الأحزاب والفعاليات السياسية :

١ . مؤتمر البجا ---- عبدالله كنة

٢ . الأسود الحرة ------- عبد الله حامد

٣ . حركة تحرير السودان ----- محمد مرسال

٤ . التحالف الفدرالي الديمقراطي ----- أحمد إبراهيم دريج

٥ . النقابات ------- إحسان عبد العزيز

٦ . التجمع النسوي ------ سميرة إدريس إبراهيم

٧ . إدارة المكتب التنفيذي للتجمع الوطني ----- حسن محمد أحمد بندى

صورة إلى :

*أعضاء هيئة القيادة

*الأمين العام للتجمع الوطني

*سكرتير التجمع الوطني بالداخل

*الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة

*مكتب المنسق

(قمت بتسليم هذه المذكرة لباقان أموم عند زيارته لأسمرا في نهاية يناير ٢٠٠٧م)

عندما عقد الاجتماع الخاص بهذه المذكرة كان مقر الأمانة العامة قد أغلقت أبوابه ولم يتبق غير مكتب الرئيس بحى (أسبيس) والذي يجاور مكاتب مؤتمر البجا، لذا كانت لقاءات الفصائل المتبقية بعد عودة الحركة الشعبية وعودة فصائل التجمع الموقعة على اتفاقية القاهرة يتم مابين (مكتب الرئيس) ومقر (مؤتمر البجا) حتى زيارة (مولانا الميرغنى) إلى أسمرا في (مارس/ ٢٠٠٧م) قبل بداية منبر الشرق في المفاوضات، حيث أطلق على التجمع رصاصة الرحمة في ذلك الاجتماع الذي عقده مع ممثلي تلك الفصائل، بأسمرا موجهاً حديثه للحضور ومخصصاً لحسن بندى جزء من ذلك الحديث الذي قصد به إعلان نهاية التجمع الوطني بأسمرا فكانت نهايته المطلقة وليست بأسمرا فحسب، حسن بندى ذلك الرجل الذي قضى ١٥ عاماً من عمره في خدمة التجمع وحفظ نظامه وأسراره ووثائقه، متفانياً في صمت ، صبوراً في عزة نفس، فكان رمزاً من رموز ذلك المكان وذلك الزمان.

وهكذا أسدل الستار على أكبر تجمع للمعارضة، علقت عليه آمالاً عراضاً إذ كان أول تحالف يجمع بين أقطاب الأحزاب السياسية في القطر من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب ، توافقت فيه على الحد الأدنى من المبادئ لتقتلع النظام من الجذور، ومن الحقائق التي لا يعترف بها الساسة هو الأثر السلبي لإقصاء المرأة عن المشاركة في مواقع صنع القرار مما جعل ذلك واحداً من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل التجمع الوطني وعدم مقدرته على تحقيق الحد الأدنى من أهدافه، وعودته إلى الداخل بعد خمسة عشر عاماً من النضال بمشاركة ضعيفة في كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية في عام٢٠٠٥م بمقتضى (اتفاقية القاهرة)، وبالرغم من ذلك استطاع التجمع الوطني أن يسجل على صفحات التاريخ قصة نضال توحد فيها الشعب السوداني من كل الجهات وبمختلف الاثنيات والديانات، قصة قدمت فيها أرواح الشباب ودماؤهم قرابين للوطن ووحدته.

كانت هذه قصة دخول التجمع النسوي إلى عقر دار التجمع الوطني واختراق دهاليزه على مضض من بعضه فكنا كنساء أكثر حرصاً منهم عليه وعلى استمراريته ووحدته، وأكثر ممنْ ادعوا ملكيتهم له، وبعد أن أكلوا لحمه (رموا عظمه).



■ الفصل الثامن

مال التجمع
الوطني الديمقراطي
(فواتير قيد السداد)

لم تكن لنا كتجمع نسوي علاقة مباشرة أو غير مباشرة بمال التجمع الوطني حتى بعد أن فتح الله عليه بالدعم الأمريكي عام ٢٠٠١م والذي كان نقمةً بدلا أن يكون نعمة، خاصة بعد أن تحول مال التجمع إلى خزينة الحزب الاتحادي الديمقراطي وأصبح الحزب يعطي المال لمن يريد ويمنع من يريد ويأخذ لنفسه كل ما يريده، وذهبت معظم أموال التجمع لصالحه خاصة في الفترة التي تلت (اتفاق مشاكوس الإطاري). وبدأت فيها مفاوضات نيفاشا والتي انشغل فيها الأمين العام بأمر المفاوضات حيث كان (باقان أموم) واحداً من أهم الشخصيات المفاوضة في وفد الحركة الشعبية لتحرير السودان. وأصبح كثير الغياب عن أسمرا وتدريجياً آلت مسؤولية المال كاملة إلى معتز الفحل حسب ما أراد الحزب الاتحادي الديمقراطي ذلك دون أن يجد من يعترض له طريقاً.

***

ففي سنوات الدعم الأولى كان الصرف يتم بإشراف الأمين العام وبعلم أمين المال (كمال إسماعيل) والذي أصبح في نهاية المطاف (ليس له علاقة بالمال) حسب ما كان يبدو لنا، وفي تلك الفترة الأولى حظي التجمع النسوي بتصديق الميزانية اللازمة لانعقاد مؤتمره الثاني بكرباويب بواسطة (باقان أموم)، ذلك المؤتمر الذي كما ذكرنا أدار عقارب الزمن وادخل التنظيم مرحلة جديدة وأصبح فرعاً من التجمع الوطني لا يمكن تخطيه، تواصل دعم الأمين العام للتنظيم معنوياً ومادياً بتصديق المكتب الخاص به داخل مقر الأمانة العامة وتوفير كل الإمكانيات اللوجستية لتسيير أعماله. وذلك ما تناولناه بالتفصيل في هذا الباب – الفصل السابع – «عقر الدار واختراق الدهاليز» .
واستمر الدعم اللوجستي (والمالي أحيانا) لإصدارة عزة بواسطة (حسن بندى) مدير إدارة المقر(رحمة الله عليه) إلى أن آلت الأمور برمتها لمعتز الفحل. وتوقف الدعم المالي لعزة ليزيد ذلك من أزمة التجمع النسوي المالية، حيث لم يكن كما ذكرنا للتجمع الوطني أي التزام مالي تجاه التجمع النسوي أو أي نشاط للنساء داخل أروقته، بحجة أن أمانة المرأة أمانة شاغرة. فقد وضع التجمع الوطني العقدة في المنشار وظلّ يبرر عدم دعمه لنشاطات النساء بغياب أمانة المرأة ويربط تكوين الأمانة بقيام مؤتمر المرأة ويقيم المتاريس في طريق المؤتمر حتى لا يقوم، وبالتالي ظلت أمانة المرأة شاغرة في الهيكل التنظيمي للمكتب التنفيذي بالتجمع الوطني حتى نهاية التجمع في ٢٠٠٥م.

وبرغم هذه الضغوط لم تتوقف نشاطات التجمع النسوي، وكان أبرزها إصدارة عزة وإقامة الندوات، بالإضافة للزيارات الميدانية للأراضي المحررة وتكوين الفرعيات بها، مع تقديم بعض المساعدات الممكنة والضرورية للنساء مثل الصابون والسكر والبن وغيرها من الأشياء البسيطة، والتي يعمل التجمع النسوي على جمعها بالعون الذاتي للعضوات بأسمرا ومعسكر اللاجئين بهيكوتا ونساء معسكر الجيش الشعبي من الأسر والمجندات بربدة، حيث ساهمت نساء معسكر الجيش الشعبي بقدر كبير في المساعدات التي كان يقدمها التجمع النسوي لنساء الأراضي المحررة ونزلاء مستشفى الجيش حيث كن يستقطعن من المعينات التي كانت تصرف لهن في المعسكر مثل (السكر، الزيت، البن ..وغيرها) ويقدمنها كتبرع للإسهام في هذا العمل الكبير، كان ذلك يتم بإشراف اتحاد نساء السودان الجديد برئاسة أبوك دينج والتي بجانب رئاستها للاتحاد كانت تشغل مسؤولة الشؤون الخارجية بالمكتب التنفيذي للتجمع النسوي، وكذلك زينب موسى مسؤولة الشؤون المالية بالمكتب، مما ساعد على الربط والتنسيق

بين التنظيمين ودفع العمل لصالح نساء تلك المناطق. وبرغم هذه الظروف المالية الضاغطة إلا أن التجمع النسوي ظلّ صامداً ومتسمكاً ببرامجه، وإن كان تنفيذها يتم بنسبة الحد الأدنى مقارنة بالخطط الطموحة التي كان يتطلع لها التنظيم، ومن الخدمات التي قام بها التجمع النسوي ذات الأثر على المدى البعيد، شهادات الميلاد التي عمل التجمع النسوي على استخراجها لمواليد الجيش الشعبي وأطفال الأراضي المحررة لعدة سنوات، حيث كان من الصعب الحصول على وثيقة ميلاد وهم يولدون بعيداً عن المؤسسات المعنية بالمواليد والإحصاء سواء في السودان أو إريتريا كواحدة من أهم المشاكل التي تقابل الأسر في مناطق الحروب ومعسكرات النزوح، بمبادرة من نادية مصطفي صاحبة الفكرة، قام التجمع النسوي بتصميم شهادات مطابقة لشهادات سجل المواليد بجمهورية السودان بعد أن تم الاتفاق مع الإدارة المدنية للأراضي المحررة ومستشفى الجيش الشعبي بربدة على اعتماد الشهادات المستخرجة، وقدم التجمع النسوي عدد (٢٠٠) شهادة كدفعة أولى في عام ١٩٩٩م، وذكر ذلك في خطاب الشكر الذي بعث به د.عبد السلام عكاشة/ مدير المستشفى الميداني للتجمع النسوي ـ المعروض بالباب الأول ص «٣٤» وقدمت الدفعة الثانية وعددها (٣٠٠ شهادة) بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠٠٤م قام باستلامها القائد المناوب لقوات الجيش الشعبي والجبهة الشرقية القائد ياسر جعفر، وعن هذه الشهادات .. التقيت بعد عدة سنوات القائد (اوقستينو مادوت) الذي أصبح مديراً للجنسية والجوازات بـ(دولة جنوب السودان) بعد الانفصال، التقيته بمكتبه بمدينة جوبا في اكتوبر٢٠١١م وكان برفقتي (زكريا دينج ماجوك)، فقال أوقستينو موجهاً الحديث للرفيق زكريا: (لن ننسى نساء التجمع النسوي بأسمرا .. هؤلاء النساء استخرجوا لأطفالنا شهادات ميلاد معتمدة من المستشفي الميداني والإدارة المدنية بالأراضي المحررة .. هذه الشهادات أفادتنا كثيراً بعد السلام، وبهذه الشهادات دخل أبناؤنا المدارس .. ومنهم من وصل الآن للمراحل الجامعية).

وهكذا لم يقف المال في طريق التجمع النسوي ولكن عطل الكثير من البرامج التي كان يطمح في تنفيذها لأجل نساء وأطفال الأراضي المحررة ومناطق النزوح ومعسكرات الجيش وغيرها.. لم نستسلم للحظر المالي ورفعنا العديد من المطالبات المالية والميزانيات المقترحة لتسيير العمل، كما قدمنا عدداً من الفواتير مدفوعة القيمة علها تجد سبيلها إلى الدفع ولكنها ظلت جميعها فواتير قيد السداد، نستعرض نموذجين أحدهما للميزانيات التي كان يتم رفعها دون استجابة وآخر للفواتير مدفوعة القيمة.

نموذج لطلب ميزانية تسيير والرد على الطلب:

خطاب من زينب موسى مسؤولة المالية للأمين العام بالإنابة د.شريف حرير خاص بميزانية تسيير العمل ورده على الخطاب .

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

١٤/ ١/ ٢٠٠٤م

السيد / الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي

عقد اجتماع المكتب التنفيذي بأسمرا في ٢٤ ديسمبر المنصرم، وقد ناقش الاجتماع عدة قضايا ترتبط بمسيرة التجمع النسوي في الفترة الحالية وبرامج عمله بالأراضي المحررة ودولة إريتريا، ومن أهم هذه البرامج زيارة المناطق التي تم تحريرها مؤخراً وعلى رأسها مدينة همشكوريب، كما ناقش الاجتماع دعم الفرعيات(فرعية هيكوتا وفرعية قرورة) وضرورة قيام فرعية همشكوريب، ووضع برنامج عمل يتم تنفيذه من خلال زيارات المكتب التنفيذي للمناطق المقصودة مما يتطلب توفير ميزانية لذلك .

رأى المكتب التنفيذي مخاطبتكم لمساعدتنا في توفير الدعم اللازم لهذه البرامج بالاضافة لاحتياجات المكتب لتسيير بعض الأعمال الأخرى وأهمها العمل الإعلامي، وتصورنا للميزانية اللازمة للعمل لمدة ستة أشهر تحسب من أول فبراير على النحو التالي :

وقود :-

عدد ثلاث زيارات للمناطق المحررة بما فيها همشكوريب.

المطلوب : ٣ برميل جازولين ٣×٤٩٢ × ٢٠٠ = ٢.٩٥٢ نقفة

دعم فرعيات الأراضي المحررة ودولة اريتريا (هيكوتا، قرورة وهمشكوريب) بواقع ٣ ألف نقفة للفرعية

المبلغ المطلوب : ٣×٣.٠٠٠ =٩.٠٠٠ نقفة

أعلام وأدوات مكتبية = ٥.٠٠٠ نقفة

نثريات تحرك المكتب التنفيذي(وتشمل هذه النثريات مستلزمات زيارات الأراضي المحررة من تحضير وإعاشة ومصروفات غير منظورة).

المبلغ المطلوب : ٣.٠٠٠ نقفة

جملة الميزانية المقترحة = ١٩.٩٥٢ نقفة

(فقط تسعة عشر ألف وتسعمائة واثنان وخمسون نقفة لا غير- أي بواقع ٣.٣٢ نقفة شهرياً).. ولكم فائق الشكر

توقيع/ زينب موسى

أمين المال

فكان رد الأمين العام بالإنابة كما يلي:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

أسمرا

المكتب التنفيذي

٢٣/ ١/ ٢٠٠٣م

الأخت الفاضلة / زينب موسى

أمين المال بالتجمع النسوي الديمقراطي

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى خطابكم للأمين العام بتاريخ ١٤/ ١/ ٢٠٠٣م، أرجو أن أفيدكم بأنه لا توجد ميزانية في الوقت الحالي لتلبية طلبكم، وعليه فقد قرر الأمين العام نقاش طلبكم عند حضوره إلى أسمرا .

ولكم التقدير

د. شريف حرير (انتهى)

وسنكتفي أيضاً بنموذج واحد للفواتير التي ظلت قيد السداد وذلك بعرض المكاتبات التي تمت لمبلغ وقدره (4.820.5) نقفة أي مايعادل بقيمة الدولار في تلك الفترة (٢٤١ دولارًا أمريكيًا) (٢٠٠٥م/ سعر الدولار يساوي ٢٠ نقفة) وهي الفاتورة الخاصة بعدد من أعداد إصدارة عزة .. تلك الفاتورة التي ظلت (حائرة) مابين أسمرا والقاهرة ثم كينيا وحسم أمرها في كمبالا بالاعتذار عن الدفع[1].

وفيما يلي عرض لكل المكاتبات التي قمنا بها لأجل سداد المبلغ المطلوب.. وما نود الإشارة إليه أن طوال مدة المطالبة بالمبلغ موضوع السداد كان الأمين العام خارج اريتريا حيث قمنا برفع الفواتير المؤيدة للصرف إلى الأمين العام بالإنابة د. شريف حرير في يولبو ٢٠٠٤م وبعد يومين اعتذر إلينا قائلاً (يبدو أن المبلغ يحتاج لتصديق من الأمين العام). ووعدنا بالاتصال بباقان للموافقة، مع العلم أن د.شريف الأمين العام بالإنابة ....من الاعتذار غير المقنع استنتجنا أن وراء الأمر (معتز الفحل)، عاودنا الاتصال بحرير بعد عدة أيام وأكد لنا أنه رفع الأمر لباقان، وعندما سألناه لماذا لا يُحسم هذا الموضوع بواسطة أمين المال كمال إسماعيل ردّ بأن (كمال إسماعيل لا يعلم عن المال شيئاً). الإجابة لم تكن مدهشة لنا إذ كنا نعلم منذ أن غاب الأمين العام في مفاوضات نيفاشا ألت كل الأمور بلا مبرر إلى معتز الفحل خاصة فيما يختص بأمور «المال»، وعندما طالت المدة وتجاوزت الشهرين كتبنا لباقان هذا الخطاب وأرسلناه عبر البريد الإلكتروني.

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

السيد / الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي

بعد التحية

الموضوع: سداد فاتورة إصدارة عزة

(١)توثيق شخصي- كمبالا- سبتمبر٢٠٠٥م.

بداية نؤكد على تقديرنا الكامل لحسن تعاونكم معنا لأجل حل العديد من القضايا التي ترتبط بالمرأة بالتجمع الوطني بشكل عام والمرأة بالتجمع النسوي شرق السودان على وجه الخصوص. كما نؤكد تفهمنا الكامل لكل مانجده من دعم يأتي لإيمانكم بهذه القضية وظلت إصدارة عزة من ضمن أشكال هذا الدعم المقدر.

بعد أن تعذر طبع الإصدارة داخل التجمع لأسباب فنية (حسب الاعتذار الذي قدم لنا) أصبحت تتم طباعتها في المحال التجارية ثم نقوم بتقديم فاتورة بذلك ويتم سداد المبلغ، بدأ ذلك من العدد الحادي عشر يناير ٢٠٠٣م وكالمعتاد تقدمنا بمنصرفات العدد الأخير (الخامس عشر يوليو ٢٠٠٤م) ليتم سداده بعد أن تمت طباعة مائة نسخة وتوزيعها. ورفعنا كل الفواتير الخاصة بذلك إلى الأمين العام بالإنابة في يوليو ٢٠٠٤م وقد علمنا أن الأمر قد تم رفعه لسيادتكم لاتخاذ إجراء بشأنه، وعليه نرجو أن نوضح الآتي:

١ – تمت طباعة العدد منذ الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠٤م واستلامه ونحن الآن في ٦/ ٩/ ٢٠٠٤م مما يجعل الموقف حرجاً مع الجهة المعنية بالفواتير والتي ظلت تتعاون معنا كل هذه الفترة.

٢ – تعلمون أن كل أعمال التسيير للتجمع النسوي تتم بالدعم الذاتي لعضوات التنظيم بالأراضي المحررة وأسمرا، والذي برغم ضعفه إلا أنه يشكل دفعة في مسيرة التنظيم.

٣ – تكلفة العدد تفوق كثيراً كل ما يمكن أن تتبرع به العضوات، وتفوق كثيراً إمكانياتنا التي تكاد أن تكون منعدمة.

لكل ما سبق نرجو أن يكون الموقف جلياً أمامكم؛ وأن نكون عند حسن تقديركم وأن يتم التكرم بالتوصية لصرف المبلغ المطلوب حسب الفواتير المرفوعة وتفاصيلها كالآتي:

١ – تصوير الغلاف : ١٠٠ نسخة ...٨،٨ نقفة = ٨٨٠ نقفة

٢ – تصوير العدد : ١٠٠نسخة =٥،٩٤٠،٣ نقفة

الجملة = ٥،٨٢٠،٤ نقفة.

أربعة آلاف وثمانمائة وعشرون نقفة وخمس سنتات فقط لا غير .

ولكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز

الأمين العام

٦/ ٩/ ٢٠٠٤م

صورة إلى:

*أمين التنظيم والإدارة (الأمين العام بالإنابة)

وفي ٢٢/ ٩/ ٢٠٠٤م تحدثنا إلى الأمين العام (بالوكالة) اسماعيل سليمان الذي كان يشغل المنصب في حالة غياب كل من باقان ود.حرير (كما ذكرنا) وسلمناه الخطاب التالي :

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الاراضي المحررة شرق السودان ودولة اريتريا

السيد/ الأمين العام بالإنابة

لعناية إسماعيل سليمان

بعد التحية

إشارة لطلبنا المقدم للسيد الأمين العام بالإنابة في يوليو ٢٠٠٤م والخاص بسداد تكلفة إصدارة عزة – العدد الخامس عشر – يوليو / ٢٠٠٤م والمرفق معه الفواتير المؤيدة للصرف وبيانها كالآتي:

فاتورة رقم (١) ٣.٩٤٠.٥

فاتورة رقم (٢)٨٨٠

الجملة   ٤.٨٢٠.٥

أربعة آلاف وثمانمائة وعشرون نقفة وخمسة سنتات فقط لاغير .

وإشارة لتعليق الأمين العام بالإنابة (شفاهة) بأنه سبق رفع الأمر للسيد الأمين العام، وإشارة للمحادثة التلفونية التي تمت بينهما في حضوري حول هذه الفواتير مع بعض المسائل المالية الأخرى .. ظللنا نحن وبمزيد من الترقب والاهتمام ننتظر ذلك خاصة وأن المبلغ يعتبر في نظر المكتبة المعنية بالسداد التزاماً شخصياً من جانبنا مما يجعلنا في حرج معها، خاصة وقد ظلت هذه المكتبة تتعامل معنا منذ بداية إصدار مجلة عزة عام ١٩٩٩م .

وعليه نرجو معالجة هذا الأمر لأننا أصبحنا محاصرين بضرورة الدفع بعد أن طالت مدة ذلك .. ونؤكد تقديرنا الكامل لتعاونكم معنا كتجمع بالرغم من أننا نعلم أن نشاطاتنا لا يوجد لها بند من بنود الصرف المعتمدة في ميزانياتكم.

ختاماً.. لكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز السيد

عن أسرة تحرير عزة

٢٢/ ٩/ ٢٠٠٤م

ملحوظة:

مرفق صورة من خطابنا للسيد الأمين العام بتاريخ ٦/ ٩/ ٢٠٠٤م والتي أرسلت له عبر البريد الالكتروني وسنقوم بمحاولات أخرى لإرسالها يدوياً إذا ما احتاج الأمر لذلك.

وشكراً

*معروف عن الأستاذ إسماعيل سليمان أنه كان مناصراً لقضايا التجمع النسوي وكثيراً ما كان يدعم التنظيم من جيبه الخاص، استلم إسماعيل الخطاب ووعدني بمناقشة معتز الفحل في أمر هذه الفواتير ومحاولة إقناعه بسدادها، إسماعيل كان يعلم موقفنا المبدئي من (معتز) حيث كنا نرفض تقديم أي طلب مالي له أو مخاطبته في أي شئ يتعلق بالمال، لأننا نعلم أنه لا يمثل جهة الاختصاص في التصديق على الفواتير

الخاصة بأي عمل يخص التجمع النسوي أو غيره باعتباره المحاسب والصراف ليس إلا ، وحتى بعد أن تبدل الحال بعد غياب الأمين العام ظللنا نتمسك بالموقف من حيث المبدأ خاصة وأننا كنا نعلم أن معتز كان يتمتع برؤية الآخرين وهم خلفه يتبعونه حتى يستقر بمكتبه ليصرف لهم مستحقاتهم. وكثيراً ما كنا نرى ذلك المنظر يحدث مع الكثيرين، استلم إسماعيل الخطاب وبعد يومين طلب مني الحضور لمكتبه (مكتب أمانة الاتصال بالداخل). ذهبت له وعلمت منه تعنت (معتز) في مسألة الدفع لموقفه الشخصي والحزبي تجاه التجمع النسوي كتنظيم وتجاهي كأمين عام للتجمع. اعتذر إسماعيل سليمان عن الموقف واقترح عليَّ مخاطبة الأمين العام مرةً أخرى على أن يقوم إسماعيل نفسه بحمل الرسالة عند سفره للقاهرة وتسليمها للأمين العام الذي كان يوجد هناك في تلك الفترة، راق لي المقترح ولكن رأيت أن أكتب له بشكل شخصي حيث لا تضيف المخاطبة الرسمية شيئاً جديداً. فكتبت هذه الرسالة:

(صورة طبق الأصل)

الأخ الرفيق/ القائد باقان أموم

بعد التحية وفائق التقدير

أرجو أن تكون بخير .. وآسفة لإزعاجك رغم علمنا بمشغولياتك النضالية على مختلف الاتجاهات. وندعو لك بالصحة والعافية والتوفيق، نرجو أن تجد لنا العذر فقد تعودنا أن نلجأ لك متى ما أوصدت الأبواب في وجوهنا. وتعودنا أن نجد دوماً بابك مفتوحا لنا ..

ما يزعجنا هذه المرة هو سداد فاتورة عزة لعدد يوليو ٢٠٠٤م .. المبلغ المطلوب هو عبارة عن قيمة (تصوير) مائة نسخة، فكما أوضحنا في الخطاب المرفق والذي أرسلته لك مسبقا (أرجو أن تكون قد تسلمته) مع خطابات أخرى تخص مؤتمر المرأة. فمنذ يناير ٢٠٠٣م اعتذرت إدارة التجمع عن عمل التصوير للمجلة بجهاز التجمع كما كان معمولاً به منذ أن تسلمنا مكتباً بمقر الأمانة ، وبعد الاعتذار أصبحنا نصور في مكتبة معينة ثم نقدم الفواتير الخاصة بالتصوير ويتم سدادها، وذلك حسب الالتزام الذي أبدته الإدارة ممثلة في الأستاذ حسن بندى. وهكذا استمر الحال منذ ذلك التاريخ وحتى العدد قبل الأخير والصادر في مارس ٢٠٠٤م. ما يعني أننا ظللنا لمدة عام كامل نقوم بتصوير الإصدارة بالمكتبة المعنية ثم نرفع قيمة المبلغ في فاتورة مبدئية موثقة من

المكتبة توضح عدد الأوراق والمبلغ المطلوب.

وعندما أتينا بفواتير هذا العدد قدم لنا اعتذاراً شفهياً بأن الأمر يحتاج لتصديق من الأمين العام ثم عادوا وأبلغونا بأنه تم إبلاغك تلفونيا بواسطة دكتور شريف .. ومازلنا ننتظر سداد المبلغ خاصة وقد أصبح الموقف في غاية الحرج مع الجهة المعنية بالدفع .. كما أن ذلك يتم بتعهد شخصي مني لتعاملي معهم منذ بداية إصدار عزة عام ١٩٩٩م ..

مرة أخرى آسفة لإزعاجكم، ولكن فقد أصبح الموقف بالنسبة لي في غاية الحساسية والحرج .. ولك فائق الشكر والتقدير .

إحسان عبد العزيز

١٤/ ١٠/ ٢٠٠٤م

سلمت الرسالة (لإسماعيل سليمان) ليقوم بتسليمها لباقان في القاهرة، وبعد عودة إسماعيل علمت أنه لم يوفق في لقاء باقان نسبةً لمغادرته القاهرة إلى نيروبى قبل وصول إسماعيل سليمان إليها، وأخبرني بأنه أعطى الرسالة لشخص ذاهب إلى هناك لتسليمها له، ولا أعلم إن كان باقان قد استلم الرسالة أم لا.

وهكذا وكما ذكرنا ظلت الفاتورة (قيد السداد) حائرة مابين أسمرا، القاهرة، نيروبى ثم كينيا حيث حسم أمرها في كمبالا عندما كنا هناك في ورشة عمل أقيمت للقيادات النسوية خاصة بترتيبات الفترة الانتقالية ما بعد اتفاقية السلام الشامل في سبتمبر ٢٠٠٥م. إذ قال لي (الرشيد عبد الرحيم) مدير مكتب باقان فى ذلك الوقت عند لقائي به في الورشة معتذراً:

(ستدفع لكن كل الاستحقاقات المالية السابقة حسب المطالبات المرفوعة باستثناء فاتورة عزة .. للأسف يا إحسان حاولت كثيراً إقناع معتز بالدفع ولكنه رفض).

مع العلم أن الاستحقاقات المطلوبة التي قصدها الرشيد كانت خاصة بعضوات اللجنة المصغرة ولا علاقة للتجمع النسوي بها.

وهكذا ظلت أموال التجمع الوطني حكراً على فصيل دون الفصائل الأخرى، وعلى أفراد دون الآخرين، وعلى الرجال دون النساء مما خلق داخل التجمع الوطني الكثير من الخلافات سراً وعلناً، لذا كنا دوماً نرى في التمويل الأمريكي للتجمع الوطني (نقمةً

وليس نعمة)، فعندما احتكر الحزب الاتحادي الديمقراطي المال بعد غياب الأمين العام بالمفاوضات لم يستطع أحداً أن يقول (البغلة في الإبريق) بل العكس كان البعض ينظر إلى الفيل ويطعن (ضله). ونجد ذلك واضحاً في الخلاف المالي الذي أثار بلبلة في الوسط التجمعي عندما كتب موسى محمد أحمد ورفيقه عبد الله كنه عضوا هيئة قيادة التجمع الوطني عن مؤتمر البجا إلى مولانا الميرغني خطاباً يحتوي على تظلمات واحتجاجات مالية، وبدلاً من توجيه الاتهام مباشرة للشخص المعني بالتصرف المالي معتز الفحل والذي يقف خلفه الحزب الاتحادي الديمقراطي، والذي كان له نصيب الأسد من الأموال والوظائف الإدارية والإعلامية، وسائقي العربات والعربات نفسها، بدلاً من ذلك راحوا يطلقون في خطابهم الاتهامات المموهة جزافاً على شخصيات لم يسموها ولكن(اللبيب بالإشارة يفهم) فكتب لهما د.شريف حرير معقباً بهذه المذكرة وقال:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

المكتب التنفيذي

٢٨/ ٧/ ٢٠٠٤م

الأخ القائد / موسى محمد أحمد – رئيس مؤتمر البجا وعضو هيئة القيادة

مكرر

للأستاذ عبد الله محمد أحمد أبو آمنة – عضو هيئة القيادة

التحية والتقدير

اكتب إليكما بخصوص خطابكم الموجه لسيادة مولانا السيد محمد عثمان الميرغني – رئيس التجمع الوطني الديمقراطي بتاريخ ١٣/ ٧/ ٢٠٠٤م وذلك للآتي:-

كنت أنا المسؤول عن المكتب التنفيذي بالإنابة في أغلب الفترة الماضية (حوالي ١٧ شهراً حتى تاريخه) وذلك لغياب الأمين العام في مفاوضات السلام في نيفاشا وبالتالي أتحمل كل المسئولية عما ورد في خطابكم من اتهامات ما كنت أتوقع أن ترفع يوما ضدنا.

المقصود بهذه الاتهامات هو شخصي والأخ الأستاذ / حسن محمد أحمد بندى، مدير إدارة المقر لأن الباقي كلهم مشكورين في خطابكم لمواقفهم الإيجابية ومحاولات المساعدة.

كلانا ، أي شريف حرير وحسن بندى، ليس لنا أي علاقة بالصرف المالي إلا الإدارة اليومية من مرتبات العمال ودفع الإيجارات والتلفونات وكلها موثقة بالفواتير الرسمية من الجهات التي نتعامل معها، وهي جهات عامة بالدولة الاريترية ولا أعتقد أن الفساد يأتيها حتى لو كنا نحن مفسدين.

وبالتالي لا بد من الدفوعات التالية :

سيارات المكتب التنفيذي لأداء العمل اليومي بالمكتب وللتنسيق مع مكتب الجنرال تخلى حتى قيادته الميدانية وهي ترحل كل أعضاء المكتب التنفيذي من وإلى العمل والاجتماعات والأستاذ/ فكى أوهاج عضو بالمكتب التنفيذي وأمين أمانة مهمة يتم ترحيله متى ما طلب ذلك .

أما أعضاء هيئة القياد فلهم مكتب خاص بهم وتوجد به سيارة، وبالتالي لا أفهم معنى الانتقائية الوارد في خطابكم، كما لا أفهم الربط بين جزيل الشكر للحزب الاتحادي والحركة الوطنية وذم شخصين في المكتب التنفيذي.

السيارة البيك أب ليست تابعة للأراضي المحررة ، بل هى سيارة تابعة للقائد باقان أموم بصفته قائداً ميدانياً للجبهة الشرقية وقد تسلفتها منه أنا شخصياً لأننا كنا نحتاج إلى ترحيل طلبة الحركة الشعبية إلى الميدان، وكذلك للتنسيق مع قيادة الميدان التابع للجنرال تخلى، ومع ذلك فقد استفادت من وجودها أغلب تنظيمات المعارضة السودانية، بما فيها مؤتمر البجا حيث رحلت في بعض رحلاتها « المكوكية » أمين أمانة الشؤون الإنسانية والمناطق المحررة وهو عضو المكتب التنفيذي من مؤتمر البجا، كان من الأمانة ذكر ذلك أما القول بأن مؤتمر البجا لم يجد ولو فرصة واحدة ففيه الكثير من عدم الأمانة والتلبيس.

أما إبعاد مؤتمر البجا من العمل في مكاتب المكتب التنفيذي فهو أيضا قول بعيد عن الحقيقة حيث أن الأستاذ/ عبد الله كنه عضو هيئة القيادة هو الذي رشح الأخ/ عصمت على إبراهيم عن مؤتمر البجا، وعلى أي حال إذا أخذنا الموضوع من جانب العائد

المادي للتطوع فإن مؤتمر البجا أفضل حالا عن تنظيمات الأسود الحرة والتحالف الفيدرالي وقوات التحالف السودانية حيث أن له عضوين في هيئة القيادة تبلغ جملة استحقاقاتهما ثلاثة آلاف دولار، زائد عضو المكتب التنفيذي الذي يحصل على ثمانمائة دولار مقابل التطوع، تصير الجملة الكلية للاستحقاقات ٣٨٠٠ دولا وألفين نقفة .

أما مندوب مؤتمر البجا فقد جاء متأخراً جداً بعد أن نفذت الكوتات الخاصة بالتطوع وبعد أن تحدثت شخصياً إلى الأخ/ إدريس نور وفي غياب تام للميزانية تم تسكينه بالألفين نقفة التي اقتطعناها بالتنسيق مع الأمين العام من بند غير موجود، هنالك زملاء لمندوبكم تم معاملتهم بنفس الطريقة فمندوب الاتحادي وكذلك الحركة الشعبية تم تسكينهم في بند لا وجود له في التحاسب المالي المعروف وكان بغرض المساعدة في حمل بعضنا البعض ونحن نناضل حتى بدون وجود دعم أمريكي.

الأمين العام للتجمع عضو بهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي وبالتالي إذا كان لمولانا محمد عثمان الميرغني رئيس التجمع أية توجيهات فيتم ذلك مباشرة للأمين العام ولا يمكن أن تأتي التوجيهات عبر الأخ/ بكرى عبد الفتاح، كذلك فإن من ينوب عن الأمين العام في حالة غيابه لا يتلقى تعليماته من بكرى عبد الفتاح، وفي الجانب الآخر وللحقيقة عندما جاءنا الأخ بكرى بالخطاب المذكور ، قلنا له: إننا لم نتلق توجيهات حتى الآن من رئيس التجمع، فإذا كان في هذا ما لا يليق فالشرح متروك لكم.

هنالك توجيهات دائمة من مكتب التنسيق (الجنرال) بأن تتم كل الإجراءات المتعلقة بتأشيرات الخروج والإقامة عبر الفصائل وليس عبر التجمع. ومع ذلك فقد ذهب الأخ/ حسن بندى إلى السفارة المصرية وأخذ أرانيك التأشيرة وأتى بها إلى مكتبكم لملئها، كان بالإمكان الاستفسار بالحسنى دون التأويل المخل، ولكن إذا كان خياركم تحميل الأمور ما لا تحتمل فذلك شأن لا دخل لنا فيه.

قلتم: إن المكتب التنفيذي استنكر مخاطبتكم لمولانا رأساً في موضوع لا يمس المكتب التنفيذي من بعيد أو من قريب، كان من الأمانة تحديد من استنكر في هذا الصدد وليس إلقاء التعميميات المخلة .

ولهذا، لا مناص من طلب الآتي:-

بالطبع مثل هذه الاتهامات الجزافية سوف تترك آثاراً سلبية في علاقات الأشخاص

والتنظيمات وحتى لا يحدث ذلك فأنتم مطالبون من قبلنا بالاعتذار كتابة لكل من طالته هذه الاتهامات .

بالعدم فأنتم مطالبون بالبينات والأدلة التي تثبت مثل هذه الاتهامات.

في حالة ثبوت مثل هذه الاتهامات فسوف نفسح لكم المجال بالاستقالة لكي لا تتكرر مثل هذه الحالات .

ولكم التقدير

دكتور / شريف حرير

الأمين العام بالإنابة

صورة لمولانا السيد/ محمدعثمان الميرغني، رئيس التجمع

صورة للأمين العام القائد / فاقان أموم

صورة لكل أعضاء هيئة القيادة والمكتب التنفيذي

*وهكذا كان الدعم الأمريكي (نقمة) على التجمع الوطني أكثر من أنه (نعمة)، وعلى الحزب الاتحادي الديمقراطي نفسه حيث وضح ذلك عندما (شهد شاهد من أهله) في مذكرة (عادل سيد أحمد عبد الهادي) لمولانا (الميرغنى) المصحوبة مع استقالته من رئاسة التجمع الوطني فرع (بريطانيا وغرب أوربا) بتاريخ ٢٣/ يونيو/ ٢٠٠٥م التي تناقلتها كثير من المواقع الإلكترونية ونشرتها صحيفة الوطن في مارس ٢٠٠٦م، ونقلها (فتحي الضو) كاملة في سقوط الأقنعة- باب المال والسياسة ، تناول (عادل سيد أحمد) في استقالته بالتفصيل العديد من التجاوزات المالية والتنظيمية التي يرى أن (معتز الفحل) قام بارتكابها بالتجمع الوطني مبتدراً حديثه عن ذلك بهذه الكلمات:

(إن ما يطفح على الساحة هذه الأيام وتتحدث به كل مجالس السياسة من حولنا يجعلنا نحس بالقلق ويدفعنا للتصدى له لاقتلاعه من جذوره، وأنا أقصد بذلك قضايا الفساد المالي في التجمع الوطني الديمقراطي والتي تنسب إلينا بحسب تصرفات الصراف المالي معتز الفحل ونحن لا نقبل أن تتلوث مواقفنا أو تسلقنا الألسن بسبب طموحاته في الثراء أو التمكن من شراء الذمم أو الوظيفة السياسية أو المكانة).

وبعد أن استعرض التجاوزات التي قسمها إلى سياسية ثم تنظيمية اختتم حديثه قائلاً:

(ما أود أن أنبه إليه أن ملف الفساد في أموال التجمع الوطني الديمقراطي قد أصبح مثار الحديث في كل المجالس وأعلم أن كثيراً من الناس مهتمون بهذا الأمر ولهم خطط لكشفه والحديث عنه على صفحات الصحف ومواقع الإنترنت فأرجو أن يتم الالتفات إليه بالمعالجة الحاسمة قبل أن ندفع الثمن غالياً).

إضافةً لهذه المذكرات كانت مذكرة (فصائل التجمع الوطني المتبقية بأسمرا بعد اتفاقية القاهرة) لمولانا الميرغني رئيس التجمع الوطني بتاريخ ١٤/ يناير/ ٢٠٠٦م والتي قمنا بنشرها كاملة على الفصل السابق (الفصل السابع_عقر الدار واختراق الدهاليز). والتي طالبت الفصائل فيها بتشكيل لجنة تحقيق قانونية وعلى مستوى رفيع من أعضاء الفصائل المختلفة بالتجمع الوطني للتحقيق في قضايا المال بالتجمع الوطني الديمقراطي. كما طالبت المذكرة بتسليم كافة ممتلكات التجمع الوطني لأعضاء هيئة القيادة المتواجدين بأسمرا بعد حصرها وتضمينها في كشوفات تجرى بها عملية التسليم والتسلم.

ولكن تجاهل رئيس التجمع الوطني كل هذه المذكرات وعمل على قفل الملف الخاص بالفساد المالي كما أغفل وأغلق كل الملفات الخاصة بالتجمع الوطني ومستقبله بعد اتفاقية القاهرة، واضعاً نهايةً مأساوية لتحالف يعد الأكبر في تاريخ الحركة السياسية السودانية، حيث شمل التجمع الوطني كل القوى السياسية الوطنية شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً ولكن هكذا أراد الميرغني أن يكون أو هكذا كان يريد النظام في الخرطوم.



■ الفصل التاسع

التجمع النسوي وقضايا الوطن

يظلم المرأة من يظن أن التنظيمات النسائية تقوم لأجل (حقوق المرأة) فقط، إذ نجد ارتباط الحركة النسائية السودانية بقضايا الوطن منذ نشأتها ومنذ أن دخلت مرحلة أن تصبح حركة منظمة عام ١٩٤٦م بانتظام الممرضات في نقابات العمال، والتي بدأت كحركة سياسية لها أهداف وطنية وشاركت الممرضات في أول مظاهرة عمالية ضد الاستعمار عام ١٩٤٨م ،تبعت هذه الحركة العديد من التنظيمات النسائية مثل (اتحاد المدرسات) الذي تحول إلى (نقابة المدرسات) عام ١٩٤٩م وجمعية (ترقية المرأة) التي تكونت في نفس العام ،وغيرها من التنظيمات إلى أن تكون (الاتحاد النسائي) عام١٩٥٢م كوعاء جامع للمرأة السودانية ولعب دوراً كبيراً في قضايا المرأة والمجتمع محققاً العديد من المكتسبات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية للمرأة السودانية بجانب دوره الوطني، وظلت الحركة النسائية ترتبط ارتباطاً كاملاً بقضايا الوطن وهمومه في كل مراحل الحركة الوطنية السودانية قبل

الاستقلال ولأجل خروج المستعمر وبعده، مروراً بمناهضة الأنظمة العسكرية والمشاركة في الانتفاضات الشعبية ضد هذه الأنظمة في أكتوبر ١٩٦٤م وابريل ١٩٨٦م، كما لعبت التنظيمات النسائية دوراً كبيراً في فترات الأنظمة الوطنية بالمشاركة السياسية لأجل إرساء دعائم ومرتكزات الديمقراطية حيث سجلت إحصائيات (دار الوثائق المركزية)عن انتخابات ١٩٦٨م تفوق نسبة تصويت النساء عن الرجال في عدد من الدوائر والمديريات ومنها مديرية الخرطوم والتي وصلت نسبة تصويت النساء بها ٨٣٪ بينما الرجال ٧٨٪ [1].

وفي عهد الإنقاذ ومنذ بداية الانقلاب في ٣٠/ يونيو/ ١٩٨٩م كانت النساء الأكثر مناهضة للنظام . وأدرك النظام ما لم تدركه المعارضة من حيث الدور الذي يمكن أن تلعبه الحركة النسائية في صناعة الثورة والتغيير إذا ما انتظمت صفوفها، فعمل على استهداف النساء منذ البداية و سن القوانين التي تهدف إلى عزلهن عن الحياة العامة وتحجيم دور المرأة في المجتمع فكان قانون النظام العام، الصالح العام وفائض العمالة وغيرها، فكانت النساء أكثر الفئات التي طالتها هذه القوانين، وأغلقت أبواب الخدمة المدنية في وجهها. وامتلأت البيوت بحاملات الشهادات من جميع المراحل بما فيها الشهادة الجامعية فلجأت الكثيرات إلى (المهن الحرة) مثل بيع الأطعمة وبيع الشاي وصناعة الطواقي وغيرها من تلك المهن التي سماها النظام (مهن هامشية). ووفق قانون (النظام العام) تمت مطاردة العاملات في هذه المهن وامتهنت كرامتهن وحوربن في كسب لقمة العيش الكريم، ووجهت إليهن التهم التي كان أقلها (بيع الخمور وممارسة الدعارة)، وأنشئت أجهزة أمنية (خصيصاً) لاضطهاد النساء وانتهاك حقوقهن. وعلى رأسها (جهاز أمن المجتمع) والذي باسمه سجنت، جلدت واغتصبت النساء، وأمام كل هذه الممارسات لم تقف التنظيمات النسوية وقفة المتفرج، فكانت لها مواقف ومواجهات قوية شهد عليها التاريخ وكان (التجمع النسائى الوطني الديمقراطي) على رأس هذه التنظيمات، ولعب دوراً كبيراً منذ تكوينه عام ١٩٩٢م في مناهضة النظام وتوحيد الحركة النسائية السودانية المعارضة ،هذا على مستوى الداخل أما على مستوى النساء ببلاد المهجر فقد ظلت نشاطاتهم داعمة للحركة الوطنية السودانية بالخارج ممثلة في (التجمع الوطني الديمقراطي) الذي التفت حوله القوى السياسية الوطنية

(١)المرأة السودانية والعمل السياسي- محاسن عبد العال - (كتاب).

شمالها وجنوبها ، شرقها وغربها وأصبح في تلك الفترة الممثل الحقيقي لتطلعات الشعب السوداني، انتظمت الحركة النسائية السودانية في التجمعات النسوية كواحدة من أفرع التجمع الوطني الديمقراطي والتنظيمات النسائية الأخرى مثل الاتحاد النسائى والتحالف النسوي السوداني. وظلت هذه التنظيمات تلعب دوراً مزدوجاً ما بين قضايا الوطن وقضية المرأة، ومن بين هذه التجمعات كان التجمع النسوي السوداني الديمقراطي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا والذي تميز بنشاطاته الفاعلة على المستوى القومي في القضايا التي تخص الوطن. فكان مواكباً لكل التطورات السياسية، فاعتمد العمل الإعلامي آلية لمشاركته في الساحة السياسية بجانب نشاطاته الأخرى الخاصة بالمرأة، فكانت إصدارة (عزة) علماً من أعلام العمل الإعلامي المعارض خاصة في ظل غياب كامل للنشرات والصحف الإعلامية بالتجمع الوطني، هذا بالإضافة لإقامة الندوات السياسية حول القضايا الوطنية الساخنة مثل(الحل السياسى) عندما اختلفت الرؤى حوله بعد (لقاء جنيف) بين السيد الصادق المهدي ودكتور حسن الترابي في مايو١٩٩٩م فأقام ندوة في أغسطس/ ٩٩م تحت عنوان «الحل السياسي .. الرؤى والأبعاد» تحدث فيها كل من :

١- الراحل د. عمر نور الدائم – عن حزب الأمة وهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي .

٢- ياسر سعيد عرمان – الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٣- مجدى سيد أحمد – قوات التحالف السودانية/ التحالف الوطني السوداني.

٤- عثمان عقيد – مؤتمر البجا .

٥- إسماعيل سليمان – الحزب الشيوعى السوداني .

وقدمت مداخلات من ناشطي الأحزاب والقوى السياسية وكان أبرزهم الراحل (د.أبو القاسم حاج حمد)

*وفي ٢١/ أكتوبر/ ١٩٩٩م أقام التجمع الوطني احتفالاً بذكرى أكتوبر المجيدة، شارك فيه التجمع النسوي بفاعلية كبيرة حيث كان له جناح في المعرض المقام بهذه المناسبة، وفي الفترة المسائية أقيمت ندوة عن أكتوبر تحدثت فيها (إحسان عبدالعزيز) عن التجمع النسوي.

حول قضية دارفور:

أقام التجمع النسوي ندوتين الأولى بتاريخ ١١/ ١٠/ ٢٠٠٤م والثانية بتاريخ ٦/ ٤/ ٢٠٠٥م، لندوة الأولى تحت عنوان (تجليات الأزمة السودانية بدارفور والسيناريوهات المحتملة) تحدث فيها:

١- د. إبراهيم أزرق – عن حركة العدل والمساواة .

٢-محمد مرسال – عن حركة تحرير السودأن.

٣- محمد سليم كيم – عن هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي .

٤- الصحفي السياسى - فايز الشيخ السليك.

ومداخلات من عدة شخصيات كان أبرزهم (عبد العزيز نور عشر) من حركة العدل والمساواة و(...) من حركة تحرير السودان و(صلاح باراكوين) من مؤتمر البجا.

والندوة الثانية كانت بعد قرار مجلس الأمن رقم (١٥٩٣) الخاص بمرتكبي جرائم الحرب في دارفور تحت عنوان (قرار مجلس الأمن«١٥٩٣» التداعيات ومتطلبات المرحلة):

أعلن فيها التجمع النسوي تأييده للقرار في الوقت الذي قدم فيه التجمع الوطني موقفاً مزدوجاً كما ذكرنا في فصل سابق حيث رفض رئيس التجمع الوطني (مولانا الميرغني) القرار و تسليم المتهمين إلى المحكمة الدولية على أن يحاكموا داخل الوطن. بينما سارع أعضاء هيئة القيادة الذين يقيمون بالقاهرة بعقد اجتماع رفضوا فيه تصريحات (الميرغني) وخرجوا ببيان مؤيد للقرار(١٥٩٣) ولتسليم المتهمين إلى (المحكمة الدولية). فأعلن التجمع النسوي في الندوة تضامنه مع قرار هيئة قيادة التجمع الوطني وتأييده للبيان الصادر عنها حيث قامت إدارة الندوة بقراءته وهذا نصه:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي/ هيئة القيادة

بيان مهم حول التطورات السياسية الراهنة في السودان :-

المجد لشعب السوداني والخلود لشهدائه في ذكرى انتفاضة مارس إبريل ١٩٨٥م

الظافرة على نظام مايو الدكتاتوري، لقد دشنت الانتفاضة فترة جديدة في مسار نضال الشعب السوداني، ودفعت حركة المعارضة السياسية لتشق طريقها في الشمال لتلتقى مع الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوى السياسية الأخرى في الجنوب والتوجه الحازم خطوة إثر خطوة نحو الاضطراب السياسي والانتفاضة للإطاحة بحكم الفرد وتصفية مؤسساته واستعادة الحرية السياسية والسيادة الوطنية، ولكن تأتي ذكرى الانتفاضة اليوم وبلادنا لا تزال في قبضة نظام ما جلب لها إلا الهوان، فالوطن مثخن بالجراح، والتفرقة والتمزق تتربصانه في كل لحظة، وفوق كل ذلك مشاكله الداخلية أصبحت تتصدى لعلاجها الدوائر الخارجية، مما جعله في وضع أقرب إلى الوضع تحت الوصاية الدولية من قبل مجلس الأمن الدولي.

إن ما تشهده الساحة السياسية السودانية اليوم من تعاظم الضغوط المفروضة من قبل المجتمع الدولي، وما يتتالى ويتناسق من خطوات لتطبيق الحلول المرتبطة بتلك الضغوط والمستندة على قرارات مجلس الأمن، لم يأتِ من فراغ أو دون مسببات بل هو نتاج مباشر لممارسات حكومة السودان وسياساتها الخاطئة طوال الحقبة الماضية، والمتمثلة في أساليب المناورة والالتفاف على التصدي الحقيقي لإنجاز مهام الحل السياسي الشامل للأزمة السودانية عبر تجزئة الحل من خلال تعدد المنابر، التلكؤ في تنفيذ اتفاقية السلام الموقعة مع الحركة الشعبية، الإصرار على إقصاء القوى السياسية من لجنة صياغة الدستور الانتقالي مما يفقده أي مشروعية قومية، الإصرار على التشبث بأجهزة الدولة الراهنة المنحازة حزبياً، مثل القضاء والقوات المسلحة وأجهزة الأمن، وعدم السماح بتحويلها إلى أجهزة ومؤسسات قومية، إضافةً لمقاومة أي خطوات لمصحة تحول ديمقراطي حقيقي وواسع، بدلاً عن ذلك عملت على مواصلة سياسة القمع والتعذيب حتى الموت كما حصل مؤخراً في بورتسودان، وقبل كل ذلك عدم الالتزام بالتدابير الأمنية والإنسانية المتفق عليها في دارفور، بل مواصلة سياسة القتل والحرق وحماية المجرمين وعصابات الجنجويد والذي أدى مباشرة إلى صدور قرار مجلس الأمن الدولي الأخيرة، ظل التجمع الوطني يؤكد دائما إدانته ورفضه لسياسات حكومة السودان في التعامل مع قضية دارفور، محذرا من الانعكاسات السالبة لهذا السلوك على تقدم مسار اتفاقات السلام، الحفاظ على السيادة الوطنية، ونحن إذ نؤكد مرة أخرى على تحمل الحكومة السودانية المسؤولية الكاملة عن الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية في دارفور والتي أكدتها (اللجنة الدولية لتقصي الحقائق) ودعت إلى

محاكمة المسئولين عنها، ونؤكد أيضاً ما ظللنا نردده من أن الجهاز القضائي في السودان قد فقد الاستقلالية والحياد، وأصبح تحت السيطرة المطلقة لسلطة حكومة الإنقاذ، وبالتالي فهو غير مؤهل للفصل العادل في محاكمة المتورطين في جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب ترقى إلى الإبادة والتطهير العرقي، ومن هنا تأتي عدالة القرار الأخير لمجلس الأمن (رقم ١٥٩٣). ظلت هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، ومنذ اختتام دورة انعقادها الأخير في العاشر من فبراير المنصرم في حالة اجتماعات تشاورية مستمرة لمتابعة تطورات الوضع السياسي ولقد شملت المشاورات قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقادة فصائل حركة تحرير السودان وجبهة الشرق وسكرتارية التجمع الوطني الديمقراطي في الداخل، وذلك بهدف الوصول إلى الخطوات الملائمة لمجابهة الظرف الدقيق الراهن الذي تمر به بلادنا، فإن التجمع الوطني الديمقراطي، وفي ظل هذا المنعطف الصعب من تاريخ الوطن، وبناء على المشاروات الواسعة بين أطرافه، يدعو إلى :

أولا: أن حكومة الخرطوم بمنظورها الراهن في تسويق قضايا الحل السياسي الشامل، وبإصرارها على استمرار هيمنتها المطلقة على السلطة، وبتفريطها في السيادة الوطنية وتحويل البلاد إلى محمية تحكم وتدار من قبل مجلس الأمن الدولي أضحت غير مؤهلة لتنفيذ مرحلة الانتقال من الحرب إلى السلام، والتزامات تحقيق التحول الديمقراطي والتنمية والاستقرار، وبالتالي يجب أن تذهب فورا وتفسح المجال لحكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة، تكون قادرة على تطبيق اتفاقيات السلام كاملة، وعلى إطفاء نار الحرب في دارفور وفرض تسوية سلمية تلبي مطالب شعبنا في دارفور وشرق السودان وسائر الأقاليم حكومة، قادرة على التحول الديمقراطي خلال فترة الانتقال وتطبيق برامج سياسية.

ثانياً: أن هذا البديل والذي نراه الأمثل في هذه المرحلة المصيرية من تاريخ الوطن، يستوجب حشد الإرادة الوطنية عبر مؤتمر قومى شامل تشارك فيه كل الفصائل والقوى والتنظيمات السودانية، بهدف تحقيق الإجماع الوطني الكامل على تشكيل الحكومة القومية ذات القاعدة العريضة، ولضمان تنفيذ اتفاقية السلام بطريقة تعزز السلام والوحدة الوطنية، وضمان ترسيخ التحول الديمقراطي العميق والواسع، وفتح الباب لإعادة بناء الدولة السودانية على أساس قومي لا مركزي يقوم على سيادة حكم القانون واحترام حقوق الإنسان، ويلتزم العدل في اقتسام السلطة والثروة ويراعي التعدد الاثني والديني والثقافي والنوعي في السودان، مما يحقق إقامة سودان موحد ديمقراطي مستقر

بإرادة شعبه الطوعية، فلتتحد قوتنا وتتوحد عزيمتنا في الشمال والجنوب والشرق والغرب لإنقاذ البلاد وتصفية الظلم والطغيان إلى الأبد من تاريخ الحياة السياسية السودانية ومستقبل أجيال السودان المستقل الموحد الديمقراطي .

التجمع الوطني الديمقراطي / هيئة القيادة

القاهرة ٢ إبريل ٢٠٠٥م

تحدث في الندوة كل من:

١ – عبد العزيز عثمان سام – حركة تحرير السودان

٢ – الشهيد جمال حسن جلال الدين – عن حركة العدل والمساواة

٣ – عبد الله محمد أحمد كنة – عن مؤتمر البجا

ومداخلات من عدة أشخاص كان أبرزهم تاج الدين بانقا من المؤتمر الشعبي، صلاح باراكوين من مؤتمر البجا، الصحفي فايز الشيخ السليك ومحمد مرسال من حركة تحرير السودان[1] .

وحول نفس القرار «١٥٩٣» أقامت (القناة الإريترية) ندوة بتاريخ ١٢/ ٤/ ٢٠٠٥م تحت عنوان (قرار مجلس الأمن «١٥٩٣» ردود الأفعال والتفاعلات) شارك فيها ممثلو الأحزاب السياسية بالمعارضة السودانية والتجمع النسوي، ونقلتها بالتفصيل صحيفة إريتريا الحديثة على مدار ثلاثة أعداد متواصلة، والمتحدثون هم:

* منى أركو مناوى – الأمين العام لحركة تحرير السودان

*إسماعيل عمر إدريس – لجنة محامى دارفور عن حركة تحرير السودان

*التيجانى الحاج عبد الرحمن – قوات التحالف السودانية

*د. جعفر أحمد عبدالله – ممثل الحزب الاتحادي الديمقراطي بدولة اريتريا

*جمالى حسن جلال الدين – أمين شئون الرئاسة بحركة العدل والمساواة

*صلاح باركوين – أمين الاتصال الخارجى بجبهة الشرق

(١) لمصدر: صحيفة اريتريا الحديثة/ الاعداد ١٦٠، ١٥٩ و١٦٢/ ابريل/ ٢٠٠٥.

*إحسان عبد العزيز – الأمين العام للتجمع النسوي الديمقراطي السوداني وممثل النقابات بدولة إريتريا .

*معتز عثمان الفحل – عضو المكتب التنفيذي للتجمع الوطني والناطق الرسمى باسم قوات الفتح .

*عبد الرحمن عبدالله عبد الرحمن – إعلام التجمع الوطني الديمقراطي/ الحزب الشيوعي السوداني .

*عبد العزيز نور عشر – عضو المكتب السياسي لحركة العدل والمساواة.

وفي نفس قضية دارفور وبمناسبة ٨/ مارس/ ٢٠٠٥م (يوم المرأة العالمي) أقام التجمع النسوي احتفالاً بالتضامن مع (هيئة دارفور النسوية للإغاثة والتأهيل) ممثلة في (إيمان ابوالقاسم سيف الدين). وذلك بعمل معرض احتوى على صور فوتوغرافية وبوسترات تعكس معاناة النساء والأطفال بدارفور ومظاهر انتهاكات حقوق الإنسان والإبادة الجماعية التي يمارسها النظام. كما احتوى المعرض على صور أخرى تعكس أوضاع النساء والأطفال بالجبهة الشرقية، حضر هذه المناسبة قيادات التجمع الوطني وممثلون من حركات دارفور، العدل والمساواة وحركة تحرير السودان كما حضرها عدد من ممثلي سفارات الدول المهتمة بالشأن السوداني ومنها ممثل السفارة الأمريكية بدولة إريتريا، وكذلك حضر الاحتفال (الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية) وأصدر التجمع النسوي بيانا في هذه المناسبة:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي بشرق السودان ودولة إريتريا

بيان في حضرة ٨ مارس – يوم المرأة العالمي-

باسم التجمع النسوي وفي هذا اليوم الخالد من حياة المرأة والذي جسد تطلعاتها وآمالها نحو مستقبل أفضل نحى جميع النساء في بلاد العالم قاطبة ونحى نضالاتهن لأجل ترسيخ مفهوم قضية المرأة وحقها في العيش الكريم الذي يكفل لها حقوقها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية ونحى جهود المجتمع الدولى بمنظماته الطوعية والرسمية التي

عملت على إرساء هذه المفاهيم ووضعها في دساتير ولوائح ونظم تكفل هذه الحقوق وتصون للمرأة كرامتها وإنسانيتها ونخص بالتهنئة المرأة السودانية الصامدة ونحيي صمودها وشموخها وصبرها ضد قوة البطش والعدوان طيلة سنوات القهر والظلم تحت نظام الجبهة الإسلامية الذي كانت فيه المرأة السودانية أكثر شرائح المجتمع تضرراً، فبالإضافة لكل الانتهاكات التي لحقت بالإنسان السوداني كان للمرأة نصيبها الإضافي من هذه الانتهاكات، وذلك بوضع قوانين قمعية خاصة بها لإذلالها وقهرها خاصة قانون النظام العام، قانون الزى الإسلامي، والقوانين الولائية كقانون والي الخرطوم لعام ٢٠٠٠م والذي حرم المرأة من العمل في الأماكن العامة والتي تشكل مصدر الرزق الأساسي لكافة الشعب، بالإضافة للقوانين العامة والتي طبقت على النساء بشكل واسع كقانون الصالح العام وفائض العمالة وغيرها من القوانين التي طبقت لإقصاء المرأة عن المجتمع وعزلها عن كل سبل العيش الكريم .

ونحن ننتهز هذه المناسبة العظيمة ونبعثها رسالة إلى التجمع الوطني الديمقراطي وإلى كل القوى السياسية السودانية المعارضة ونطالب مجدداً بدعم نضال المرأة السودانية وذلك بالعمل على الآتي:

١ . القضاء على كل أشكال تهميش المرأة وعزلها عن مواقع صنع القرار السياسي والاعتراف بالمؤسسات النسوية ودورها الأساسي في دفع عجلة تقدم المجتمع وتمكين المرأة في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وذلك بأن يراعي في كل الاتفاقات القادمة مع حكومة السودان إلغاء كل القوانين التي تنهك حقوق المرأة وترسخ ممارسة التمييز ضد النساء (وهي ما تمت الإشارة إليه في هذا البيان وما لم تتم).

٣ . مراعاة تمثيل المرأة تمثيلاً فعلياً وليس تمثيلاً شكلياً ورمزياً في الاتفاقات القادمة لأجل إكمال عملية السلام وفي كافة المنابر (القاهرة ، أبوجا) وهنا نلفت النظر إلى القرار (١٣٢٥عام٢٠٠٠م) لمجلس الأمن في جلسته (٤٢١٣ –أكتوبر/ ٢٠٠٠م) بتأكيد مشاركة المرأة في فض النزاعات وحلها وبناء السلام.

٤ . إعطاء قضية انتهاكات حقوق المرأة اهتماماً خاصاً وعلى رأسها المرأة في دارفور والتي أكد التقرير الصادر عن (لجنة التحقيق الدولية فبراير/ ٢٠٠٥) الذي أقر بوجود نزوح قسري بطريقة موسعة ومنهجية تنفذ بنظام من جانب الحكومة وقوات الجنجويد

وأثبت التقرير في ظل هذه الظروف وقوع حالات اغتصاب وعنف جنسي ضد النساء .

كما نخص في هذه المطالبة الاهتمام بالمرأة في شرق السودان في المناطق المتأثرة بالحرب ومناطق النزوح والمناطق المحررة لما تعانيه من فقر وجوع وعناء في توفير الماء وجلبه من مناطق بعيدة بالإضافة إلى العادات الضارة والمفاهيم التي رسخها التهميش والذي تعاني منه وتدفع حياتها ثمناً له في الولادة وفي الحمل، والفتيات أثناء عملية الختان .

ونحن في التجمع النسوي ندق ناقوس الخطر على هذا ونحمل التجمع الوطني بكل فصائله مسئولية الاهتمام بهذه القضية وطرحها وتناولها وحلها .

ختاما نجدد التهنئة لكل النساء.

المكتب التنفيذي للتجمع النسوي

بالتضامن مع :

هيئة دارفور النسوية للاغاثة والتأهيل

نسخ معنونة إلى :

١ . رئيس وأعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

٢ . د. جون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان

٣ . الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي

٤ . التجمع الوطني الديمقراطي – سكرتارية الداخل

٥ . التجمع النسائي الوطني الديمقراطي – الداخل

٦ . الاتحاد النسائى – الداخل

٧ . المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان

٨ . الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية

٩ . سفارات الدول المهتمة بالشأن السوداني

*كما كانت لنا اتصالات غير مباشرة مع (اتحاد المرأة بدارفور) بواسطة الوفود

المتحركة ما بين الأراضي المحررة بدارفور والجبهة الشرقية، وهو الاتحاد الذي كان يعمل في إطار الحركات المسلحة بالأراضي المحررة، وعبر هذه الاتصالات بعث لنا بطلب شفاهي لمعاونتهم التنظيمية وإرسال نسخة من اللائحة التي تنظم عمل التجمع النسوي، أرسلت له مرفق معها العدد الأخير من عزة الصادر في يونيو/ ٢٠٠٣م وهذا الخطاب التالي:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

٣٠/ يونيو/ ٢٠٠٣م

الأخوات / اتحاد المرأة بدارفور

بعد التحية

بداية نحي صمودكن ووقوفكن المشرف في مواجهة الظلم والقهر لنصرة الوطن بشكل عام ، ونصرة دارفور قلب غربنا النابض بوجه خاص، كما نحيي الانتفاضة الشعبية المسلحة والتي اندلعت كتعبير حقيقي عن رفض كل أشكال الظلم والتهميش.

ونحن إذ نحيي جهودكن نؤكد وقوفنا الكامل مع كل ما يمكن أن يصب في اتجاه تحرير الوطن من قبضة نظام الجبهة الغاشم، واستعادة حرية الإنسان السوداني وكرامته وعزته في ظل وطن موحد يرفرف فيه علم السودان الجديد.

والعزة للوطن

إحسان عبد العزيز

ع/ المكتب التنفيذي

مرفقات:

- نسخة من إصدارة عزة – صوت التجمع النسوي – العدد الأخير
- نسخة من لائحة التجمع النسوي

ومن ضمن اهتمامات التنظيم بقضية دارفور كانت اللقاءات الصحفية المتعددة التي أجرتها عزة في هذا الشأن مع قيادات الحركات المسلحة (د.خليل إبراهيم، عبد الواحد النور،أحمد عبد الشافع «توبا»،إبراهيم دريج وغيرهم (انظر الباب الأول_عزة وقضية دارفور_ص«٤٧») كان هذا الدور المتواضع الذي استطاع أن يلعبه التجمع النسوي فيما يخص (قضية دارفور) كقضية جوهرية ومصيرية من قضايا المهمش التي نؤمن بحقها في أن تكون قضايا ذات أولوية تقود إلى استقرار الوطن ووحدته.

هذا بالإضافة للصفحة التي كانت تعدها (إيمان أبو القاسم) في عزة (رسالة دارفور) والتي كانت تتناول قضية دارفور كقضية وأضاع النساء هناك كجزء منها.

وفي المجال الإعلامي أيضاً أصدر التجمع النسوي عدة بيانات في مناسبات مختلفة وقضايا وطنية متعددة ومنها موقف التجمع النسوي من اتفاق مشاكوس الإطاري الذي وقعته الحركة الشعبية لتحرير السودان في إبريل/ ٢٠٠٢م مع (نظام الخرطوم) وأصبح نواةً لاتفاقية (نيفاشا) للسلام وهذا نص البيان:

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

السادة / رئيس أعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

التحية والتجلة لكم

نخاطبكم اليوم في ظروف بالغة الدقة، فالتحدي الماثل أمام التجمع في هذه المرحلة والتي تعد نفقاً ضيقاً يجب أن يخرج منه وهو أكثر وحدةً وتماسكاً، فوحدة التجمع هي صمام الأمان لوحدة السودان والخيار المؤهل لتحقيق سلام شامل وعادل.

السادة الأفاضل:

يأتي بروتوكول مشاكوس كخطوة إيجابية نحو السلام، خطوة تنازلت فيها الجبهة الإسلامية عن آخر مبادئ مشروعها الحضاري المزعوم والذي تساقطت شعارته على التوالي ولم يتبق منه غير تمسكها بالسلطة.

السادة الأفاضل:

إن أي توجه إيجابى من النظام نحو السلام يأتي كنتاج طبيعي لصمود جماهير شعبنا

ونضاله، وحتى يتوج هذا الصمود لابد من اشراك التجمع الوطني الديمقراطي كطرف أصيل في المفاوضات القادمة لإحداث إجماع وطنى نحو الطريق إلى سلام عادل وشامل يحقق السودان الموحد الجديد، سودان العدالة والمساواة والسلام الذي بذلت لأجله الأرواح والدماء.

السادة الكرام :

استبعدت المرأة من المشاركة السياسية وعن المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار، وبرغم هذا الظلم لم تتوقف محاولاتها في التغلب على هذا الواقع والقيام بدور فاعل ومؤثر في إرثاء دعائم الديمقراطية والسلام، وفي هذا الاتجاه يسعى التجمع النسوي لعقد مؤتمره الثانى المقرر في ٢١ سبتمبر المقبل بالأراضي المحررة في منطقة كرباويب، ونحن إذ نعد العدة لهذا المؤتمر نناشد فصائل التجمع الوطني الديمقراطي دعمه والعمل على إنجاحه .

في الختام نؤكد وقوفنا كتجمع نسوى مع كل ما يصب في اتجاه وحدة التجمع وتدعيم مواثيقه ومقرراته الممثلة في إعلان القضايا المصيرية ومع كل مايقود إلى إحلال سلام عادل وشامل في إطار السودان الموحد .

عاش نضال الشعب السوداني

عاش نضال المرأة السودانية

لجنة التسيير

٣ أغسطس ٢٠٠٢م

وفي نفس هذه المناسبة ولأهمية الحدث قام التجمع النسوي بإصدار عدد خاص من إصدارة (عزة) أجرى فيه عدة لقاءات مع أعضاء هيئة القيادة من الأحزاب السياسية المختلفة. وكنا قد ذكرنا ذلك في (الباب الأول_الفصل السادس الخاص بإصدارة عزة) (انظر اتفاق مشاكوس ص«٤٣») وكذلك اتفاق(جدة الإطاري بين الميرغني وحكومة السودان _ص«٤٤») ، واتفاقية نيفاشا للسلام الشامل ص«٤٣» وكذلك تناولت عزة العديد من القضايا المهمة التي ترتبط باستقرار ومستقبل الوطن.

جبهة الشرق:

وعندما تكونت جبهة الشرق في فبراير/ ٢٠٠٥م كتحالف بين حزبي مؤتمر البجا

بقيادة موسى محمد أحمد والأسود الحرة بقيادة مبروك مبارك سليم، كان للتجمع النسوي موقف داعم للجبهة باعتبارها منبراً يقود إلى سلام عادل يخدم قضايا الشرق ويستجيب لمطالبه المشروعة. لأجل حياة كريمة تتوفر فيها ضروريات الحياة التي تفتقدها المنطقة عبر عقود من الزمان ما قبل وبعد الاستقلال، حيث ظلت تعاني التهميش والنسيان عبر الأنظمة المختلفة التي حكمت السودان، فشارك التجمع النسوي في احتفالات فصائل الشرق بتكوين الجبهة وانعقاد المؤتمر التأسيسي لها، وفي اليوم الختامي عقدت قيادات التجمع النسوي اجتماعاً بالأراضي المحررة بتاريخ / ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٥م خرج الاجتماع بعدة قرارات صاغها في (بيان صحفي) تضمنته كلمة الأمين العام للتجمع النسوي في الحفل الختامي لفعليات الاحتفال بتكوين جبهة الشرق في الفترة من ٢٨-٣٠/ ٣/ ٢٠٠٥م وهذا نص البيان .

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

بيان صحفي :

عقدت قيادة التجمع النسوي ممثلة في فصائله المختلفة بدولة إريتريا والأراضي المحررة شرق السودان عدة لقاءات لمناقشة بعض القضايا المتعلقة بمسيرة حركة هذا التنظيم ومتطلبات المرحلة وفقا لمستجدات الظروف السياسية الراهنة وتوجت هذه اللقاءات باجتماع عضوات المجلس العام والمكتب التنفيذي بالأراضي المحررة بتاريخ ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٥م وخرجت بالآتي :

١- الإشادة بقرار التجمع الوطني المؤازر في إيجاد منبر تفاوضي لشرق السودان.

٢- التأييد الكامل للخطوة التاريخية بإعلان توحد تنظيمي مؤتمر البجا والأسود الحرة في جبهة الشرق.

٣- تأكيد موقف التجمع النسوي المؤيد والداعم لجبهة الشرق وتأكيد الإسهام الفاعل في كل ما يدفع في اتجاه خدمة قضايا هذه المنطقة وتحقيق مطالبهم المشروعة في

الاقتسام العادل للسلطة والثروة في إطار تحقيق السلام الشامل لكل أجزاء الوطن وبناء السودان الجديد.

٤- مناشدة جبهة الشرق بإشراك النساء من المنطقة في كل خطوات التفاوض وبناء السلام وسنكون نحن في التجمع النسوي بفصائله المختلفة خلفهن نشد من أزرهن دعماً ومساندة وعطاء.

٥- نعلن تضامننا مع حركتي تحرير السودان والعدل والمساواة في مطلبهم العادل (إنفاذ قرار مجلس الأمن رقم«١٥٦٤») والقاضي بمحاكمة مرتكبي الجرائم ومنتهكي حقوق الإنسان بدارفور أمام محكمة دولية .

٦- ندين كل الانتهاكات التي تمارسها قوات الحكومة والجنجويد ضد النساء بدارفور ونشير إلى قرار لجنة التحقيق الدولية الصادر في (فبراير ٢٠٠٥) المؤكد لهذه الانتهاكات بما فيها الاغتصاب والعنف الجنسي، ونعلن تضامننا الكامل معهن.

٧- نناشد الحركة الشعبية لتحرير السودان وهي عاكفة الآن في تنفيذ اتفاق السلام أن تعمل على إشراك النساء في عملية توزيع الحقائب وحفظ نسبة عادلة لهن في المناصب التشريعية والتنفيذية .

عاش نضال المرأة السودانية

النصر والصمود لقوى السودان الجديد — أمانة الأعلام

الأراضي المحررة/ ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٥م

توحيد الحركة النسائية:

ظل التجمع النسوي منذ بداية تكوينه مهموماً بتوحيد الحركة النسائية لما أصابها من فرقة وشتات في عهد الانقاذ مما ساعد على استبعاد المرأة عن مواقع صنع القرار في التجمع الوطني. وأسهم ذلك في إعطاء الفرصة للقوى التقليدية أن تجعل المرأة على هامش المسيرة. وكان من المهم توحيد الحركة النسائية في كيان واحد يعمل على تفعيل وجودها داخل هياكل التجمع الوطني. ولأجل هذا الهدف قام التجمع النسوي بإصدار (نداء) منتهزاً اجتماعات هيئة القيادة في يونيو/ ١٩٩٩م، وحضور عدد من الصحفيات

القادمات من الداخل والخارج، وكذلك حضور السيدة/ ريبكا قرنق زوجة القائد الراحل/ د.جون قرنق ديمبيور، فعمل على إرسال هذا النداء بواسطتهن، وبواسطة قيادات التجمع الوطني المشاركة في الاجتماع بالإضافة إلى المنظمات النسوية المعنية بشأن المرأة السودانية بالداخل والخارج. فكان للتجمع النسوي السبق في بث فكرة توحيد الحركة النسوية، إذ سبق ذلك قرار مؤتمر مصوع (سبتمبر/ ٢٠٠٠م) الذي أوصى بقيام مؤتمر للمرأة السودانية، يعمل على توحيد الحركة النسائية وتمثيلها في مواقع صنع القرار بالتجمع الوطني وهذا نص النداء:

التجمع النسوي الديمقراطي

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

«نداء»

إلى جميع نساء بلادي

نبعث بهذا النداء إلى جميع التنظيمات النسوية والفئوية والطوعية التي تعنى بشؤون المرأة، وإلى أمانات المرأة بالأحزاب والفعاليات السياسية والمستقلات وكل سودانية معارضة حادبة على مصلحة الوطن .

نخاطبكم وبلادنا تمر بهذا الظرف العصيب والذي يتطلب انتظام الصف وتعاظم الإحساس بالمسؤولية والوقوف نصب هامات الوطن بعيداً عن المصالح الحزبية الضيقة.

نخاطبكم وآمالنا كلها تتعلق بما يصل إليه الاجتماع التاريخي المهم للتجمع الوطني الديمقراطي المنعقد الآن بأسمرا (يونيو/ ١٩٩٩م)، التجمع الذي أصبح الآن أمل الشعب السوداني ومحط طموحاته.

الأخوات الفضليات

لا يخفي على أحد دور المرأة السودانية الفاعل والداعم للمسيرة النضالية على مر تاريخ الحركة الوطنية، كما لا يخفي على أحد نضال المرأة لأجل الحصول على حقوقها الأساسية محققة مكتسبات يجب علينا أن نعض عليها بالنواجذ، وفي ظل النظام الحالي والتردي الذي شمل جميع أوجه الحياة من انهيار اقتصادي وانحلال اجتماعي وأتون

حرب مستعرة وقودها أزواجنا وإخواننا وفلذات أكبادنا كانت المرأة هي المتضرر الأول والمتأثر الأكبر .

نساء بلادي

لقد مارس هذا النظام سياسات قمعية سعت إلى تحجيم المرأة وسلبها ما حققته من مكتسبات خلال مسيرتها النضالية، وكان نتاجها تشتتنا في بلاد المهجر أو المنافي الشيء الذي ألقى بظلاله القاتمة على وحدة صفنا فأصبحنا في مفترق طرق، حتى ونحن في ظل الممارسة الديمقراطية ممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي لم نتمكن من انتزاع حقوقنا من خلال مواقع صنع واتخاذ القرار. وظللنا طيلة هذه الفترة بعيدين كل البعد عنها لا بأبعادنا ولكن باستبعاد أنفسنا بالفرقة والشتات وتعدد الكلمة.

نحن من منبر التجمع النسوي الديمقراطي السوداني بدولة إريتريا والتجمع النسوي بالأراضي المحررة القطاع الشمالي - منطقة قرورة نناشدكم بتكوين تجمعات نسوية تشمل جميع القوى المعارضة، وانتخاب عضوات المؤتمر العام والذي من خلاله يمكن للحركة النسوية أن تضع ميثاقها وتنتخب لجنتها المركزية والتي ينبغي أن تكون هي المعبر عن جميع نساء السودان المعارضات والحادبات على بناء سودان جديد، سودان الحرية والعدالة والمساواة .

عاش نضال الشعب السوداني

عاش نضال التجمع الوطني الديمقراطي

عاش نضال المرأة السودانية

وعاش السودان حراً مستقلاً

توقيع:

عن مكتب أسمرا / سعاد الطيب حسن

عن القطاع الشمالي منطقة قرورة/ سميرة إدريس إبراهيم

١٢/٦/١٩٩٩م

العمل الإذاعي:

لعب التجمع النسوي دوراً كبيراً في قضايا الوطن عبر إذاعتي (صوت السودان - صوت التجمع الوطني الديمقراطي) التي كانت تبث من أسمرا، وإذاعة (صوت الحرية والتجديد - صوت السودان الجديد) وهى الإذاعة التي تبثها قوات التحالف السودانية من الأراضي المحررة كما ذكرنا، حيث كان للتجمع النسوي برنامج أسبوعي ثابت بإذاعة صوت الحرية والتجديد، تعده وتقدمه إحسان عبدالعزيز تحت اسم (صوت عزة) أجريت عبره عدة لقاءات مع رموز وقيادات التجمع الوطني الديمقراطي والمعارضة السودانية وكان أبرزهم د. جون قرنق في تصريح صحفي، باقان أموم، عبد العزيز الحلو، منصور خالد، الصادق المهدى، على الحاج، عبدالوحد النور، د.خليل إبراهيم، عبدالله كنة، الشيخ عمر محمد طاهر، هاشم محمد أحمد، التيجانى الطيب، مبارك الفاضل، التوم هجو، د.الشفيع خضر، جوزيف أكيلو، باسفيكو لادو لوليك، محمد سيد أحمد عتيق وآخرون.

وعبر هذا البرنامج كانت تقدم فقرة بعنوان (قضية) وعبرها تم تناول العديد من القضايا التي تهم الوطن في المجالات المختلفة والمجالات الخدمية كالتعليم والصحة، وأجريت عدة لقاءات مع ذوي الاختصاص في هذه المجالات من داخل الوطن وخارجه، كما كان للراحلة المقيمة (وداد صديق الأمين) برنامج إذاعي تعده وتقدمه عن إعلام التحالف النسوي السوداني تحت اسم (امرأة وطن) تقدم عبره عدة فقرات في مجال المرأة و السياسة، الأسرة والطفل وكثير من القضايا التي تهم المرأة والمجتمع.

وهكذا ظلّ التجمع النسوي طوال تلك الحقبة من الزمن داعماً لمسيرة النضال عبر التجمع الوطني الديمقراطي، مهموماً بهموم الوطن وقضاياه، ولم ينغلق على قضايا المرأة وحدها بل ظلّ داعماً لكل مايهدف إلى حل القضية السودانية، ملتزماً بمواثيق التجمع الوطني ومقرراته برغم موقفه من المرأة، صمد أمام كل التحديات لتبقى راية نضال المرأة السودانية عاليةً خفاقه.



■ الفصل العاشر

نساء في مرمى البندقية

كنا قد تحدثنا في الباب الأول عن انخراط نساء الشرق ونساء البجا على وجه الخصوص في العمل التنظيمي للتجمع النسوي عبر فرعياته بالأراضي المحررة ومناطق النزوح ومعسكرات اللاجئين، بدأ ذلك منذ الدورة الأولى للتنظيم إذ أنشئت أول فرعيات للتجمع النسوي بكل من قرورة وهيكوتا .. حيث أنشأت رئيسة التجمع النسوي (سعاد الطيب) فرعية قرورة في أول زيارة لها للأراضي المحررة كرئيسة للتجمع بعد عقدت اجتماعاً مع القيادات النسوية بالمنطقة في (٩/ ٣/ ١٩٩٩م) بمكاتب (اتحاد المرأة البجاوية) وتكونت أول فرعية للتجمع النسوي في ذلك التاريخ على النحو التالي:

* خديجة محمد آدم (حجية بت قبرى ربى) رئيساً
* نجاة إدريس إبراهيم ـــــــ سكرتيراً
* سعيدة حامد موسى ـــــــ أميناً للمال

***

وكانت ثانى الفرعيات بمعسكر هيكوتا للاجئين بإشراف (نادية مصطفى – حزب الأمة) والتي أصبحت فيما بعد مسئولة الفرعية لاقامتها الدائمة بهيكوتا حيث كان يعمل زوجها (د.الزين هاشم) بالمستشفى الميداني للتجمع الوطني.. تكونت الفرعية برئاسة (أبوك دينق) التي كانت تشغل رئيسة (اتحاد نساء السودان الجديد) وهو الفصيل النسوي (بالحركة الشعبية لتحرير السودان) وعضوية عدد من قيادات الاتحاد ومنهن (حنان جادا)، تميز معسكر هيكوتا للاجئين باحتوائه على أعداد كبيرة من الأسر والتي وصل عددها حسب تقارير المنظمات العاملة هناك إلى حوالي (سبعمائة وخمسين أسرة) كان معظمهم أسر (الجيش الشعبي لتحرير السودان) .

أما منطقة (قرورة) فتعتبر من المناطق التي حظيت بناتها بقدر أوفر من التعليم لذا نجد أن هناك أعداداً كبيرة من النساء والشابات انخرطن في الأحزاب السياسية للتجمع الوطني و التنظيمات النسوية التي قامت بالمنطقة منذ تحريرها في مارس/ ١٩٩٧م فكان (لقوات التحالف السودانية) القدح المعلى في ذلك حيث تميز (التحالف النسوي السوداني) بنشاطه الواسع واستيعابه لعدد كبير من الكوادر النسوية ذات قدر عالي من الوعي مما ساعد في أن يلعب التنظيم دورا مميزا وسط النساء، فقد كانت تزور الأراضي المحررة من فترة لأخرى قياديات من التحالف النسوي من الداخل والخارج وأذكر منهن على سبيل المثال (د.ندى مصطفى، أمل قرنى، زهرة حيدر، رحاب عبد الباقي، مريم عز الدين، وأخريات) هذا بالإضافة لنشاطات اتحاد نساء البجا و اتحاد نساء الأسود الحرة، لذا شهدت منطقة قرورة بالتحديد حركة نسوية مميزة برغم موقعها الحدودي الذي جعلها دائما في حالة (مد وجزر) للمحاولات المتكررة من قبل النظام لاستردادها حتى تم ذلك في العام ١٩٩٩م، فاضطر عدد كبير من الأسر والشباب للنزوح إلى الحدود الاريترية. وهي ما عرفت (بقرورة الإريترية) خاصة ممن انضموا إلى أحزاب وفصائل التجمع الوطني. وهذه من الأسباب التي جعلت منطقة قرورة واحدة من المناطق التي استهدفتها برامج وخطط فرعيات التجمع النسوي ما بعد انعقاد مؤتمر كرباويب (سبتمبر ٢٠٠٢م) وأعيد بها تكوين أول الفرعيات بعد المؤتمر بإشراف رئيسة التجمع النسوي لدورته الجديدة (سميرة إدريس إبراهيم) وذلك في ٨/ ٤/ ٢٠٠٣م وتكونت الفرعية من:

* خديجة إبراهيم (التحالف الوطني _ قوات التحالف السودانية) ـــــ رئيساً

وعضوية كل من:

* رقية (عمارة) صالح (التحالف الوطني _قوات التحالف السودانية)

*عوضية حامد و دلامة حامد (من مؤتمر البجا)

* سلمونة سلمون و سلمى إبراهيم (من الأسود الحرة)

وبمساهمة من الفصائل الثلاثة تم إنشاء مكتب لإدارة أعمال الفرعية بمعسكر الشهيد (سليمان ميلاد) وهو معسكر قامت بإنشائه (قوات التحالف السودانية) تخليداً لذكرى الشهيد (سليمان ميلاد) كواحد من القيادات العسكرية بالجبهة الشرقية.

وثاني الفرعيات التي تكونت كانت بمعسكر هيكوتا بإشراف عضوات المكتب التنفيذي (أبوك دينق، زينب موسى وشخصي إحسان عبد العزيز) وممثلتان من مكتب فرعية هيكوتا السابق وهما (الشهيدة أم جمعة بنجامين و حليمة يانتون) في ٦/ ٤/ ٢٠٠٣م حيث تزامنت زيارتنا للقطاع الأوسط مع زيارة الرئيسة لمنطقة قرورة، وقام الوفد بإنشاء ثلاث فرعيات (هيكوتا ، شقلوبة وكرباويب).

فرعية هيكوتا (٦/٤/٢٠٠٣م):

* حليمة يانتون ـــــــــ رئيساً

* ميرى دانيال ـــــــــ سكرتيراً إدارياً

وعضوية كل من:

(ريبكا نال واك ، قمر آدم ، مونيكا أويت دول ، فاطمة جالواج ، أسيا الكندر ولندا جلدو)

فرعية شقلوبة (٧/ ٤/ ٢٠٠٣م)

* حواء محمود ـــــــــ رئيساً

* منى محمود ـــــــــ سكرتيراً

وعضوية كل من :

(آمنة آدم ، حليمة محمد طاهر وأم الحسن فكى) .

« جميعهن من مؤتمر البجا »

فرعية كرباويب : (٧/ ٤/ ٢٠٠٣م):

* جمعية إبراهيم ـــــ رئيساً

* خديجة حامد ـــــ سكرتيراً

وعضوية كل من :

(أم على أونور ، زينب عوض بشير و آمنة عيسى) .

« جميعهن من مؤتمر البجا »

وفي العام ٢٠٠٤م انضمت إلى الفرعية الناشطة السياسية بمؤتمر البجا (إحسان الشيخ) وكانت إضافة حقيقية لنشاط الفرعية في كل المناسبات التي قمنا بالاحتفال بها في الأراضي المحررة حيث كانت تعمل معلمة بمدرسة كرباويب للبنات (مرحلة الأساس).

فرعية تلكوك:

وفي يوليو٢٠٠٤ م تكونت فرعية (تلكوك) برئاسة (حواء محمود) عند زيارة وفد التجمع للمنطقة، وتركنا مهمة تكملة أسماء مكتب الفرعية لنساء المنطقة بعد مغادرة الوفد، في فترة زيارتنا لتلكوك كانت (حواء محمود) قد انتقلت من شقلوبة إلى هناك، فبحكم وظيفتها كمعلمة بمرحلة الأساس كانت تتنقل بين المناطق حسب الحاجة، كما كانت عضو بالمكتب التنفيذي للتجمع النسوي وتشغل مهام (مسئولة الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة) الجدير بالذكر أن مدينة « تلكوك» كانت عرضة لاستهداف النظام وذلك لوقوعها في (قطاع همشكوريب) وقربها من (همشكوريب) المدينة خاصة في فترتي التحرير .. التحرير الأول إبريل/ ٢٠٠٠م حتى ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٠م والتحرير الثاني ٤/ ٩/ ٢٠٠١م حتى اتفاقية السلام وسحب قوات الجيش الشعبي (لواء السودان الجديد) في يوليو/ ٢٠٠٦م.

وستظل في ذاكرة أهل المنطقة ونسائها ذلك القصف العشوائى الذي قام به النظام لمنطقتي (تلكوك و تهداى) في يونيو/ ١٩٩٩م والذي راح ضحيته عدد من المدنيين ومعظمهم من النساء والأطفال وخلف عدداً من الجرحى من بينهم (آمنة محمد) التي

أصبحت فيما بعد عضواً بمكتب فرعية «تلكوك» (كنا قد تناولنا موضوع القصف في الباب الأول).

فرعية همشكوريب:

بعد التحرير الثاني لمدينة همشكوريب بقيادة (لواء السودان الجديد) في سبتمبر ٢٠٠٢م قامت رئيسة التجمع النسوي سميرة إدريس بزيارة المدينة برفقة د. سهير مصطفى – عضو المكتب التنفيذي ومسئولة الإعلام ضمن برنامج زيارة المنظمات الطوعية للمنطقة في نفس الشهر الذي تمّ فيه التحرير. وعملنا على وضع تصور لقيام فرعية للتجمع النسوي بهمشكوريب بمساعدة نساء المدينة، حالت أسباب كثيرة دون وضع التصور حيز التنفيذ. وعلى رأسها عدم توفر المال اللازم لذلك حتى بدأ التطبيق الفعلي لتنفيذ (اتفاقية نيفاشا). وانسحاب القوات من همشكوريب كواحدة من المناطق التي تقع تحت سيطرة (الجيش الشعبى لتحرير السودان).

وهكذا أثبت النشاط النسوي في الجبهة الشرقية أن ما فرضه الدهر والمجتمع على المرأة بشرق السودان من قيود ما هي إلا سياج وهمية، يمكن أن تنكسر بالإرادة السياسية للسلطة التي يمكن أن تحكم السودان حكماً ديمقراطياً، وتعمل على وضع برامج جادة تستهدف النهضة بالمنطقة بشكل عام والنساء على وجه الخصوص، وتؤمن بالدور الذي يمكن أن يلعبه إنسان الشرق في بناء وتنمية المجتمع وأن لا تعزل النساء عن هذا الدور. مع الوضع في الاعتبار الاحترام الكامل لثقافة المجتمع وتقاليده، فالموازنة بين كل هذه المكونات يعنى احترام الإنسان واحترام حقوقه.

هناك أسماء برزت في عمل الفرعيات بالأراضي المحررة وكانت على رأس هذه الأسماء (الحبوبة زينب عوض بشير) التي كنا قد تحدثنا عنها في الباب الأول وسنعود إليها ضمن الرموز النسوية بالجبهة الشرقية ، كذلك (جمعية إبراهيم) التي لعبت دوراً رئيسياً في نجاح المؤتمر بالمنطقة، كما جعلت دارها مقراً لاستراحة المشاركات وتناول وجباتهن، وبعد أن تم اختيارها كرئيسة للفرعية لعبت دورا كبيرا في توعية النساء وتشجيعهن على حضور حلقات التثقيف الصحي والغذائي بشكل أسبوعي في قرية النساء. وتمكنت من جذب أكبر عدد من المشاركات بحماسها لإدارة الحوار واستعدادها للإجابة على الأسئلة والاستفسارات، اعتمدت جمعية إبراهيم في حلقاتها الإرشادية على كتيبات بعنوان (صحتنا) من إعداد منظمة (المنار السودانية) قدمت

للتجمع النسوي كدعم من منظمة العمل النسوي بالقاهرة « معن» بواسطة (د. ماجدة محمد أحمد على) .. جمعية إبراهيم من مواليد مدينة كسلا ولكنها لم تكمل تعليم الأساس. وبالتالي لا تجيد القراءة والكتابة فكانت تستعين بزوجها الذي كان يعمل بالإدارة المدنية للمنطقة ليساعدها في التحضير للحلقات الأسبوعية للتثقيف الصحي لتتمكن من أداء دورها الذي عزمت عليه وقدمت نفسها له، لتصبح واحدة من نماذج النساء اللاتي تحدين الواقع المرير، وقفزن فوق الحواجز ليضعن بصماتهن على تاريخ الريف والقرى في الهامش المسحوق، لم تكن كرباويب الفرعية الوحيدة التي نظمت حلقات تثقيف صحي لعضواتها، بل استفاد التجمع من هذه الكتيبات إلى حد كبير خاصة فرعية قرورة حيث كانت من أبرز الفرعيات التي نشطت بها حلقات التثقيف الصحي بإشراف رئيسة الفرعية (خديجة إبراهيم)، وكذلك فرعية هيكوتا والتي كونت لجنة لتنفيذ الحلقات الإرشادية برئاسة (ميرى دانيال) و(إشراقة التجاني).. فكانت الحلقات بمثابة عمل تثقيفي واجتماعي قرب بين النساء، وفتح مجالاً للاستفادة من الوقت في التنوير ببعض الإرشادات التي تحتاجها النساء في الحياة اليومية وفي نطاق الأسرة.

كانت هذه قوائم النساء اللاتي قدن عمل فرعيات التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان، نساء جئن من الشمال، ومن الجنوب والغرب ليكون التلاحم في الشرق كأروع ما يكون التلاحم عاكساً صورة مصغرة للسودان الجديد. ذلك الحلم الذي جمع قوى الهامش فجاءوا لأجله من كل فج عميق، نساء الجنوب الذي ظل يعانى من الظلم و التهميش ردحاً من الزمان كن يظنن أن الجنوب هو الأكثر تهميشاً حتى جئن إلى الشرق (المنسى) ليجدن التهميش مجسماً وذلك ما عبرت عنه الشهيدة (أم جمعة بنيامين) في مؤتمر كرباويب قائلة [1]:

(جئنا من جنوب السودان إلى شرقه وكنا نعتقد أننا الأكثر تهميشاً كمنطقة والأكثر اضطهاداً كنساء لنكتشف أن الشرق يفوقنا ظلماً، نحن نساء الجنوب ومنذ بداية مشوار النضال عزمنا على أن نكون بجانب الرجل حتى لا يتجاوزنا الزمن .. لذا أدعو أخواتى بشرق السودان أن يسرن في نفس الطريق ويتمردن على هذا الواقع المرير).

ومن بين ما ذكرنا من أسماء كانت هناك نساء تميز عطاؤهن ووضعن بصماتهن على

(١)محضر جلسات مؤتمر كرباويب/ اليوم الأول/ الفترة الصباحية/ ٢١/ ٩/ ٢٠٠٠م

تلك التجربة وذلك التاريخ من مختلف الفصائل والأحزاب من المقيمات بالأراضي المحررة . وبما أسعفتنا به الذاكرة وما توفر لدينا من وثائق وإفادات حاولنا حصر هذه الأسماء التي دفعت بالعمل في تلك المرحلة بتلك المناطق تحت قيادة المكتب التنفيذي للتجمع النسوي في دورتيه الأولى والثانية في الفترة من ١٩٩٨_ ٢٠٠٢م ، ٢٠٠٢_٢٠٠٦م . .فكن(سعاد الطيب حسن ونادية مصطفى) من حزب الأمة القومي (سميرة إدريس، حواء محمود، جمعية إبراهيم وزينب عوض بشير) من مؤتمر البجا، (عايضة سعيد) من (الأسود الحرة)، (ميري ين تور، أبوك دينق، زينب موسى والشهيدة أم جمعة بنيامين) من الحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، (مريم خاطر) من قوات التحالف الفيدرالي السوداني، (د.سهير مصطفى و دار السلام) من (التحالف الوطني/ قوات التحالف السودانية) وغيرهن الكثيرات من المقيمات بتلك المناطق.. سنأخد منهن أسماء أصبحت رموزاً لنضالات النساء في تلك المرحلة حيث كانت الجبهة الشرقية صورة لملامح السودان الجديد الذي كنا نتطلع إليه موحداً وكان النضال لأجل وطن أضحى وطنين.

رموز من هنا وهناك:

*سميرة إدريس إبراهيم

*من قبائل البجا

*الفصيل (مؤتمر البجا)

*عرفت وسط المقاتلين في الجبهة الشرقية (بسميرة بجا)

* انضمت لمؤتمر البجا في مارس ١٩٩٧م بعد تحريرها بواسطة القوات المشتركة للتجمع الوطني الديمقراطي. وفي ذلك تقول سميرة :

(كنت أعمل موظفة بالرعاية الاجتماعية بمحافظة طوكر وأشغل وظيفة مشرف منذ العام ١٩٩٣م وحتى مارس ١٩٩٧م حيث تم تحرير المنطقة من قرورة وحتى مرافيت بواسطة القوات المشتركة للتجمع الوطني وتمت السيطرة على المنطقة ثم حلت المجالس المحلية وأعيد تكوينها وأصبحت الإدارة المدنية تحت إشراف مؤتمر البجا – تم استدعائي وثلاثة زملاء آخرين باعتبارنا أعضاء بالمجلس المحلي واستجوبنا وبعد التأكد من هويتنا تم إخلاء طرفنا حيث أننا موظفون ليس إلا .. وترك لنا الخيار

كمواطنين .. فاخترت أن أكون ضمن القوى المعارضة بالتجمع الوطني وانضممت إلى مؤتمر البجا حيث وجدت أنه الفصيل الأقرب لتحقيق طموحات أهلي وتطلعاتهم نحو[1] مستقبل أفضل وعيش كريم خاصة وأني من قبائل البجا ومن مناطق الشرق التي عانت من الظلم والتهميش ردحاً من الزمان.)

* شغلت رئيسة اتحاد المرأة البجاوية من ١٩٩٨م وحتى ٢٠٠٦م.

* انتخبها الحزب لتمثيله بهيئة قيادة التجمع النسوي عام١٩٩٩م وشغلت مسؤولة (الشؤون الإنسانية والأراضي المحررة) بالمكتب التنفيذي في الفترة ١٩٩٩م – ٢٠٠٢م.

* في سبتمبر ٢٠٠٢م بمؤتمر كرباويب انتخبت بالإجماع رئيساً للتجمع النسوي وظلت تشغل هذا المنصب حتى ٢٠٠٦م حيث وقعت اتفاقية الشرق في أسمرا وعادت قيادات مؤتمر البجا إلى الداخل وشاركت في السلطة.

* لعبت دوراً كبيراً في تدريب وتأهيل النساء بالأراضي المحررة عبر المناصب التطوعية التي تقلدتها باتحاد نساء البجا والتجمع النسوي الديمقراطي، وعبر المنظمات الطوعية التي عملت بها طوال هذه الفترة مثل (منظمة البجا للإغاثة ، منظمة شرا ومنظمة الآي .آر.سي).

* كانت لها صفحة ثابتة في إصدارة عزة تحت عنوان (رسالة الأراضي المحررة) وأسهمت هذه الصفحة في إلقاء الضوء على مشاكل ومعاناة النساء بالمنطقة. ولفت نظر العديد من التنظيمات النسوية السودانية والمنظمات الطوعية بدول المهجر للعمل على مساعدة نساء تلك المناطق، تناوبت معها في إصدار هذه الصفحة (إحسان علي إبراهيم وعمارة صالح).

*لعبت دوراً كبيرا في كسر الحاجز بيننا ونساء المنطقة حيث بدأت زياراتنا لقرى النساء بشئ من التردد من قبل الطرفين، كنا نخاف عدم تقبلهن لنا حيث كن يتوجسن منا كنساء ناشطات يعملن وسط مجتمع معظمه من الرجال، أسهمت سميرة والحبوبة زينب في كسر هذا الحاجز النفسي حتى أصبحنا جزءاً من ذلك المجتمع الطيب النقي.

(١) إصدارة عزة/ العدد الأخير(٢٢)/ يوليو/ ٢٠٠٧م – ملف الشرق.

* ظلت عنصراً فاعلاً في مسيرة التجمع النسوي ورمزاً من رموز تلك المرحلة النضالية وعلماً من أعلام الحركة النسوية السودانية حتى عودة مؤتمر البجا إلى الداخل ومشاركته في السلطة بعد (اتفاقية أسمرا لسلام الشرق في أكتوبر ٢٠٠٦م).

*الحبوبة/ زينب عوض بشير

*من قبائل البجا

*الفصيل: (مؤتمر البجا):

*كنا قد ذكرنا أنها قابلة قرية كرباويب على مدى يزيد عن الأربعة عقود وترفض أن تتقاضى أجراً على ذلك العمل.

*امرأة مختلفة في مجتمع مختلف .. فبرغم عمرها الذي ناهز السبعين عاماً إلا أنها لعبت دوراً كبيراً في إقناع النساء بقريتها بالمشاركة في المؤتمر والدخول في العمل التنظيمي بفرعية كرباويب بعد المؤتمر. وهي التي أشارت إلينا بأهمية لقاء أزواج النساء اللاتي وقع عليهن الاختيار لعضوية الفرعية وإقناعهم بالفكرة قبل طرحها على النساء، كانت نصيحتها صائبة ومما زاد الخطوة نجاحاً كان معظم الأزواج يعملون بالإدارة المدنية ويعرفوننا تماماً ويتعاونون معنا في كل النشاطات التي كنا نقيمها بالأراضي المحررة.

*وهي ذات المرأة التي كانت قد شجعت النساء في المؤتمر على الإمساك بالميكرفون والحديث عن مشاكلهم المتعلقة بالصحة والعلاج خاصة في ظروف الحمل والولادة. وعن عدم وجود مراكز صحية قريبة وطالبت بالترجمة من البداويت إلى العربية والعكس وتكرم بذلك عضو هيئة قيادة التجمع الوطني (عبد الله كنه) وبعض الشباب.

*وهي ذات المرأة التي أقنعت النساء داخل المؤتمر برفع الستار الفاصل بينهن، وبقية الحضور من المراقبين والإعلاميين في ذلك المشهد الذي تناولناه بالتفصيل في هذا الباب الفصل الخامس (كرباويب صرخة في وادى الصمت).

*اختيرت عضواً بفرعية كرباويب منذ تكوينها في ٦/ ٤/ ٢٠٠٣م وحتى نهاية المرحلة في العام ٢٠٠٦م وظلت عضواً فاعلاً ومؤيداً لكل نشاطات التنظيم ومشجعاً للنساء على المشاركة فيها، وظل بيتها ملاذاً لنا كلما ذهبنا لزيارة الأراضي المحررة،

ومنبراً للقاءاتنا مع النساء ومتكئاً نستريح عنده ونجدد الدواخل فنحس الثورة فينا وفي عمقنا وفي دارنا.

*** أم الجنقو**

***من جنوب السودان**

***الفصيل: (الحركة الشعبية لتحرير السودان)**

*هي (ميرى ين تور) .. جاءت إلى الجبهة الشرقية في العام ١٩٩٥م وظلت هناك حتى يوليو ٢٠٠٥م حيث انتقلت إلى الداخل بعد اتفاقية السلام ضمن اللواء الأول بقيادة الفريق/ عبد العزيز آدم الحلو، لقبت بأم الجنقو. ولهذا اللقب قصة قبل الدخول فيها نقف عند الجنقو قليلاً وعند علاقتهم بالجبهة الشرقية.

***من هم الجنقو؟**

التقينا عدداً من الرفاق بمعسكر سوبا للقوات المشتركة في أكتوبر/ ٢٠١١م، من مقاتلي الجبهة الشرقية ومنهم. مقدم/ صديق بابكر/ الكتيبة الأولى وملازم أول/ نيكولا ثياب وول/ التوجيه المعنوي وطلبنا منهم تعريف هذا المصطلح (الجنقو) فقالوا:

الجنقو هم (عمال المشاريع الزراعية) الذين يعملون في الشريط الحدودي بين السودان ودولتي أثيوبيا وإريتريا. وهم عبارة عن عمال مترحلين. جاءوا لهذه المشاريع هروباً من العطالة التي فرضها عليهم النظام، ينتمون لاثنيات مختلفة وقبائل مختلفة فيهم قبائل الشمال وقبائل النوبة، منهم أبناء جنوب السودان والنيل الأزرق، وكذلك الفلاته والبرنو وغيرهم، فيهم حملة الشهادات الجامعية والثانوية وما دونها. خرجوا فرادى وجماعات يربط بينهم شئ واحد هو البحث عن لقمة عيش تأتي بعرق جبينهم، والهروب من العطالة والجوع والاضطهاد في دولة لا تحترم الإنسان ولا حقوقه. دولة جعلت خيارات الشباب في العيش الكريم بين العقدة والمنشار. فلاذوا عن كل ذلك واختاروا الطريق الصعب. هؤلاء هم (الجنقو).

وعن علاقة الجنقو بالجيش الشعبي يقول (ملازم أول / نيكولا ثياب وول):

*عملية تجميع القوات للجبهة الشرقية كانت صعبة ومعقدة. عندما فكرت الحركة الشعبية في تكوين جيش بالجبهة الشرقية أرسلت تيم إلى الداخل ليقوم بالتجنيد من

هناك .. كان الراغبون في الانضمام يواجهون بصعوبة الخروج لتشديد الحراسة من قبل النظام على الحدود الشرقية للسودان، ولكن استطاعت أعداد كبيرة من الخريجين والعاملين في مؤسسات الدولة الخروج والانضمام لقوات الجيش الشعبي. الجنقو كانوا يخرجون من السودان عن طريق (أم حجر) الواقعة في المنطقة الحدودية مع أثيوبيا. كان لنا مكتب بأم حجر وكذلك مكتب بمنطقة موية خضرة، كانت هذه المكاتب الغرض منها تجميع المستجدين في(أم حجر). وعبر هذه المكاتب أيضاً كان يتم تجميع الجنقو. وبعد أن يكمل عدد المستجدين (سرية) أو سريتين يتم نقلهم بالعربات إلى (تسنى) حيث يتم تدريبهم هناك، ثم يرحلوا إلى (هيكوتا) وفي هيكوتا وبعد أن يكتمل العدد (كتيبة) أو اثنين يتم تدريبهم في المعسكر على كل المستويات. لذا أطلق على هذه القوات (الجنقو).

وعن (أم الجنقو) تحدث إلينا القائد/ ياسر جعفر إبراهيم قائلاً:

أم الجنقو كانت رمزاً من رموز الجبهة الشرقية وواحدة من الذين وضعوا بصماتهم على ذلك التاريخ وتلك المرحلة، كانت تعمل بالمستشفى الميداني للجيش الشعبي وتقوم بإطعام المرضى والجرحى وغسلهم والاعتناء بهم، كما كانت تقوم بالتعبئة السياسية للمعوقين ورفع روحهم المعنوية وتساعد في دفع المقاتلين إلى الحرب. أم الجنقو واحدة من النساء النادرات.

أما العقيد/ بيونج أروب بيونج كوال/ المسئول الإداري للقوات المشتركة بمعسكر سوبا وقائد المدرعات والمدفعية فكانت هذه شهادته:

أم الجنقو دى بطلة .. من المناضلات اللاتي تفانوا في خدمة الجيش الشعبي .. كانت من الشخصيات المميزة بالجبهة الشرقية .. كانت أماً لكل الناس.

واتفق الرفاق/ ملازم أول/ نيكولا وول، مقدم/ صديق بابكر والرائد/ ياسر كافي على هذه الشهادة:

أم الجنقو هى رمز للمرأة الثورية المقاتلة، أطلق عليها هذا اللقب لعلاقتها المباشرة بالجيش ومعظمهم من الشباب خرجوا لأجل القضية تاركين كل شيء خلفهم فكانت (ميرى ين تور) بمثابة الأم لهم جميعاً .. كانت تعمل بالمستشفى الميداني للجيش الشعبي وكانت تساعد في استلام الجرحى وعلاج الإصابات. وفي حالة وجود جثث

كانت تقوم بتجهيزها حتى تنقل إلى مثواها الأخير.

ومن ناحية تغذية المصابين والجرحى كانت تقوم بعمل أطعمة خاصة ومدايد تساعدعلى سرعة شفائهم وفي كثير من الحالات كانت تطعمهم بيدها .

كانت تقوم بمساعدة المصابين في استحمامهم ونظافتهم وكل احتياجاتهم حتى يتجاوزوا المراحل التي يحتاجون فيها إلى المساعدة كما تقوم بغسل ملابسهم.

*كرمت من قبل التجمع النسوي في احتفالاته بعيد الأم ٢١/ مارس/ ٢٠٠٥م الذي أقامه في ربدة

*كرمت بواسطة قائد قوات الجيش الشعبي بالجبهة الشرقية (اللواء/ توماس سريلو) في احتفالات الحركة الشعبية لتحرير السودان بعيد الثورة (١٦/ مايو/ ٢٠٠٥م) بربدة وأعلن عن ترقيتها إلى رتبة (ملازم).

*انتقلت بعد اتفاقية السلام إلى جنوب السودان .

المقاتلة/ دار السلام

*من النيل الأزرق

*الفصيل:(التحالف الوطني/ قوات التحالف السودانية):

وعن دار السلام كانت هذه شهادة قائد من القيادات الميدانية بقوات التحالف السودانية، القائد/ حامد إدريس محمد أحمد الملقب (إفريقي) فقال :

*عند تحرير مينزا في يناير١٩٩٧م ومع دخول قواتنا إليها نزح كثير من المواطنين إلى الروصيرص. وكان من بينهم زوج المقاتلة دار السلام بقيت هي في (أمرى) مع ابنيها عبد الناصر وسامي، ثم انضم ثلاثتهم مع إلى قوات التحالف السودانية، وبعد أسبوع من التحرير ذهب ناصر وسامي للتدرب مع المقاتلين وبقيت دار السلام بالمعسكر في (أمرى) دعماً للثورة.

*كانت دار السلام تعاني من غدة دهنية قديمة في الحنجرة، حاول المقاتلين علاجها ولكن لم يكن مستشفى الميدان مؤهلاً لإجراء عمليات جراحية في تلك الفترة، وعند حضور عدد من أطباء التحالف لزيارة الميدان كما جرت العادة حيث كانوا يقومون بمثل هذه الزيارات من فترة لأخرى ويقضون معنا حوالي الشهر أو أكثر. عرضناها

عليهم وطلبوا منا إرسالها لهم بمعسكر (أبو ديك) متى ما حضر جراح إلى هناك، وبعد فترة قصيرة أرسلوا لنا بطلب حضورها نسبة لوصول مجموعة من الأطباء كان من بينهم جراح فقمنا بإرسالها إلى معسكر(الماظ) ومنه إلى معسكر (أبو ديك) الذي يقع في المنطقة الحدودية بين السودان واريتريا شرق مدينة (كسلا). واجريت لها العملية بالمعسكر بنجاح بعدها كانت تراجع بعد بأسمرا إلى أن طمأنها الأطباء بتمام الشفاء. فقررت العودة إلى مينزا وبدأت التحرك إلى هناك، وعند وصولها إلى معسكر (أبو ديك) اندلعت الحرب بين (إريتريا وأثيوبيا) عام ١٩٩٨م ولم تتمكن من الرجوع إلى (مينزا). وبالتالي ظلت موجودة بالجبهة الشرقية بينما ظلّ أبناؤها سامي وناصر وابنتها فريدة بمينزا، وبعد الحرب فقدنا الاتصال بهم ولكنها وبرغم مشاعرها كام لم تتضجر. واعتبرت ما حدث ضريبة من ضرائب النضال وتفانت في خدمة المقاتلين. وفي الأراضي المحررة بالشرق حيث المجتمع غريب عليها ومختلف إلا أنها استطاعت أن تندمج فيه وتلتقي بعدد كبير من النساء وأن تعمل معهن بكل إخلاص وأصبح لها وضع مميز وسط النساء والمقاتلات.

بالنسبة للمقاتلين كانوا يعتبرونها أماً لهم ويلجؤون إليها في مشاكلهم، كانت كريمة وعطوفة، ظلت بالجبهة الشرقية مناضلة ومشاركة في كل فعاليات قوات التحالف السودانية وفي المؤتمرات وكان لرأيها اعتباراً لدى القيادة، كانت مرجعية لكل المقاتلات اللاتي كن يزرن الأراضي المحررة قادمات من الخارج والداخل، كانت نموذجاً للمرأة السودانية المناضلة، وعندما حدثت المشكلة التنظيمية بالحزب وحدث الانشقاق الذي قاده (د.تيسير محمد أحمد). ووضعت لنا خيارات ما بين العودة إلى السودان أو الانضمام إلى أحزاب أخرى أو البقاء وطلب اللجوء السياسي، كان من الطبيعي أن تعود المقاتلة (دار السلام) بعد كل هذه السنين إلى بيتها وأولادها، فعادت بعد اتفاقية السلام في العام ٢٠٠٥م إلى مينزا.

مجندات ومقاتلات الجبهة الشرقية:

لم يقتصر دور النساء في الجبهة الشرقية على الدور السياسي والاجتماعي بل لعبت المرأة دوراً مهماً في الكفاح المسلح، وقامت بعض الفصائل بفتح معسكرات لتدريب النساء وعلى رأسها كان (التحالف الوطني/ قوات التحالف السودانية)، (حزب الأمة القومي). أما (الحركة الشعبية لتحرير السودان) فقد أعطت المرأة منذ تكوينها فرصة

التجنيد والانخراط في صفوف الجيش الشعبي وخوض المعارك مثلها مثل الرجل تماماً، وعندما وصلت قوات الجيش الشعبي إلى الجبهة الشرقية تحت مسمى (لواء السودان الجديد) كانت المرأة عنصراً مهماً فيه، ولإلقاء الضوء على التجارب العسكرية للنساء بالجبهة الشرقية قمنا بجمع بعض الإفادات من القيادات الميدانية لقوات الفصائل المختلفة في تلك الفترة. فمن الجيش الشعبي لتحرير السودان أخذنا شهادة كل من (العميد/ ياسر جعفر إبراهيم)، (العقيد/ بيونج أروب) و (الرائد/ عبد الرسول يحيى) ومن جيش الأمة للتحرير (الأمير/ عبد الرحمن الصادق المهدي) ومن قوات التحالف السودانية (القائد/ حامد إدريس).

***إفادة / اللواء/ ياسر جعفر إبراهيم (الجيش الشعبى لتحرير السودان):**

*مقارنةً بالجبهات الأخرى التي يحارب فيها الجيش الشعبي لتحرير السودان في كل من (جنوب السودان، النيل الأزرق وجبال النوبة) نجد مشاركة النساء بالجبهة الشرقية من حيث العددية كانت متواضعة، ولكن نجد الرفيقات اللاتي شاركن بها كن من أميز النساء بالجيش الشعبي، الجيش الشعبي تعامل مع المرأة كما تعامل مع الرجل تماماً. فهناك كتيبة كاملة بالجنوب كانت تسمى (كتيبة كوبرا) وهي كتيبة (بنات) فقط. في الجبهة الشرقية استشهدت الرفيقة (تريزا مايكل) وهي تهاجم معسكر(الكورتيب) جنوب كسلا. ومن المواقف التي سنظل نذكرها للرفيقات، في واحدة من المعارك كانت بعض الرفيقات يقمن بسحب الجرحى والمعوقين من المعركة فإذا بهن يصادفن أحد ضباط الجيش السوداني برتبة (النقيب) وهو يفر من أرض المعركة، فأمرنه أن يضع السلاح أرضاً بعد أن عمرن أسلحتهن، وتمكنت الرفيقة (نفيسة مايكل) من ربطه ربطاً جيداً بالحبل واقتادته إلى مواقع الجيش الشعبي حيث تمّ أسره ووضعه بالسجن في منطقة (حلوية). وبعدها تمّ سحبهم للمناطق الخلفية للجيش الشعبي مع بقية الأسرى. وعند هذه القصة توقفت قليلاً وقلت للرفيق ياسر جعفر لقد حكى لي (إسماعيل سليمان من قوات (مجد)/ الحزب الشيوعي السوداني) عن ذلك وقال (بكى الضابط الأسير وقال لا يبكيني الأسر ولكن يبكيني أن تأسرني امرأة). ضحك ياسر جعفر معلقاً (ذلك الضابط هو من أبناء الجبهة الإسلامية التي تؤمن بأن(المرأة لو بقت فاس ما بتشق الراس) ولكن أثبتت نساء الجيش الشعبي لضابط الاستخبارات العسكرية أنهن قادرات على شق الراس. لم يحتمل ذلك الضابط هذه الحقيقة فبكى.

واصل ياسر جعفر شهادته قائلاً:

وهناك أيضاً الكثيرات ممن ساهمن في النضال المسلح بالجبهة الشرقية ومنهن (أبوك دينج) وجوزفينا أكوج وأخريات، وقمنا بتدريب النساء بالجبهة الشرقية ما يفوق عددهن السبعين امرأة، ومن شاركن في العمليات العسكرية مشاركة فعلية كن حوالي الخمس عشرة امرأة بينهن شهيدة واحدة أثناء العمليات وأكثر من واحدة خارج العمليات.

***إفادة العقيد/ بيونج أروب بيونج (الجيش الشعبي لتحرير السودان)**

المرأة بالجبهة الشرقية كان لها دور كبير في الجيش الشعبي وفي المعسكرات. هناك نساء تميزن في خدمة الجيش ومساعدته وبعضهن شاركن في العمليات العسكرية. كانت أبرز هؤلاء النساء (أم الجنقو) وأخريات لا استحضر أسماءهن الآن. ومن نساء البجا كانت سميرة إدريس، ومن التجمع الوطني كانت هناك نساء ممتازات أذكر منهن أمل قرني وإحسان عبد العزيز. نساء التجمع الوطني كنا نجدهن في كل مكان بالأراضي المحررة. نجدهن في اقماييت وفي طوقان. في رساى وتلكوك وحتى بلاسيت وخور ملح كن نساء فاعلات.

*** إفادة عبد الرسول يحيى إبراهيم:**

عمل عبد الرسول بالتوجيه المعنوي - الجبهة الشرقية ربدة (١٩٩٦م - ٧/ ١/ ٢٠٠٦م)

وبعد السلام انضم للتوجيه المعنوي وأصبح الناطق الرسمي/ اللواء الثاني/ الفرقة السابعة القوات المشتركة سوبا (٢٠٠٦ - ٢٠١١م).

تاريخ الإفادة / أكتوبر ٢٠١٠م.

كان عدد المجندات في الجيش الشعبي بالجبهة الشرقية لا يقل عن الخمس وسبعين مجندة خلاف من تحولوا إلى مناطق أخرى في الجنوب والنيل الأزرق وجبال النوبة، ومن الرفيقات أذكر:

*ملازم أدك - تخرجت عام ٩٧م كتيبة لاين ون.

*ملازم أول نفيسة مايكل.

*عائشة موسى زوجة المقاتل التيجانى أبوك.

* جوزفينا أكوج جبن وشاويش تريزا نبيل بطرس .

*ميرى ين تور – كانت تعمل بالمستشفى الميداني للجيش الشعبي وكانت تلقب (أم الجنقو).

* ومن المقاتلات السياسيات كانت حنان دوك رئيسة اتحاد نساء السودان الجديد ثم أبوك دينق وهي من النساء اللاتي حققت معارك بالجبهة الشرقية، تبوأت رئاسة الاتحاد عام ٢٠٠٠م وحتى يوليو ٢٠٠٥م حيث دخلت الخرطوم مع اللواء الأول بقيادة عبد العزيز آدم الحلو بعد اتفاقية السلام وآلت رئاسة الاتحاد بعدها إلى زينب موسى حتى عودة اللواء الثاني في يوليو ٢٠٠٦م ونهاية عهد الجيش الشعبي بالجبهة الشرقية.

مجندات التحالف الوطني/قوات التحالف السودانية :

وعن النساء والمجندات بقوات التحالف السودانية بالجبهة الشرقية التقينا المقاتل حامد إدريس محمد أحمد الملقب بــ(أفريقي) وكان واحداً من القيادات العسكرية لقوات التحالف السودانية.

* إفادة المقاتل/ حامد ادريس:

أنا حامد إدريس محمد أحمد من مواطني ريفي المتمة انضممت لقوات التحالف السودانية في العام ١٩٩٥م لقناعتي الفكرية بالتحالف الذي طرح مشروع الدولة المدنية والكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق المشروع.

بالنسبة للنساء اللاتي انضممن لقوات التحالف السودانية كان معسكر (ألماظ) أول معسكر للتدريب العسكري لقوات التحالف السودانية، انضممن إليه مجموعة كبيرة من المقاتلات وعلى رأسهن المقاتلة آسيا و أمونة تحالف. وبعد تحرير مينزا وقرورة تزايد عدد المقاتلات وساهمن مساهمة كبيرة في التعليم والصحة داخل معسكرات الجيش وفي الدفاعات حيث كن يقمن بالخدمات الطبية والتوعية والتثقيف للمقاتلين، من قرورة انضم عدد أكبر من النساء أبرزهن رقية صالح الملقبة (عمارة) والمقاتلة خديجة إبراهيم وابنتها وتلقوا تدريبا عسكريا – وعندما تقرر الانسحاب من قرورة قامت المقاتلات بتجهيز الوجبات اللازمة للانسحاب وتوفير الوسائل المساعدة في النقل مثل الجمال والحمير.

أما النيل الأزرق كان تجنيد النساء أسهل من الشرق لاختلاف طبيعة المجتمع حيث كان أكثر انفتاحاً والمرأة اكثر تحرراً وتقدما في التعليم والمعرفة، ولا يوجد تمييز بين الرجل والمرأة. لذا انخرط عدد كبير من النساء في العمل العسكري والسياسي. وأذكر منهن المقاتلة الشهيدة (زهرة عبد القادر) وابنتها نوال. الشهيدة (زهرة) كانت شخصية معروفة في منطقتها (أبو النوم) حيث كانت (قابلة) المنطقة لفترة طويلة واستشهدت هناك، وأذكر أيضاً (عائشة بنت العمدة) وأم المقاتلات (دار السلام) وغيرهن مما لا تسعفني الذاكرة بهن جميعاً.

إفادة الأمير/ عبد الرحمن الصادق(جيش الأمة للتحرير):

وعن مجندات حزب الأمة التقينا الأمير (عبد الرحمن المهدي) قائد جيش الأمة للتحرير بالخرطوم في (مارس/ ٢٠١٠م) وسألناه عن مجندات حزب الأمة بالجبهة الشرقية باعتباره واحداً من الفصائل القليلة التي دفعت بالنساء في العمل العسكري، بدأ حديثه ببيت شعر :

« وللأوطان في دم كل حر يد سلفت ودين مستحق »

ثم قال:

النضال المسلح كان واجب وشئ لابد منه خاصة. وقد أغلق النظام في تلك الفترة كل السبل السياسية وعطل القوى السياسية والاجتماعية والتنظيمية، لذا كان لابد من شرفاء يسعون إلى حرية الشعب والوطن فكان النضال المسلح وكانت الهجرات وغيرها.

بالنسبة لنا في حزب الأمة، تكون جيش الأمة للتحرير في نهاية العام ١٩٩٦م وقد كان في البداية عبارة عن قوة صغيرة اسمها (قوة الجوارح) بقيادة العميد (أحمد خالد) كونت في منتصف ٩٦م أي قبل أن أتولى مسؤولية القيادة بستة أشهر. ثم تحول الاسم إلى (جيش الأمة للتحرير).

كنا نجند عمال (الجنقو) من المزارع لدعم الجيش ونقوم بتدريبهم من الناحية السياسية وتعريفهم بحجم المشكلة في البلاد والتي وصلت للحد الذي كان فيه حمل السلاح واجب لابد منه كما ذكرت .. وبعد فترة حاولنا وقف تجنيد الجنقو وبدأنا في التجنيد من الداخل ولكن النظام انتبه إلى ذلك وبدأ في مطاردة مناديبنا واعتقالهم .. ولاستمرار النضال العسكري عدنا للتجنيد من الحدود.

كما كان يأتينا عدد من المقاتلين نتيجة للتحول من فصيل إلى آخر وسط فصائل التجمع الوطني وكانت هذه واحدة من الإشكالات التي كانت تواجه (القيادة المشتركة لقوات التجمع الوطني) وكنا نعمل على وضع الحلول لها.

بالنسبة للعمليات العسكرية كنا نتحرك من مواقع حصينة على الحدود الإريترية السودانية وكذلك الحدود الإثيوبية السودانية، أما بالنسبة لتجنيد النساء فقد كانت لنا في تجربة إخواننا الإريتريين أسوة حسنة فقد كانوا يقومون بتجنيد الشباب نساءً ورجالاً على السواء بصورة متساوية. ونحن في حزب الأمة وباعتبارنا قوة مجتمعية متفتحة. قمنا بتدريب عدد كبير من النساء المقيمات بالخارج حيث كن يجئن إلى معسكرات التدريب بالجبهة الشرقية. وبعد اكتمال المدة التي كانت تمتد إلى شهر أو شهرين يقمن بالعودة إلى أماكن إقامتهن ومواصلة النضال بأشكال أخرى، كانت أكبر رتبة لدينا (الدكتورة مريم الصادق المهدي) برتبة (رائد) وكانت تعمل كطبيبة بالمستشفى الميداني للقوات المشتركة. ومن المقاتلات الأخريات أذكر على سبيل المثال لا الحصر سعاد الطيب حسن، تهاني حيدر ، خادم الله وإحسان كزام ونادية مصطفي .. وكثير من المقيمات بالخارج لم تسعفني الذاكرة بأسمائهن الآن.

فنحن في حزب الأمة وكيان الأنصار منفتحين جدا في مسألة المساواة بين الرجل والمرأة والآن لدينا قانون ملزم بتمثيل النساء في جميع مؤسسات الحزب بما فيها المكتب السياسي بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ على الأقل لإيماننا بأهمية المرأة في التغيير وفي النضال، في الجيش لم تكن لدينا هذه النسبة ولكن كنا أكثر القوات التي اهتمت بتدريب النساء عسكريا وإشراك المرأة في النضال المسلح، وللمزيد من المعلومات عن تجنيد النساء يمكنك مقابلة د.مريم الصادق وسعاد الطيب حسن .

وهكذا شاركنا كحزب في العمل المسلح في الفترة من ١٩٩٦م – وحتى عودتنا إلى السودان عام ٢٠٠٠م، وفي تقديري فترة الكفاح المسلح كانت فترة مهمة ساعدت بقدر كبير في التحول الذي حدث في عقلية النظام الشمولي فأتاح هامشاً من الحرية للأحزاب السياسية لكي تعمل[١].

* التقينا كلاً من (سعاد الطيب حسن ونادية مصطفي أحمد).. للمزيد من المعلومات

(١)إفادات شفهية – الخرطوم/ نوفمبر/ ٢٠١٠م.

فكانت هذه إفادتهما:

كان التدريب العسكري يتم في معسكر جيش الأمة للتحرير (أبو غنيم)، بينما يعرف الجزء المخصص من المعسكر للتدريب بلغة التقرنيا (بقتالي أبو عنجة) وتعني مقاتلي أبوعنجة تدربت نادية مصطفي في دفعة (زلزال) بقيادة (النقيب/ صلاح بريمة) وقائد ثاني (النقيب/ صديق الحاج أبو سالف)، ثم سعاد الطيب في دفعة (رعد) بقيادة (رائد/ بشير أبو عاشة) وقائد ثاني (الرائد/ آدم داؤود)، وكلاهما قد تلقيتا تدريب عسكرى لدى (الحركة الشعبية لتحرير السودان) بجنوب السودان في مدينة (شقدم).

وعن أنواع التدريب الذي كانت تتلقاه النساء قالتا:

كنا نتدرب تدريباً كاملاً وخشناً على جميع أنواع التدريب العسكرى. مشروع خلوى، طابور سير لمدة يومين، بيادة، ضرب نار ومحاضرات في العلوم العسكرية وفك وتركيب السلاح .. وكل ما يتلقاه الجنود المستجدون.

وماذا عن تدريب الضباط؟ .. لم تتلق النساء تدريباً من هذا النوع باستثناء د.مريم الصادق وإحسان كزام اللتان تدربتا لمدة (أسبوعين) بالكلية الحربية لجيش الأمة، كان ذلك قبل تدريبنا مباشرةً.

وعن عدد النساء اللاتى تلقين تدريباً عسكرياً في جيش الأمة؟

قالت نادية تدربت في دفعة (زلزال) وكنت المرأة الوحيدة، وكذلك قالت سعاد، كنت أيضاً المرأة الوحيدة في دفعة (رعد) وسط (٣٤) رجلاً. هذا بالنسبة لقطاع إريتريا، أما قطاع أثيوبيا فقد تخرجت منه (تهانى حيدر) كجندي.

وعندما سألتهما.. بما أنكن خريجات، وقوانين الجيش بشكل عام تعطى للجامعيين رتباً تبدأ برتبة (ملازم أول)، لماذا وبعد كل هذا التدريب تخرجتم كجنود صف .. قالتا لي يجب أن توجهي هذا السؤال إلى (أمير جيش الأمة للتحرير).

تجربة مقاتلة:

الاسم: جوزفينا أكوج جبن:

تاريخ الالتحاق بالجبهة الشرقية: الفترة من١٩٩٥-٢٠٠٥م

بنت الجنوب التي حزمت أمتعتها وجاءت إلى الشرق ضمن قوات الجيش الشعبي

لتحرير السودان مع عدد من رفيقاتها لتخوض تجربة نضالية مختلفة في مجتمع مختلف وظروف استثنائية خاصة فيما يخص النساء، التقيتها عدة مرات بالجبهة الشرقية، ثم التقيتها بمعسكر (القوات المشتركة) بسوبا قبل الاستفتاء في مارس ٢٠١١م، وسألتها عن تجربتها بالجبهة الشرقية وذكرياتها هناك فقالت:

جئت إلى الشرق لإيماني بوحدة القضية ووحدة الهدف ووحدة السودان، وأن القضايا التي يعاني منها الجنوب هي قضايا مشتركة لكل أهل الهامش، جئت مع زوجي الشهيد(عبد العزبز موسى) عام١٩٩٥م، هو من قبيلة (المساليت) بغرب السودان وأنا من قبيلة الدينكا بجنوب السودان، جمع بيننا إيماننا بأن السودان يجب أن يكون قبيلة واحدة وهذه هي مبادئ السودان الجديد الذي نناضل لأجله، عام١٩٩٧م تلقيت تدريباً عسكرياً بمعسكر الجيش بهيكوتا وفي نفس العام دخلت عمليات (مرتين) في أوقماييت وطوقان، استشهد زوجي في يونيو/ ١٩٩٨م وترك لي أربعة أطفال، الجيش الشعبي وعلى رأسه القائد (باقان اموم) قاموا بأكثر من الواجب تجاهي وتجاه أطفالي، ساعدني زواجي من شقيق زوجي على مواصلة النضال بالجبهة الشرقية والبقاء بها، وعن رفيقاتها اللاتي شاركن معها في العمليات قالت: شاركت معي في العمليات التي خضتها حوالي السبع نساء، أذكر منهن أبوك دينج، أم جمعة بنيامين، أيان، ميرى، نفيسة مايكل، وكانت أكثرنا مشاركة الرفيقة (ملازم أول/ جيمس أوك) التي خاضت معارك كثيرة حتى نقلت إلى (النيل الأزرق) في العام٢٠٠٤م. وعن ذكرياتها بشرق السودان قالت، كوننا مقاتلات ونخضع للتعليمات العسكرية لم تتح لنا فرصة الاختلاط بنساء الشرق. بالإضافة لعاداتهم وتقاليدهم التي تعزل نساء البجا عن المجتمع، ولكن وبما أتيحت لنا من فرص قليلة للتعرف على ذلك المجتمع، وجدنا إنسان الشرق إنساناً بسيطاً وطيباً ويحترم الغريب، ولكن وبالإضافة لما يعانونه من التهميش والظلم وانعدام أهم ضروريات الحياة، نجد منطقتهم ذات طبيعة قاسية وجافة تزيد من حجم معاناة الإنسان بها، قلة المياه تعتبر من أهم مشاكل الإنسان هناك حيث تقل الأمطار وترتفع درجة الحرارة عكس المناخ في جنوب السودان تماماً، لذا يحتاج الشرق لاهتمام خاص بالتنمية والبنية التحتية.

الجبهة الشرقية ونضالنا بشرق السودان تجربة مختلفة أضافت لنا رصيداً مهماً في معركة النضال التي قادتها الحركة الشعبية ضد الظلم والتهميش، التجربة كغيرها من تجارب الحياة كان بها الحلو والمر ولكنها ستظل في ذكرياتنا وفي أحلامنا وتطلعاتنا

نموذجاً من نماذج النضال لأجل السودان الجديد.

وهكذا قضيت بالجبهة الشرقية حوالي العشرة أعوام وعدت مع قوات الجيش الشعبي بقيادة الرفيق/ عبد العزيز آدم الحلو في يوليو ٢٠٠٥م، وأصبحت ضمن القوات المشتركة (لواء سوبا) بالعاصمة الخرطوم.

*كانت هذه تجارب بعض المجندات من النساء في قوات التجمع الوطني الديمقراطي (القيادة المشتركة) والتي حظيت بالإفادات عنها من كل من المجندات: جزيفينا أكوج جبن، سعاد الطيب حسن ونادية مصطفى أحمد.

*ومن الملاحظ أن كل الفصائل التي عملت على تدريب النساء لم تحاول إشراكهن في عمليات عسكرية باستثناء (الجيش الشعبي لتحرير السودان)، بالرغم من أن أي امرأة قدمت نفسها للتجنيد ذلك يعنى استعدادها لخوض المعارك. ولكن يبدو أن العقل الذكوري يحتاج إلى المزيد من الانفتاح لاستيعاب ذلك.

*في ختام هذا الفصل (نساء في مرمى البندقية) وبعد كل ما جاء عن نساء الأراضي المحررة والمقيمات بها وبمناطق النزوح وفي معسكرات اللجوء، ومجندات القوات المختلفة لفصائل التجمع الوطني الديمقراطي، ومن عملن في مجال العمل النسوي، كل هؤلاء كانت تقف ورائهن ووراء كل عمل تمّ لأجل المرأة قيادات نسوية تنتمي لفصائل مختلفة، وهبت نفسها لذلك، تجولت مابين أسمرا والأراضي المحررة، ومابين أسمرا وبلاد المهجر، توحدت تحت راية (التجمع النسوي الديمقراطي السوداني بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا) وقادت العمل عبر ما تقلدته من مناصب، تحملت مسؤولياتها طوعاً بهيئة القيادة والمكتب التنفيذي، وتحملت تبعات ذلك دون ضجر أو ملل لترسم للتاريخ ملحمةً للصمود والتحدي وتضيف صفحة مضيئة لتاريخ المرأة السودانية، فكان حقهن علينا بما ائتمن عليه من تاريخ نضالاتهن ووثائق مسيرتهن.. من حقهن علينا أن نعترف لهن بما قدمن، وأن ننحني إليهن بما ضحين، وأن نحييهن أينما كن، فمنهن من قضت نحبها.. ومنهن من تنتظر وما بدلن تبديلا...

الراحلة المقيمة : وداد صديق الأمين

الفصيل : التحالف الوطني – قوات التحالف السودانية

تاريخ الهجرة ومغادرة إريتريا: يونيو ٢٠٠١م (القاهرة - ثم الولايات المتحدة الأمريكية)

*من المؤسسات للتجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان في مايو ١٩٩٨م

*شغلت سكرتير عام لجنة التسيير التي أنجزت المؤتمر الأول للتجمع النسوي بأسمرا حيث انتخبت لها في مارس/ ١٩٩٨م

*من المؤسسات للتحالف النسوي/ قوات التحالف السودانية في العام١٩٩٧م.

*مثلت قوات التحالف السودانية في هيئة القيادة (المجلس العام) والمكتب التنفيذي لدورة التجمع الأولى - حيث انتخبت لأمانة الإدارة والتنظيم في مكتبه الأول (مايو/ ١٩٩٨م) وأمينا للإعلام والناطق الرسمي باسم التجمع النسوي في مكتبه الثاني (سبتمبر/ ٢/ ١٩٩٩م).. وظلت تشغل هذه الأمانة حتى غادرت إلى القاهرة في(يونيو ٢٠٠١م).

*كانت أول رئيسة لتحرير إصدارة عزة. بعد مغادرتها للقاهرة لم تنقطع عن الإصدارة وواصلت إسهاماتها عبر صفحة (مراسلون) التي كانت قد أضافتها في فترة توليها رئاسة تحرير الإصدارة لتفتح مجال المشاركة للنساء من خارج أسمرا. واعتمدت لهذه الصفحة ضمن أسرة التحرير كل من: (د. رندا الصادق المهدى / القاهرة، د. ندى مصطفي / مانشستر وثريا عبد اللطيف/ القاهرة) وكتبت عبر هذه الصفحة مع وداد صديق من القاهرة (سمية قسم مرحوم) ثم د.ماجدة محمد أحمد على ومنال محمد محجوب من الخرطوم.

*شغلت منصب رئيسة التحالف النسوي/ قوات التحالف السودانية في الفترة من١٩٩٩م - يونيو٢٠٠١م.

*ساهمت في وضع اللبنات الأولى لهذا الكتاب وشاركت في توثيق (الباب الأول) منه بملاحظاتها ومذكراتها وذكرياتها عبر البريد الإلكتروني والاتصالات الهاتفية وعند لقائنا في زيارتها الأخيرة للسودان(٢٠٠٩م)، ورحلت قبل أن يرى الكتاب النور، ألا رحم الله (وداد صديق) بقدر ما قدمت للوطن والمرأة.

الشهيدة/ أم جمعة بنيامين وول

تاريخ الانضمام للجبهة الشرقية :١٩٩٦م

تاريخ الاستشهاد سبتمبر ٢٠٠٣م .

اسم الفصيل : الحركة الشعبية لتحرير السودان

*انضمت الشهيدة أم جمعة بنيامين إلى التجمع النسوي في مؤتمر كرباويب سبتمبر ٢٠٠٢م حيث تم انتخابها في اللجنة المشرفة على إنشاء فرعية هيكوتا.

*وفي اكتوبر ٢٠٠٢م تم تكوين الفرعية وأصبحت عضواً باللجنة التنفيذية للفرعية.

*من خلال موقعها أسهمت في كل أعمال الفرعية ونشاطاتها وأوفدت لأكثر من مرة إلى أسمرا للتنسيق مع المكتب التنفيذي في تنفيذ بعض المهام الخاصة بالفرعية. كما شاركت في كل جولات المكتب التنفيذي وطوافه بالأراضي المحررة ولقاءات النساء. وكان أبرزها ورش عمل التجمع النسوي وفرعياته بالأراضي المحررة الخاصة بمؤتمر التجمع الوطني للمرأة والذي كان من المزعم انعقاده في سبتمبر ٢٠٠٤م.

*وظلت الشهيدة عطاءة متفانية إلى أن غيبها عنا الموت باستشهادها في (سبتمبر ٢٠٠٣م) لها الرحمة بقدر ماقدمت لأجل الوطن ولأجل الحركة النسائية.

سعاد الطيب حسن

الفصيل : حزب الأمة القومى

تاريخ العودة إلى الوطن : مايو ٢٠٠٢م

*مثلت حزب الأمة القومى في مراقبة العملية الانتخابية لتكوين المكتب التنفيذي الأول في مايو/ ١٩٩٨م.

*ترأست لجنة التسيير الثانية التي كونت بغرض إعادة هيكلة التجمع النسوي في أغسطس١٩٩٨م.

*شغلت رئاسة التجمع النسوي في دورته الأولى (مكتبه الثاني) المكون بتاريخ ٩/ ٢/ ١٩٩٩م.

*كان لها الفضل في إعادة هيكلة التجمع النسوي ولم شمله بفصائله المختلفة بعد توليها رئاسة لجنة التسيير المكلفة بإعادة الهيكلة بعد أن كادت أن تودى به المؤتمرات،

كما كانت أول من عمل على إنشاء فرعيات للتجمع النسوي بالأراضي المحررة في كل من(هيكوتا ، قرورة) في العام ١٩٩٩م.

*خلال فترة توليها رئاسة المكتب التنفيذي منذ فبراير/ ١٩٩٩م كانت حركة لا تفتر وعطاء لا يتوقف وإخلاص لا يضاهى، فأصبح للتجمع النسوي وضعاً مميزاً بالدولة المضيفة و بأروقة (التجمع الوطني الديمقراطي)، كما دعمت إصدارة عزة حتى أصبحت صوتاً مسموعاً يعبر عن تطلعات الوطن والمرأة على حدٍ سواء، وظلت رأس الرمح حتى عادت إلى أرض الوطن ضمن عودة حزب الأمة عام(٢٠٠٠م) بعد انسحابه من التجمع الوطني الديمقراطي.

أم جمعة سانتو

الفصيل : الحركة الشعبية لتحرير السودان

تاريخ المغادرة : ٢٠٠١م إلى النرويج

*من المؤسسات للتجمع النسوي بدولة إريتريا حيث انتخبت عضواً بلجنة التسيير التي أعدت لانعقاد المؤتمر التأسيسي في مايو/ ١٩٩٨م

*مثلت الحركة الشعبية في هيئة قيادة التجمع النسوي وساهمت بفعالية في دعم وتنفيذ برامج التجمع النسوي بمعسكر اللاجئين بحزجز وظلت صلتها قوية وداعمة للتنظيم حتى مغادرتها إلى النرويج.

آسيا محمد

الفصيل : قوات التحالف السودانية

تاريخ المغادرة : بداية ٢٠٠١م – إلى الدنمارك

*ساهمت في إعادة هيكلة التجمع النسوي وذلك من خلال عضويتها في لجنة التسيير الثانية في اغسطس/ ١٩٩٨م.

*شاركت في كل النشاطات الخاصة بالتجمع النسوي حتى غادرت إلى الدنمارك في ٢٠٠١م.

***

آسيا حسن خليفة

الفصيل: قوات التحالف السودانية

تاريخ المغادرة: يوليو/ ٢٠٠٠م

*انضمت للتجمع النسوي منذ بداياته في مارس/ ١٩٩٨م وساهمت في أعمال لجنة التسيير والإعداد للمؤتمر التأسيسي.

*قدمت ورقة التحالف الوطني/ قوات التحالف السودانية بالمؤتمر تحت عنوان (التحالف النسوي في عام).

*رشحت من قبل قوات التحالف السودانية لهيئة القيادة.

*انتخبت أميناً للمال بالمكتب التنفيذي للتجمع النسوي في دورته الأولى في مايو/ ١٩٩٨م

*شغلت منصب رئيسة التحالف النسوي/ قوات التحالف السودانية في الفترة من ١٩٩٧م-١٩٩٨م..حيث خلفتها (وداد صديق الأمين) حتى العام٢٠٠١م.

الدكتورة/ أميرة هلال زاهر

الفصيل : الحزب الشيوعي السوداني

تاريخ الهجرة : فبراير ٢٠٠٠م (القاهرة – استراليا)

*مثلت دكتورة أميرة الحزب الشيوعي السوداني منذ المؤتمر التأسيسي للتجمع النسوي (مايو ١٩٩٨م) وأصبحت عضواً بهيئة القيادة (المجلس العام) بعد هيكلة التجمع في مايو ١٩٩٨م.

*انتخبت رئيسة للجنة التسيير في أغسطس ١٩٩٨م المكلفة حينها بإعادة تكوين المكتب التنفيذي.

*شغلت منصب أمين الشؤون الخارجية بالمكتب التنفيذي الثاني لدورته الأولى فبراير ١٩٩٩م وظلت تشغل هذا المنصب إلى أن هاجرت في فبراير/ ٢٠٠٠م وكانت طيلة هذه الفترة مثالاً يحتذى به في الوعي السياسي والتنظيمي للمرأة السودانية وأعطت بلا حدود حتى غادرت إلى قاهرة المعز ومنها إلى أستراليا.

مريم خاطر

الفصيل : التحالف الفيدرالي السوداني.

تاريخ المغادرة : نهاية عام ٢٠٠٠م – إلى السويد .

*شاركت في المؤتمر التأسيسي للتجمع كممثلة للتحالف الفدرالي كما مثلت التحالف الفدرالي في هيئة القيادة.

*انتخبت أمينا للمال في مكتبه التنفيذي الثاني – للدورة الأولى وظلت حريصة على انجاز مهامها بكل الأمانة والصدق حتى غادرت إلى السويد في أواخر العام ٢٠٠٠م.

نادية مصطفى أحمد

الفصيل : حزب الأمة القومي الإصلاح والتجديد حاليا .

تاريخ العودة إلى الوطن(وفد المقدمة حزب الأمة القومي) إبريل/ ٢٠٠٠م .

*عملت الأستاذة نادية مصطفى في التجمع النسوي منذ بداياته حيث كانت من ضمن عضويتين تمت إضافتهما للجنة التسيير للمساهمة في إعداد اللائحة للاستفادة من خبرتها كقانونية كما أوكلت إليها المراجعة القانونية النهائية للائحة .

*بالرغم من أنها كانت ضمن ممثلات حزب الأمة المنسحبات بعد تكوين المكتب التنفيذي الأول إلا أنها وفي إطار الحزب عاودت نشاطها في فترة المكتب التنفيذي الثاني (الدورة الأولى) ١٩٩٨م.

*شغلت مسئولية فرعية هيكوتا منذ تكوين الفرعية في (يوليو/ ١٩٩٩م) وظلت تشغل هذا المنصب حتى مغادرتها إلى الداخل ضمن وفد المقدمة لحزب الأمة في إبريل/ ٢٠٠٠م.

*من خلال منصبها أنجزت الكثير في مجال تنمية المرأة ورعاية الأمومة والطفولة في معسكر اللاجئين بهيكوتا ودعم المستشفى الميداني للتجمع الوطني .

*من المؤسسات الرئيسيات لمجلة عزة وأسهمت كثيرا في وضع التصور الإخراجي لها وتسمية أبوابها الثابتة .. وتألقت من خلال بابها الثابت (دراسات وبحوث – المرأة والعنف) والذي ظللنا نحرره حتى بعد عودتها إلى أن اكتملت المواثيق والعهود الدولية الإقليمية

الصادرة في مواجهة العنف ضد المرأة، ومن خلال صفحة (حوارات) أجرت العديد من اللقاءات الصحفية من بينها لقاء مع (لول قبر أب) رئيسة اتحاد المرأة الإريتري.

إلهام علي:

الفصيل: حزب الأمة القومي

تاريخ الهجرة : مايو ٢٠٠١م – الدانمارك

*أسهمت الأستاذة الهام في تأسيس التجمع النسوي حيث عملت ضمن عضوات المؤتمر العام اللاتي ساعدن في أعمال لجنة التسيير الخاصة بالإعداد للمؤتمر التأسيسي.

*مثلت المستقلات في هيئة القيادة بعد انعقاد بالمؤتمر التأسيسى (قبل انضمامها لحزب الأمة).

*بعد انضمامها لحزب الأمة قدمها الحزب ممثلة له بهيئة القيادة وانتخبت أمينة أمانة التنظيم والإدارة وتنمية المرأة بالمكتب التنفيذي الثاني (الدورة الأولى) ومن خلال هذا المنصب قامت بالعديد من النشاطات في مجال تنمية المرأة ورعاية الطفل.

*كانت ضمن أسرة تحرير عزة ولها صفحة ثابتة تحت عنوان (تنمية المرأة) عكست خلالها الكثير من نشاطات النساء بالأراضي المحررة عبر المنظمات الطوعية والإنسانية العاملة هناك وتسليط الضوء على احتياجات النساء لتستفيد منه تلك المنظمات.

*ظلت الهام عبر موقعها التنظيمي تقدم إنجازا تلو الآخر حتى غادرت في مايو ٢٠٠١م إلى الدانمارك.

هنادي عبد القادر:

الفصيل : التحالف الوطني / قوات التحالف السودانية

تاريخ المغادرة : نوفمبر ٢٠٠٢م – القاهرة

*عملت هنادى بالتجمع النسوي منذ ٢٠٠١م حيث تعاونت مع أمانة الإعلام في طباعة وإخراج إصدارة عزة .

*في ٢٠٠٢م أصبحت ضمن أسرة تحرير عزة ولعبت دوراً كبيراً في تمكين الإصدارة من الاستمرار والصدور الدوري.

*كانت عضواً في لجنة التسيير الخاصة بالإعداد للمؤتمر الثاني للتجمع النسوي والذي انعقد في كرباويب سبتمبر ٢٠٠٢م .. وتحملت العبء الأكبر من الإعداد من طباعة وتصوير ومراجعة وغيرها .. مما كان له أطيب الأثر في خروج الأوراق بشكل مشرف.

*انتخبت في مؤتمر كرباويب أمينا للتنظيم والإدارة وظلت تشغل هذا الموقع حتى غادرت إلى قاهرة المعز في نوفمبر ٢٠٠٢م.

منى أحمد عوض:

الفصيل : مستقلة

تاريخ المغادرة يوليو ٢٠٠٣م – (عادت إلى الوطن)

*انضمت منى احمد عوض إلى التجمع النسوي منذ حضورها إلى دولة إريتريا (أكتوبر ١٩٩٩م) مع زوجها (إسماعيل سليمان) القيادي بالحزب الشيوعي السوداني وممثل الحزب بالمكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي.

*عندما تفرقت السبل بقيادات التجمع النسوي وغادرت معظمهن دولة إريتريا لم تتردد منى في تحمل أعباء التجمع النسوي في تجرد كامل (وكانت معها في تلك الفترة إحسان علي إبراهيم) ومن أهم انجازات تلك الفترة كانت عودة (عزة) إلى الصدور بعد توقف دام أكثر من عام. فكان عدد (مارس/ ٢٠٠٢م) نقلة جديدة وبداية مشوار جديد في مسيرةالتجمع النسوي، وطواف الأراضي المحررة بقطاعاته المختلفة الذي وضع الأساس لنجاح مؤتمر كرباويب التاريخي.

*انتخبت في طواف الأراضي المحررة عضواً بلجنة التسيير التي خول إليها الإعداد للمؤتمر الثاني للتجمع النسوي بكرباويب.

*انتخبت بالإجماع عضوا بالمجلس العام وممثلة للمستقلات بمؤتمر كرباويب .

*عملت من خلال هذا المنصب على دفع العمل بالتجمع النسوي وشاركت في إنشاء فرعياته بالأراضي المحررة من خلال مشاركتها في كل الزيارات الخاصة بهذا الغرض.

*ظلت ضمن أسرة عزة من خلال الصفحة الثابتة « تنمية المرأة » والتي كانت تعدها إلهام علي قبل مغادرتها إلى الدنمارك، استمر عطاؤها إلى أن غادرت إلى السودان في (يوليو ٢٠٠٣م) .

إحسان علي إبراهيم:

الفصيل : مستقلة

*تاريخ المغادرة سبتمبر ٢٠٠٢م – (غادرت إلى الوطن)

*انضمت إحسان علي إبراهيم للتجمع النسوي منذ وصولها إلى أسمرا في أغسطس ٢٠٠٠م .

*تحملت مع منى أحمد عوض أعباء التجمع النسوي في وقت حرج، تفرقت فيه قياداته وظن الظانون أنه قد انتهى، حيث شكلت ورفيقاتها طوق نجاة لإخراج التنظيم من ذلك المنعطف فكانت الثمرة مؤتمر كرباويب العظيم.

*كانت ضمن وفد التجمع النسوي لطواف الأراضي المحررة الذي مهد للإعداد للمؤتمر الثاني (يوليو ٢٠٠٢م) ووضع اللبنات لذلك النجاح.

*انتخبت بالأراضي المحررة مسؤولة المالية بلجنة التسيير التي أعدت لمؤتمر كرباويب في يوليو/ ٢٠٠٠م .

*ظلت ضمن أسرة عزة من خلال صفحة «رسالة الأراضي المحررة » التي تناوبت في إصدارها مع (سميرة إدريس) و(عمارة صالح) إلى أن غادرت في (سبتمبر ٢٠٠٢م) إلى أرض الوطن.

سلوى يعقوب:

الفصيل : الحركة الشعبية لتحرير السودان

تاريخ المغادرة : ٢٠٠١م إلى النرويج

*مثلت الحركة الشعبية في هيئة القيادة منذ تكوين التجمع النسوي (١٩٩٨م).

*انتخبت عضواً بالمكتب التنفيذي وشغلت أمانة الشؤون الخارجية في المكتب التنفيذي الأول – الدورة الأولى.

*ظلت ممثلة الحركة الشعبية لتحرير السودان بهيئة قيادة التجمع النسوي وكانت طوال فترتها مثالا للانضباط والمسئولية وثبات المبدأ حتى غادرت إلى النرويج في العام (٢٠٠١م).

دكتورة/ سهير مصطفى:

الفصيل : قوات التحالف السودانية

تاريخ المغادرة : يونيو ٢٠٠٤م – العودة إلى الوطن

*التحقت دكتورة سهير بالتجمع النسوي منذ قدومها إلى الأراضي المحررة في بداية عام ٢٠٠٢م.

*شاركت في تمثيل التجمع النسوي في مؤتمر تنمية الأراضي المحررة والذي عقده التجمع الوطني (أمانة الشؤون الإنسانية) بأسمرا في مايو٢٠٠٢م.

*انتخبت بالأراضي المحررة عضواً بلجنة التسيير الخاصة بالإعداد للمؤتمر الثاني للتجمع النسوي في يوليو ٢٠٠٢م.

*انتخبت في مؤتمر(كرباويب) أمينا للإعلام والناطق الرسمي باسم التجمع النسوي.

*كانت ضمن أسرة تحرير عزة و كانت لها صفحة ثابتة تقوم بإعدادها تحت عنوان (تثقيف صحي).

*ظلت تدعم كل نشاطات التجمع النسوي مادياً وعلمياً ومعنوياً حتى غادرت إلى السودان في يونيو ٢٠٠٢م.

فاطمة علي محمد:

الفصيل : حزب الأمة

تاريخ المغادرة إبريل ٢٠٠٠م

*فاطمة علي هي زوجة الراحل د.عمر نور الدائم

*ظلت مع زوجها تدعم التجمع النسوي دعما مادياً ومعنوياً .

*كانت تشارك في كل أنشطة التجمع النسوي الثقافية والاجتماعية وتلبي كل الدعوات المقدمة لها في هذا الإطار.

*أول (لقاء عدد) أجرته إصدارة (عزة) كان معها كزوجة لرجل عظيم وقيادي كان له دوره في الحركة الوطنية السودانية (د.عمر نور الدائم) رحمة الله عليه، وذلك في العدد الثاني أغسطس ١٩٩٩م، أجرت الحوار نادية مصطفى أحمد، وظلت طوال مدة حزب الأمة بالتجمع الوطني داعمة للتجمع النسوي حتى غادرت في ابريل ٢٠٠٠م إلى أرض الوطن ضمن وفد المقدمة.

حفية مأمون شريف:

الفصيل: حزب الأمة

تاريخ المغادرة : ابريل ٢٠٠٠م – إلى السودان

*انضمت حفية مأمون زوجة (السيد الصادق المهدى) إلى التجمع النسوي منذ قدومها إلى أسمرا في العام ١٩٩٨م.

*ساهمت في كل نشاطات التجمع النسوي ودعمت التنظيم مادياً ومعنوياً.

*كانت من المؤسسات لإصدارة عزة و ضمن أسرة تحريرها و لها باب ثابت تحت عنوان «المرأة على مر العصور».

سوزان خالد:

الفصيل : قوات التحالف السودانية

تاريخ المغادرة : نوفمبر ٢٠٠١م.

ظلت الأستاذة سوزان داعمة لمسيرة التجمع النسوي ولقضايا المرأة وذلك من خلال عضويتها بأسرة تحرير (عزة) في أعدادها الأولى حتى غادرت إلى الوطن في نهاية عام ٢٠٠١م.

أمل قرني:

الفصيل : قوات التحالف السودانية

تاريخ المغادرة : يناير ٢٠٠٥م – كينيا .

*تعاونت أمل قرني مع التجمع النسوي ودعمت كل نشاطاته وفتحت أبواب منظمة (أمل للرعاية الاجتماعية) لتقديم المساعدات الخاصة بالطباعة والعمل الإعلامي في الفترة التي تولت فيها رئاسة المنظمة (٢٠٠٤-٢٠٠٥م)، وهي منظمة طوعية قامت بإنشائها (قوات التحالف السودانية) منذ العام (١٩٩٧م)، وكانت تعمل بالأراضي المحررة شرق السودان في الصحة والتعليم.

*في إطار مشاريع منظمة (أمل للرعاية الاجتماعية) في مجال التعليم وتنمية المرأة قام التجمع النسوي بتنفيذ برامج مشتركة مع المنظمة، وعلى سبيل المثال – دعم مدرسة الحركة الشعبية لتعليم الكبار ومحو الأمية بربدة – حيث تبرع التنظيم للمكتبة بعدد (١٥٠ كتاباً) من بينها كتب لمنهج محو الأمية باللغة العربية ومنهج تعليم الأساس، وقامت المنظمة ممثلة في (أمل قرني) بالمشاركة في بناء المدرسة ودعم جهود الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة (الرفيق / ياسر جعفر إبراهيم) في ذلك المشروع.

*أسهمت بشكل كبير في قضية تمثيل المرأة بالتجمع الوطني.

*رشحت في يوليو/ ٢٠٠٤م من قبل الأمين العام للتجمع الوطني (باقان أموم) لتصبح عضواً في اللجنة المصغرة التي أنشئت بغرض توفير الدعم لعقد مؤتمر المرأة .

*غادرت إلى كينيا بعد اتفاقية السلام في يوليو/ ٢٠٠٥م.

دكتورة/ سارة سيريلو:

*منذ قدومها إلى أسمرا في مايو/ ٢٠٠٤م انخرطت في كل نشاطات التجمع النسوي بإخلاص ودعمت التنظيم دعماً معنوياً ومالياً وأسهمت إسهاماً حقيقياً في الحركة النسوية والدفع في قضايا الوطن والمرأة .

*ساهمت في الكثير من أعمال الترجمة الخاصة بإصدارة عزة والأدبيات الأخرى ودعمت الإصدارة مادياً في أوقات نضب معينها فيها .

إيمان أبو القاسم:

*وضعت يدها على يد التجمع النسوي منذ قدومها في (ابريل/ ٢٠٠٤م) وتعاونت بتجرد مع التجمع النسوي، تحملت أعباء باسمه كانت نتائجها مزيداً من الدفع بقضية المرأة .

*أسهمت في انفتاح التجمع النسوي على العديد من المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق المرأة والطفل لعلاقتها بالعمل الإنساني الطوعي الخاص بهذه الفئات في مناطق الحرب والنزوح بدارفور.

*انضمت لأسرة تحرير عزة واستحدثت صفحة جديدة بعنوان (رسالة دارفور) جعلتها صفحة ثابتة تناقش عبرها مشكلة الحرب في دارفور ومعاناة النساء والأطفال.

*قدمت للتجمع النسوي دعماً مالياً في العديد من المناسبات التي كان يحتاج فيها للدعم، هذا بالإضافة للدعم الذي كان يقدمه زوجها(عبد الواحد النور) للتنظيم.

*ظلت عضواً بارزاً بالتجمع النسوي حتى غادرت مع زوجها إلى كينيا ثم فرنسا في العام(٢٠٠٦م).



الباب الثالث

مؤتمر المرأة..
أسرار وخفايا

(المرأة مهمشة المهمشين)

د. جون قرنق دي مبيور

■ الفصل الأول

المرأة ..
إقصاء ممرحل

(الميثاق مرحلة أولى)

تكون التجمع الوطني الديمقراطي بعد انقلاب مايو ١٩٨٩م بسجن كوبر من قيادات وزعامات الأحزاب السياسية والنقابية التي تم اعتقالها بعد الانقلاب مباشرة وعلى رأسهم مولانا محمد عثمان الميرغني، الصادق المهدي ومحمد إبراهيم نقد، وكان ذلك امتداداً لـ«تجمع القوى الوطنية» الذي تكون من الأحزاب والفعاليات السياسية بجانب الاتحادات النقابية مع بدايات انتفاضة مارس أبريل ١٩٨٥م ضد النظام المايوي. و طرح ميثاقه قبل أن يعلن الجيش انحيازه لثورة الشعب، جاء التجمع الوطني امتداداً لذلك ومكوناً من ذات القوى السياسية والوطنية، وبانتقال المعارضة إلى الخارج عقد التجمع الوطني مؤتمره الأول بالعاصمة الإريترية أسمرا في مايو/ ١٩٩٥م وهو ما عرف ب«مؤتمر القضايا المصيرية». وطوال هذه الفترة التي فصلت بين تكوين التجمع الوطني ومؤتمر أسمرا ظلت المرأة خارج إطار التجمع الوطني. ولكن لم تتوقف نشاطاتها المناهضة للنظام

والداعمة لنضالات التجمع الوطني الديمقراطي عبر تنظيماتها النسوية كالاتحاد النسائي وأمانات المرأة بالأحزاب السياسية، إلى أن تكون التجمع النسائي الوطني بالداخل عام ١٩٩٢م. وبتكوينه توحدت جهود النساء واستطاع التنظيم أن يلعب دوراً مهما ومميزاً وسط المعارضة بالداخل. ودعم نضالات التجمع الوطني مما أسهم في توسيع قاعدة التجمع وكسبه التأييد الجماهيري، أما بالخارج حيث توجد قيادة العمل المعارض فقد تكون التجمع النسوي بالقاهرة عام ١٩٩٧م وكذلك التجمع النسوي بلندن ولكنهما لن يستمرا طويلاً حيث عصفت بهما الخلافات التي لم تكن الأحزاب التقليدية بعيدة عنها. إلى أن تكون (التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا) في مايو ١٩٩٨م وصمد أمام كل التحديات إلى سعت إلى تفكيكه. وقد تناولنا تجربته بالتفصيل في البابين الأول والثاني. وأوضحنا خلالهما كيف استطاع أن يلعب دوراً كبيراً في قضية المرأة داخل أروقة التجمع الوطني بجانب قضايا الوطن جنب إلى جنب مع التجمع الوطني، ساعد في ذلك وجوده في رأس رمح المعارضة بـ(أسمرا والأراضي المحررة شرق السودان). قوبل التنظيم بمواجهات عنيفة ومحاولات متعددة كانت تهدف لإلحاقه بنفس المصير الذي وصلت إليه التجمعات الأخرى. ولكنه ظلّ صامداً ومتماسكاً حتى عودة المعارضة إلى الداخل بعد اتفاقيات السلام، وطوال تلك المرحلة ظلت المرأة تناضل خارج الإطار، كان تغييبها عن مواقع صنع القرار متعمدا (مع سبق الإصرار والترصد) من قبل مؤسسة قررت أن تكون ذكورية حتى النخاع .

ولمتابعة مراحل تغييب المرأة عن هذه المؤسسة نبدأ بتجاوز النساء في مرحلة توقيع الميثاق في أكتوبر ١٩٨٩م، وكما ذكرنا استهلت الجبهة الإسلامية انقلابها باعتقال قيادات الأحزاب بسجن كوبر. حيث بدأت الفكرة من هناك ونشطت الأحزاب خارج المعتقل في عملها السرى لبلورة الفكرة وكتابة الميثاق وجمع التوقيعات، لم تكن الأحزاب على قدر من الاهتمام لمشاركة النساء في هذا الحدث التاريخي فخرج الميثاق دون أن تضع المرأة بصماتها عليه، وعن أسباب غياب المرأة عن المشاركة في الميثاق تقول الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم:

(غيابنا عن توقيع ميثاق التجمع الوطني الديمقراطي يعود إلى عدم جدية الأحزاب في مشاركة النساء فيه، لم يتم إخطار النساء عبر الأحزاب حتى يتمكن من تفويض من تنوب عنهن في التوقيع، ما أذكره تماماً .. حضر إلى منزلي يوم التوقيع الأستاذ علي السيد

المحامي من الحزب الاتحادي الديمقراطي وطلب مني التوقيع على الميثاق باسم المرأة السودانية، قلت له ولكنني غير مفوضة من النساء للتوقيع نيابة عنهن .. ولكن يمكنني التوقيع باسم الاتحاد النسائي .. تردد في ذلك ثم قال لي ينتظرني بالعربة في الخارج «المهندس عوض الكريم عبد الله من النقابات» لدينا مشوار سأذهب وسأعود إليك ثانية ولكنه ذهب ولم يعد وبعدها تمّ تجاوزنا كنساء ولم تتاح لنا فرصة التوقيع لاحقاً.)[1].

وبرجوعنا إلى الأستاذ علي السيد المحامي القيادي بالحزب الاتحادي الديمقراطي كطرف ثاني في هذه القضية قال موضحاً:(كان مقرراً في ذلك اليوم اجتماع سري بمنزل القاضي «مصطفى أبو ريدة» بالحلفاية ليتم فيه توقيع الأحزاب على الميثاق، كلفت بالاتصال بالأستاذة فاطمة ودعوتها للحضور والتوقيع نيابة عن المرأة السودانية ولكنها قالت ستوقع باسم الاتحاد النسائي لأنها غير مفوضة من النساء للتوقيع نيابة عنهن .. فاتفقت معها على العودة إليها واصطحابها معي لذلك الاجتماع ولكنني لم أتمكن من الذهاب إليها لانشغالي بعمل آخر)[2].

وهكذا خرج الميثاق خالياً من بصمة النساء عليه وتغيب التمثيل الرسمي للمرأة .

وبالرغم من ذلك لم تغب المرأة عن الساحة السياسية وظلت عبر الأحزاب والتنظيمات النسوية تمارس نشاطها الوطني سراً وعلناً، إلى أن اكتمل شمل التجمع الوطني بالخارج وعقد مؤتمره الأول بالعاصمة الإريترية أسمرا في يونيو ١٩٩٥م وهو ما عرف بـــ «مؤتمر القضايا المصيرية». وفي هذا المؤتمر دخل إقصاء النساء مرحلة جديدة، إذ كانت (المادة ٥) من قرارات وتوصيات المؤتمر هي كل ما استطاع أن يخرج به المؤتمرون في قضية مشاركة المرأة. وظلت المادة (٥) حجر عثرة في طريق المرأة إلى مواقع صنع القرار حتى نهاية التجمع الوطني بعودته إلى الداخل في عام ٢٠٠٥م كما سيتضح من الفصول القادمة .



(١)فاطمة أحمد إبراهيم –إفادة شفهية– أسمرا/ يونيو/ ١٩٩٩م.

(٢)علي السيد/ إفادة شفهية/ الخرطوم/ يناير/ ٢٠١٢م.

■ الفصل الثاني

مرحلة ثانية

(المادة «٥»... مع سبق الإصرار والترصد)

المادة (٥) من قرارات وتوصيات مؤتمر القضايا المصيرية بأسمرا أدخلت إقصاء المرأة مرحلة ثانية ووضعت العراقيل على طريق المشاركة التي كانت تتطلع إليها النساء، جاءت المادة (٥) ضمن ستة مواد في باب عرف بباب (الدين والسياسة في السودان) خصصت المادة (٥) منه للمرأة و نصت على ما يلي:

(يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بصيانة كرامة المرأة السودانية ويؤكد على دورها في الحركة الوطنية السودانية ، ويعترف لها بكل الحقوق والواجبات المضمنة في المواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع الأديان).

ومن المفارقات ... كانت المادة (٥) واحدة من (٦) قرارات في البند (ب) باب الدين والسياسة في السودان كما ذكرنا ... جاء في المادة (١):

(كل المبادئ والمعايير الدولية المعنية بحقوق الإنسان والمضمنة في المواثيق والعهود الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان تشكل جزءاً لا يتجزأ من دستور السودان، وأي قانون أو مرسوم أو قرار أو إجراء مخالف لذلك يعتبر باطلاً وغير دستوري).

المادة(٢)

(يكفل القانون المساواة الكاملة بين المواطنين تأسيساً على حق المواطنة واحترام المعتقدات والتقاليد وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو الجنس أو الثقافة، ويبطل أي قانون يصدر مخالفاً لذلك ويعتبر غير دستوري).

المادة (٣) :

(لا يجوز لأي حزب سياسي أن يؤسس على أساس ديني).

المادة (٤):

(تعترف الدولة وتحترم تعدد الأديان وكريم المعتقدات، وتلزم نفسها بالعمل على تحقيق التعايش السلمي والمساواة والتسامح بين الأديان وكريم المعتقدات، وتسمح بحرية الدعوة السلمية للأديان، وتمنع الإكراه في الدين أو أي فعل أو إجراء يحرض على إثارة النعرات الدينية أو الكراهية العنصرية في أي مكان أو منبر أو موقع في السودان).

وعندما جاء دور المادة (٥) الخاصة بالمرأة غضّ التجمع طرفه عن فصل الدين عن السياسة الذي أقره في مواد سابقة لهذه المادة وفي ذات الباب وذات البند وبذات الحبر، فأضاف (بما لا يتعارض مع الأديان) وكأنه يتوارى خلف هذه المادة خجلاً مما أقره قبلها، خاصة وأن فصل الدين عن الدولة ظلت قضية خلافية بين الحركة الشعبية والأحزاب الطائفية في التجمع الوطني (الأمة والاتحادي) فترة من الزمن عبر لقاءاتهما المشتركة المتتالية. وصولا إلى اجتماع لندن/ مارس/ ١٩٩٢م وهو ما تحدث عنه د.منصور خالد في كتابه (السودان..أهوال الحرب وطموحات السلام .. قصة بلدين) قائلاً : (خلقت دولة البشير الإسلامية واقعاً لم يكن للحركة تجاهله، ولذلك استمسكت بدعوتها للعلمانية، ذلك الشعار رفضه الحزبان التقليديان في اجتماع التجمع بلندن رغم محاولات الحركة الجادة في تفسير ما تعنيه بالعلمانية. ويواصل إلى أن يقول: أن الحزبين رفضا من قبل محاولة سابقة للتوفيق بين وجهتي النظر كان الكاتب مع قانونيين آخرين، قد توصلوا إليها، مضى عامان على ذلك الاقتراح والأحزاب المعترضة

تصر على موقفها حول الدين والسياسة إلى أن التقت في نيروبي ١٧/ ابريل/ ١٩٩٣م لإعادة دراسة القضية[1]، ويتابع إلى أن يقول:(وبعد مداولات مضنية اتفقت كل الأحزاب على قرار بعنوان الدين والسياسة في السودان تضمن المبادئ الأساسية التي رفضت في أديس أبابا.

كان هذا حديث منصور خالد حول الخلافات التي عطلت الاتفاق بين الحلفاء في التجمع الوطني حتى عام ٩٣م حيث وقعت مبادئ إعلان نيروبي والتي أصبحت فيما بعد فيما بعد مبادئ الأساس لمقررات أسمرا للقضايا المصيرية، وفي ما يخص قرارات الدين والسياسة بمقررات أسمرا يقول د.منصور: (واجه التجمع الوطني قضية الدين والسياسة بشئ من الحذر، وخلص إلى قرار[2] . القرار الذي اتفق عليه في نيروبي حول الدين والسياسة)

وبمقارنة بنود «السودان .. الدين والسياسة» الواردة في إعلان نيروبي بما ورد في نفس البند بمقررات مؤتمر القضايا المصيرية نجدها متطابقة تماماً باستثناء المادة(٥)، إذ نجد أن الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي استمرأ غياب المرأة عن هذه المنظومة غياباً صادف هوىً في نفسه، تقدم واحداً من أعضائه «مبروك مبارك سليم» باقتراح يضيف للمادة جملة (بما لا يتعارض مع الأديان) وفي ذلك يقول د. منصور: النقطة الأخيرة التي وضعت بين قوسي حصر لم تكن جزءاً من قرار نيروبي حول الدين والسياسة، وإنما أضيفت للقرار نتيجة لإصرار أحد ممثلي الحزب[3] الاتحادي الديمقراطي «مبروك مبارك سليم»).

وهكذا قيد مبروك مبارك سليم النص بهذه العبارة والتي يبدو عندما أضافها لم يكن في ذهنه غير المرأة بقبيلة الرشايدة، والتي تستحيل مشاركتها سوى قيد النص أو تركه طليقاً وذلك حسب تجربتنا معهم، فبعد أن ترك مبروك مبارك سليم الحزب الاتحادي الديمقراطي كون تنظيماً سياسياً من قبيلة «الرشايدة» أطلق عليه (الأسود الحرة) وانضم إلى التجمع الوطني كفصيل في العام (١٩٩٩م)، وعندما تقرر انعقاد مؤتمر المرأة وكونت اللجنة التحضيرية من ممثلة لكل تنظيم، سمت الأسود الحرة ممثلتها، ولكن

(١)السودان–أهوال الحرب وطموحات السلام– قصة بلدين / د.منصور خالد – صفحة(٩٨١).

(٢)نفس المصدر السابق صفحة (١٠١١).

(٣)نفس المصدر السابق – صفحة (١٠١٣).

ظل التمثيل اسم على الورق إذ غابت صاحبة الاسم عن كل الاجتماعات التي عقدت بكل من أسمرا والقاهرة، وعندما سعينا مع منظمة (اى. ار. اى) لعمل ورشة عمل للقيادات النسوية حول ترتيبات الفترة الانتقالية.. حرصت المنظمة على تمثيل كل الفصائل في الورشة التي أقيمت بالعاصمة اليوغندية (كمبالا) في سبتمبر ٢٠٠٥م و بعثت كل الفصائل بأسماء ممثلاتها للورشة باستثناء الأسود الحرة ، وكمقرر للجنة مسؤولة عن عملية الإعداد ذهبت إلى مقر الأسود الحرة. وقابلت مبروك مبارك سليم ونقلت له رغبتنا في مشاركتهم.. ففاجأني بقوله: (يمكنني أن أرشح لكم ابنتي شريطة أن تتكفل الجهة الممولة للورشة بمرافقة زوجها.. فالمرأة لدينا لا يمكن أن تسافر دون زوجها أو محرم معها).. قلت له على سبيل المجاملة.. سنحاول، وعدت أدراجي كاظمة غيظي.

هذه هي العقلية التي أضاف بها مبروك مبارك سليم عبارته الشهيرة (بما لا يتعارض مع الأديان) وفي ذلك جاء تحليل فتحي الضو لهذه العبارة ملامساً للحقيقة إذ قال: (تعرض البند الخامس من مقررات أسمرا لمزايدة من الحزب الاتحادي الديمقراطي على لسان أحد أشاوسه، مبروك مبارك سليم بإصراره على إضافة جملة « بما لا يتعارض مع الأديان »!! ولم تكن هي تلك القضية، فالمرأة المشار إليها بالاعتراف بحقوقها وواجباتها في العهود والمواثيق الدولية، ليس لها مكان في الحزب الاتحادي التليد، وقد ظلت عورة في أعراف قبيلة طارح الاقتراح «الرشايدة» سواء تعارضت أو لم تتعارض مع الأديان.. بل لم ينتبه أحد إلى أن مكانها كان شاغراً بين المجتمعين، وقد ذكرنا من قبل أن التجمع بدأ وانتهى ذكورياً رغم محاولات المرأة الدخول في شباكه .. وتلك من قضايا النفاق[1] المتعددة في التجمع الوطني الديمقراطي)

وهكذا خضعت جميع الفصائل نزولاً عند رغبة الاتحادي الديمقراطي بما فيها الحركة الشعبية التي ظلت العلمانية حاجزاً بينها وبين حلفائها منذ أن تكون التجمع عام ١٩٨٩م وحتى إعلان نيروبى ١٩٩٣م، فجعلوا المرأة كبش فداء لاتفاقهم المتعثر دون أن يكلف أحدهم نفسه بأن يسجل للتاريخ تحفظه على الجملة التي وضعت بين قوسي حصر كما وصفها د.منصور خالد، بمن فيهم الدكتور نفسه والذي عاد وقال بعد مرور أكثر من ثمانية أعوام (١٩٩٥م-٢٠٠٣م):

(١)السودان.. سقوط الأقنعة- صفحة (٢٩١)- فتحى الضو.

(وضع قضية المرأة في إطار الحديث عن الدين والسياسة أمر ممعن في الخطأ لسببين: الأول: هو أنه جعل من قضية اجتماعية حقوقية وثقافية قضية دينية، والثاني: أنه أوقع بنا من حيث لم نحتسب[1] في براثن التزيد بالدين واستغلال أحكامه لتأبيد الهيمنة الذكورية على النساء.)

مع العلم أن د.منصور عضو بهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، وواحد من أبرز القيادات السياسية والفكرية بالحركة الشعبية، وكان حاضراً عندما وضعت هذه المادة ولكنه آثر الصمت ثمانية أعوام على براثن التزيد بالدين واستغلال أحكامه لتأبيد الهيمنة الذكورية على النساء ليقول ذلك بعد أن فات الأوان .

استمر الغياب طوال مرحلة ما بعد مؤتمر أسمرا مع المحاولات المستمرة للنساء عبر تنظيماتهن بالداخل والخارج لتغيير هذا الواقع وتخطي حاجز المادة (٥) وفيما يلي نستعرض بعض النماذج لمجهودات النساء التي بذلت لأجل ذلك.

مذكرة التجمع النسوي بمصر

لاجتماع هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

السيد رئيس التجمع الوطني الديمقراطي .

السادة أعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

تحية طيبة وبعد.

أكدتم في اجتماعاتكم السابقة وأمنتم على دور المرأة الايجابي في المجتمع ومشاركتها الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وشهدتم لدورها النضالي ومصادمتها لهذا النظام، ومقاومتها لسياساته المهينة لكرامتها وتصديها له عبر أشكال مختلفة وبمستويات مختلفة، وبذلك نالت نصيبها من القمع والاضطهاد .

مما دفعكم للتأكيد على ضرورة مشاركتها السياسية في كافة أجهزة التجمع الوطني، وتمثيلها في هيئة قيادته، ورغم مضي وقت طويل منذ اتخاذ هذا القرار إلا أنه لم يدخل

(١)السودان..أهوال الحرب وطموحات السلام- صفحة(١٠١٣).

حيز التنفيذ بعد، وهذا إجحاف لحقها وحجب لدورها وإضعاف للتجمع وفاعليته.

في هذا الصدد نود أن ننقل لاجتماع هيئة قيادتكم الآتي:

ـــ أن قراركم القاضي بإرجاء تمثيل المرأة السودانية في هيئة قيادة التجمع إلى حين تكوين تنظيم قومي يجمع كل النساء، غير ممكن التنفيذ من ناحية عملية لعدة أسباب أهمها:

تعدد منابر التنظيمات النسائية حيث يتبع بعضها لأحزاب سياسية وأخرى لتنظيمات مستقلة يستحيل دمجها في تنظيم واحد، يتجاوز برامجها وتوجهاتها، ورغم هذا التباين إلا أن التجربة قدمت دليلاً على قدرة هذه التنظيمات على ابتداع صيغة تنظيمية تنسق بينها لخدمة أهدافها المشتركة دون المساس باستقلاليتها (على غرار صيغة التجمع الوطني الديمقراطي) وتجربة التجمع النسائي بالخرطوم والتجمع النسوي بالقاهرة خير برهان على ذلك. عليه نرى أن يترك أمر كيفية التمثيل وشكله لهذه التنظيمات حيث أنها الأقدر على ذلك دون سواها.

ـــ أننا نشيد بالدور الرائد الذي يلعبه التجمع لمعالجة الأوضاع السابقة الخاطئة، ومحاولاته وضع الأسس السليمة لضمان عدالة المشاركة السياسية لكل الأطراف وكل أقطاب المجتمع السوداني. ونجد في إعلان نيروبي وماتبعه في اجتماع أسمرا ١٩٩٥ خطوة إيجابية ومتقدمة في هذا المسار. ولكن الفقرة (٥)، (يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بصيانة كرامة المرأة السودانية، ويعترف لها بكل الحقوق والواجبات المضمنة في المواثيق والعهود الدولية، بما لا يتعارض مع الأديان) نجدها تتعارض مع الفقرة الأولى من نفس القرار وأيضا لا تتفق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة « اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة » مما يعد تراجعا واضحاً عن إعلان نيروبي» .

ـــ نهيب بهيئة القيادة اتخاذ قرار صريح يقضي بإلزام الحكومة الانتقالية التي تعقب إسقاط هذا النظام بالمصادقة والتوقيع على « اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة».

ـــ أن يتضمن برنامج المرحلة الانتقالية ما يؤكد وبشكل واضح تبني مفهوم التمييز الإيجابي لصالح المرأة، كضمان للمشاركة الفاعلة للمرأة ولتعزيز دورها في بناء الوطن

والنهوض بمكانتها في الأسرة والمجتمع، التي استهدفتها سلطة الجبهة من خلال العديد من السياسات والقوانين المجحفة للنساء والمتعمدة لإهانتهن وإذلالهن، وحتى يكون التمييز إيجابياً فعلاً لابد أن يشمل مجال التعليم والعمل والتنمية.

ـــ الاتفاق على وضع قانون بديل للأحوال الشخصية، قانون ديمقراطي وإنساني يستوعب تعدد ثقافات أهل السودان ويصاغ بعقلية هذا العصر، الذي أصبحت فيه المساواة والعدالة الاجتماعية بين البشر والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان من أهم مقوماته.

إننا نرجو لكم اجتماعا ناجحاً تتوحد فيه الكلمة والرؤية وتتضافر فيه الجهود لإنهاء عهد حكم الجبهة القومية واسترداد العزة والكرامة لشعبنا.

التجمع النسوي – جمهورية مصر العربية

القاهرة/ مارس/ ١٩٩٨م

مذكرة الاتحاد النسائي

تأييدى الكامل لمذكرة التجمع النسوي بمصر والذي قدم نموذجاً وطنياً عظيماً لتوحيد إرادة وتوجهات كل الفصائل النسائية برغم اختلاف انتماءاتهم الحزبية والجهوية من أجل إنصاف المرأة ومساواتها وإشراكها في التجمع الوطني الديمقراطي على قدم المساواة وعليه فإنني أكرر وأضيف ما يأتي:

_ الاعتراف بحق المرأة ومنظماتها في اختيار طريقة التمثيل في مؤسسات التجمع وعدم تدخل أي جهة أخرى، وترك هذه المهمة لهن بدون أي قيود خاصة إن صيغة التجمع النسوي المكونة بالداخل وفي مصر، قد اتفقت عليها كل الفصائل النسائية ، وثبت على أرض الواقع نجاحها.

فيما يتعلق بالفقرة (٥) أقترح تغيير الصيغة إلى ما يأتي:

(يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بصيانة كرامة المرأة ويلتزم بالعمل على تحقيق مساواتها مع الرجل في الحقوق في كل المجالات وفي مواقع اتخاذ القرار على كل المستويات، ومن هذا المنطلق يلتزم بالتوقيع على المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بالمرأة والطفل وحقوق الإنسان، وبوضع قانون بديل للأحوال الشخصية

يرتكز على العدل الاجتماعي وحماية حقوق الإنسان، وهذا لا يتعارض مع الأديان، ويحفظ للمرأة كرامتها ومكانتها كأم، ويوفر للطفل الحماية وتأمين المستقبل ويستوعب تعدد الثقافات والأديان).

في لندن تم الاتفاق على أن نكون تجمعاً نسائياً بنفس الصيغة، وفي رأيي أن التجمع النسوي في مصر يجب أن يكون له النصيب الأكبر في التمثيل لنشاطه ولأنه ساهم وحده في المطالبة بتمثيل المرأة في التجمع الوطني.

والله ولي التوفيق

الاتحاد النسائي عنه / فاطمة أحمد إبراهيم

قوات التحالف السودانية

مذكرة مقدمة لاجتماع هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي السوداني

السادة رئيس وأعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي السوداني. تتوجه دائرة المرأة بقوات التحالف السودانية والتحالف النسوي السوداني لكم بالتحية والتقدير بمناسبة انعقاد اجتماعكم الموقر ونتقدم لكم بتبني المقترحات التالية مع تمنياتنا لكم بمداولات ناجحة ومثمرة.

١ - الالتزام بالاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

إننا نأمل بأن يقوم التجمع الوطني الديمقراطي، باعتباره ممثلا شرعياً لجماهير الشعب السوداني بتبني الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة (اتفاقية المرأة) بدون تحفظات وذلك لضمان كفالة حقوق المرأة الإنسانية بعد سقوط نظام الجبهة، وفي هذا الصدد قام التحالف النسوي بالقاهرة بتنظيم حملة تطالب بالالتزام بهذه الاتفاقية، وجدت هذه الحملة تجاوباً واسعا من القوى السياسية وتنظيمات المجتمع المدني والقوى الداعمة للشعب السوداني، ونرفق لكم المذكرة والتوقيعات التي تم جمعها حتى الآن.

ونشير، أيضاً بهذا الصدد إلى أن التجمع النسوي بالقاهرة قد طالب التجمع الوطني

الديمقراطي في مذكرة أعدها في يونيو ١٩٩٥م باعتماد (اتفاقية المرأة) وأننا إذ نحيي التنظيمات التي أعلنت التزامها بهذه الاتفاقية، فإننا نرجو أن يعلن التجمع الوطني والتنظيمات المنضوية تحت لوائه عن تبني بنود هذه الاتفاقية.

٢ – إعادة صياغة الفقرة الخاصة بالمرأة الواردة في ميثاق أسمرا١٩٩٥م.

إننا نضم صوتنا للمذكرة التي رفعتها مجموعة، فجر السودان، لهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي في يناير ١٩٩٦م والتي طالبت بإعادة صياغة المادة (٥) في الجزء الأول (بند«ب») من ميثاق أسمرا، وتقرأ كالآتي:

« يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بصيانة كرامة المرأة السودانية ويؤكد على دورها في الحركة الوطنية، ويعترف لها بالحقوق والواجبات المضمنة في المواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع الأديان ».

إننا نقترح مع مجموعة « فجر السودان» إعادة صياغة المادة(٥) كالآتي:

«يعترف التجمع الوطني الديمقراطي بدور المرأة الفاعلة في التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ويلتزم بتمكين المرأة السودانية بممارسة حقوق وواجبات المواطنة الكاملة غير المنقوصة والمضمنة في المواثيق والعهود الدولية بما في ذلك اتفاقية القضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة».

٣ – إشراك التنظيمات النسوية في مباحثات السلام وفي التأهيل وإدارة المناطق المحررة وفي لجنة وضع ترتيبات الفترة الانتقالية .

إذا كانت المرأة تتضرر من الآثار السلبية للحرب بصورة مضاعفة باعتبارها من المجموعات المهمشة، فإنها أيضاً قادرة على المشاركة بكفاءة عالية في مباحثات السلام وفي عملية إدارة المناطق المحررة. لذلك نأمل أن تصدر توصية بضرورة إشراك المرأة في مباحثات الايغاد وفي التخطيط لتأهيل وإدارة المناطق المحررة. ورفعاً للوعي في هذه المناطق بما يضمن سيادة نظرة إيجابية تجاه قضايا المرأة وإزالة معاناتها . كذلك نقترح التوصية بإشراك عناصر نسائية مؤهلة في وضع ترتيبات الفترة الانتقالية لضمان أخذ المنظور النسوي في الاعتبار.

٤ – تفعيل دور المرأة داخل التجمع الوطني الديمقراطي فبرغم أن المرأة تقوم بدور مهم في دعم العمل المعارض داخل وخارج السودان، إلا أنها مستبعدة من عملية صنع

القرار في إطار التجمع الوطني الديمقراطي، ومشاركتها قليلة في لجانه المختلفة . ورغم إيماننا بأن الوضع المثالي هو إشراك النساء في عمل التجمع الوطني بوصفهن مواطنات سودانيات. وذلك بتصعيدهن لمراكز اتخاذ القرار من خلال أحزابهن . إلا أننا نؤمن على أهمية إيجاد صيغة مناسبة يتم عبرها تدارك الخلل الناجم عن عدم مشاركة المرأة بفاعلية في مراكز اتخاذ القرار بالتجمع. وأننا نرى أن مقترح إنشاء «تجمع نسوي عام» الذي خرج به اجتماعكم المنعقد في يوليو ١٩٩٧م قد لا يساعد على توفير مثل هذه الصيغة.

من هنا فإننا نقترح التوصية بتشكيل لجنة عمل تتكون من بعض المتخصصات في مجال العمل النسوي، ويؤخذ في الاعتبار تمثيل الفعاليات السياسية المختلفة مع مراعاة الجانب الفني. تقوم هذه اللجنة بإعمال الفكر في كيفية تفعيل دور المرأة داخل التجمع الوطني وكيفية دعم وتطوير الأشكال الموجودة مثل التجمع النسوي بالقاهرة، للوصول لصيغة تعبر عن تطلعات النساء السودانيات على مستوى القاعدة والقيادة ونحن على استعداد للمساهمة بوضع تصور مفصل حول هذا الأمر متى ما طلب منا ذلك.

إننا نرفع لكم هذه المقترحات باعتباركم القادة الشرعيين لشعب السودان، ونعلن عن دعمنا الكامل لكم، ونتوجه بالشكر للقادة الذين وعدوا بتبنى قضايا المجموعات المهمشة بما فيها النساء .

عاشت وحدة التجمع الوطني الديمقراطي، عاش نضال الشعب السوداني نساء ورجالاً عاشت ثورة الحرية والتجديد والمجد والخلود للشهداء.

دائرة المرأة بقوات التحالف السودانية .

مرفقات:

١ – مذكرة التحالف النسوي بتاريخ ٢٧ / ٣/ ٩٨م

٢ – صورة من الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التميز ضد المرأة

٣ – صورة من مذكرة مجموعة « فجر السودان» بتاريخ ٤/ ١/ ١٩٩٦م

٤ – صورة من مذكرة التجمع النسوي بتاريخ ٥/ ٦/ ١٩٩٥

تعليق حول المذكرات الثلاث

الواضح أن لا اختلاف حول مضمونها العام – ولكن في رأيي أن التعميم لـن يحقـق للمرأة السودانية المساواة – المطالبة بالتوقيع على الاتفاقية العالميـة الخاصـة بحقـوق المرأة وقعت عليها كثير من الحكومات ولكنها ظلت حبراً عـلى ورق، بالإضـافة إلى أن محتوياتها غير معروفة لدى أغلبية النساء والرجال أيضاً. ولهذا فإن الصيغة التي قـدمتها تبرز محتويات اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة في صيغة مختصرة يسهل استيعابها لكل مواطنة ومواطن سوداني. وعليه فإنني على ثقة من أن التجمع النسوي الـذي يضـم كل التنظيمات والأحزاب الممثلة في التجمع الوطني الديمقراطي لـن يعـارض اعتمـاد هذه الصيغة وكذلك دائـرة المـرأة في قـوات التحـالف السـودانية، وأود أن أنتهـز هـذه الفرصة لأوجه لهن الدعوة للانضمام للتجمع النسوي لتوحيد الصـف والهـدف، إذ أن قضية المرأة ورفع الاضطهاد عنها فوق كـل مكسـب حزبـي، خاصـة أن تنظـيم قـوات التحالف النسوي موجود في الساحة. وقد سبقه منـذ سـنوات عديـدة الاتحـاد النسـائي الذي حقق للمرأة السودانية حق التصويت والترشـيح منـذ أواخـر السـتينيات. وحقـق للمرأة السودانية العاملة المساواة في الأجور وفي كل شروط العمل الأمر الذي لم يتحقق حتى الآن للمرأة الغربية، من هذا المنطلق اعتقـد أن تشـتت الصـفوف مضـر بمصـالح المرأة.

(فاطمة أحمد إبراهيم) [1]

وهكذا ظلّ غياب المرأة وتقييد مشـاركتها مقنناً في مقـرراتهم ومـواثيقهم ، وظلـت المادة (٥) حجر عثرة وضعوه لتبرير ذلك الغياب، وفي الوقت الـذي تبـذل فيـه النسـاء قصارى جهدها لتجاوز كل ذلك عكف التجمـع الـوطني عـلى ممارسـة (لعبـة كسـب الوقت) مزيناً بياناته الختامية لاجتماعاته بعبارات ديكورية لا ترقى إلى مستوى الجدية. وهذه نماذج لتلك العبـارات التـي وردت في البيانـات الختاميـة لاجتماعـات مختلفـة ومتعددة:

١ – (أمن الاجتماع على الدور المهم الذي تضطلع به المـرأة السـودانية في النضـال

(١)مصـدر المـذكرات الـثلاث والتعليـق الخـاص بأسـتاذة فاطمـة – جريـدة الفجـر– العـدد٤٦/ التاريخ/ ٢٥/ مايو/ ١٩٩٨م.

الوطني وثمن مواقفها البطولية ومقاومتها لاستبداد نظام الجبهة، ووجه بضرورة تفعيل مشاركتها في كافة أجهزة[1] التجمع الوطني الديمقراطي.)

٢-(اجتماعات المكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي _القاهرة الفترة من ٢٦ مايو -٧ يونيو-١٩٩٨ / الفقرة «ج»)

البيان الختامي - في المجال التنظيمي - الفقرة (ج)

(قرر صياغة ميثاق لحقوق المرأة السودانية وتكليف لجنة من فصائل التجمع لإعداد مشروع الميثاق وتقديمه للمكتب التنفيذي).

٣- (اجتماع هيئة القيادة بالقاهرة في الفترة من ١٥ - ١٧ أغسطس ٩٨م«إعلان القاهرة» البند عاشراً).

(يشيد التجمع الوطني الديمقراطي بنضال المرأة السودانية في الداخل والخارج ووقفتها الجسورة في مواجهة سياسات نظام الخرطوم الجائر، ويتطلع لقيام تنظيم نسوي قومي يعنى بقضايا المرأة السودانية، كما يتطلع لوضع ميثاق نسوي يجسد تطلعاتها، ويؤمن حقوقها، ويؤكد التزامه بتمثيل المرأة بكافة أجهزة التجمع المختلفة بما يتناسب ودورها وكفاحها).

وهكذا ظل الحال .. مشاركة المرأة داخل أجهزة التجمع الوطني شعارات مجرد شعارات لا أكثر، قرارات وتوصيات يجمل بها بياناته الختامية لكل اجتماع يعقده، وطوال هذه الفترة ومنذ مؤتمر القضايا المصيرية ظلت المادة (٥) (مسمار جحا) في خاصرة هياكل التجمع الوطني يحول دون مشاركة النساء، كما ظل مسلسل الخلافات حولها كرة زئبق وضعتها الفصائل الطائفية في ملعب النساء لصرفهن عن القضية الأساسية، وقد أفلحوا.. يتضح ذلك في التقرير الذي أعدته د.ندى مصطفي لهيئة قيادة التجمع الوطني، الجدير بالذكر أن د.ندى هي المرأة الوحيدة التي اخترقت هياكل التجمع الوطني الديمقراطي ودخلت كعضو بالمكتب التنفيذي باختيارها من قبل التحالف الوطني / قوات التحالف السودانية ممثلة له، ويعتبر التحالف الوطني هو الحزب الوحيد الذي قدم امرأة لتمثيله بالهياكل التنظيمية للتجمع الوطني طوال سنواته الخمس عشرة، وبالرغم من قصر المدة التي قضتها د.ندى بالمكتب التنفيذي إلا أنها

(١)البيان الختامي- اجتماعات هيئة القيادة/ ٢٠/ مايو/ ١٩٩٨م.

استطاعت أن تلعب دوراً واضحاً في خلق حراك نسبي في قضية المادة (٥) بجانب الضغط الذي مارسته التنظيمات النسوية ورفع المذكرات سابقة الذكر، نتج عن ذلك توجيهات هيئة القيادة في اجتماعها المنعقد بأسمرا في مارس ١٩٩٨م للمكتب التنفيذي بتكوين لجنة تتناول إعادة صياغة المادة (٥) ووضع ميثاق للمرأة تتوافق عليه نساء الفصائل بواسطة اللجنة، وأسند المكتب التنفيذي (مجموعة القاهرة) في اجتماعه في إبريل ١٩٩٨م مهمة تكوين اللجنة إلى كل من (د. الشفيع خضر ، ود.ندى مصطفي) على أن تقوم اللجنة بإعادة صياغة المادة (٥) ووضع ميثاق المرأة، ولكن يبدو أن الأحزاب التقليدية ظلت وراء تعطيل هذه الأهداف بواسطة نسائها اللاتي وضعن المصالح الحزبية فوق مصالح قضايا المرأة حيث يتضح ذلك من التقرير المقدم من ندى مصطفى لهيئة القيادة خاصة فيما أشار له البند رقم (٣) برغم عدم تحديدها لأحزاب بعينها إلا أن الأمر يبدو كذلك وهذا نص ما ورد في التقرير:

(صورة طبق الأصل)

تقرير حول التكليفات الخاصة بإعادة صياغة المادة (٥) وإعداد ميثاق حقوق المرأة السودانية

مقدم اجتماع هيئة القيادة - سبتمبر ١٩٩٨م

إعداد : ندى مصطفى

عضو المكتب التنفيذي

في اجتماع هيئة القيادة المنعقد في مارس ١٩٩٨م ، تم تكليف المكتب التنفيذي بالنظر في إعادة صياغة المادة (٥) في الجزء الأول ، بند (ب) من بيان أسمرا ١٩٩٥م ، وذلك بناء على مذكرات تقدمت بها بعض التنظيمات النسوية التي تعمل في إطار التجمع الوطني الديمقراطي للاجتماع المذكور .

وفي اجتماع المكتب التنفيذي (مجموعة القاهرة) المنعقد في ١٨ أبريل ١٩٩٨م تم تكليفي والدكتور الشفيع خضر، أمين التنظيم والإدارة، بالاتصال بأمانات المرأة في فصائل التجمع، والتنظيمات النسوبة ذات الصلة بالتجمع، والتشارو معها حول إعادة صياغة المادة (٥) وحول مسألة تمثيل المرأة في التجمع الوطني الديمقراطي، تم عقد اجتماع تشاروي وفيه تم تكوين لجنة عمل للنظر في هاتين المسألتين.

عقدت اللجنة عدة اجتماعات، تمت فيها مراجعة وجهات نظر الفصائل المختلفة حول المادة (٥)، وتم توحيد الصياغة البديلة لتلك الفصائل التي اجتمعت حول أهمية تغيير تلك المادة وحول الاعتراف بالاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ، ونسبة لأنه لم يتم اتفاق جميع الفصائل، فقد وصلت اللجنة إلى طريق مسدود، فتم وضع الصياغات التي تم الوصول إليها في تقرير قدم للمكتب التنفيذي في اجتماعه المنعقد يوم ٤/ ٦/ ١٩٩٨م.

ولإيجاد مخرج، ولأن الخلاف انحصر حول اعتماد اتفاقية المرأة بدون تحفظات فقد قرر المكتب التنفيذي في ٤/ ٦/ ١٩٩٨م إعداد ميثاق لحقوق المرأة السودانية تشارك في وضعه الفصائل المختلفة والتنظيمات النسوية ذات الصلة بالتجمع الوطني، ويقدم الميثاق لمؤتمر التجمع الثاني. وقد تم تكليفي بالإشراف على إعداد هذا الميثاق.

تمت دعوة فصائل التجمع والتنظيمات النسوية ذات الصلة بالتجمع لاجتماع طرحت فيه فكرة الميثاق، وقدمت فيه مؤشرات عامة حول أهمية الميثاق، وشكله ووسائل تنفيذه، وآلية إعداده، تم تشكيل لجنة من جميع الفصائل التي لبت الدعوة و تم اختيار مقررة للجنة، عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات، قدمت فيها مساهمات الفصائل حول الميثاق، كما قامت بدراسة بنود الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة. تم الاتفاق على تضمين بنود هذه الاتفاقية في الميثاق عدا البنود التي تحفظ عليها حزبي الأمة والاتحادي.

شكلت لجنة صياغة بعضوية سارة كليتو، عزة التيجاني وبدرية لصياغة مشروع الميثاق في مسودته النهائية، على أن يشمل آراء جميع الفصائل مع وضع البنود المختلف عليها بين أقواس، ليتم حسم الخلاف حولها بواسطة الفصائل وبواسطة هيئة قيادة التجمع، وتم تدوير المسودة الأولى على بعض أعضاء المكتب التنفيذي ومسئول اللجنة التحضيرية للمؤتمر لإبداء ملاحظاتهم.

فرغت لجنة ميثاق حقوق المرأة من أعمالها وقدمت المسودة النهائية للميثاق في اجتماع حضرته بالقاهرة يوم ٢٤/ ٩/ ١٩٩٨م. ولكن طلبت مندوبة إحدى الفصائل إحالة الميثاق إلى الداخل قبل عرضه على هيئة القيادة، وسيتم رفع الميثاق للمكتب التنفيذي فور تسلمه من اللجنة تمهيداً لعرضه على هيئة القيادة.

***

بعض الملاحظات:

١ . في الاجتماع التمهيدي لتشكيل لجنة ميثاق حقوق المرأة، طرحت بعض القضايا المتعلقة بالفعاليات المخول لها المشاركة في إعداد الميثاق، وبما أنه كان قصر اللجنة على الفعاليات الموجودة بالقاهرة سيؤدي إلى تغييب أصوات النساء داخل السودان وفي دول المهجر الأخرى.

١،١ بالنسبة للنقطة الأولى فقد رؤى أن يقتصر إعداد الميثاق على أمانات المرأة والتنظيمات النسوية بفصائل التجمع، على أن يطرح الميثاق في ورشة عمل تدعى إليها الفعاليات النسوية المعارضة التي لم تشارك في إعداده. بالإضافة إلى الناشطات في مجال العمل النسوي. وقد اعترضت بعض الفعاليات على هذا الموقف على أساس أن الميثاق يهم النساء السودانيات في المعارضة سواء كن منتميات لأحزاب أومستقلات.

١،٢ بالنسبة للنقطة الثانية، تم الاتفاق على أن تقوم الفصائل بعرض المسودات الأولى للميثاق على عضويتها بالداخل، وفروعها بالمهجر وذلك قبل إبداء وجهة نظرها النهائية من خلال اللجنة .

٢ بعض الفصائل لم تتمكن من المشاركة في إعداد الميثاق، ويتوقع أن ترفع وجهة نظرها خلال مراجعة المسودة النهائية لمشروع الميثاق.

٣ رغم أن لجنة المادة (٥) ولجنة ميثاق حقوق المرأة مثلتا فرصاً طيبة للتنظيمات النسوية وأمانات المرأة بفصائل التجمع – لتبادل الآراء والتداول حول موضوعات تهم المرأة السودانية مما قد يساهم في وضع لبنات تعزز مفهوم العمل الجماعي، إلا أن القضايا المطروحة قد أخذت وقتاً طويلاً وثميناً من المجموعات النسائية دون الوصول لنتيجة نهائية وذلك بسبب مواقف الفصائل. وفي الظروف التي يمر بها الوطن فإن هذا الوقت كان من الممكن استثماره في التصدي لقضايا أخرى ملحة إذا استجابت جميع فصائل التجمع لمطالب النساء .

٤ لابد من إنشاء آلية دائمة تضطلع بمتابعة الوثائق التي تصدر من التجمع خاصة أنه يتم الإعداد الآن لمؤتمر التجمع الثاني، وذلك حتى نضمن إدراج وجهة النظر النسوية منذ البداية. هذه الآلية تقوم أيضاً بتحديد الكيفية التي يتم بها إشراك المرأة في المؤتمر، حتى لا يتم إقصاء النساء عن المشاركة مرة أخرى (من خلال المقاعد الخمسة المتاحة)

بدعوى أن المجموعات النسائية لم تصل لاتفاق . بالإضافة لهذه المقاعد، فإنني أثني على الاقتراح بأن يلزم كل فصيل بإشراك عنصر نسائي واحد على الأقل في وفده للمؤتمر، ونرجو أن تصدر من الاجتماع توصية بذلك.

عاش كفاح الشعب السوداني نساءً ورجالاً

عاشت وحدة التجمع الوطني الديمقراطي

عاشت الانتفاضة الشعبية المسلحة

والمجد والخلود للشهداء

سبتمبر/ ١٩٩٨/ القاهرة

وهكذا استمر الحال كما هو وظلت النساء خارج الحلبة إلى أن عقد التجمع الوطني مؤتمره الثاني بمدينة (مصوع) الإريترية في سبتمبر/ ٢٠٠٠م لتبدأ بعده مرحلة جديدة من مراحل إقصاء النساء وعزلهن.

■ الفصل الثالث
فاطمة أحمد إبراهيم في مؤسسة ذكورية حتى النخاع

المجهودات التي بذلتها اللجنة المكونة بواسطة أعضاء المكتب التنفيذي المكلفين من قبل هيئة القيادة (د. الشفيع خضر، ندى مصطفى) مع المجموعات النسوية حسب التقرير السابق يبدو أنها أثمرت إلى حد كبير حيث كان حضور النساء في المؤتمر الثاني للتجمع الوطني والذي عقد في مدينة مصوع في سبتمبر/ ٢٠٠٢م حوالي ست عشرة امرأة من الأحزاب المختلفة، من بينهن الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم والتي ميز حضورها (السمح) أنها جاءت (على كرسى متحرك) فقد كانت تعاني من كسر في القدم وبرغمه جاءت كما عهدتها الحركة الوطنية قوية، عنيدة و ثابتة .. عند دخولها إلى قاعة جلسات المؤتمر على ذلك الكرسي. الذي كانت تقوده زميلتها ثريا التهامي ضجت القاعة بالتصفيق الحاد وكانت تلك هي آخر جولاتها المباشرة مع التجمع الوطني والتي بدأت مع بداياته بالخارج. فكانت تجربتها مع التجمع الوطني تجربة (مريرة) بدأت كعلاقة مباشرة بالتجمع في العام ١٩٩٥م بعد

مؤتمر القضايا المصيرية وانتهت بحضورها لمؤتمر مصوع في سبتمبر ٢٠٠٠م كما ذكرنا. ولتلك التجربة تفاصيلها نورد منها ما أتيحت لنا فرصة الإلمام به.

خاضت فاطمة أحمد إبراهيم هذه التجربة في ظل الظروف التي أحاطت بمشاركة النساء طوال الفترة المذكورة بين المؤتمر الأول والثاني للتجمع الوطني والتي شكلت فيها المرأة غياباً كاملاً، فكانت لفاطمة مجهودات فردية حاولت بها دفع قضية المرأة داخل أروقة التجمع الوطني، فبعد أن انتظمت اجتماعات هيئة القيادة اتخذت خطوتها الجريئة التي اعتمدت فيها على إرثها التاريخي ونضالها مع القوى السياسية المشاركة في التجمع الوطني ودرايتها ومعرفتها ببواطن قياداتها تجاه قضايا المرأة فبادرت بحضور اجتماعات هيئة القيادة والتي كانت غالباً ما تعقد بأسمرا وأحياناً القاهرة، كان حضورها يعني لنا كنساء حرصاً على تثبيت حق المرأة في التمثيل بالتجمع الوطني، إذ كنا نرى أن فاطمة بحجم تاريخها ونضالاتها في الحركة الوطنية و النسوية على السواء تستحق هذه المشاركة إلى حين حل قضية تمثيل المرأة بالتجمع الوطني، خاصة وأنها أخذت بزمام المبادرة وتكبدت تبعات وردود أفعال ذلك، بينما كان هذا الحضور غير مرحب به إلى حد كبير وسط البعض من أعضاء هيئة القيادة حيث دار حديثهم (في السر والعلن) حول عدم تفويضها من قبل النساء وعدم تزكية الحزب الشيوعي لها وإدراجها ضمن ممثليه في هيئة القيادة والمكتب التنفيذي، وكانت هذه من نواقص اختيار الأحزاب لممثليها بهياكل التجمع الوطني بما فيها الحزب الشيوعي الذي عرف تاريخياً بموقفه الإيجابي تجاه قضية المرأة.

برغم الشد والجذب وتململ الآخرين.. ظلت الأستاذة فاطمة حريصة على حضور اجتماعات هيئة القيادة، إلى أن بثّ التلفزيون السوداني شريط فديو كانت تخاطب فيه مقاتلي لواء السودان الجديد (الجيش الشعبي) بمعسكر هيكوتا بالجبهة الشرقية، انتقدت فيه سياسات الحزبين الطائفيين بالتجمع الوطني بما أثار غضبهما، فأقاما الدنيا ولم يقعداها إلا بعد انسحاب الأستاذة فاطمة وتوقفها عن حضور الاجتماعات تاركة لهم الجمل بما حمل بعد أن تعهدت أن تطلع جماهير الشعب السوداني على ما جرى، وأن اللقاء سيكون في الميدان الشرقي بجامعة الخرطوم حسب ما جاء في خطاب الانسحاب الذي تقدمت به لهيئة القيادة، قابلتها في ذلك اليوم بفندق (أمباسيرا) بأسمرا حيث تعقد جلسات ذلك الاجتماع لأعضاء هيئة القيادة والمكتب التنفيذي في سبتمبر ١٩٩٨م، حكت لي عن معاناتها معهم، وكيف جعلوا من الشريط مبرراً لرفض وجودها داخل

الاجتماعات، وكيف توصلت إلى قرار الانسحاب وكتبت بـذلك خطابـاً سـتعمل عـلى تقديمه في بداية الجلسة والتي كانت قد حان وقتها، أخذتني مـن يـدي وذهبـت بـي إلى حيث موظف الاستقبال بالفندق وطلبت منه تصوير ورقة كانت بيدها، أعطتني الصورة، كانت عبارة عن خطاب الانسحاب الذي تود تقديمه لهيئة القيـادة، ودعتنـي وتوجهـت نحو القاعة. نص الخطاب:

(صورة طبق الأصل)

السادة/ رئيس وأعضاء هيئة القيادة

تحية واحترام

من المؤلم جداً أن أكـون سـبباً في تعطيـل عملكـم، وأبنـاء شـعبنا معرضـون للقتـل الجماعي بإرسالهم إلى مناطق القتـال، أرجـو أن تتفرغـوا لإنقـاذهم بـالتحرك السـريع العملي لتحريك كل العالم لإنقاذهم.

من ناحيتي ألتزم بالابتعاد عن التجمع نهائياً وأواصل نضالي مع بنات وأبنـاء الشـعب السوداني المخلصين – وسأوضح للشعب السوداني تفاصيل ماجرى في هذا الشأن – مع احترامـي لكـم جميعـاً.. وفقنـا الله لمـا فيـه مصـلحة جماهير شـعبنا، وخاصـة النسـاء المضطهدات المظلومات، وإلى اللقاء في الميدان الشرقي بجامعـة الخرطـوم، لتعرفـوا رأي الشعب السوداني في شخصي الضعيف.

والعزة والنصر لشعبنا الواعي المخلص

ودمتم

توقيع: فاطمة أحمد إبراهيم

٢٩/ ٢/ ١٩٩٨م

وهذه نسخة بخط يدها:

السادة رئيس وأعضاء هيئة القيادة

تحية واحتراماً.

من المؤلم جداً أن أكون سبباً في تعطيل عملكم، وأبناء شعبنا معرضون للقتل الجماعي بإرسالهم إلى مناطق القتال.

أرجو أن تتفرغوا لإنقاذهم بالتحرك السريع العملي لتحريك كل العالم لإنقاذهم.

من ناحيتي ألتزم بالابتعاد من التجمع نهائياً، وأواصل نضالي مع بنات وأبناء شعبنا المخلصين. وسأوضح للشعب السوداني تفاصيل ما جرى في هذا الشأن.

مع احترامي لكم جميعاً. وفقنا الله لما فيه مصلحة جماهير شعبنا، وخاصة النساء المقهورات المظلومات. وإلى اللقاء في الميدان الشريف بجامعة الخرطوم، لتعرفوا رأي جماهير الشعب في شخصي الضعيف.

والعزة والنصر لشعبنا الواعي المخلص

وشكراً

٢٩/٩/٩٨

فاطمة أحمد إبراهيم

بعدها انقطعت عن الحضور لأسمرا حتى حدث (لقاء جنيف) بين الصادق المهدي و حسن الترابي في مايو١٩٩٩م، ذلك اللقاء الذي أثار حفيظة المعارضة وخلق نوعاً من البلبلة بين أقطابها، فعقد التجمع الوطني اجتماعاً بأسمرا في الفترة ١٠-١٥ /٦/ ١٩٩٩م كان لقاء جنيف على رأس الأجندة، وورد لعلمنا حضور أستاذة فاطمة لذلك الاجتماع، ذهبت ورفيقاتي سعاد الطيب حسن ووداد صديق محمد الأمين إلى الساحة الشعبية بأسمرا (الاكسبو) حيث تعقد اجتماعات هيئة القيادة بإحدى قاعاتها. وبينما نحن في انتظار نهاية الجلسة لمقابلتها، فوجئنا بخروجها غاضبة، ذهبنا لها مستفسرين عن أسباب غضبها ؟ قالت: « مشيرة بأصبعها نحو قاعة الاجتماعات » (هؤلاء يتأمرون على الشعب السوداني ولكنني لا أخفي على الشعب السوداني شيئاً وتاااااااااني بسجل شريط) تبادلنا الحوار معها. علمنا أن غضبها يرجع إلى محاولات الصادق المهدي تسويف حقيقة لقاء جنيف وعدم اعترافه بتوقيع اتفاق مع الترابي، وتساهل المجتمعين معه وعدم ممارستهم لأي ضغوط عليه ليقر بأبعاد الاتفاق وأهدافه وعرض الوثيقة التي تمّ التوقيع عليها، كانت غاضبة ومستنكرة لاتفاق جنيف واعتبرته خروجاً عن مبادئ التجمع الوطني المتفق عليها، ويبدو أن هذا الغضب هو الذي دفع بها لحضور ذلك الاجتماع، غابت بعده حتى انعقاد مؤتمر مصوع في سبتمبر/ ٢٠٠٠م.

وهكذا يجد القارئ فيما سردناه باختصار عن معاناة الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم مثالاً للسيطرة الذكورية على مؤسسة يفترض فيها أن تقود إلى التغيير وبناء دولة العدالة والمساواة، معاناة امرأة استثنائية لعبت دوراً كبيراً في الحركة الوطنية، لم يشفع لها تاريخها النضالي الطويل (كونها امرأة) في مؤسسة ذكورية ... ذكورية حتى النخاع.



■ الفصل الرابع

مؤتمر مصوع.. مرحلة ثالثة

كما ذكرنا ظل غياب المرأة يمر بعدة مراحل إلى أن عقد التجمع الوطني مؤتمره الثاني في سبتمبر ٢٠٠٠م بمدينة (مصوع) ثقر دولة إريتريا وميناؤها الأول ليدخل الإقصاء مرحلة جديدة ويتخذ شكلاً جديداً.. شاركت في المؤتمر حوالي ست عشرة امرأة من الفصائل المختلفة كما ذكرنا، وعندما وصلت مداولات المؤتمر مرحلة تكوين هيئة القيادة والمكتب التنفيذي دخل إقصاء المرأة مرحلة ثالثة حيث لم تكن من بين الأسماء المرشحة من قبل الأحزاب اسماً مؤنثاً واكتفوا بتمثيل النساء بمقعد واحد في هيئة القيادة وحتى هذا المقعد لم تترك الأحزاب المجال للنساء لتتفق عليه .. وفي ذلك تقول ثريا التهامي:

((منذ بدء الاجتماعات كانت الأجواء تشير إلى وجود تكتلات واستقطابات وتدخل من بعض الأحزاب في قضية مشاركة النساء وتمثيل المرأة بهيئة القيادة. كانت فاطمة أحمد إبراهيم من بين المشاركات في المؤتمر وكنا نتوقع إجماع النساء

عليها لاعتبارات كثيرة.. للمشاركة في الافتتاحية ولتقديم كلمة المرأة رشحت د.ستوما ممثلة الحركة الشعبية فاطمة أحمد إبراهيم لتقديم كلمة المرأة وثنت الترشيح محاسن عبد العال ووافقت عليه كل النساء.. توقعنا أن يحدث ذلك في الترشيح لتمثيل المرأة بهيئة القيادة ولكن.. كان هناك تيار من بعض النساء يقود حملة ضد ذلك بينما كنا نحن ونشكل الغالبية نرغب في تقليدها هذا المنصب الذي نرى أنها تستحقه.. ومنعاً لحدوث انشقاق في وسط النساء رأينا عدم ترشح فاطمة للمنصب واقترحت على بعض الزميلات فكرة عقد مؤتمر خاص بالمرأة ووجدت الفكرة التأييد، وعندما سألني دكتور الشفيع عن اسم المرأة التي اتفقنا على ترشيحها لهيئة القيادة قلت له لن نرشح امرأة .. عدد النساء المشاركات بالمؤتمر «١٦» ولا يمثلن كل مجموعات النساء لذا سأتقدم باقتراح قيام مؤتمر للمرأة تحسم فيه قضايا التمثيل، طلب مني كتابة المقترح وتقديمه للمنصة وكان رئيس الجلسة عبد العزيز خالد. ذهبت للمنصة مع دكتور الشفيع حيث يجلس عبد العزيز وأخذنا ورقةً منه ومليت الاقتراح للشفيع وكتبه بيده وسلمنا الورقة لعبد العزيز ورأيته حتى وضعها أعلى الأوراق التي كانت أمامه ولكن عندما بدأ النقاش وتقديم المقترحات لم يبدأ عبد العزيز بالاقتراح الذي سلمته له وقام بتقديم اقتراح مقدم منه باسم التحالف الوطني/ قوات التحالف السودانية.. يقترح فيه اختيار ممثلة المرأة من المؤتمرات اللاتي حضرن كممثلات للتجمع النسائي بالداخل، وممثلات الداخل كن محاسن عبد العال، المرحومة سيدة أبو القاسم وشخصي ثريا التهامي، وعلى الفور قمت وأمسكت بالميكرفون وقدمت المقترح على لساني مباشرة.. ثنى المقترح ياسر سعيد عرمان وأبدى (د.جون قرنق) تأييده للمقترح. وقال (سأكمل المقترح بأننا مستعدون لاستضافة المؤتمر بالأراضي المحررة جنوب السودان). وقوبل ذلك بالتصفيق الحار، وأضاف منصور العجب بأنه يلتزم بتمويل المؤتمر. وأعلن عبد العزيز خالد فوز الاقتراح بالإجماع وفي المقابل قام بسحب المقترح المقدم منهم. وحسمت قضية التمثيل في أقل من نصف ساعة من زمن الجلسة المحدد لها ساعتين في البرنامج).

وهذه شهادة أخرى من دكتور الفاتح عمر السيد (الأمين العام لحزب المؤتمر السوداني):

(لم تكن النساء على اتفاق.. كان يوجد اتجاه لترشيح فاطمة واتجاه آخر يرفض ذلك.. كذلك الاتحاديين لم يكونوا راضين بالاقتراح الذي قدمته الأستاذة ثريا ولا يريدون قيام المؤتمر وكانوا يودون أن يكون التمثيل من الخارج.. لذا عطلوا الاقتراح

بدلاً عن حسمه ووضع ميزانيته والالتزام به من داخل المؤتمر واقترحوا تكليف هيئة القيادة للقيام[1] بذلك حتى مات المؤتمر).

أما الأستاذ/ التجانى مصطفى (رئيس حزب البعث) القيادة القطرية قال في شهادته:

(في المؤتمر كان هناك خلاف حول من التي تمثل النساء كانت توجد الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم وكان البعض يريدها ممثلة للنساء والبعض الآخر يرفض ذلك. بعض أعضاء هيئة القيادة كانوا يرفضون فاطمة ويبدو أنهم وجهوا نساء أحزابهم إلى ذلك مما أدى إلى خلق خلافات وسط النساء. لذا كان مقترح الأستاذة ثريا التهامي بعقد مؤتمر خاص بالمرأة تختار فيه من يمثلها مقترحاً موفقاً عمل على حسم الخلاف وأخرج قضية التمثيل من عنق الزجاجة ولكنها لم تعط الاهتمام اللازم الذي يؤدي لقيام[2] المؤتمر وبالتالي تمثيل المرأة).

وهكذا فشل مؤتمر مصوع في التمكن من إدراج اسم يمثل المرأة بهيئة القيادة والمكتب التنفيذي وظلت أمانة المرأة أمانة خالية حتى نهاية التجمع الوطني، وكانت هذه واحدة من النواقص التي ظلت محسوبة على مؤتمر مصوع وشكل بها مرحلة ثالثة من مراحل غياب المرأة، كما عجز التجمع فيما بعد من تنفيذ القرار الذي أوصى بعقد مؤتمر خاص بالمرأة وظل حبراً على ورق.

(نص القرار)

(يشيد المؤتمر بدور المرأة في المجتمع ويؤكد على ضرورة مشاركتها في كل مناحى الحياة، يناشد المؤتمر جميع الأحزاب والفعاليات المنضوية تحت لواء التجمع تشجيع المرأة على أن تلعب دوراً فاعلاً في كل لجان ومناشط التجمع.

يدعم المؤتمر جميع انشطة المرأة داخل التجمع ويتبنى قيام مؤتمر جامع لها لوضع خطة عمل مستقبلية تؤمن للمرأة حقوقها الأساسية كاملة، الاجتماعية والسياسية بناء على ما جاء في المواثيق الدولية).

كما أشار البيان الختامي لمؤتمر مصوع إلى قرار المؤتمر وإلى التزام التجمع الوطني

(١)شهادة كل من ثريا التهامي ودكتور الفاتح عمر السيد - شهادات شفهية- الخرطوم/ ديسمبر/ ٢٠١١م.

(٢)شهادة كل من التجانى وفاروق أبو عيسى شهادة شفهية- الخرطوم/ يناير/ ٢٠١٢م.

به، فجاء فيه (أكد المؤتمر على ضرورة دعم نضال المرأة السودانية الجسور من أجل حقوقها و إزالة الظلم الذي لحق بها عبر السنوات، واتفق المؤتمرون على تمثيلها في هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، وأن تقوم هيئة القيادة بعقد مؤتمر قومى لنساء السودان للوصول إلى برنامج ورؤية موحدة يتبناها التجمع الوطني لوضع برنامج متفق عليه حول قضايا المرأة السودانية، وقد رحب المؤتمر بالدعوة المقدمة من الحركة الشعبية لتحرير السودان لاستضافة مؤتمر المرأة بالأراضي المحررة بجنوب السودان).

بعد هذا القرار تكونت لجنة تحضيرية من النساء المشاركات في المؤتمر لمتابعة ذلك، ودخلت مشاركة المرأة أو بالأحرى غيابها مرحلة ثالثة – أي مرحلة ما بعد مصوع وقد أصبحت اللجنة التحضيرية جزءاً من عناصر هذه المرحلة دون أن تبرح مكانها أو تحدث فعلاً يدل على أنها تفعل ذلك، واستمرت النساء في محاولات محاصرة أحزاب وفصائل التجمع بهذه القضية في الوقت الذي ظل فيه التجمع يطبق ذات النمط التمويهي ويزين خطاباته وبياناته الختامية بذات العبارات التي اسعرضنا نماذج منها والتي كانت لا تغني ولا تسمن من جوع حتى أصبحت جملاً مستهلكة وخاوية،

وظل الحال كذلك حتى عام ٢٠٠٢م حيث عقد التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا مؤتمره الثانى بقرية (كرباويب) بالأراضي المحررة، فكان مؤتمر التجمع الوطني للمرأة و الذي تقرر في مصوع من أهم أولويات المكتب التنفيذي الذي تم انتخابه، وذلك ما سنتناوله في الفصل القادم.



■ الفصل الخامس

التجمع النسوي يحرك المياه الساكنة

بعد مؤتمر مصوع دخل غياب المرأة مرحلة جديدة، فالمؤتمر الذي اقترح عقده لحل هذه القضية تحول من نعمة إلى نقمة حيث عملت القوى التقليدية داخل مركز السلطة بالتجمع الوطني أن تجعل منه حجر عثرة في طريق مشاركة المرأة وبأن تعيق انعقاده وتجعل من ذلك مبرراً لغياب النساء، واستمر الحال كذلك حتى أكتوبر ٢٠٠٢م، وكان حينها قد تمت إعادة هيكلة التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان في مؤتمر كرباويب، وقد وضع المكتب التنفيذي الذي تم انتخابه مؤتمر المرأة على رأس أولوياته باعتباره الطريق الوحيد إلى مشاركة النساء، استغل التجمع النسوي حضور عدد كبير من النساء إلى أسمرا من الخرطوم ومن جنوب السودان وكينيا ضمن وفد خاص بمنظمة (سويب) الناشطة في تفعيل دور المرأة في السلام، وكان على رأس هذا الوفد ممثلة المرأة بسكرتارية التجمع الوطني بالداخل فوزية فضل، وأبوك بياتي رئيسة اتحاد نساء السودان

الجديد بالأراضي المحررة جنوب السودان وكينيا، عقدنا كتجمع نسوى اجتماعاً مشتركاً مع هذه المجموعات لمناقشة قضية مؤتمر المرأة التي ظلت ساكنة لأكثر من عامين، عقد الاجتماع بغرفة الشهيدة/ آمال الطاهر زوجة القائد (إدوارد لينو) بفندق السلام بأسمرا محل استضافة الوفد، حضر الاجتماع:

*من التجمع النسائي بالداخل فوزية فضل وسمية علي.

*من تجمع نساء السودان الجديد بالأراضي المحررة جنوب السودان ونيروبى، أبوك بياتى، أقنس نوك، كيث ألير، آمال لينو وميرى نياولانق.

*ومن التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة اريتريا، سميرة إدريس وإحسان عبد العزيز.

أهم ما خرج به ذلك الاجتماع تلخص في الآتي:

١ – أهمية التنسيق بين التجمعات الثلاثة.

٢ – العمل على تحريك مؤتمر المرأة والدفع في اتجاه انعقاده بأسرع مايمكن.

٣ – كتابة مذكرة للأمين العام للتجمع الوطني تتناول هذه القضية.

٤ – تكوين لجنة للمتابعة من كل من :

١ – ميرى أباى / عضو اللجنة التحضيرية المكونة في مؤتمر مصوع.

٢ – خنساء عمر صالح – ممثلة التجمع النسائي بسكرتارية التجمع الوطني بالداخل.

٣ – أبوك بياتى – تجمع نساء السودان الجديد بجنوب السودان ونيروبى.

٤ – إحسان عبد العزيز / التجمع النسوي شرق السودان وأسمرا.

وعلى ضوء هذه التوصيات تقرر اجتماع آخر لنقل وجهة النظر المشتركة للتجمعات الثلاثة إلى المكتب التنفيذي للتجمع الوطني، عقد الاجتماع بمقر الأمانة العامة للتجمع الوطني مع إسماعيل سليمان الأمين العام بالإنابة وأمين أمانة الاتصال بالداخل، حضر الاجتماع ممثلات الداخل وهن .. فوزية فضل، سمية على إسحاق، و زينب بدر الدين بالإضافة لعضوات المكتب التنفيذي للتجمع النسوي.. سميرة إدريس وإحسان

عبدالعزيز، تناول الاجتماع أهمية انعقاد مؤتمر المرأة لحسم قضية مشاركتها بالتجمع الوطني وقضايا أخرى خاصة بالتجمع النسائى بالداخل.

رفعت المذكرة المقررة للأمين العام باقان أموم بتاريخ ٨ / ١٠ / ٢٠٠٢م وهذا نصها:

(صورة طبق الأصل)

٨/ أكتوبر/ ٢٠٠٢م

السيد الأمين العام لتجمع الوطني الديمقراطي

بعد التحية

نخاطبكم في هذا الظرف العصيب الذي تمر به قضية الوطن، ونتطلع لدور فاعل ومؤثر للمرأة السودانية والذي لن يتأتى إلا بتمثيلها في مواقع صنع واتخاذ القرار في المؤسسة السياسية السودانية – التجمع الوطني الديمقراطي-.

ولتفعيل هذا الدور تم اجتماع بتاريخ ٨ أكتوبر٢٠٠٢م بأسمرا بين كل من:

١ . التجمع النسائي الوطني الديمقراطي – الداخل.

٢ . تجمع نساء السودان الجديد – جنوب السودان ونيروبى.

٣ . التجمع النسوي السوداني الديمقراطي – الأراضي المحررة بشرق السودان ودولة إريتريا.

وقد تم الاتفاق بالإجماع على ما يأتي:

هناك توصية بانعقاد مؤتمر عام للمرأة السودانية خرج بها المؤتمر الثاني للتجمع الوطني الديمقراطي بمصوع في سبتمبر من العام ٢٠٠٠م وكونت لجنة تحضيرية تشرف على الإعداد لانعقاد هذا المؤتمر، ولكن وبرغم مرور عامين على هذه التوصية لم يتم العمل على أرض الواقع لتحقيق ذلك ولا يوجد ما يشير لإمكانية انعقاده في القريب.

وعليه نسجل لهيئة قيادة التجمع الوطني ومكتبه التنفيذي هذه الملاحظات و نأمل في اتخاذ إجراءات عاجلة بشأنها، وهي:

١ . تفعيل دور اللجنة التحضيرية للمؤتمر وحثها على ضرورة التحرك والتنسيق بين

عضواتها لإنجاز الممهم الموكولة إليها.

٢ . ضرورة تمثيل التجمع النسوي بالداخل في هذه اللجنة بما يتناسب وحجم المسؤولية الواقعة على المرأة داخل الوطن.

٣. تمثيل التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان وأسمرا باللجنة التحضيرية مما يساعد في تحقيق التواصل بين اللجنة التحضيرية والمكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي المشرف على انعقاد المؤتمر.

٤ . تمثيل تجمع نساء السودان الجديد بالأراضي المحررة بجنوب السودان ونيروبى.

٥ . ضرورة حث الفرعيات ببلاد المهجر بواسطة اللجنة التحضيرية لتنظيم نفسها وتحديد ممثلاتها في فترة زمنية أقصاها نهاية نوفمبر.

٦ . أوصى الاجتماع المشار إليه أعلاه بين الجهات الموقعة على هذا الخطاب أن يكون نهاية هذا العام ٢٠٠٢م هو حد أقصى لانعقاد المؤتمر النسوي وعلى التنظيمات النسوية ترتيب نفسها وإعداد أوراقها وتسمية ممثلاتها وكل ما يخص انعقاد ونجاح المؤتمر، وأي تنظيم يتخلف عن التاريخ الذي سيتم الاتفاق عليه سيتحمل تبعات تخلفه.

التوقيعات :

التجمع النسائي الوطني الديمقراطي – الداخل / فوزية فضل

تجمع نساء السودان الجديد – جنوب السودان ونيروبى / أبوك بياتى

التجمع النسوي – الأراضي المحررة بشرق السودان ودولة إريتريا / إحسان عبد العزيز

بعد أن دفعنا بهذه المذكرة انتظرنا قرابة الثلاثة أسابيع دون أن نتلقى ما يفيد حول التساؤلات والمطالب المرفوعة، قررنا في التجمع النسوي بحكم التفويض الموكل إلينا أن نلحق المذكرة بخطاب لأمين التنظيم والإدارة نؤكد فيه على كل ما ورد في مذكرة التجمعات النسوية، قمنا بإرسال الخطاب لدكتور شريف حرير بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٢م.

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني
دولة إريتريا والأراضي المحررة

السيد / أمين الإدارة والتنظيم – المكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي

لعناية د. شريف حرير

بعد التحية

في أكتوبر المنصرم التقى التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا بوفدي التجمع النسائي بالداخل والتجمع النسوي بالأراضي المحررة جنوب السودان ونيروبى، تناولت اللقاءات العديد من القضايا التي تهم المرأة السودانية وعلى رأسها المؤتمر العام للمرأة الذي كان من توصيات المؤتمر الثاني للتجمع الوطني بمصوع والذي حدد له فترة ثلاثة أشهر، ولكن وبرغم مضى أكثر من عامين على هذه التوصية لم ينعقد المؤتمر ولا يوجد ما يشير لإمكانية انعقاده قريباً مما يعد قصوراً لايتناسب مع نضالات المرأة التي لعبت دوراً كبيراً وما زالت في مناهضة النظام القائم من الداخل والخارج، ولكنها ظلت بعيدة كل البعد عن مواقع صنع القرار في ظرف وطني يتطلب انتظام الصفوف وتضافر الجهود للخروج من هذا المأزق التاريخي.

أكدت هذه التنظيمات على ضرورة التحرك لتفعيل عمل الجهات المنوط بها عقد المؤتمر النسوي وعلى رأسها اللجنة التحضيرية التي تم تكوينها خلال مؤتمر مصوع.

عليه رفعت مذكرة للأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي حول رؤى التنظيمات الثلاثة الموقعة على المذكرة في تفعيل الدور الإعدادي لانعقاد المؤتمر، تلخصت في نقاط محددة وطالبت المذكرة التجمع الوطني بضرورة إجراءات عاجلة بشأنها وهي:-

١ . تفعيل دور اللجنة التحضيرية وحثها على ضرورة التحرك والتنسيق بين عضواتها لإنجاز المهام الموكلة إليها.

٢ . تمثيل التجمع النسائي بالداخل في هذه اللجنة بما يتناسب وحجم المسؤولية الواقعة على المرأة داخل الوطن.

٣ . تمثيل التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا باللجنة التحضيرية حتى يمكن تحقيق الربط بين اللجنة التحضيرية والمكتب التنفيذي للتجمع

الوطني المشرف على انعقاد المؤتمر.

٤ . تمثيل التجمع النسوي بالأراضي المحررة جنوب السودان ونيروبى .

٥ . حث الفرعيات ببلاد المهجر بواسطة اللجنة التحضيرية لتنظيم نفسها وتحديد ممثلاتها في فترة زمنية أقصاها نهاية نوفمبر.

٦ . أوصت المذكرة أن تكون نهاية هذا العام ٢٠٠٢م هو حد أقصى لانعقاد مؤتمر المرأة، وعلى التنظيمات النسوبة ترتيب نفسها وإعداد أوراقها وتسمية ممثلاتها وكل ما يخص انعقاد المؤتمر ونجاحه، وأي تنظيم يتخلف عن التاريخ الذي سيتم الاتفاق عليه سيتحمل تبعات ذلك .

٧ . هذا وقد كلفنا من قبل التنظيمات الثلاثة المشار إليها أعلاه بمتابعة الاتصالات والتنسيق بينها وبين اللجنة التحضيرية وكذلك الاتصال بالمكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي.

لكل ذلك نرجو من سيادتكم كريم تعاونكم لإنجاح هذه المساعى التي نأمل أن تؤدى إلى انعقاد مؤتمر المرأة بالشكل الذي يليق بها ودورها في الحركة الوطنية.

ولكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبدالعزيز السيد

الأمين العام/ المكلفة من قبل التجمعات النسوية/
تجمع الداخل وتجمع جنوب السودان ونيروبى

٢٧ / ١٠ / ٢٠٠٢م

صورة إلى :-
*السيد / الأمين العام لتجمع الوطني الديمقراطي
*السيد مسؤول الاتصال بالداخل لعناية الأستاذ / محجوب أبو عنجة .
*التجمع النسائي بالداخل .
*التجمع النسوي بالأراضي المحررة جنوب السودان ونيروبى
*رئيسة اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة

وبعد ثلاثة أسابيع أخرى تسلمنا الرد من د. شريف حرير _ أمين التنظيم والإدارة بتاريخ ١٧/ ١١/ ٢٠٠٢م، أشار حرير في رده إلى نقطتين أساسيتين، توقف إجراءات المؤتمر يرجع لعدم وجود ميزانية لذلك طوال الفترة السابقة وقد جاءه مايفيد بحل هذه الإشكالية، النقطة الثانية خاصة بتمثيل التجمعات النسوية باللجنة التحضيرية، مشيراً إلى أنه سيتم النظر إليها عندما يحين الوقت إلى دعوة اللجنة التحضيرية للاجتماع بأسمرا.

وهذا نص خطابه:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

أسمرا

المكتب التنفيذي

١٧ / ١١ / ٢٠٠٢م

الأستاذة / إحسان عبد العزيز السيد

الأمين العام للتجمع النسوي بالأراضي المحررة ودولة إريتريا

تحية طيبة وبعد

بالإشارة إلى خطابكم لنا بتاريخ ٢٧ / ١٠ / ٢٠٠٢م أرجو ان أوضح الآتي:

١ . تأخر انعقاد المؤتمر العام للمرأة كل هذه الفترة لظروف متعلقة بالتمويل.

٢ . الآن جاءنا ما يشير إلى حل هذه المشكلة وبالتالي سوف تبدأ اللجنة التحضيرية عملها بأسمرا في القريب العاجل.

٣ . يتم النظر في موضوعات التمثيل المطروحة في خطابكم في البنود (٢) (٣) (٤) عندما يحين الوقت لدعوة اللجنة التحضيرية في أسمرا .

ولكم فائق التقدير

د. شريف حرير

أمين التنظيم والإدارة

(تنبيه :- أمين الاتصال بالداخل هو الأستاذ / إسماعيل سليمان سعيد وبالتالي توجه إلى مكتبه كل الأشياء المتعلقة بالداخل).

وفي بداية ديسمبر٢٠٠٢م خاطب أمين التنظيم والإدارة الفصائل المختلفة مطالباً بتسمية ممثلاتها باللجنة التحضيرية والتي ستكون مسؤولة عن إجراءات التحضير والإعداد للمؤتمر، كنا نتوقع حسب ما جاء في خطابه لنا أن تتم مخاطبة التجمعات النسوية بكل من الداخل، جنوب السودان والأراضي المحررة شرق السودان لنفس الغرض حتى يتسنى لها المشاركة في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية، ولكن لم يحدث ذلك، فقمنا بمخاطبة أمين التنظيم والإدارة احتجاجاً على ذلك، وفي الوقت ذاته أرسلنا خطابات للتجمعات المعنية وأخطرناها بتطورات الموقف تجاه مؤتمر المرأة وأرفقنا لها صورة من خطابنا لأمين التنظيم والإدارة وكان نص الخطابات كما يلي:

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

٩ / ١٢ / ٢٠٠٢م

السيد / أمين التنظيم والإدارة التجمع الوطني الديمقراطي

بعد التحية

إشارة لخطابكم لنا بتاريخ ١٧/ ١١/ ٢٠٠٢م والذي أشرتم فيه لما يتعلق بتمثيل التجمعات النسوية لكل من تجمع الداخل، تجمع الأراضي المحررة جنوب السودان ونيروبي وتجمع الأراضي المحررة شرق السودان وإريتريا بأنه سيتم النظر في موضوعات التمثيل المطروحة عندما يحين الوقت لدعوة اللجنة التحضيرية بأسمرا، وعليه نسجل الملاحظات الآتية وفق التكليف الذي كلفنا به من قبل هذه التنظيمات ونأمل أن تحظى لديكم بالدراسة واتخاذ قرار بشأنها وهي:-

١ . لقد قمتم بمخاطبة الفصائل بشأن تمثيلهم باللجنة التحضيرية وهذا يعني أخذ اللجنة لشكل جديد ونهائي.

٢ . لم تتم مخاطبة التجمعات النسوية المشار إليها حتى تاريخه ونخشى أن تكون

هذه التجمعات خارج إطار التحضير.

٣ . التجمعات المشار إليها هي تجمعات منتخبة بواسطة الفصائل والقواعد النسوية في آن واحد وعليه فهي تحظى بشرعية أعلى، مما يجعلها في وضع يمكنها من التعبير عن وجهات نظر هذه القواعد والتي تمثل الأغلبية المطلقة من النساء ويكفي أنها تمثل الداخل بأسره والأراضي المحررة مع ملاحظة أن هذه التجمعات كانت لها المبادرة في أمر تفعيل انعقاد المؤتمر العام للمرأة ذلك بتبنيها المذكرة المشتركة المرفوعة للسيد أمين عام التجمع الوطني الديمقراطي في ٨/ ١٠/ ٢٠٠٢م ثم الخطاب الملحق لسيادتكم بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٢م ثم ردكم بتاريخ١٧/ ١١/ ٢٠٠٢م.

وخاتماً وفقنا الله لما فيه خير الوطن.

و لكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز السيد

الأمين العام

والمكلفة بأمر الاتصال بالتجمع الوطني الديمقراطي

والتجمعات النسوية الداخل / نيروبى / أسمرا

صورة إلى :

- الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي
- التجمع النسوي الديمقراطي جنوب السودان ونيروبى
- التجمع النسائي الوطني الداخل.
- مسئول العمل النسوي بأمانة الاتصال بالداخل العناية محجوب أبو عنجة.
- رئيسة اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة.
- ممثلة المرأة بسكرتارية التجمع الوطني بالداخل لعناية الأستاذتين / حسناء عمر صالح و فوزية فضل.

وقمنا بإرسال الصور الخاصة بتجمع الداخل ونيروبى ومعها هذا الخطاب:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي السوداني الديمقراطي

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

٩/ ١٢/ ٢٠٠٢م

الأخوات / التجمع النسائي الوطني الديمقراطي / الداخل

لعناية الأستاذة / خنساء عمر صالح / فوزية فضل

تجمع نساء السودان الجديد / جنوب السودان ونيروبى

لعناية الأستاذة / أبوك بياتى

بعد التحية

في إطار جهودنا كتنظيمات نسوية وفي إطار تكليفكم لنا كتجمع نسوى بأسمرا بمتابعة الخطوات التفصيلية لانعقاد مؤتمر المرأة قمنا بمخاطبة السيد أمين التنظيم والإدارة للتجمع الوطني بخطاب بتاريخ/ ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٢م وقد أرسلنا لكم صورة منه، وجاءنا الرد من الأمين العام بالإنابة كما هو (مرفق) وقد كانت لنا ملاحظاتنا والتي قمنا برفعها لسيادته في خطابنا لـه بتاريخ/ ٩/ ١٢/ ٢٠٠٢م (مرفق). وعليه المرجو منكن إفادتنا بآرائكن كتجمعات تسعى لانعقاد مؤتمر فاعل للمرأة السودانية وذلك على عنواننا بواسطة التجمع الوطني الديمقراطي بأسمرا.. ولكن فائق الشكر والتقدير.

إحسان عبد العزيز

الأمين العام

وطوال هذه الفترة وبرغم كل المكاتبات التي كنا نبعث بها لتجمعي الداخل ونيروبى (عبر أمانة الاتصال بالداخل وممثلي الداخل بهيئة القيادة وعلى رأسهم محمد وداعة) لم يبعث لنا تجمع الداخل ولا نيروبى بأي مقترحات تعيننا على تجاوز هذه الإشكالية كما لم يخاطب أي منهما المكتب التنفيذي للتجمع الوطني بأي مكاتبات احتجاجية تعضد موقفنا وتدفع بالمكتب لاتخاذ إجراء يفضي بالتمثيل المطلوب إلى أن تمت الدعوة للاجتماع الأول للجنة التحضيرية بأسمرا في فبراير/ ٢٠٠٢م، وقبل الاجتماع بأيام وبإلحاح منا على ردهم، تلقينا الرد شفاهة من د.شريف حرير بأن تمثيل التجمعات النسوية باللجنة التحضيرية يجب أن يحسم بواسطة اللجنة نفسها.

■ الفصل السادس

اللجنة التحضيرية بدايات متعثرة

بدأت اللجنة اجتماعاتها بأسمرا في الفترة من ٢٤ – ٢٩ / ٢ / ٢٠٠٣م، افتتح الاجتماع الأول بترحيب من د.شريف حرير رئيس لجنة الإشراف المكونة من قبل المكتب التنفيذي للتجمع الوطني برئاسته وعضوية كل من إسماعيل سليمان عضو المكتب التنفيذي وأمين أمانة الاتصال بالداخل، ومعتز عثمان الفحل عضو المكتب التنفيذي عن الحركة الوطنية الثورية، بعد الترحيب القى د.جعفر أحمد عبدالله مسؤول الحزب الاتحادي الديمقراطي بأسمرا خطاباً نيابةً عن مولانا السيد/ الميرغني رئيس التجمع الوطني الديمقراطي ... نص الخطاب:

(صورة طبق الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم

أسمرا ٢٠٠٣/٢/٢٤م

الإخوة والأخوات – الحضور الكريم.

تحية طيبة مباركة من عند الله تعالى وبعد

يطيب لنا أن نخاطبكم في هذه الجلسة المباركة، لنشيد أولاً بحضوركم وجهدكم المقدر للمشاركة والإسهام، مرحبين بكم في أسمرا وإريتريا الشقيقة، التي نتوجه إليها بالإشادة والعرفان لموقفها المؤازر لقضية أهل السودان، كما نتوجه بالشكر والتقدير لكل من أسهم في الإعداد والتحضير لانعقاد هذا الاجتماع.

لا شك أن اجتماعكم هذا يعد سبقاً مهما في تاريخ مسيرة المرأة السودانية، حيث أن هذا هو الاجتماع الأول وهو خطوة بداية صحيحة، وخطوة متقدمة لتمازج الأفكار وتوحيد الرؤى لمعالجة حقيقية لقضايا ومشاكل المرأة السودانية، والتي لا تخفى على أحد منا، لذا فإننا نعلق آمالا عريضة على اجتماعكم هذا والذي ستفضي نتائجه لمؤتمر يتناول بالتفصيل القضايا المعنية، ويوفيها حقها في الطرح والتفاكر والتشاور والخروج بمقترحات الحل الناجع لكل منها.

نأمل أن نستثمر هذه الفرصة المواتية بالالتزام بمؤتمر القضايا المصيرية في يونيو ١٩٩٥م بأسمرا وتنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر الثاني للتجمع الوطني الديمقراطي في سبتمبر ٢٠٠٠م بمصوع، وتفعيل أجهزة التجمع الوطني الديمقراطي، وهي لفرصة طيبة أن ينعقد اجتماعكم هذا بأسمرا حيث مقر التجمع الوطني الديمقراطي، لذا فإن استثمار هذه البداية على طريق إنهاء معاناة وأزمات المرأة السودانية والتي ظلت منذ أمد بعيد تنتظر مثل هذه البداية، لذا يجب أن تتوج بتوحدكم وتفاكركم وتعاونكم وتجردكم، وسيكون لذلك الأثر الأكبر والفاعل في تحقيق وإنجاز ما نصبو إليه جميعا لإسعاد الأم، الأخت، الزوجة والابنة، وهى ليست بداية للمدى القصير أو المتوسط، ولكن يجب أن تكون بالمنظور العملي على المدى البعيد، لكى تبدأ الآن وتتواصل، ونحن نتطلع إلى إحلال السلام العادل والشامل، وقيام دولة الوطن الديمقراطية وتكن بذلك قد أرسيتن أساساً متينا لوضع المرأة السودانية في السودان الجديد، يقولون إن

المرأة نصف المجتمع، وقد يصح ذلك كرقم حسابي أو إحصائي، ولكنها تفوق النصف بكثير كرقم اجتماعي وغيره لأن المجتمع يأتي منها، ولادة وتربية ونشأة وسلوكاً (فالأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق).

ختاماً أكرر الترحيب بكم باسم رئيس التجمع الوطني الديمقراطي وهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي والمكتب التنفيذي، متمنياً لاجتماعكم هذا كل النجاح والتوفيق في دعم موقف المرأة السودانية عبر تنظيم نسوي وطني يشمل كل فصائل وقطاعات المرأة السودانية، ليتسنى له القيام بدوره المنوط به.

وفقكم الله لتحقيق هذا الإنجاز الوطني ونحن على ثقة تامة بأنكن أهل مقدرة وكفاءة لإنجاز هذه المهمة الوطنية على أكمل وجه وستجدونا عونا لكم دائما لخدمة قضايا أهلنا، أهل السودان عامة، والمرأة السودانية خاصة.

والله الموفق وهو المستعان.

بعدها استعرض د. شريف حرير الموجهات التي وضعها المكتب التنفيذي لمساعدة اللجنة التحضيرية في أداء مهامها بالإضافة لتوضيح مهام لجنة الإشراف وعلاقتها باللجنة التحضيرية، احتوت الموجهات رؤية عامة لإعمال اللجنة التحضيرية ولجنة الإشراف وهذا نصها:

«صورة طبق الأصل»

التجمع الوطني الديمقراطي

أسمرا

المكتب التنفيذي

الأخوات في اللجنة التحضيرية

تحية طيبة مباركة

إن المكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي يرحب بكم في مستهل أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام للمرأة السودانية ويسره أن يتقدم بالموجهات التالية أملاً أن تسهم مع ما تقوم به اللجنة من جهد مقدر للإعداد لهذا المؤتمر الجامع.

موجهات المكتب التنفيذي تشمل الجوانب التنظيمية التالية:-

_ الهدف المباشر والذي تسعى اللجنة التحضيرية الموقرة تحقيقه من خلال عقد مؤتمر جامع هو قيام تنظيم نسوي على المستوى القومي والأول من نوعه في تاريخ المرأة السودانية.

_ تستند عضوية هذا المؤتمر وتنظيمه القومي على أعضاء فصائل التجمع والتجمعات النسوية المنتشرة داخل القطر وخارجه.

_ تضع اللجنة التحضيرية مشروع لائحة تنظيمية تضبط أعمال المؤتمر والتنظيم النسوي الجامع.

_ اعتماد صيغة التراضي في الوصول للقرارات والتوصيات، مع اعتبار أن اعتراض اثنين يعتبر إجماعاً.

_ أن يضع المؤتمر خطة عمل تفضي إلى تفعيل دور المرأة في النضال من أجل استعادة الديمقراطية ودولة الوطن وذلك من خلال أوراق عمل تقدم للمؤتمر وتشمل ضمن قضايا أخرى (تمثيل المرأة في التجمع، تنمية المرأة، قضايا المرأة العاملة، مساواة المرأة، المرأة وبناء السودان الجديد، دور المرأة في التغيير الاجتماعي الخ). وينوه المكتب التنفيذي بأنه من الممكن الاستعانة بعناصر خارج اللجنة التحضيرية للمشاركة في إعداد بعض هذه الأوراق وسيقوم بتوفير اللازم .

- التأكيد على حقوق المرأة الأساسية، السياسية والاجتماعية.

- استعداد المرأة السودانية لمرحلة بعد السلام بالمشاركة الفاعلة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد.

التمثيل في المؤتمر العام للمرأة:

_ أن تكون نسبة التمثيل في المؤتمر العام على نحو ما يلي:

* ٧٠٪ أو ما يزيد للتجمعات النسوية التابعة للتجمع الوطني الديمقراطي.

* ٣٠٪ أو ما يقل لمنظمات المجتمع المدني للمرأة .

_ العدد الكلي للمشاركات في المؤتمر ٩٠ مؤتمرة.

_ أن توجه اللجنة التحضيرية دعوات لمنظمات نسوية صديقة (إريتريا ، كينيا، أوغندا، مصر... إلخ).

_ المكتب التنفيذي ما زال متمسكاً برغبة الحركة الشعبية لتحرير السودان باستضافة المؤتمر وسيتم تحديد المكان لاحقا.

- تشارك اللجنة التحضيرية والمكتب التنفيذي في تحديد زمان ومكان المؤتمر والذي لا تزيد مدته عن أسبوع واحد.

- شكل المكتب التنفيذي لجنة من بين عضويته برئاسة أمين التنظيم والإدارة للإشراف على أعمال اللجنة التحضيرية والمؤتمر العام.

_ يرى المكتب التنفيذي أن تنعقد اجتماعات اللجنة التحضيرية بقاعة الاجتماعات بمباني المكتب التنفيذي على أن يستضيف المكتب التنفيذي عضوات اللجنة التحضيرية بفندق (انتركونتيتال).

وأخيراً فإن المكتب التنفيذي يتطلع إلى أن توفق اللجنة التحضيرية في اختيار خيرة العناصر لهذا المؤتمر المهم وبناء تنظيم نسوي قومي يسهم بشكل فعال في الحركة السياسية وبناء السودان الجديد.

د. شريف حرير

أمين التنظيم والإدارة

بأمر من المكتب التنفيذي/ التجمع الوطني الديمقراطي

٢٤/ ٢/ ٢٠٠٣م

وحول مهام لجنة الإشراف صدر ذلك في خطاب منفصل بتوقيع من الأمين العام بالإنابة وأمين التنظيم والإدارة د.شرف حرير.

(صورة طبق الأصل)

مهام لجنة الإشراف على مؤتمر المرأة:

بقرار من المكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي، تم تشكيل لجنة برئاسة د. شريف حرير أمين التنظيم والإدارة وعضوية إسماعيل سليمان ومعتز عثمان الفحل للإشرف على أعمال اللجنة التحضيرية والمؤتمر العام للمرأة، على أن يتولى مدير المكتب التنفيذي مسئولية مضابط اجتماعات اللجنة التحضيرية والمؤتمر العام.

مهام اللجنة :

_ تتولى اللجنة مهمة الإشراف على أعمال اللجنة التحضيرية.

_ تنوير اللجنة التحضيرية بموجهات المكتب التنفيذي.

_ المشاركة في مداولات اللجنة التحضيرية وتقديم الملاحظات الضرورية كلما استدعى الأمر ذلك.

_ القيام بكل المهام الإدارية اليومية وتذليل أي عقبات.

المؤتمر العام :

_ الإشراف على إجراءات تسفير المؤتمرات (تأشيرات، تذاكر...الخ).

_ استقبال وتوصيل المؤتمرات لمواقع الإقامة.

_ إعداد الملفات الخاصة بوثائق المؤتمر وجدول الأعمال باللغتين العربية والإنجليزية.

_ الوقوف على سلامة الترتيبات داخل قاعة المؤتمر (ميكرفونات، ترجمة.....إلخ).

الإشراف على عملية انتخاب قيادة التنظيم النسوي.

_ حلقة الوصل بين المؤتمرات والجهات المعنية في البلد المضيف.

_ متابعة إجراءات العودة.

د.شرف حرير

٢٤/ ٢/ ٢٠٠٣م — أمين التنظيم والإدارة

* ناقشت اللجنة التحضيرية هذه الموجهات في اجتماعها الأول وأجرت عليها بعض التعديلات في بعض البنود الواردة فيها، تضمنت البند ٢ ، ٧، ٨ ، ٩ ، .. وأضيفت إلى ورقة الموجهات بعد طباعتها تحت عنوان (التعديلات) ثم عدلت تسميتها من تعديلات وسميت (توصيات) وكانت على النحو التالي:

(صورة طبق الأصل)

التعديلات (التوصيات):

المادة (٢) تستند عضوية هذا المؤتمر وتنظيمه القومي على أعضاء فصائل التجمع

والتجمعات النسوية المنتشرة داخل القطر وخارجه، والتي تلتزم بمقررات أسمرا وتوصيات مؤتمر مصوع ٢٠٠٠م وبمبادئ التجمع الوطني الديمقراطي.

المادة (٧) الالتزام بحقوق المرأة الأساسية، السياسية والاجتماعية بما يتفق والمواثيق الدولية للمرأة كحد أدنى.

المادة (٨) استعداد المرأة السودانية لمرحلة بناء السلام وما بعد السلام بالمشاركة الفاعلة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد.

المادة (٩) أن يلتزم التجمع الوطني الديمقراطي بتوصيات مؤتمر المرأة وأن يضمنها في جميع مواثيقه.

وفي اليوم الثاني بدأت اللجنة أعمالها بانتخاب رئيسة لها، وقع الاختيار على د. ماجدة محمد أحمد بترشيح من ممثلة الحركة الوطنية الثورية وتثنية أكثر من عضوة وقبول بالإجماع، واصلت اللجنة التحضيرية اجتماعاتها حتى ٢٩/ فبراير، وناقشت كل المحاور دون تباين واضح في الآراء أو التوجهات إلى أن وصل الاجتماع لتوزيع النسب والتمثيل في المؤتمر.. هنا كان (مربط الفرس) .. ألقت جيما كومبا ممثلة الحركة الشعبية لتحرير السودان على الاجتماع (قنبلة) أصابت الحلفاء بذهول المفاجئة قائلة: (نحن في الحركة الشعبية لن نقبل بأقل من ٢١ مقعداً للتمثيل في المؤتمر) قالتها بكل الثقة دون أن يرمش لها جفن، كما لم تجهد نفسها بالتبرير أو التزويق أو إضافة الرتوش لعرضها حتى يكون مقبولاً، ومن الجانب الآخر لم يجرؤ أحد على الاعتراض، خيم الصمت على الاجتماع، ٢١ مقعداً تعنى ثلث مقاعد المؤتمر والتي حسب الموجهات التي ذكرناها كان العدد المحدد لجملة المقاعد ٦٣ مقعداً توزع على ثلاثة عشر فصيلًا غير التجمعات النسوية المعتمدة، مقترح جيما برغم الذهول الذي قوبل به إلا أنه لم يرفض ولم يتم الاعتراض عليه وكان الاندهاش سيد الموقف، ويبدو أن ذلك فتح شهية الحزب الاتحادي الديمقراطي والذي سارع هو الآخر بتقديم نفسه كحزب كبير (وسبق أن أشرنا إلى مفهوم الأحزاب الكبيرة وأحزاب الفكة بين الحلفاء في التجمع الوطني - الباب الأول – الفصل الثاني) أكدت خديجة كرار ممثلة الحزب على عدم قبولهم كحزب بأقل من (عشرة مقاعد). وبذلك يصبح المتبقي لبقية الفصائل والتجمعات النسوية ٣٢ مقعداً – قوبل مقترح الحزب الاتحادي بالرفض المباشر من ممثلات الأحزاب وعلى رأسهن رقية عبيد ممثلة الحزب الشيوعي والتي أثارت مبدأ (التمثيل

المتساوي) الذي يعمل به التجمع الوطني في فعالياته، ويقره في كل مواثيقه وأمنت على ذلك عدد من ممثلات الأحزاب، و برر البعض قبول مقترح الحركة الشعبية بسببين:

أولهما: استضافة الحركة الشعبية للمؤتمر بالأراضي المحررة يتطلب إعطاءها عدد أكبر من المقاعد ليتيح فرصاً أكبر لمشاركة نساء الأراضي المحررة في هذه المناسبة المهمة.

ثانيهما :اعتباراً لمرارات الماضي والحاضر التي عانى و يعاني منها الجنوب، هذه الأسباب تجعل التمييز الايجابي لنساء الحركة الشعبية أمراً مقبولاً، هكذا اجتهدت بعض العضوات في تبرير قبولهن للمقترح المقدم من ممثلة الحركة الشعبية، بينما ترى الغالبية عدم وجود مبررات لإعطاء الحزب الاتحادي الديمقراطي عدداً أكبر من المقاعد التي تعطى لبقية الفصائل، احتد النقاش أيضاً حول نسبة تمثيل التجمعات بالمؤتمر بعد أن تجاوزت اللجنة تمثيل هذه التجمعات باللجنة التحضيرية، كنا نرى كتجمع نسوي أن تمثل التجمعات بمقعدين على الأقل بينما رأت ممثلة الحزب الشيوعي وعضو الاتحاد النسائي (رقية العبيد) أن يعامل الاتحاد النسائي كفصيل ويتساوي مع بقية الفصائل في عدد المقاعد التي تخصص لها بالتساوي خاصة والاتحاد النسائي ممثل في التجمع النسائي بالداخل كفصيل، ورأت أخريات أبرزهن ممثلة الاتحادي الديمقراطي (خديجة كرار)، الحركة الوطنية الثورية (إيمان بدر الدين) والتحالف الوطني/ قوات التحالف السودانية (ندى مصطفى) عدم معاملته كفصيل لعدم اعتماده ضمن فصائل التجمع الوطني الديمقراطي، وهكذا استمر الخلاف حول نسب التمثيل حتى نهاية الاجتماع حيث رفعت الجلسة المسائية على أن يتواصل النقاش في اليوم التالي والذي يعتبر اليوم الأخير في الاجتماعات.

بدأ الحوار متعثراً وتقدمت (جيما كومبا) بمقترح يقضي بتنازلها عن ثلاثة مقاعد من جملة المقاعد التي طالبت بها لتمثيل الحركة الشعبية ليصبح العدد المطلوب من الحركة (١٨ مقعداً)، وتقدمت باقتراح آخر في تقديري كان قنبلة ثانية، إذ قالت :(في حالة عدم التوصل إلى اتفاق حول نسب التمثيل يرفع الأمر إلى هيئة قيادة التجمع الوطني لاتخاذ قرار بشأنه)، هذا المقترح يعني تراجع النساء وعودة قضية المرأة إلى الملعب الذكوري ليفعل بها ما يشاء، وهذا ما حدث بالفعل.. فبالرغم من التنازلات التي قدمتها اللجنة فيما يخص التمثيل المتساوي للحزب الاتحادي الديمقراطي ووافقت على إعطائه

مقاعد أكثر من غيره بحيث يمثل ب ٧ مقاعد مقابل ٣ مقاعد لبقية الفصائل بالإضافة لتمثيل ابنه غير الشرعي (الحركة الوطنية الثورية) بثلاثة مقاعد ليصبح جملة مقاعده ١٠ مقاعد، إلا أن كل ذلك لم يرضِ الحزب الكبير وتقدم بمقترح مخالف لما اتفقت عليه المجموعة لسد الطريق أمام النساء لاتخاذ القرارات الخاصة بمؤتمرهن ولدحرجة الكرة إلى ملعب الرجال، لمزيد من المزايدات التي خطط لها الحزب، ويظهر ذلك واضحاً في القرارات والتوصيات (انظر البند ثامناً – نسب التمثيل في المؤتمر) رقم ٣ (جدول المقترحات)، (ب) نسب مشاركة المنظمات غير الحكومية والضيوف – رقم ٦ – مقترح (أ) ومقترح (ب).

(أ) أن يتم إعطاء الست فرص للتجمع النسوي بالداخل على أن يراعي التجمع عند توزيعه لهذه الفرص التمثيل الجغرافي بحيث أن تأتي منظمة من كل منطقة من مناطق السودان الواقعة تحت سيطرة الحكومة. وقد عرض الاقتراح للتصويت وتمت الموافقة عليه من جميع عضوات اللجنة ما عدا ممثلتي الاتحادي الديمقراطي والحركة الوطنية الثورية.

(ب) المقترح الثاني أن تعطى خمس فرص للتجمع النسوي بالداخل وتعطى فرصة للاتحادي الديمقراطي لترشيح منظمة تابعة للحزب بالداخل، رفض الاقتراح من قبل كل عضوات اللجنة التحضيرية باستثناء ممثلتي الحركة الوطنية الثورية والاتحادي الديمقراطي.

وبذا أفلح الحزب الاتحادي الديمقراطي في أن يحسم مسألة الإجماع على قرار واحد. وبالتالي جعل النساء في موقف العجز عن الاتفاق على قراراتهن و أخذ زمامهن وعقد مؤتمرهن، ومن ثم رفع الأمر إلى المكتب التنفيذي والذي بدوره قام برفعه لهيئة القيادة، وأصبحت الفرصة مواتية للاتحادي الديمقراطي للتلاعب بأمر المؤتمر وهذا ما سيتضح في الفصول القادمة.

أما النقطة الخلافية الثانية كانت بشأن تمثيل التجمعات النسوية في اللجنة التحضيرية والتي ذكرنا أنها تركت للجنة التحضيرية لاتخاذ قرار بشأنها حسب رد أمين التنظيم والإدارة الذي عرضناه في الفصل السابق، طرحنا هذه القضية داخل الاجتماعات باعتبارنا جزءاً من التجمعات المعنية، تبنت موقف تجمع الداخل ممثلة حزب البعث الاشتراكي العربي (منال محمد محجوب) بينما تبنت (سميرة إدريس إبراهيم)

وشخصي موقف التجمع النسوي بشرق السودان وإريتريا، أما الاتحاد النسائي تولت أمره (رقية عبيد) ممثلة الحزب الشيوعي وعضو الاتحاد النسائي فرع القاهرة، وقفت في الاتجاه الآخر المعارض لهذا التمثيل كل من ممثلة الحزب الاتحادي الديمقراطي (خديجة كرار) وممثلة الحركة الوطنية الثورية (إيمان بدرالدين)، ووسط اندهاشنا العميق انضمت لهذه المجموعة (ندى مصطفى) ممثلة التحالف الوطني – قوات التحالف السودانية، بالرغم من أنها تميزت عن الآخرين بمحاولتها تبرير رفضها بجملة حلزونية، حيث ظلت تردد (تمثيل التجمعات باللجنة التحضيرية يعتبر تمثيلاً جمعياً .. واللجنة قائمة على تمثيل الفصائل).

إلا أن الجملة لم تفِ بفهم المعنى المقصود بالتمثيل الجمعي ولم نستطع هضمه كتجمعات معنية بالأمر، كما لم تتمكن اللجنة التحضيرية من حسم الخلاف بل تجاوزته بشئ من اللامبالاة، ويبدو ان ذلك حدث نتيجة لعدم اكتراث معظم العضوات بهذه القضية. وعدم المشاركة في نقاشها ويعود ذلك إلى أن جميعهن مقيمات ببلاد المهجر (باستثناء منال محمد محجوب ممثلة حزب البعث العربي الاشتراكي) حيث لا توجد تجمعات نسوية بما فيها (القاهرة) والتي لم يفلح التجمع النسوي بها في الاستمرار نتيجة للخلافات التي عصفت به، ونحن كعضوات بالتجمع النسوي و بحكم الصلات التي تربط بيننا والتجمع النسائي بالداخل كنا ندرك أهمية هذا التمثيل بالنسبة له ومدى تشدده في ذلك فقد جمع بيننا عمل مشترك أدى إلى تفعيل اللجنة التحضيرية كما ذكرنا في (الفصل السابق). أما بالنسبة لتجمع نساء السودان الجديد يبدو أن جيما كومبا لم تكن ملمة بالعمل المشترك الذي تم بين التجمعات النسوية وتجمع نساء السودان الجديد في شأن مؤتمر المرأة وتفعيل لجنته التحضيرية وأهمية تمثيل التجمعات بها، وكنا قد أشرنا للأسماء التي شاركت في ذلك العمل بما فيها أبوك بياتى رئيسة اتحاد نساء السودان الجديد، هذا من جانب ومن جانب آخر ربما يعود موقف (كومبا) إلى أنها تود أن تنأى بنفسها عن هذا الخلاف مكتفية بما استطاعت تحقيقه من مكسب في نسبة تمثيل نساء الحركة الشعبية بالمؤتمر، لكل هذه الأسباب أصبح الصوت الذي ينادي بتمثيل التجمعات في اللجنة التحضيرية صوت ضعيف وغير مسموع فتم تجاوزه .

وهكذا انتهت اجتماعات أسمرا دون أن تحقق الوصول إلى اتفاق في قراراتها وخرجت بهذه التوصيات.

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

اللجنة التحضيرية لمؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي

القرارات والتوصيات لاجتماع أسمرا الفترة من ٢٤ – ٢٩ فبراير ٢٠٠٣م

عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي اجتماعها الأول في مقر المكتب التنفيذي في الفترة من ٢٤ – ٢٩ –فبراير ٢٠٠٣م وبعد مداولات مستفيضة خرجت اللجنة بالتوصيات والقرارات الآتية:

أولاً: اسم اللجنة

اللجنة التحضيرية لمؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي للمرأة.

تتكون اللجنة التحضيرية من الآتية أسماؤهن :

١ – د. ماجد محمد أحمد علي	رئيساً
٢ – إحسان عبد العزيز	النقابات
٣ – إيمان بدر الدين	الحركة الوطنية الثورية
٤ – جيما كومبا	الحركة الشعبية لتحرير السودان
٥ – جوى كواجي	اليوساب (لم تحضر)
٦ – خديجة كرار	الاتحادي الديمقراطي
٧– خالدة السونسى	الحزب القومي السوداني المتحد
٨ – منال محمد محجوب	حزب البعث العربي الاشتراكي
٩ – ندى مصطفى	قوات التحالف السودانية
١٠ – رقية عبيد	الحزب الشيوعي السوداني
١١ – سميرة إدريس	مؤتمر البجا
١٢ – سليمة سلمان	الأسود الحرة (لم تحضر)

مهام اللجنة التحضيرية :-

١ – الهدف العام للجنة التحضيرية هو الإعداد والتجهيز والإشراف على قيام المؤتمر.

٢ – تحديد زمان ومكان قيام المؤتمر .

٣ – إعداد مقترح الأوراق المقدمة في المؤتمر.

٤ – تحديد شعار المؤتمر.

٥ – تحديد نسب تمثيل الفصائل.

٦ – إعداد لائحة أعمال المؤتمر.

٧ – عقد لقاءات قاعدية ووضع برنامج عمل.

٨ – مراجعة كافة المواثيق المتعلقة بالمرأة لإجازتها في المؤتمر.

٩ – مراجعة كافة مواثيق التجمع السابقة حول المرأة للالتفاف حولها.

١٠ – التنسيق بين عضوات اللجنة واللجنة المشرفة.

١١ – إعداد تقرير عن أعمال اللجنة التحضيرية.

١٢ – إعداد قائمة المشاركات في المؤتمر وإيصالها للمكتب التنفيذي قبل شهر من انعقاد المؤتمر.

١٣ – حضور اللجنة في مكان المؤتمر قبل أسبوع من بدء المؤتمر.

١٤ –عقد اجتماع ثاني للجنة التحضيرية قبل وقت كافٍ من انعقاد المؤتمر لمتابعة سير العمل.

١٥ – توجيه المشاركات لعكس آراء قواعد المرأة المختلفة.

١٦ – التأكد من توفير الدعم المالي والفني اللازم للجنة التحضيرية لمباشرة أعمالها.

ثالثاً : لجان إعداد المؤتمر :

فيما يتعلق بأعمال اللجان:

أولا : لجنة الاتصال والتنسيق ومهامها :-

١ – التنسيق بين عضوات اللجنة.

٢ – جمع الترشيحات لعضوات المؤتمر من الفصائل بالتنسيق مع المكتب التنفيذي.

٣ – التنسيق مع القواعد والأحزاب.

٤ – الاتصال بالداخل يتم عبر شفرة متفق عليها.

على أن يتولى كل أعضاء اللجنة التحضيرية هذه المهام كل في منطقته وترسل كل المعلومات عبر البريد الالكتروني لعنوان رئيسة اللجنة التحضيرية وتقوم بدورها إلى إرسالها لبقية أعضاء اللجنة.

ثانياً : لجنة الإعلام ومهامها :

١ . تحديد الجهات الإعلامية التي يمكن الاتصال بها في أماكن تواجد عضوات اللجنة التحضيرية (أسمرا ، القاهرة ، لندن ، أمريكا و نيروبى).

٢ . الخطاب الإعلامي مبني على الآتي:

أ . التجمع سوف يعقد مؤتمر المرأة في الأراضي المحررة خلال الأشهر القادمة تحت شعار «نحو تمكين المرأة وتعزيز دورها في بناء السودان الجديد».

ب . أهداف المؤتمر:

١) جمع كافة نساء السودان للتفاكر حول تحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد.

٢) وضع خطة عمل مستقبلية تؤمن للمرأة حقوقها الأساسية والاجتماعية والسياسية كاملة بناء على ما جاء في المواثيق الدولية على أن يلتزم بها التجمع الوطني الديمقراطي.

ج . قيام تنظيم نسوي قومي للمرأة السودانية.

د . هنالك لجنة تحضيرية تباشر أعمال المؤتمر.

ه . مراعاة عدم ذكر أي أسماء ولا تحديد لمكان وزمان المؤتمر.

و . تعميم أي تصريحات أو بيانات صحفية بخصوص المؤتمر على جميع أعضاء اللجنة التحضيرية بهدف تنوير القواعد وإشراكهم في متابعة التحضير للمؤتمر.

ز. تحضير الشعار والمطبقات للمؤتمر.

ثالثا : لجنة الدراسات وإعداد الأوراق:

تتكون هذه اللجنة من ثلاث عضوات.

١ .د. ندى مصطفى.

٢ . الأستاذة جيما كمبا.

٣ . الأستاذة إيمان بدر الدين.

مهام اللجنة :

١ . وضع مسودة لخطة عمل مستقبلية تتضمن كافة قضايا المرأة.

٢ . تقديم مقترح النظام الأساسي واللائحة الخاصة بالتنظيم النسوي الجامع للمرأة السودانية وذلك بالتنسيق مع مستشار التجمع للشؤون القانونية الأستاذ فاروق أبو عيسى، على أن يتم إرسال المقترح لرئيسة اللجنة التحضيرية لتوزيعه على بقية العضوات لإبداء ملاحظاتهن ومقترحاتهن .

٤ . تكليف كل منطقة بإعداد أوراق خاصة بموضوع محدد وجمع هذه الأوراق وتنقيحها بواسطة اللجنة لتقديمها للمؤتمر.

مهام رئيسة اللجنة التحضيرية

١ . التنسيق بين كافة العضوات عبر البريد الالكتروني.

٢ . إرسال نشرة عن كافة أنشطة عضوات اللجنة بطرق الاتصال المختلفة.

٣ . رئيسة اللجنة التحضيرية هى الناطق الرسمى باسم اللجنة التحضيرية.

٤ -. التنسيق بين المكتب التنفيذي وأعضاء اللجنة .

رابعا : تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر :

١ _ قررت اللجنة التحضيرية أن يكون انعقاد المؤتمر في نهاية شهر مايو ٢٠٠٣م

وفي حالة تأخر بدء الفترة الانتقالية وتعثر مسار المفاوضات تلتمس اللجنة تأجيل المؤتمر حتى أغسطس ٢٠٠٣م.

٢ – قررت اللجنة التحضيرية أن تقبل الدعوة المقدمة من الحركة الشعبية لتحرير السودان باستضافة المؤتمر بالأراضي المحررة.

خامساً شعار المؤتمر:

قررت الجنة التحضيرية أن يكون شعار المؤتمر هو الآتي:

«نحو تمكين المرأة وتعزيز دورها في بناء السودان الجديد»

١ – جمع كافة نساء السودان للتفاكر حول تحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد.

٢ – وضع خطة عمل مستقبلية تؤمن للمرأة حقوقها الاجتماعية والسياسية كاملة بناءً على ما جاء في المواثيق الدولية على أن يلتزم بها التجمع الوطني الديمقراطي .

٣ _ قيام تنظيم نسوي قومي للمرأة السودانية .

سابعاً : مشروع ولائحة المؤتمر:

تبنت اللجنة التحضيرية مشروع لائحة لتسيير أعمال المؤتمر لتقديمه للمؤتمر (مرفق)

ثامنا : نسب التمثيل في المؤتمر:

أ) فيما يتعلق بنسب التمثيل قررت اللجنة الآتي:

١ . تتكون عضوية المؤتمر من ٩٠ عضوة.

٢ . يخصص ٦٣ مقعداً للتنظيمات السياسية المنضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي (المذكور أعلاه).

٣ . تم تقديم مقترحين لكيفية التمثيل:

المقترح الأول	عدد المقاعد	المقترح الثاني	عدد المقاعد
اسم الفصيل		اسم الفصيل	
الحركة الشعبية لتحرير السودان	١٨	الحركة الشعبية لتحرير السودان	١٨
الحزب الاتحادي الديمقراطي	٧	الحزب الاتحادي الديمقراطي	١٠
الحزب الشيوعي السوداني	٣	الحزب الشيوعي السوداني	٣
تجمع الأحزاب الافريقية	٣		٣
التحالف الوطني/ قوات التحالف السودانية	٣	التحالف الوطني قوات التحالف السودانية	٣
مؤتمر البجا	٣	مؤتمر البجا	٣
التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني	٣	التحالف الفيدرالي الديمقراطي السوداني	٣
حزب البعث العربي الاشتراكي	٣	حزب البعث العربي الاشتراكي	٣
الحزب القومي السوداني المتحد	٣	الحزب القومي السوداني المتحد	٣
الأسود الحرة	٣	الاسود الحرة	٣
الحركة الوطنية الثورية	٣	الحركة الوطنية الثورية	٣
النقابات	٣	النقابات	٣
الأراضي المحررة	٤	الأراضي المحررة	١
الشخصيات الوطنية	٣	الشخصيات الوطنية	١
التجمع النسائي بالداخل	١	التجمع النسائي بالداخل	١
الاتحاد النسائى	١	الاتحاد النسائى	١
التجمع النسوي شرق السودان	١	التجمع النسوي	١

وتم التصويت على الاقتراحين ونال الاقتراح الأول الموافقة من جميع أعضاء اللجنة مع اعتراض الاستاذة خديجة كرار ممثلة الحزب الاتحادي والأستاذة إيمان بدرالدين

ممثلة الحركة الوطنية الثورية.

الاقتراح الثاني وافقت عليه الأستاذة خديجة كرار ممثلة الاتحادي والأستاذة إيمان بدرالدين ممثلة الحركة الوطنية الثورية مع اعتراض بقية أعضاء اللجنة .

ب) نسب مشاركة المنظمات غير الحكومية والضيوف .

بعد التداول في كيفية إشراك المنظمات غير الحكومية والضيوف قررت اللجنة الآتي:

١ . تخصيص ٢٧ مقعد للمنظمات غير الحكومية والضيوف.

٢ . يتم اختيار المنظمات الطوعية المنضوية تحت لواء التجمع والعاملة في مجال المرأة.

٣ . تخصيص سبعة مقاعد لضيوف من المنظمات العالمية والصديقة.

٤ . تخصيص فرصة لكل تنظيم (١٢) لترشيح منظمة طوعية واحدة.

٥ . تخصيص مقعدين للمنظمات الطوعية بنيروبى والأراضي المحررة.

٦ . بالنسبة للست (٦) فرص المتبقية تم تقديم مقترحين:

(أ) أن يتم إعطاء الست فرص للتجمع النسوي بالداخل على أن يراعي التجمع عند توزيعه لهذه الفرص التمثيل الجغرافي بحيث أن تأتي منظمة من كل منطقة من مناطق السودان الواقعة تحت سيطرة الحكومة. وقد عرض الاقتراح للتصويت وتمت الموافقة عليه من جميع عضوات اللجنة ماعدا ممثلة الحزب الاتحادي الديمقراطي وممثلة الحركة الوطنية الثورية.

(ب) المقترح الثاني أن تعطى خمس فرص للتجمع النسوي بالداخل وتعطى فرصة للاتحادي الديمقراطي لترشيح منظمة تابعة للحزب بالداخل، وقد اعترض أعضاء اللجنة على ذلك ماعدا ممثلة الحركة الوطنية الثورية والحزب الاتحادي الديمقراطي.

ج) اختيار الشخصية الوطنية:

قررت اللجنة أن تقدم التنظيمات ترشيحات لشخصية وطنية تمثل المرأة وعلى اللجنة أن تختار بين المرشحات، وفي حالة عدم الاتفاق يتم اعتماد د.ماجدة محمد أحمد وذلك بعد التشاور معها.

تاسعاً: توصيات: -

١ . تعبئة قواعد النساء للمؤتمر:

رأت اللجنة بعد التداول أهمية تعبئة كل النساء السودانيات في الداخل والخارج للتأكد من تمثيل المؤتمر لكل قطاعات المرأة السودانية حسب توجيهات المكتب التنفيذي. وذلك من خلال عقد اجتماعات وسمنارات وورش عمل لعكس آراء المرأة السودانية وعليه تطالب اللجنة التحضيرية بتوفير تمويل لهذه الأنشطة.

٢ . أعمال تسيير المؤتمر:

رأت اللجنة أنها تحتاج لاجتماع ثانٍ في منتصف ابريل ٢٠٠٣م لمدة أسبوع واحد فقط بمدينة القاهرة. وذلك لوضع برنامج لمداولات المؤتمر وجمع الترشيحات النهائية وإرسال الدعوات للمنظمات العالمية والطوعية والوطنية وضيوف المؤتمر، والتي سترسل مباشرة للمكتب التنفيذي وفق توجيهاته، ووضع اللمسات النهائية للمؤتمر، على أن يتم تمويل هذا الاجتماع بواسطة التجمع الوطني الديمقراطي.

(صادر عن اللجنة التحضيرية)

٢٧/ فبراير/ ٢٠٠٣م- مقر المكتب التنفيذي

من الملاحظ في هذه القرارات والتوصيات اتفاق جميع ممثلات الأحزاب عليها باستثناء ممثلتي الاتحادي الديمقراطي بفرعيه (الحزب والحركة الوطنية الثورية)، مع العلم أن لوائح تنظيم العمل بالتجمع الوطني الخاصة باتخاذ القرارات تنص على اعتراض فصيلين يعتبر إجماعاً. وذلك ما ورد في الموجهات التي قدمها المكتب التنفيذي للتجمع الوطني لعضوات اللجنة التحضيرية في اليوم الأول للاجتماعات بأسمرا (راجع صفحة (٤٩) من هذا الفصل-موجهات المكتب التنفيذي-النقطة الرابعة)، ولكن عندما جاء الاعتراض من فصيلي الحزب الكبير لم تطبق فيه نظرية (الإجماع)، فرفع الأمر لهيئة القيادة، مخطط الحزب الاتحادي الديمقراطي لإعاقة قيام مؤتمر المرأة كان مخططاً واضحاً ومفضوحاً منذ البداية .. ولكن لا يستطيع أحد في ذلك الوقت أن يقول (البغلة في الإبريق).

■ الفصل السابع

ما بين أسمرا والقاهرة فقاعات وقنابل

التجمع الوطني ينصب نفسه وصياً على المرأة

بعد انفضاض اجتماعات أسمرا بدأ تناول أحداثها في الداخل والقاهرة وغيرها، تداخلت المواقف وتباينت وجهات النظر، وبين هنا وهناك تبدلت بعض الحقائق وأثير الكثير من الغبار، وكانت ترد إلينا بعض الأخبار عن ذلك، كما وصلنا صوت لوم مباشر من التجمع النسائي بالداخل بأننا لم نفِ قضية تمثيله باللجنة التحضيرية حقها باعتبارها مهمة اوكلت إلينا كما أوضحنا من قبل، حاولنا إثبات العكس والدفاع عن موقفنا بتوضيح الحقائق التي غابت عن الداخل في هذه القضية والمجهود الذي بذلناه كتجمع نسوي تجاه هذه القضية التي تحملنا مسئوليتها وقبلنا التكليف الخاص بها. وذلك ما حاولنا توضيحه في اجتماعات اللجنة التحضيرية ولكنه لم يجد أذناً صاغية (كما أوضحنا في هذا الفصل)، ولنقل الصورة كاملة للتجمع النسائي بالداخل وتجمع نساء السودان

الجديد بجنوب السودان ونيروبى، عملنا على عكس ذلك بمكاتبات رسمية عبر البريد الالكتروني والفاكس حتى لا تتعرض أقوالنا في تلك الأجواء المشحونة للزيادة أو النقصان، فكتبنا هذه الرسالة إلى رئيسة اللجنة التحضيرية د. ماجدة محمد أحمد بصورة للتجمع النسائي بالداخل أرسلت إليها عن طريق منال محمد محجوب وهذا نص الرسالة:

(صورة طبق الأصل)

د. ماجدة وجميع عضوات اللجنة التحضيرية

بعد التحية

فيما يختص بتمثيل التجمع النسائي بالداخل في اللجنة التحضيرية، كان موقفنا من ذلك خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية بأسمرا واضحاً ونلخصه فيما يلي:

١ . لقد أكدنا لكم خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية بأسمرا على ضرورة تمثيل التجمع النسائي بالداخل، تجمع شرق السودان وتجمع جنوب السودان و نيروبى باللجنة التحضيرية لعلمنا المسبق برأي هذه التجمعات حول التمثيل، ورأي تجمع الداخل المتشدد في ذلك حسب ما لمسناه أثناء لقاءاتنا بممثلات منه في أسمرا أكتوبر ٢٠٠٢م .

٢ . ولنؤكد لكم على ضرورة هذا التمثيل، عرضنا على اجتماع ٢٥ فبراير ٢٠٠٣م ضمن اجتماعات اللجنة التحضيرية بأسمرا المذكرة المرفوعة للأمين العام للتجمع الوطني من التجمعات الثلاثة، وأكدنا على تشدد هذه التجمعات في التمثيل باللجنة التحضيرية، خاصة التجمع النسائي بالداخل.

٣ . أشرنا في ذلك الاجتماع بأننا قمنا بالاتصال بالمكتب التنفيذي للتجمع الوطني، ورفعنا لهم المذكرة المشار إليها وكان ردهم كالآتي:

خطاب أمين التنظيم والإدارة، توقيع د. شريف حرير بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٠٢م.

الفقرة (٣) يتم النظر في موضوعات التمثيل المطروحة في خطابكم في البنود (٢) ، (٣) ، (٤) عندما يحين الوقت لدعوة اللجنة التحضيرية في أسمرا.

(وقد قمنا بعرض هذا المستند في اجتماع ٢٥ فبراير ٢٠٠٣م)

٤ . باتصالاتنا المستمرة بالمكتب التنفيذي حول هذا الأمر، علمنا منهم أن البت فيه يجب أن يتم بواسطة اللجنة التحضيرية.

٥ . كان موقفنا ثابتاً خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية فيما يتعلق بهذا الأمر، وطالبنا مراراً باتخاذ قرار بشأنه.

٦ . لم نجد تفهماً من اللجنة التحضيرية وبالتالي لم تعر اللجنة هذا التمثيل اهتماماً برغم عدالة المطلب، أخيراً نؤمِن على كل ما طرحناه في مداولات جلسات اجتماعات اللجنة التحضيرية، ونؤكد على كل النقاط المذكورة أعلاه ونضم صوتنا للداخل في ضرورة تمثيله داخل اللجنة التحضيرية، كما نؤكد على ضرورة تمثيل التجمعات المشار إليها مسبقاً باعتبارها تنظيمات معترف بها داخل التجمع الوطني الديمقراطي وتمثل فصائله المختلفة وجاءت بانتخابات شرعية.

ولكن فائق الشكر

سميرة إدريس / ممثلة مؤتمر البجا باللجنة التحضيرية

إحسان عبد العزيز / ممثلة النقابات باللجنة التحضيرية

صورة إلى:

*التجمع النسائي الوطني بالداخل.

*التجمع النسوي ، شرق السودان ودولة إريتريا.

*تجمع نساء السودان الجديد بنيروبى.

مرفق لكم صورة من المذكرة المشتركة للتجمعات الثلاثة موقعة بتوقيعاتهن، بالإضافة للخطابات المتداولة بيننا وأمين أمانة التنظيم والإدارة بالتجمع الوطني والتي توضح تمسك الداخل بتمثيله في اللجنة التحضيرية وكذلك التجمعات الأخرى. (انتهت الرسالة)

أزعجت هذه الرسالة وتلك المرفقات رئيسة اللجنة التحضيرية د.ماجدة محمد أحمد.. وأكثر ما أزعجها الصورة المرسلة من هذه الرسالة إلى تجمع الداخل فاتصلت

بشقيقها د. تيسير محمد أحمد المقيم بأسمرا والقيادي بقوات التحالف السودانية لإسعاف الموقف فبعث لي برفيقه الصادق إسماعيل سليمان.. حضر لمنزلي (ولأول مرة) مما أثار تساؤلاتي عن أسباب هذه الزيارة الفجائية ؟ لم تطل حيرتي فقد بادر قائلاً بعد أن اعتذر عن الدخول .. رسالتكم بالفاكس لدكتورة ماجدة أزعجتها كثيراً، فهناك كثير من اللغط الذي يدور بالداخل حول اللجنة التحضيرية ويجب أن لا تذهب هذه الرسالة إلى هناك حتى لا تزيد الأمر سوءاً، لم أقل شيئاً فقط شكرته على تبليغي بوجهة نظر رئيسة اللجنة التحضيرية، أما رسالة تجمع الداخل كانت قد ذهبت إليه سلفاً متزامنة مع الرسالة التي ذهبت لدكتورة ماجدة، وإن لم تكن قد ذهبت كان لابد من أن تذهب لتوضيح موقفنا تجاه ما كلفنا به من قبل تجمع الداخل وتجمع نساء السودان الجديد، كنا كما ذكرنا نفضل الكتابة عبر الفاكس أو البريد الالكتروني ليظل رأينا موثقاً كما يبدو حتى كتابة هذه السطور. والمذكرة القادمة على نفس هذا الفصل والتي تقدمت بها د.ماجدة لعبد العزيز خالد تؤكد الجهد الكبير الذي بذله التجمع النسوي لأجل تمثيل التجمعات النسوية في اللجنة التحضيرية إذ جاء في الصفحة الثانية بالمذكرة ما يلي:

(وللأسف الشديد بوغتت اللجنة بملابسات لم تكن في الحسبان ترافقت مع انعقاد اجتماعات اللجنة التحضيرية تتعلق بالتجمع النسوي بأسمرا والتجمع النسوي بالداخل حول مكاتبات وجهت لهيئة القيادة طالبن فيها بالمشاركة في اللجنة التحضيرية، ومع عدم إدراكنا بتلك الملابسات صارت سماء الاجتماعات ملبدة بالغيوم). ولكن ظلت هذه الحقائق وحتى اليوم غائبة عن معظم نساء تجمع الداخل وقياداته، ولكن وبعيداً عن تناقل الروايات القديمة تبقى الحقائق ملك للتاريخ.

يبدو أن تناقل الاتهامات للجنة التحضيرية ما بين الخرطوم والقاهرة والتدخلات المباشرة وغير المباشرة للأحزاب في أعمال اللجنة دفع بدكتورة ماجدة لتقديم استقالتها، وتوضيحاً لهذه التدخلات نجد أن موقف ممثلتي الاتحادي الديمقراطي والحركة الوطنية الثورية لا ينفصل عن موقف الحزب من القضايا، فمثلاً موقفهما من تمثيل التجمع النسوي لا ينفصل عن موقف الحزب من التجمع نفسه (التي أوضحناها في الأبواب السابقة) وكذلك موقفهما من الاتحاد النسائي لا ينفصل من موقف الحزب من (فاطمة أحمد إبراهيم) التي تحدثنا عنها في الفصل السابق، فقد عمل الحزب على اختزال الاتحاد النسائي كله في (الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم)، وجعل موقف ممثلاته بعيد كل البعد عن قضايا المرأة وعما نسعى له كنساء من محاولات لإنجاح المؤتمر

بأكبر تمثيل ممكن لقطاعات المرأة المختلفة لكسر الهيمنة الذكورية التي سادت لسنوات طويلة داخل التجمع الوطني.. سيتضح ما ذهبنا إليه من تحليل للموقف من الاتحاد النسائي والتجمع النسوي وارتباطه بموقف الحزب الاتحادي من التنظيمين وذلك من الطريقة التي تمت بها معالجة تمثيل التجمع النسائي بالداخل في اللجنة التحضيرية والتي تؤكد صحة ما ذهبنا إليه. حيث قامت لجنة الإشراف برئاسة عبد العزيز خالد بحل إشكالية تمثيل تجمع الداخل باللجنة التحضيرية عبر الاتصال المباشر به دون علم اللجنة بما فيها الرئيسة، محاولاً بذلك تخفيف الضغوط الواقعة عليهم من التجمعات النسوية والتي كان تجمع الداخل أكثرها ضغطاً مع العلم بعدم وجود إشكالات للحزب الاتحادي الديمقراطي مع تجمع الداخل إذ الحزب ممثلاً بالتجمع النسائي وقدم لتمثيله نساء فاعلات لعبن دوراً كبيراً في الحركة النسوية المعارضة في إطار التجمع النسائى أمثال الراحلة (سيدة أبو القاسم)، وبالتالي وبالتنسيق مع اللجنة المشرفة جعلوا معركة التمثيل تدور مع خصمين.. تجمع أسمرا والاتحاد النسائي، فدارت اللجنة المشرفة في فلك رغبات الاتحادي الديمقراطي حتى قضوا على مؤتمر المرأة.

نعود إلى الاستقالة التي تقدمت بها د. ماجدة وما أصاب اللجنة من إحباط، خاصة في ذلك الوقت الذي بدأت فيه معالم مؤتمر المرأة تأخذ شكلاً ضبابياً مرة أخرى بسبب الخلافات التي أشرنا إليها وموقف التجمع الوطني من قرارات وتوصيات اجتماعات أسمرا، وأسلوب التجاهل الذي اتبعه تجاه هذه القرارات كل ذلك جعل من استقالة د.ماجدة أمراً مزعجاً للجنة التحضيرية، الاستقالة لم تذكر أسباباً موضوعية تبرر تقديمها وتعللت الدكتورة بأن تأخير المؤتمر لا يتناسب مع ارتباطاتها السابقة بأعمال أخرى وهذا نصها:

(صورة طبق الأصل)

القاهرة ٧/ ٤/ ٢٠٠٣م

السيدات عضوات اللجنة التحضيرية

بعد التحية والسلام

كان لي عظيم الشرف حضور مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي بمصوع عام

٢٠٠٠م والذي جاء فيه قرار عقد مؤتمر للمرأة لتمثيلها في التجمع الوطني الديمقراطي. وتكونت لجنة تمهيدية كانت ممثلة اللجنة في القاهرة السيدة ماجريت باسيفيكو لادو لوليك. ومنذ ذلك الحين ونحن في مجموعة العمل النسوي (معن) وهي منظمة طوعية أنا عضوة بها، نعمل عملاً قاعدياً للتعبئة حول مؤتمر المرأة إلى أن رشحت من قبل المكتب التنفيذي في فبراير ٢٠٠٣م ضمن المرشحات لتكوين لجنة تحضيرية لمؤتمر المرأة وكان لي عظيم الشرف باختياري رئيسة للجنة التحضيرية.

طوال هذه الفترة ونحن في معن نتابع العمل التعبوي بالقاهرة وسط المجموعات النسوية المختلفة ولذا أرى أنه سواء كنت ضمن اللجنة التحضيرية أو خارجها سأواصل العمل للتحضير للمؤتمر، وعليه نسبة لتأخير اجتماع المكتب التنفيذي وبالتالي تأخير انعقاد المؤتمر وارتباطي بمهام أخرى أتقدم باستقالتي عن العمل في اللجنة التحضيرية وعن رئاسة اللجنة التحضيرية متمنية لكم جميعاً كل التوفيق والنجاح .

ماجدة محمد أحمد علي

صورة : السيد الدكتور شريف حرير

أمين التنظيم والإدارة ورئيس اللجنة المشرفة على أعمال اللجنة التحضيرية

تلقت اللجنة التحضيرية استقالة د. ماجدة باستياء كبير خاصة في تلك الأجواء التي أهملت فيها قرارات وتوصيات اللجنة التحضيرية إهمالاً كاملاً من قبل التجمع الوطني، بالإضافة للتوترات بين الداخل وبعض عضوات اللجنة التحضيرية، وفي محاولة للخروج من هذا المأزق كعضوات باللجنة التحضيرية ومقيمات بأسمرا انتهزنا فرصة اجتماعات التجمع الوطني في أبريل ٢٠٠٣م وخاطبنا رئيس وأعضاء هيئة القيادة بهذا المقترح المختصر:

(صورة طبق الأصل)

السادة / رئيس وأعضاء هيئة القيادة

بعد التحية

في إطار قناعاتنا التامة بحتمية وضرورة انعقاد مؤتمر المرأة بالشكل الذي يليق بتاريخ المرأة السودانية ويدفع في اتجاه أن تقوم بدورها في هذه المرحلة الحاسمة من

تاريخ الوطن، نرفع لكم هذا التصور ويحدونا الحرص الأكيد على كل ما يمكن أن يصب في اتجاه تصحيح مسار الإعداد والتحضير للمؤتمر وبعيداً عن أي مزايدات أخرى، ونرجو أن نكون عند حسن الظن.

أولاً: هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تعطيل وإعاقة الإعداد والتحضير لهذا المؤتمر في موعده المناسب نوجزها في الآتي:

١ – التناول البطيء لقرارات وتوصيات اللجنة التحضيرية واتخاذ قرارات بشأنها من قبل التجمع الوطني الديمقراطي.

٢ – اختلاف اللجنة التحضيرية فيما يختص بمسألة التمثيل في المؤتمر وخروج اللجنة بمقترحين.

٣ – عدم تمثيل التجمع النسائي بالداخل في اللجنة التحضيرية.

٤ – كل الأسباب المذكورة أعلاه بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق باللجنة التحضيرية أدت إلى استقالة رئيسة اللجنة، ونؤكد ثقتنا بأن كل ما يتعلق باللجنة للجنة القدرة على معالجته.

وعليه نرى الآتي:

١ – لدفع واستمرارية العمل التحضيري نأمل في أن يوصي اجتماعكم هذا باستمرار رئيسة اللجنة التحضيرية في أعمال التسيير إلى حين انعقاد الاجتماع الثاني للجنة فهي الجهة الوحيدة التي يمكنها اتخاذ القرار في مسألة الاستقالة قبولا أو رفضاً، كما هي الجهة الوحيدة المنوط بها انتخاب رئيسة جديدة، وحتى نتمكن من الوصول لهذه المرحلة نرجو عبركم أن تقدر رئيسة اللجنة التحضيرية هذا الموقف مع تقديرنا الكامل لكل المعاناة التي واجهتها وأدت إلى استقالتها.

٢ – الطريق الوحيد الذي يمكن به حسم الخلافات حول التمثيل هو الرجوع لأدبيات التجمع الوطني الديمقراطي وآلياته التي تفضي دائماً إلى التراضي والموقف الموحد وهي التمثيل المتساوي للفصائل.

٣ – أن يتم تمثيل التجمع النسائي بالداخل في اللجنة التحضيرية.

ختاماً .. وفقنا الله وإياكم لما فيه خير الوطن، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

توقيع عضوات اللجنة التحضيرية

إحسان عبد العزيز / ممثلة المجلس العام للنقابات.

سميرة إدريس إبراهيم / ممثلة مؤتمر البجا.

أسمرا/ ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٣

أدخلت هذه المقترحات عن طريق عبد الله كنة عضو هيئة القيادة عن مؤتمر البجا بعد أن تحصلنا على ضمانات تبنيها داخل الاجتماع من قبل بعض أعضاء هيئة القيادة وكان أكثرهم حماساً لذلك فاروق أبوعيسى، د.الشفيع خضر وهاشم محمد أحمد، أدخلت بعد أن تم حذف الأسماء الموقعة عليها بعد نصيحة أزجى بها عبد العزيز خالد عندما ذهبت لإعلام التحالف لطباعة المقترح هناك، قال لي بالحرف الواحد (يا إحسان اسمك دة بزعج مولانا كتير ولو شافو ماح يقبل طرح المقترح في الاجتماع وبنصحكم بإدخال المقترح دون أسماء). وعلى غير عادته كان يبدو غاضباً .. لم أعلق برغم اندهاشي الشديد لكلامه .. خرجت إلى الصالة في انتظار طباعة المقترح وهناك وجدت أمير بابكر، جلست بقربه و نقلت له ما قاله العميد ولم أخفِ عليه تعجبي من ذلك، علق أمير وكعادته بكلمات معدودة (أبو خالد ما بقول كلام ساكت) لم يطُل انتظاري حتى جاءني نصر الدين سعد وهو يحمل المقترح بدون أسماء، تعجبي لم يكن من نصيحة أبو خالد بحذف الأسماء، فقد سبقه في ذلك الفريق عبد الرحمن سعيد مشيراً إلى أهمية عدم عرض المقترح باسم التجمع النسوي مبرراً ذلك بقوله: (نسبة للتعقيدات التي نعلمها جميعاً ما بين التجمع النسوي والحزب الاتحادي الديمقراطي). ولكن ما أثار دهشتي هو تعيين اسمي بالتحديد بالإضافة لسؤال طرح نفسه في الحال: ما الذي يدور ما بين أبو خالد ومولانا الميرغني حول قضية مؤتمر المرأة ؟؟؟ مع العلم وهذا ما ذكرناه من قبل لقد لعب تنظيم أبو خالد وأبو خالد نفسه دوراً إيجابياً كبيرا في مسيرة التجمع النسوي.

لم تطُل حيرتي كثيراً حتى جاءت الإجابة في نهاية اجتماعات هيئة القيادة حيث كون الميرغني لجنة جديدة للإشراف على مؤتمر المرأة برئاسة عبد العزيز خالد، وهذا ما سنتناوله فيما بعد بالتفصيل.

وهكذا كانت الأجواء مسممة، وزاد من توتر الأوضاع تجاهل هيئة القيادة والمكتب التنفيذي لتقرير اللجنة التحضيرية الخاص باجتماعات أسمرا وقرارات

وتوصيات الاجتماع، حتى انقضى فبراير ثم مارس وبدأ أبريل، والذي كان من المتوقع أن تبدأ فيه ترتيبات الإعداد لانعقاد المؤتمر في مايو حسب قرارات اجتماعات أسمرا والجدول الزمني الذي تضمنته. وبالرغم من الإهمال الذي مارسه التجمع الوطني تجاه هذه القضية إلا أن اللجنة التحضيرية التزمت بالتكليفات التي خرجت بها الاجتماعات وقدمت ميزانية العمل القاعدي والتحضير للمؤتمر. كما قامت لجنة الدراسات بإعداد مقترح الأوراق وتقسيم مجموعات العمل، وكذلك اللجان المكلفة بالعمل الميداني وتعبئة القواعد حول الأهداف التي ينبغي أن يحققها المؤتمر. كما ظلت اللجنة طوال هذه الفترة في حالة تواصل منتظم عبر الهواتف والبريد الإلكتروني بفضل رئيستها د. ماجدة محمد أحمد والتي تميزت بقدرات هائلة على إدارة مثل ذلك العمل. هذه القدرات هي نفسها التي أخرجت اجتماعات أسمرا من عنق الزجاجة، حيث كانت مهددة بالانهيار وانفضاض سامرها دون التوصل إلى شيء يذكر من قرارات وتوصيات. هذا بالإضافة لحيادية مواقفها تجاه القضايا وفقاً لما تراه في مصلحة قضية المرأة والمؤتمر، دون التأثر بالإملاءات الخارجية والتدخلات المباشرة وغير المباشرة للأحزاب السياسية التي سممت الأجواء وأربكت القرارات.

ولممارسة المزيد من الضغوط على التجمع الوطني دفع التجمع النسوي بمذكرة أخرى إلى هيئة القيادة في اجتماعات أبريل، منتقداً الإيقاع البطيء الذي يتناول به التجمع الوطني قضية المؤتمر بما لا يتلاءم مع تسارع الأحداث وتطورات المرحلة. كما ركز في مذكرته على أهمية تمثيل التجمع النسائي بالداخل وتجمع أسمرا والأراضي المحررة شرق السودان باللجنة التحضيرية، وكان نص المذكرة كما يلي:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

٢١/ أبريل/ ٢٠٠٣م

السادة/ رئيس وأعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

بعد التحية

نحييكم وأنتم تعقدون اجتماعكم في هذه الظروف الدقيقة التي تمر بها القضية

السودانية. ونأمل خروجكم بكل ما يمكن أن يؤدي إلى تعزيز دور التجمع الوطني الديمقراطي في إرساء دعائم الحل الشامل والسلام الدائم وتحقيق أمل أمة طال صبرها، ونؤكد وقوفنا مع كل ما يصب في هذا الإطار وما يدعم وحدة وتماسك التجمع الوطني الديمقراطي.

السادة الأفاضل

من ضمن القضايا العالقة والمعقدة ظلت قضية المرأة هي الأكثر تعقيداً، فبرغم نضالات المرأة المتواصلة داخل الوطن وخارجه إلا أنها ظلت مستبعدة عن المؤسسة السياسية السودانية، والتي نعتبرها الممثل الأمثل لتطلعات الشعب السوداني في الديمقراطية والعدالة والمساواة وإسقاط التمييز بكل أشكاله، بما فيها التمييز على أساس النوع، والذي نصت عليه جميع أدبيات التجمع الوطني الديمقراطي، كما نصت على ضرورة تمثيل المرأة ومشاركتها. إلا أن كل ما يخص المرأة ظل نصوصاً على ورق، دون أن يخطو التجمع الوطني أي خطوة إيجابية نحو تطبيقها والعمل على إرسائها فعليا. حتى كان مؤتمر مصوع عام ٢٠٠٠م والذي خرج بانعقاد مؤتمر للمرأة ضمن توصياته. وشكلت لجنة تحضيرية من نساء بعض الفصائل للإشراف على ترتيبات انعقاد هذا المؤتمر. وظلت هذه الترتيبات موقوفة حتى مطلع هذا العام حيث تمت مخاطبة الفصائل من قبل المكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي، للتأكد على تمثيل جميع الفصائل في اللجنة التحضيرية. وكانت هذه خطوة إيجابية تلتها خطوات أخرى على ذات الطريق، كان أهمها انعقاد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية بأسمرا في الفترة من ٢٤ – ٢٨ فبراير ٢٠٠٣م. وخرج بعدة قرارات وتوصيات رفعت للمكتب التنفيذي بتاريخ ٢٨/ فبراير/ ٢٠٠٣م، ومنذ ذلك التاريخ وحتى هذا اليوم لا علم لنا كتنظيمات نسوية وحتى على مستوى اللجنة التحضيرية بما تم حول التوصيات، وعليه نسجل الملاحظات التالية:

١ – من ضمن التوصيات حددت اللجنة نهاية مايو موعدا لانعقاد المؤتمر وتم هذا التحديد بعد التشاور مع اللجنة المشرفة على أعمال اللجنة التحضيرية برئاسة السيد أمين التنظيم والإدارة د.شريف حرير.

٢ – أوصت اللجنة التحضيرية بضرورة عقد اجتماع ثان للجنة لوضع برنامج مداولات المؤتمر وجمع الترشيحات النهائية، وإرسال الدعوات وغيرها من الترتيبات

النهائية لانعقاد المؤتمر وحدد منتصف إبريل موعداً لهذا الاجتماع.

٣ – بما أننا في الأسبوع الأخير من إبريل ولم تتضح الرؤية بعد، وهذا يعني تراجع كل التواريخ الموصى بها وعليه نرى الآتي:-

أ . تناول قضية مؤتمر المرأة يتم بإيقاع بطيء لا يتلاءم مع الأحداث المتلاحقة وتطورات الواقع السياسي للقضية السودانية.

ب . تعطيل انعقاد مؤتمر المرأة أكثر مما ينبغي يجعل المرأة خارج إطار المشاركة الفعلية لترتيبات الفترة القادمة والحاسمة من تاريخ الوطن.

ج – على أقل الاعتبارات أن تمتلك المرأة أسباب هذا الصمت تجاه أمر يهمها أولاً وأخيرا، أقله على مستوى اللجنة التحضيرية القائمة على أمر هذا المؤتمر.

د _ هنالك نقطة مهمة وأساسية نعتبرها إحدى سلبيات الترتيبات الجارية لانعقاد مؤتمر المرأة وهي تغييب التجمع النسوي بالداخل، وذلك بعدم تمثيله باللجنة التحضيرية. مما كان له أثر سلبي على مجريات الإعداد وعمل اللجنة التحضيرية، حيث لا يستقيم أبداً انعقاد مؤتمر للمرأة السودانية يغيب عن إعداده تجمع الداخل.

٤ – في أكتوبر ٢٠٠٢م عقدت عدة اجتماعات مشتركة للتجمع النسوي بدولة إريتريا والأراضي المحررة شرق السودان وممثلات التجمع النسائى الوطني بالداخل وتجمع نيروبى والأراضي المحررة جنوب السودان، وعلى إثر هذه الاجتماعات خرجت مذكرة مشتركة رفعت للسيد الأمين العام للتجمع الوطني، أهم ما جاء بهذه المذكرة هو المطالبة بضرورة انعقاد مؤتمر المرأة وتفعيل اللجنة التحضيرية للقيام بدورها، بالإضافة لتمثيل التجمعات النسوية المشار إليها في اللجنة التحضيرية. وتم تكليف أمين عام التجمع النسوي بدولة إريتريا بمتابعة هذا الأمر مع المكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي.

٥ – جاء رد السيد الأمين العام بالإنابة بأن مسألة التمثيل سيتم النظر فيها عندما يحين اجتماع اللجنة التحضيرية بأسمرا.

وفي يناير/ ٢٠٠٣م عندما تمت مخاطبة الفصائل لإعادة ترتيب اللجنة التحضيرية قمنا في تجمع إريتريا، حسب التكليف الموكل إلينا بمخاطبة السيد أمين التنظيم والإدارة، مؤكدين ضرورة تمثيل هذه التنظيمات حتى لا تكون خارج إطار الأعداد

والتحضير لمؤتمر المرأة، باعتبارها تمثل قواعد عريضة للمرأة بالداخل والأراضي المحررة ولكننا لم نتلقّ رداً على خطابنا.

السادة الأفاضل

إننا إذ نخاطبكم ننطلق من قناعة حقيقية بأن الحقوق والمكتسبات لا تأتي هبة يجود بها الآخرون وإنما تتأكد من خلال عمل جاد ومشاركة فعلية، فقط أن يفسح المجال للمرأة للاضطلاع بهذا الدور التاريخي. وأن لا تغيب عن المشاركة في صنع السلام في وقت بات فيه هاجس المجتمع الدولي في كل المحافل الدولية هو دور المرأة في السلام.

أخيراً، نؤكد لكم ثقتنا الكاملة في حرصكم على كل ما يمكن أن يدفع في اتجاه المؤتمر في الوقت المناسب الذي يؤمن نجاحه وفعاليته وتحقيق أهدافه.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إحسان عبد العزيز

الأمين العام

صورة إلى :

الأمين العام

*رئيس اللجنة المشرفة على أعمال اللجنة التحضيرية لعناية دكتور شريف حرير.

*رئيسة اللجنة التحضيرية لعناية الدكتورة ماجدة محمد أحمد.

*ممثلة التجمع النسائي سكرتارية الداخل - التجمع الوطني الديمقراطي.

*التجمع النسائي الوطني بالداخل لعناية الأستاذة فوزية فضل.

*التجمع النسوي – نيروبي لعناية الأستاذة أبوك بياتى.

وأيضاً دفع الاتحاد النسائي فرع القاهرة في أبريل/ ٢٠٠٣م بمذكرة احتجاجية للتجمع الوطني، ناقشت قضية تجاوز الاتحاد النسائي والتجمع النسائي بالداخل وعدم تمثيلهما باللجنة التحضيرية، كما دفع الحزب الشيوعي بمذكرة تحت عنوان (موقف

الحزب الشيوعي السوداني حيال التحضير لمؤتمر المرأة). خاطب فيها كل من اللجنة المشرفة على التحضير واللجنة التحضيرية بصورة لرئيس وأعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني. الجدير بالذكر أن الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد الذي خاطب موضوع القضية وتناولها بالرأي وعمل على الدفع برأيه لجهات الاختصاص. وظلت بقية الفصائل تلتزم الصمت وكأن الأمر لا يعنيها. وفيما يلي مذكرتي الاتحاد النسائي فرع القاهرة ومذكرة الحزب الشيوعي السوداني.

(صورة طبق الأصل)

بيان من الاتحاد النسائي فرع القاهرة

أدرك التجمع الوطني الديمقراطي بعد مرور ١٤ عاماً على تكوينه، أدرك ضرورة مشاركة المرأة بتمثيلها داخله وهذا ما ظلّ يردده الاتحاد النسائي طيلة هذه السنين، فدعت اللجنة التنفيذية للتجمع لقيام مؤتمر المرأة، دعت كل نساء الأحزاب والمنظمات الديمقراطية وشخصيات وطنية، وعزلت الاتحاد النسائي السوداني بتاريخه الذي تجاوز الخمسين عاماً وبفروعه المنتشرة داخل وخارج السودان، وبقياداته التي ظلت تدعم خط التجمع طيلة هذه المدة وبرئيسته الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم (أطال الله عمرها) التي كانت السبب في توفير مقعداً للنساء داخل التجمع وكانت عضواً مؤتمر مصوع.

تكونت لجنة المرأة التحضيرية وأول اجتماع لها كان في فبراير٢٠٠٣م بمدينة أسمرا، تساءلنا عن عدم حضور الاتحاد النسائي فكانت الإجابة أنه لم يكن ضمن فصائل التجمع وكان التجمع به نساء.

احترمنا هذا الرأي باحترامنا لصانعيه وكانت فرحتنا بقيام مؤتمر المرأة وبتقدم التجمع خطوة إلى الأمام، أكبر من أن نغضب. وفعلاً شاركنا في لقاءات عضوات اللجنة التحضيرية بالقاهرة قبل وبعد انعقاد اجتماعات اللجنة التحضيرية المختارة. وكان هدفنا دعم قيام حركة نسوية قوية قادرة على محاولة حل قضايا المرأة كنوع ومشاركتها كمعارضة. ولكن فوجئنا بقرارات اللجنة التحضيرية التي أول ما بدأت به هو خرق أحد مبادئ التجمع وهو مبدأ التمثيل بالتساوي. المبدأ الذي بموجبه تكون التجمع نفسه.

ثانياً : محاولة تهميش الاتحاد النسائي بتمثيله بعضوة واحدة في المؤتمر المرتقب

وعدم مشاركته في اللجنة التحضيرية.

ثالثاً: عدم الاستجابة للأصوات التي تنادي بتوسع قاعدة المشاركة.

رابعاً : عدم إشراك التجمع النسائى بالداخل.

أدرك الاتحاد النسائي خطورة الموقف بتجاوزات اللجنة التحضيرية فخاطب قيادات التجمع بالمكاتبة وبالتفاوض، طالب بمعالجة النقاط السابقة وتأكيد مبدأ التمثيل المتساوي مع توسيع قاعدة المشاركة وبالاعتراف بالاتحاد النسائي ككيان وإشراكه في اللجنة التحضيرية.

وفي رأينا أن هنالك تفهماً وتجاوباً من قيادات التجمع ونأمل في إيجاد الحلول المناسبة.

ختاماً، سيظل الاتحاد النسائي السوداني داعماً لمسيرة التجمع الوطني الديمقراطي إيماناً منه بأن التجمع هو التنظيم الوحيد الذي يستطيع إسقاط نظام الجبهة الإسلامية وقيام المشروع الديمقراطي.

الاتحاد النسائي السوداني _فرع القاهرة/ أبريل/ ٢٠٠٣م

موقف الحزب الشيوعي السوداني حيال التحضير لمؤتمر المرأة:

(صورة طبق الأصل)

الإخوة في اللجنة المكلفة بمتابعة التحضير لمؤتمر المرأة

الأخوات عضوات اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة

بعد التحية:

الموضوع:

موقف الحزب الشيوعي السوداني حيال عملية التحضير لمؤتمر المرأة

١ – نذكر بما جاء في البيان الختامي لمؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي الثاني بمصوع (سبتمبر ٢٠٠٠م) حول مؤتمر المرأة: (أكد المؤتمر على ضرورة دعم نضال

المرأة السودانية الجسور من أجل حقوقها وإزالة الظلم الذي لحق بها عبر السنوات. واتفق المؤتمرون على تمثيلها في هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي، وأن تقوم هيئة القيادة بعقد مؤتمر قومي لنساء السودان للوصول إلى برنامج ورؤية موحدة يتبناها التجمع الوطني الديمقراطي لوضع برنامج متفق عليه حول قضايا المرأة السودانية. وقد رحب المؤتمر بالدعوة المقدمة من الحركة الشعبية لتحرير السودان لاستضافة مؤتمر المرأة بالأراضي المحررة جنوب السودان).

٢ – نحن نتعامل مع موضوع مؤتمر المرأة باعتباره أحد أشكال تجلي ظاهرة الصراع في إطار الوحدة داخل التجمع، حيث ينظر كل فصيل تجاه المرأة وفق منطلقاته الفكرية والسياسية، ووفق هذا الفهم ننظر إلى اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة باعتباره خطوة إلى الأمام، رغم قناعتنا بحصيلة الاجتماع، كما وردت في تقرير اللجنة يمكن أن تنسف فكرة المؤتمر من أساسها. ولقد تجلت إحدى زوايا هذا الصراع في موقف بعض الفصائل الرافضة لمشاركة بعض التنظيمات النسائية مثل الاتحاد النسائي السوداني، رغم أن تاريخ ودور ووزن الاتحاد النسائي يؤهله ليكون في مقدمة المشاركين في التحضير للمؤتمر وحضوره، وكذلك أيضاً التقدير غير السليم لأهمية دور الحركة النسائية في الداخل في عملية التحضير مما نتج عنه موقف متجاهل أو مقلل من شأن هذا الدور.

٣ – نتائج اجتماع اللجنة التحضيرية اتسمت بالعديد من السلبيات التي لا يمكننا قبولها، بل لابد من السعي لتغييرها إلى الإيجابي عبر الحوار والتشاور بين مختلف الفصائل داخل التجمع من هذه السلبيات:

أ – التناول غير الدقيق وغير السليم، حسب تقديرنا في موجهات المكتب التنفيذي المقدمة للجنة التحضيرية لمسألة تكوين تنظيم نسوي قومي وفق قاعدة الانتخابات، علماً بأن هذا الموضوع لم يطرح من قبل لا في مؤتمر مصوع ولا في اجتماعات هيئة القيادة ورغم أن مسالة الانتخابات والتصويت تتعارض مع صيغة التجمع، لا نعتقد أن تكوين تنظيم نسوي قومي يمكن أن يتم بقرار من هذه الجهة أو تلك حتى ولو كانت هذه الجهة هي هيئة قيادة التجمع، فهذه عملية موضوعية لها ظروفها وقوانينها الخاصة المرتبطة بتطور الحركة النسائية في الواقع السوداني.

نحن نرى أن الممكن الآن هو اتفاق التنظيمات النسائية المختلفة على خلق جسم

تنسيقي لهذه التنظيمات يوحد حيال قضايا المرأة، كما يوحد مساهمة المرأة في معارك قضايا للوطن، وفي نفس الوقت يحافظ على استغلالية كل تنظيم من هذه التنظيمات، وحتى الآن فإن الصيغة الملائمة هي « التجمع النسوي » أو أي صيغة تنسيقية أخرى شبيهة.

ب – وفي ذات الوجهة نعترض على ما جاء في توصيات اللجنة التحضيرية لتحديد نسب المشاركة في المؤتمر حسب أوزان لا نرى أي صحة لها، كما لا نعلم ماهي المعايير التي بموجبها تم تحديد هذه النسب، فكرة الأوزان والتي بموجبها تمّ التكرم لأحد الفصائل بثمانية عشر مقعداً في المؤتمر ولفصيل آخر بسبعة مقاعد (وهو غير راض عن ذلك) وثلاثة مقاعد لهذا الفصيل ومقعد لذاك ...إلخ، هذه الفكرة، وكذلك فكرة الانتخابات والتصويت، تمت هزيمتها منذ بدايات تأسيس التجمع باعتبارها تتعارض مع صيغته وهويته التي تقوم على المساواة والتكافؤ بين كل مكوناته، وتعتمد التراضي لحسم القضايا وتحديد المواقف واتخاذ القرارات.

ج – النظرة الخاطئة، في تقديرنا والتي لم تر أهمية أن يكون للحركة النسائية في داخل الوطن دوراً أساسيا ومحورياً في عملية التحضير وعقد المؤتمر هذا الفهم غير صحيح في تقديرنا، تجاه المنظمات النسوية غير الحكومية حيث نقترح اللجنة أن تتحكم الفصائل السياسية في تمثيل هذه المنظمات في المؤتمر.

٤ – لدرء هذه السلبيات وتحويلها إلى ناتج إيجابي، نقترح الآتي:

أ – ضرورة المشاركة الواسعة في التحضير للمؤتمر ومن ثم في مداولات المؤتمر نفسه من مختلف قطاعات وتنظيمات النساء داخل التجمع وخارجه، بما في ذلك المنظمات الأهلية الفاعلة في مجال المرأة، وذلك من حيث التشاور والمشاركة في إعداد أوراق المؤتمر، ووضع أجندته وكيفية إدارة جلساته...الخ. وفي هذا السياق فإننا نرى ضرورة أن نبدأ من الآن في فتح نقاش وحوار بين الفصائل السياسية ومختلف التنظيمات النسائية حول القضايا الجوهرية التي نتوقع أن يعالجها المؤتمر، على أن يتطرق الحوار لبحث كيفية أن يسهم المؤتمر في استنهاض الحركة الجماهيرية.

ب – مع تقديرنا واحترامنا الشديدين للمرأة السودانية في المهجر، فإننا نؤمن بأن الثقل الحقيقي بالنسبة لعملية التحضير والمشاركة ينبغي أن تكون لمجموعات النساء بالداخل. فهذه ليست مجرد شخصيات أو لافتات أوجدتها الصدفة والرغبات الذاتية،

وإنما – حزبية وغير حزبية ومنظمات غير حكومية – لنساء مناضلات واجهن السلطة وبطشها، وخضن معارك بطولية ضد الحرب والتجنيد القسري، ومن أجل احترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة ومن أجل توفير لقمة العيش الكريمة ومن أجل بناء السودان الجديد.

ج – نرفض أن ينحصر موضوع المؤتمر فقط في بحث كيفية تمثيل المرأة في أجهزة التجمع القيادية، مع التأمين على ضرورة حسم هذه المسألة، بل نرى ضرورة أن يخرج المؤتمر بمقررات واضحة تخاطب قضية المرأة السودانية من منظور قومي وشامل يستوعب أطروحات المدارس والتيارات النسوية السودانية المتعددة، ويراعي الواقع السوداني ومستجداته المتوترة، وفي هذا الصدد نتفق مع ما جاء في توصيات اللجنة التحضيرية حول «وضع خطة عمل مستقبلية تؤمن للمرأة حقوقها الأساسية الاجتماعية والسياسية كاملة، بناء على ماجاء في المواثيق الدولية على أن يلتزم بها التجمع الوطني الديمقراطي».

د – إعادة تشكيل اللجنة التحضيرية بإعطاء وزن أكبر لتمثيل التجمع النسوي بالداخل، مع الأخذ في الاعتبار أن الداخل قطع شوطا كبيراً في توحيد الحركة النسائية عبر تأسيس واستقرار التجمع النسوي الديمقراطي، وعبر الميثاق الذي وقعت عليه التنظيمات والتجمع النسوي في الداخل، وعبر إقرار مبدأ التناوب بين التنظيمات النسائية في التمثيل في أجهزة التجمع القيادية.

ه – من الضروري إرسال وفود للاتصال بالتنظيمات النسائية بالداخل للعمل على تذليل أي صعوبات تواجه مشاركتهن في عملية التحضير للمؤتمر، بما في ذلك تسجيل آرائهن حول كيفية عقد المؤتمر وحول أجندته وأوراقه ... إلخ تحسباً لأي صعوبات أمنية من قبل النظام تمنع خروجهن من الوطن للمشاركة في التحضير للمؤتمر.

و – كل الفصائل تشارك في المؤتمر بعدد متساوٍ من المندوبات لا يتجاوز الخمس من كل فصيل ،مع إعطاء أي فصيل الحق في إشراك الرجال في وفده.

ح – يقر المؤتمر في أول جلسة له لائحة تنظم أعماله بما في ذلك كيفية اتخاذ القرارات والتي نرى أن تستند على قاعدة التراضي.

ط – نقترح ضرورة إشراك كل التنظيمات السودانية غير الحكومية العاملة في المجال

النسوي بمندوبة عن كل منظمة، وإذا كان هناك مشكلة في التمويل نقترح أن نطلب من هذه المنظمات أن تتكفل بتكاليف سفر مندوبيها أو مندوبها، على أن يتكفل التجمع بتكاليف الإعاشة والإقامة، وذلك حتى لا تتحكم الميزانية المرصودة من الجهة المانحة للتجمع في تحديد عدد المشاركات والمشاركين في المؤتمر .

ي – نقترح أن ندعو للمشاركة في المؤتمر أكبر عدد ممكن من الشخصيات العاملة والمختصة في البحث في قضايا المرأة من الجنسين.

ولكم فائق تقديرنا

الحزب الشيوعي السوداني

٢٤/ ٤/ ٢٠٠٣م

صورة إلى :

*رئيس وأعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي.

*الأمين العام وأعضاء المكتب التنفيذي.

*التجمع النسوي بالداخل.

*التجمعات النسوية في دول المهجر.

*المنظمات النسائية المختلفة.

*وسائل الاعلام.

يبدو أن هذه المذكرات المقدمة من فعاليات مختلفة شكلت ضغطاً على هيئة القيادة، وعملت على تحريك المياه الساكنة فدخل مؤتمر المرأة ضمن أجندة الاجتماع، وبعد انتهاء الاجتماعات والتي استمرت من ٢١ – ٢٦ / ٤/ ٢٠٠٣م، ورد إلى علمنا أن هيئة القيادة و بتوجيه من رئيس التجمع الوطني عملت على تكوين لجنة إشراف جديدة برئاسة العميد عبد العزيز خالد وعضوية ممثل عن كل فصيل.

كما ورد لعلمنا أيضاً تسمية مولانا الميرغني للشيخ عمر محمد طاهر(رئيس مؤتمر البجا في تلك الفترة) لرئاسة اللجنة ولكنه اعتذر عنها، ثم رشح عبد العزيز خالد فوافق، ومما تسرب لنا أيضاً من قرارات ذلك الاجتماع أن هيئة القيادة قد توصلت لحل قضية

التمثيل في المؤتمر بإقرارها مبدأ التمثيل المتساوي لكل الفصائل بما فيهم الحركة الشعبية لتحرير السودان والحزب الاتحادي الديمقراطي، هذه النتائج كانت تصلنا في شكل تصريحات من بعض أعضاء هيئة القيادة والمكتب التنفيذي بشكل شخصي وغير رسمي، أما رسمياً فقد واصل التجمع الوطني تجاهله للجنة التحضيرية ولم تتم مخاطبتها أو إبلاغها بالقرارات الخاصة بها حتى يوليو أي بعد ما يقارب الشهرين، حيث أصدر رئيس اللجنة المشرفة خطاباً فاجأ به الجميع بمن فيهم أعضاء هيئة القيادة أنفسهم، جاء فيه ما يلي:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

أسمرا

المكتب التنفيذي

لجنة هيئة القيادة لمؤتمر المرأة

أسمرا في/ ٩/ ٦/ ٢٠٠٣م

الأخوات/ اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة

بواسطة رئيسة اللجنة الدكتورة/ ماجدة محمد أحمد علي

التحية والتقدير

أرجو أن أحيط المجموعة علماً بأن اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة قد تحولت إلى لجنة استشارية حسب قرار هيئة قيادة التجمع في أبريل/ ٢٠٠٣م بتكوين لجنة من هيئة القيادة لمتابعة هذا الموضوع. نرجو أن نتعاون معاً لإنجاح هذا المسعى النبيل.

ولكم التقدير

عميد / عبد العزيز خالد

عضو هيئة القيادة ورئيس اللجنة

صورة إلى :

*أمانة التنظيم والإدارة

كان ذلك يوم ٩/ ٦/ ٢٠٠٣م، وفي يوم ١٠/ ٦/ ٢٠٠٣م عقدت لجنه هيئة القيادة أول اجتماعاتها واختارت لها مقرراً وسكرتيراً، واصدر العميد عبد العزيز خالد خطاباً آخر لرؤساء وممثلي الفصائل بأسمرا - تلقيت نسخة منه باعتباري ممثل النقابات بدولة إريتريا جاء فيه (صورة طبق الأصل).

لتجمع الوطني الديمقراطي

أسمرا

المكتب التنفيذي

١٠/ ٦/ ٢٠٠٣م

السادة / رؤساء الفصائل و السادة النقابات

بعد التحية :

أرجو أن أحيطكم علماً بأن اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة المكونة حسب قرار هيئة القيادة في اجتماعها الأخير ٢٦/ أبريل/ ٢٠٠٣م بأسمرا دولة اريتريا، قد عقدت اجتماعها الأول بحضور السيد عميد عبدالعزيز خالد، د. شريف حرير، د. جعفر أحمد عبدالله، أستاذ إسماعيل سليمان، السيد معتز الفحل وغياب ممثلي مؤتمر البجا والحركة الشعبية لتحرير السودان.

اختصر الاجتماع على النواحي الإجرائية، كما استعرض الاجتماع الإطار العام لعمل اللجنة وتم اختيار شريف حرير مقرراً لها والسيد حسن بندى سكرتيراً.

عميد / عبد العزيز خالد

عضو هيئة القيادة - رئيس اللجنة

وبعد هذا الخطاب علمنا باكتمال تسمية أعضاء اللجنة كممثلين للأحزاب والفصائل على النحو التالي:

١ - العميد عبد العزيز خالد - رئيساً

٢ - د. شريف حرير - مقرراً

٣ - السيد حسن بندى - سكرتيراً

عضوية كل من :-

١ - إسماعيل سليمان - عن الحزب الشيوعي السوداني

٣ - إدريس نور - عن مؤتمر البجا

٤ - الرشيد عبد الرحيم - عن الحركة الشعبية لتحرير السودان

٥- معتز الفحل - عن الحركة الوطنية الثورية

٦- د. جعفر أحمد عبد الله - عن الحزب الاتحادي الديمقراطي

كما علمنا أن بعض أعضاء اللجنة لهم موقف من تحويل اللجنة المشرفة إلى لجنة تحضيرية وتسمية التحضيرية بالاستشارية. ويرون أن هذه التسميات لم تكن ضمن قرار هيئة القيادة الخاص بهذا الموضوع، أما الاجتماع الثاني للجنة، والذي عقد بأسمرا يوم ٧/ ٧/ ٢٠٠٣م و حضره ثلاثة أعضاء فقط بالإضافة للرئيس، وهم ممثل الحركة الوطنية الثورية، الحركة الشعبية لتحرير السودان، والاتحادي الديمقراطي. فقد علمنا صباح اليوم التالي له باحتجاجات بقية الأعضاء الذين تم عزلهم ومن بينهم (إسماعيل سليمان) ، خرج الاجتماع بعدة قرارات أهمها:

أ . اعتماد مبدأ التمثيل المتساوي بين الفصائل.

ب أتمثيل المناطق المحررة بستة مقاعد – خمسة مقاعد للجنوب والنيل الأزرق وجبال النوبة يتم الترشيح لها بواسطة الحركة الشعبية لتحرير السودان و مقعد لشرق السودان.

ج . أربعة مقاعد للشخصيات الوطنية يتم الترشيح لها عن طريق رئيس التجمع الوطني.

د . تمثيل كل من التجمع النسائي بالداخل والاتحاد النسائي بمقعد لكل منهما.

ظلت هذه القرارات أيضاً لدى لجنة الإشراف دون تبليغ اللجنة التحضيرية، ولكنني علمت بها حين ذهبت لحسن بندى سكرتير اللجنة المشرفة بمكتبه بحكم وجودي معهم داخل المبنى، وطلبت منه كعضو لجنة تحضيرية أن يعطيني صورة من قرارات اللجنة المشرفة لأقوم بإرسالها لرئيسة وعضوات اللجنة التحضيرية، اعتذر حسن بندى لعدم وجود توجيه بذلك من رئيس لجنة الإشراف ولكنه وافق على اطلاعي عليها، لفت

نظري استبعاد التجمع النسوي من التمثيل في المؤتمر. بالرغم من أن تمثيله كان متفقاً عليه في قرارات اللجنة التحضيرية بأسمرا. ولم يكن من ضمن القضايا الخلافية بين النساء(انظر جدول توزيع النسب الوارد في قرارات وتوصيات اجتماع أسمرا)- الفصل الرابع.

من الجدول يتضح اتفاق النساء على تمثيل التجمعات النسوية بما فيها التجمع النسوي شرق السودان. إذ ورد في المقترحين الأول والثاني بنفس الصيغة (مقعد لكل) مما يشير إلى تدخل الحزب الاتحادي الديمقراطي بشكل مباشر في ذلك وسحبه تمثيل التجمع النسوي باتفاق مع رئيس اللجنة المشرفة والأعضاء الحضور في ذلك الاجتماع، بمن فيهم الحركة الشعبية لتحرير السودان. فقد كانت هي الفصيل الثالث الذي حضر ذلك الاجتماع بجانب جناحي الاتحادي الديمقراطي (الحزب والحركة الوطنية الثورية). وورد لعلمنا الاحتجاج شديد اللهجة الذي وجهه إسماعيل سليمان ممثل الحزب الشيوعي باللجنة التحضيرية لرئيس اللجنة، عندما سلمت له قرارات ذلك الاجتماع (فاقد النصاب) والذي تم فيه عزل جميع الفصائل باستثناء الفصائل الثلاثة المذكورة، إذ قال إسماعيل لعبد العزيز خالد (ما المطلوب منا ؟؟؟ هل المطلوب أن نبصم لكم على قراراتكم التي تعمدتم اتخاذها بمعزل عنا ؟؟؟ تأكد أننا لن نوافق عليها ولن نكون جزءاً منها). هذا بالإضافة لموقف إسماعيل سليمان الرافض لتسمية اللجنة التحضيرية باللجنة الاستشارية وتسمية لجنة الإشراف بالتحضيرية.

وهكذا شكلت القرارات والطريقة التي تم بها الاجتماع الذي اتخذت فيه تلك القرارات تساؤلات إضافية حول الهدف الذي شكلت لأجله هذه اللجنة! وفي ذات الوقت أجابت على التساؤلات التي دارت حول (نصيحة) عبد العزيز خالد التي أزجى بها لنا عندما تقدمنا بالمقترحات سالفة الذكر لهيئة القيادة، كما تفسر ذلك الغضب الذي انتابه على غير عادته وهو يقدم لنا تلك النصيحة، وتجيب أيضاً على السؤال الذي كان يفرض نفسه .. ما الذي يدور بين الميرغني وأبو خالد حول مؤتمر المرأة ؟

قمنا في التجمع النسوي بمناقشة قضية استبعادنا من التمثيل في المؤتمر وأمنا على أهمية التعجيل بكتابة خطاب لرئيس اللجنة المشرفة ونصه كما يلي:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة اريتريا

١٥/ يوليو/ ٢٠٠٣م

السادة / رئيس وأعضاء لجنة الإشراف على التحضير لمؤتمر المرأة.

لعناية العميد / عبد العزيز

بعد التحية

بداية نحيي جهدكم المقدر في العمل لإنجاح انعقاد مؤتمر المرأة والذي نأمل أن يأتي بحجم تطلعات المرأة السودانية وبحجم نضالاتها وصبرها.

لقد اطلعنا على قرارات لجنتكم الموقرة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٧/ ٧/ ٢٠٠٣م وقد فوجئنا باستبعادكم الكامل لتمثيل التجمع النسوي بشرق السودان ودولة إريتريا من فعاليات المؤتمر، ونحن إذ نؤكد على حق التجمع النسوي في التمثيل نشير إلى الآتي:

١ . باستثناء التجمع النسوي شرق السودان ودولة إريتريا، أجازت لجنتكم الموقرة تمثيل كل الفعاليات التي أقرتها اللجنة التحضيرية (الاستشارية) في توصياتها وقراراتها بما في ذلك التجمع النسائي بالداخل والاتحاد النسائي كمنظمات نسوية.

٢ . قرار مشاركة التجمع النسوي شرق السودان جاء بإجماع كامل لكل ممثلات الفصائل (راجع قرارات وتوصيات اللجنة التحضيرية).

٣ . لم يرد ما يشير إلى المبررات التي أدت إلى إلغاء القرار الصادر بالإجماع حول تمثيل التجمع النسوي شرق السودان ودولة إريتريا.

أخيراً ما نود التأكيد عليه أن التجمع النسوي بشرق السودان هو ثمرة نضالات مريرة للمرأة بالأراضي المحررة بشرق السودان ودولة إريتريا، وثمرة صمود مشرف للمرأة تجاه كل المعوقات، واستبعاده وتجاوزه من مؤتمر تاريخي في مسيرة الحركة النسوية هو انتكاسة حقيقية لشعارات ناضلت فصائل التجمع الوطني باسمها وزهقت الأرواح لأجلها بشرق السودان.

ولكم فائق الاحترام

إحسان عبد العزيز

الأمين العام

صورة إلى :

*الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي.

*رئيسة اللجنة التحضيرية / لعناية د. ماجدة محمد أحمد.

*قيادات الفصائل بالتجمع النسوي.

*التجمع النسائي بالداخل.

*التجمع النسوي جنوب السودان ونيروبي.

لم نتلقَ رداً مكتوباً من عبد العزيز خالد، ولكن عند حضوره لمقر التجمع سألته عن أسباب استبعادهم للتجمع النسوي إن كانت هناك أسباب، قال لي: ليس هناك ما يزعج في هذا الأمر وبما أننا سنذهب إلى اجتماع القاهرة بإمكاننا الوصول إلى حل هناك، وهكذا قفل أبو خالد باب النقاش حول أسباب استبعادهم للتجمع النسوي من التمثيل في المؤتمر، كما من الواضح أنه قرر تجاهل الاستقالة المقدمة من د.ماجدة محمد أحمد بدليل استمراره في مخاطبتها كرئيسة للجنة ومخاطبة كل العضوات عبرها. وذلك عبر عدد من الخطابات الذي عرضناها وأولها خطابه الصادر بتاريخ ٩/ ٦/ ٢٠٠٣م للجنة التحضيرية بواسطتها كرئيسة والذي أشار فيه إلى تحويل اللجنة التحضيرية إلى لجنة استشارية مع العلم أن الاستقالة قدمت لرئيس اللجنة الأولى المشرفة على المؤتمر(د.شرف حرير) بتاريخ٧/ ٤/ ٢٠٠٣م أي قبل تولي عبد العزيز خالد لرئاسة اللجنة المشرفة واستصداره الخطاب الخاص بتحويل اللجنة التحضيرية إلى لجنة استشارية بشهرين، ولم يكتفِ بذلك الخطاب فألحقه خطاباً آخر بتاريخ ١٠/ ٦/ ٢٠٠٣م وهو الخطاب السابق الذي عرضناه معنون لرؤساء الفصائل والخاص بالاجتماع الأول للجنة المشرفة التي سماها (تحضيرية) وأوضح في خطابه اختيار د.شريف حرير مقرراً للجنة وحسن بندى سكرتيراً لها، ثم خطاباً ثالثاً بتاريخ ٨/ ٧/ ٢٠٠٣م خاص بموعد الاجتماع بالقاهرة وإجراءات السفر والتأشيرات اللازمة لعضوات اللجنة التحضيرية، ثم خطاباً رابعاً بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٣م. يطلب فيه منها التعجيل بتجهيز الأوراق ومسودات أي مشروع أو قرارات يمكن أن يخرج بها المؤتمر لإجازتها في اجتماع القاهرة، مجموعة هذه الخطابات المتلاحقة التي تجاهل فيها عبد العزيز خالد استقالتها بالإضافة لتحويل اللجنة التحضيرية إلى لجنة استشارية أثارت

غضب (د.ماجدة) مما جعلها تصر على الاستقالة وأرسلت له هذا الخطاب في نفس اليوم الذي أرسل فيه خطابه الأخير:

(صورة طبق الأصل)

القاهرة في ١٥/ ٧/ ٢٠٠٣م

السيد العميد/ عبد العزيز خالد

عضو هيئة القيادة ورئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة

بعد التحية والسلام

بالإشارة لخطابكم بتاريخ ٦/٩ و ٦/١٠ و٧/ ٨ (والتي استلمتها اليوم بالبريد الالكتروني نسبة لسفري) أرجو أن أشير إلى خطابي المؤرخ ٧/ ٤/ ٢٠٠٣م (مرفق الخطاب)، للسيد أمين التنظيم والإدارة ورئيس لجنة الإشراف (آنذاك) حول استقالتي من عضوية ورئاسة اللجنة التحضيرية التي تكونت في فبراير ٢٠٠٣م والتي أوضحت فيها عدم تمكني من المواصلة في عضوية ورئاسة اللجنة التحضيرية (آنذاك) لارتباطي بمهام أخرى.

أتمنى لسيادتكم كل توفيق ونجاح، مع كل التقدير والاحترام.

ماجدة محمد أحمد علي

صورة لكل من: مقرر اللجنة وسكرتير اللجنة

ردّ عبد العزيز خالد على هذه الرسالة مبرراً بأنه لم يتلقَ استقالتها رسمياً، مع العلم أن د.شريف حرير مقرر لجنته التحضيرية الجديدة هو رئيس اللجنة الإشرافية السابقة. وكان قد استلم الرسالة كما ذكرنا بتاريخ/ ٧/ ٤/ ٢٠٠٣م، وشيء غريب آخر تضمنته رسالة عبد العزيز خالد، تلك الجملة التي وضعها في منتصف خطابه لدكتورة ماجدة (لقد رأت اللجنة الجهد الذي قامت به لجنتكم وأثنت عليه ورأت أن يكون عمل لجنتكم هو أساس عمل اللجنة وأن تكون لجنتكم هي اللجنة التحضيرية)، الجملة تدل على التردد في التسميات التي أطلقها عبد العزيز خالد على اللجان ما بين التحضيرية والاستشارية، وهذا نص الخطاب:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

أسمرا

المكتب التنفيذي

١٧/ ٧/ ٢٠٠٣م

الأستاذة/ د.ماجدة محمد أحمد علي

تحية طيبة وبعد

استلمت رسالتكم بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٣م الخاصة بموضوع استقالتكم من رئاسة وعضوية اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة، أود أن أفيدكم بأن اللجنة الحالية لم تستلم الاستقالة حتى تاريخ رسالتكم ١٥/ ٧/ ٢٠٠٣م.

وبالتالي لم نتعامل معها في اجتماعات اللجنة التحضيرية رغم سماعنا الشفاهى عنها. لذا رأت اللجنة عدم نقاشها لحين مقابلتكم والاستمرار في مخاطبتكم كرئيسة للجنة التحضيرية.

لقد رأت اللجنة الجهد الذي قامت به لجنتكم عبر اضطلاعها على الأوراق التي تم تحضيرها، وأثنت عليه ورأت أن يكون عمل لجنتكم هو أساس عمل اللجنة وأن تكون لجنتكم هي اللجنة التحضيرية، وهذا ما سيتم عرضه في الاجتماع القادم.

نسبة لأهمية هذا المؤتمر التاريخي، والجهد الذي أنجز وأهمية وجود سيادتكم على قيادة هذه اللجنة والذي يعتبر أحد مفاتيح نجاح المؤتمر، إضافة إلى الإجراء التنظيمي المتبع في هذه الحالات نأمل ونرجو من سيادتكم الاستمرار في عملكم لحين أن نلتقي في اجتماع القاهرة بتاريخ ٢٦/ يوليو ٢٠٠٣م.

كلي أمل في موافقتكم ولكم كل التقدير والاحترام

عميد/ عبد العزيز خالد
رئيس لجنة التحضير للمؤتمر
التجمع الوطني الديمقراطي
(السودان) – المقر الرئيسى –أسمرا
التاريخ١٧/ ٧/ ٢٠٠٣م

فردت عليه بهذه المذكرة:

(صورة طبق الأصل)

١٨/ ٧/ ٢٠٠٣

السيد العميد عبد العزيز خالد

رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة

بعد التحية والسلام

أشكر سيادتكم على ردكم لخطابي بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٣م الخاص بموضوع استقالتي من رئاسة وعضوية اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة ونؤمن على ما جاء في خطابكم حول الجهد الذي قامت به اللجنة بالرغم من حدة الاجتماعات والتداخلات التي عانينا منها.

يقتضي الواجب استرجاع السرد التاريخي منذ مؤتمر مصوع ٩ -١٣/ ٩/ ٢٠٠٠م حول الخطوات التي تبعت التحضير لمؤتمر المرأة فقد أكد البيان الختامي وقرار المؤتمر على الترحيب بالدعوة المقدمة من الحركة الشعبية لتحرير السودان باستضافة المؤتمر بالأراضي المحررة بجنوب السودان وتبني قيام مؤتمر جامع للمرأة لوضع خطة عمل مستقبلية تؤمن لها حقوقها الأساسية كاملة، الاجتماعية والسياسية وللإسراع في تنفيذ قرار المؤتمر، تمت دعوة كل عضوات المؤتمر لحضور اجتماع بدعوة من الدكتور جون قرنق دى مبيور رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان وعضو هيئة القيادة وتوج اللقاء بتكوين لجنة تحضيرية تمهيدية للمؤتمر أثناء اللقاء من ٧ عضوات.

وكانت تلك أول خطوة نحو التحضير للمؤتمر أعقبها تسارع عضوات المؤتمر في القاهرة نحو عقد عدة لقاءات مع عضوات الفصائل المختلفة للتجمع حيث تم تنويرهن بقرارات المؤتمر والخطوات اللاحقة له. وعلى ضوئها شرعنا فوراً في عمل قاعدي واسع كان خير استهلال لشحذ القدرات النسائية صوب المؤتمر، وكان أن خلصت اجتماعاتهن إلى قيام لجنة تعمل تحت إشراف عضوة اللجنة التحضيرية التمهيدية (ممثلة اليوساب وعضوة المؤتمر) وعقدت عدة اجتماعات في ١/ ١/ ٢٠٠٠م، ٦/ ٢/ ٢٠٠٠م، ٧/ ٥/ ٢٠٠٠م، ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٠م، ١١/ ٦/ ٢٠٠٠، ١٥/ ٦/ ٢٠٠٠ (يمكن الاطلاع على محاضر الاجتماعات) أقرت هذه الاجتماعات عقد سمنارات ولقاءات في ٦ مناطق بالقاهرة للعمل وسط النساء لمناقشة القضايا المختلفة والوصول

لإجماع حولها على أن تقدم في لقاء عام وتسلم لعضو اللجنة التحضيرية التمهيدية بالقاهرة لرفعها للمؤتمر. ولكن لم يتم أي اتصال من هيئة القيادة بأي عضوة في اللجنة التمهيدية. وترتب على ذلك تشتت اللجنة التمهيدية وعلى صعيد آخر استمرت مجموعات النساء بالقاهرة في عملها القاعدي وعقد السمنارات والتي مازالت مستمرة إلى الآن.

وبعد ٢٩ شهر من مؤتمر مصوع، وتحديداً في فبراير ٢٠٠٣م تمت دعوة ١٢ ممثلة لفصائل التجمع (٢ لم يستطعن الحضور) للاجتماع الأول للجنة التحضيرية بأسمرا في الفترة من ٢٤ – ٢٩ فبراير ٢٠٠٣م وفي اليوم الأول لاجتماع اللجنة التحضيرية جاء خطاب هيئة القيادة حاثاً على التجرد والتعاون. وأمن على صيغة التراضي في الوصول للقرارات وأمن على قرار عقد المؤتمر بالأراضي المحررة جنوب السودان، وللأسف الشديد بوغتت اللجنة بملابسات لم تكن في الحسبان ترافقت مع انعقاد اجتماعات اللجنة التحضيرية تتعلق بالتجمع النسوي بأسمرا والتجمع النسوي بالداخل حول مكاتبات وجهت لهيئة القيادة طالبن فيها بالمشاركة في اللجنة التحضيرية. ومع عدم إدراكنا بتلك الملابسات صارت سماء الاجتماعات ملبدة بالغيوم.

وبالرغم من كل هذه الخلفيات السابق ذكرها والتي كان من نتائجها المباشرة أن أصبحت لجنتنا هدفًا للضغوط من كل جانب، إلا أنها نجحت كمجموعة في ضم كل التجمعات والأشكال النسوية كفصائل في التجمع الوطني بعضوية كاملة في المؤتمر، وبغض النظر عن كيفية تحقيقنا لهذا الهدف إلا أنه كان انجازاً قامت به اللجنة مجتمعة. وقمنا برفع موضوع النسب لهيئة القيادة حيث أن الضغوط على العضوات وهيمنة الجو الحزبي والتكتلات والتدخلات أدت إلى تصعيب مهمة اللجنة في الوصول إلى قرار حول التمثيل، غير أنه أمنت على قرار مؤتمر مصوع حول مكان المؤتمر، كما حددت مهامها كلجنة تحضيرية وتمت إجازة خطة العمل على أن تتم متابعة سير الخطة في لقاء ثاني للجنة بالقاهرة. وتم توزيع المهام المختلفة بين عضوات اللجنة. وتم تكوين ثلاث لجان، كما اتفق على قنوات الاتصال بين العضوات بالخارج والداخل، كان يملؤنا الأمل بأن مؤتمر المرأة بات حقيقة واقعة. وعليه تمت أنشطة عديدة من عضوات اللجنة في مختلف مواقعهن فعقدت اللقاءات والزيارات الميدانية. وعلى سبيل المثال قامت عضوات اللجنة التحضيرية بأسمرا بعقد اجتماعات مع التجمعات النسوية بالأراضي المحررة بشرق السودان. كما صدر بيان صحفي عن اللجنة التحضيرية وتم

نشره بموقع التجمع الوطني الديمقراطي، وقامت لجنة الدراسات بإرسال تصورها لكل العضوات حول الدراسات و المواضيع المقترحة للمناقشة، كما أعد مقترح للائحة المؤتمر، وعلماً بأننا لم نخطر بحجم الميزانية المرصودة لمؤتمر المرأة، تم تقديم مشروع لهيئة القيادة بتاريخ ١١/ ٣/ ٢٠٠٣م لتمويل العمل القاعدي استعداداً وتحضيراً للمؤتمر. و لكن لم تتم الاستجابة له حتى الآن سوى الإخطار بالاستلام، وفي ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٣م قدمت اللجنة التحضيرية تقريرها لهيئة القيادة في أسمرا. كما حددت موعد اجتماعها الثاني والذي كان من المفترض أن تناقش فيه القضايا على ضوء رد هيئة القيادة على تقرير اللجنة التحضيرية، ولكن هذا الرد لم نستلمه حتى الآن وبدلاً عن ذلك وصلتني خطاباتكم الأخيرة لتزيد أجواء الارتباك في ظل عدم الرد على تقرير اللجنة التحضيرية فالخطاب بتاريخ ٨/ ٧/ ٢٠٠٣م يشير إلى تحويل اللجنة التحضيرية إلى لجنة استشارية «حسب قرار هيئة القيادة في أبريل ٢٠٠٣م) وخطاب آخر يحوي أسماء اللجنة التحضيرية للمؤتمر والتي تتكون من سبعة أعضاء وخطاب بالدعوة لاجتماع «بعضوات اللجنة التحضيرية » علماً بأنه تم تحويل اللجنة للجنة استشارية وخطاب رابع للفصائل يدعو إلى ترشيح أربع ممثلات للمؤتمر والذي سيعقد في ١٥ أغسطس ٢٠٠٣م ثم الرد على خطابي بتاريخ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٣م والذي جاء فيه « وأن تكون لجنتكم هي اللجنة التحضيرية !!! وعلى الرغم من التقدير الشديد لمجهوداتكم وقراراتكم إلا أنني أرى أن ما تم هو اشراك جزئي للمرأة في عملية التحضير وليس إشراكاً شاملاً، علماً بأن قضية المرأة مثل قضية السلام لا يمكن أن تحل بخطوات جزئية، من ناحية أخرى أشير إلى أنني قبلت المشاركة في اللجنة التحضيرية بدافع الإخلاص لقضية المرأة وبإيمان لا يتزعزع بالتجمع الوطني ومقرراته وشرفت بتولي رئاسة اللجنة بناء على ترشيح زميلاتي في اللجنة. وكان ولا يزال همي كله هو المساهمة مع زميلاتي وزملائي في العمل من أجل دعم قضية المرأة وتبني مواقف تؤكد دور المرأة كشريك في بناء الدولة والتنمية المستدامة. واتباع أساليب تعامل تتحدث عن المرأة كعنصر مكمل ومنتج في المجتمع وله دور فاعل وأساسي للتصدى لما عانته مجتمعاتنا من ظلم وقهر، وكنا خلال الأشهر الخمسة الماضية (فبراير - يوليو) نتوقع الرد من هيئة القيادة على تقرير اللجنة التحضيرية لتوضيح معالم مسارنا إلا أنه لا يمكن أن نفصل المؤتمر عن واجبات دعم الحركة الجماهيرية النسوية لكي تتماشى مع التحركات الناشطة للقوة السودانية نحو إجماع وطني باتجاه التحول الديمقراطي والسلام، مما

يتطلب إشراك كافة التجمعات والتنظيمات النسوية ودعمها بغية الوصول للإجماع وذلك بالتعامل المباشر وطرح القضايا بالوضوح المطلوب، ولكن تأخرت هيئة القيادة كثيراً بحيث أن ظروف عملي في مجالات أخرى والمحددة بجدول زمني متفق عليه منذ فترة طويلة، وهي مجالات متعلقة أيضا بقضية المرأة وبالعمل القاعدي وسط النساء السودانيات في المهجر، ولا تسمح بأن يمتد عملي في اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة أكثر من المدة التي كنت قد فرغت نفسي لها والتي انتهت منذ فترة.

لكل الأسباب الموضحة أعلاه أرفع لكم وبكل احترام خطابي هذا تعزيزاً لاستقالتي من رئاسة وعضوية اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة.

وتقبلوا جزيل الشكر والاحترام

ماجدة محمد أحمد علي

صورة إلى: السادة أعضاء اللجنة التحضيرية[1]

وفي توثيق شخصي وتحليل لواقع التجربة كتبت د.ماجدة محمد أحمد هذه الملاحظات تحت عنوان (حتى لا يحملونا أخطاءهم......):

في بادئ الأمر أود أن أشكر عضوات اللجنة التحضيرية للقاء الذي أتاح لي خوض هذه التجربة الثرة، فبالرغم من الصعوبات التي واجهتنا وكان أغلبها ناتج عن تدخلات لبعض الآراء الحزبية، كان هناك جهد بذل بالرغم من قصر المدة الذي تناولنا فيها موضوع مهم كهذا، أود ان أوضح بأننا كلنا تم اختيارنا من المكتب التنفيذي وللأسف لم نستلم دعوة مكتوبة تمكننا من معرفة لماذا تم اختيارنا دون غيرنا، أرسلت لنا التذاكر وتمت دعوتنا شفاهة.. ووصلنا لأسمرا لنجد أن هناك قضايا لم تحسم مما خلقت جواً من عدم الثقة بين المجموعة وحتى بعد سفرنا فوجئنا بوجود مكاتبات بين التجمع النسوي والخرطوم واللجنة المشرفة لم نخطر بها كلجنة تحضيرية.

بدأنا اجتماعاتنا بالاتفاق على الأجندة ومهامنا وكنا حريصين أن نترك أمور النسب لنهاية الأجندة حتى يتم خلق جو من الثقة بيننا.

كان اليوم الأخير مهيباً وعاصفاً ولكن وللتاريخ أود أن أسجل بأن اجتماع اللجنة

(١)توثيق شخصي، د.ماجدة محمد احمد/ مايو٢٠٠٣م.

التحضيرية في يوم ٢٩/ فبراير٢٠٠٣م بأسمرا هو الذي أجاز بالإجماع إشراك الاتحاد النسائي والتجمع النسوي وبذلك صاروا فصيلاً من فصائل التجمع الوطني الديمقراطي الشيء الذي حرموا منه منذ إنشاء التجمع الوطني الديمقراطي، وبغض النظر كيف توصلنا لهذا الأمر إلا أن هذا إنجاز اللجنة، أما النسب فكانت هذه معركة اعترفت اللجنة بعدم تمكنها من الوصول لحل لها ورفعت الأمر برمته للمكتب التنفيذي بعد عدة مشاورات بين الفصائل وبين بعض العضوات وممثلي أحزابهم.

لا يمكن التعرض لمداولات اللجنة التحضيرية من دون الأخذ في الاعتبار الجو السائد والخلفيات والضغوط.

أما حول التنظيم القومي الجامع تصورنا له كلجنة تحضيرية هو على شاكلة التجمع الوطني الديمقراطي بين التنظيمات واحترام الاختلاف وتشجيع النقاس والشفافية، نرجو المعذرة إذا جاءت هذه غير واضحة في التوصيات والتي تمت طباعتها وتوزيعها في آخر يوم للمؤتمر.

رأيت علي أن أسرد بعض الحقائق التي لمستها أثناء عضويتي في اللجنة التحضيرية والتي لا أنكر شرف العضوية فيها (سابقاً) حتى تتضح الأمور وحتى لا يحملونا أخطاءهم.

إضافة لوجودنا في جو ملغم من قبل بعض الفصائل التي كانت تتكتل مع ممثلاتها وخلقت قضايا جانبية كنا في غنى عنها من الوهلة الأولى. كان أيضاً الاجتماع محدداً إذ وجدنا موجهات فعلاً غير واضحة ولم يتركونا لنضع موجهاتنا بمفردنا، فالهيمنة والأبوية كانت من أوائل المعوقات التي واجهتنا.

حدثت صراعات رهيبة ووصل لعلمنا أن هناك جهات لا تريد أن يعقد المؤتمر وعليه لابد لنا من أن نصل إلى آخر الطريق وبعدها وبعد رفع الأمر للمكتب التنفيذي ستتضح الأمور، وهذا ما قمنا به غير مقتنعين بالنتيجة ولكن قمنا بالعمل الذي وجهنا لعمله!!!!

إن ما دار في محاضر اللجنة التحضيرية ملك للجنة التحضيرية والمكتب التنفيذي للتجمع ولا يمكن تناوله من دون أن نعترف أننا تنقصنا الحنكة السياسية إذ لم تتح لنا فرصة العمل السياسي ونحن ما زلنا في أول الطريق، أنا لا أحاول أن أجد المبررات

للجنة التحضيرية، ولكن التجمع الوطني والأحزاب مسؤولة عن قرارات وتوصيات اللجنة التحضيرية وما حدث، كما نرى الآتي:

١- الغموض الذي شاب ما حدث باللجنة التحضيرية الأولى وعدم استمرار عملها.

٢- تعطيل قيام تجمعات نسوية في المهجر.

٣- ضعف الصلة بين التجمع النسائي الوحيد بالداخل والتجمع وفصائل التجمع.

٤- عزل التجمع النسوي عن مجريات الأحداث حول مشاكوس وغيرها.

٥- اختيار ١١ عضوة من اللجنة التحضيرية من المهجر وواحدة فقط من الداخل.

أسباب الاستقالة من اللجنة التحضيرية:

*كانت دوماً قضية المرأة في التجمع الوطني الديمقراطي معلقة وتتم بعض المناقشات حولها وفق المساومات بين الأحزاب المختلفة.

*اختيار اللجنة التحضيرية تم بطريقة سرية لم يكن فيها أي إعلان بعد الاختيار لتنوير الداخل بذلك ولم تتم مساندتها على الاطلاق.

*لم يرد التجمع الوطني على خطابات التجمع النسوي بالداخل ولا حتى عرض الرسائل للجنة التحضيرية. وعندما احتد النقاش من الداخل واتهمت اللجنة التحضيرية، وقف التجمع متفرجا لأنه اطمأن أن هذا الصراع والنزاع سيريحهم من قضية المرأة وسيؤجل المؤتمر وهذا غاية المنى.

كانت هذه مذكرة شخصية لدكتورة ماجدة محمد أحمد ونتفق مع ما جاء فيها تماماً، خاصة وأنها أكدت على أننا كتجمع نسوي حرصنا على أداء دورنا الذي كلفنا به من قبل تجمع الداخل وجنوب السودان لمتابعة تمثيلهما باللجنة التحضيرية مع المكتب التنفيذي حيث ذكرت: (ووصلنا لأسمرا لنجد أن هناك قضايا لم تحسم مما خلقت جواً من عدم الثقة بين المجموعة وحتى بعد سفرنا فوجئنا بوجود مكاتبات بين التجمع النسوي والخرطوم واللجنة المشرفة لم نخطر بها كلجنة تحضيرية).

هذا بالإضافة لما ورد في خطابها لعبد العزيز خالد الأخير (أعلاه) والذي سبق وأن وضعنا ما جاء في جملة منه كدليل على.اهتمامنا كتجمع نسوي بقضية تمثيل تجمع الداخل باللجنة التحضيرية (وهذا ما لم يدركه الداخل حتى وقت قريب) إذ جاء في تلك

الجملة (وللأسف الشديد بوغتت اللجنة بملابسات لم تكن في الحسبان ترافقت مع انعقاد اجتماعات اللجنة التحضيرية تتعلق بالتجمع النسوي بأسمرا والتجمع النسوي بالداخل حول مكاتبات وجهت لهيئة القيادة طالبن فيها بالمشاركة في اللجنة التحضيرية ومع عدم إدراكنا بتلك الملابسات صارت سماء الاجتماعات ملبدة بالغيوم). وكنا قد استدللنا بها من قبل ونعيدها حتى لا يختلط معنى ما جاء فيها وما جاء في الجملة المشار إليها في المذكرة الشخصية لدكتورة ماجدة. ويفهم ما جاء على أن القضية لم تعرض على اللجنة التحضيرة في اجتماع أسمرا. وكنا قد ذكرنا أننا قمنا بطرح موضوع تمثيل التجمعات باللجنة التحضيرية باجتماع أسمرا. وكنا نحمل معنا المكاتبات التي تحدثت عنها د.ماجدة ولكن لم يعر الاجتماع القضية اهتماماً. وشرحنا أوضاع عضوات اللجنة التحضيرية التي جعلتهن لا يعرن القضية اهتماماً. وقبرت القضية دون أن تأخذ حقها في النقاش أو تجد المكاتبات الخاصة بها اهتماماً. وبالفعل لم تر د.ماجدة تلك المكاتبات حتى قمنا بإرسالها لها عبر الفاكس مع مذكرتنا للداخل كما أوضحنا من قبل .. بعد هذه المرحلة وصلنا إلى اجتماعات القاهرة في يوليو/ ٢٠٠٣م وهو ما سنتناوله في الفصل القادم.

الفصل الثامن

سري للغاية

نتيجة للقرارات التي اتخذتها هيئة القيادة في اجتماعها الأخير في أبريل ٢٠٠٤م تمت الدعوة لحضور اجتماعات القاهرة واكتملت كل الإجراءات الخاصة بالسفر وتبقى استلام التذاكر، وأخطرنا كعضوات لجنة تحضيرية أنه سيتم تحويل قيمة التذاكر من مكتب التجمع الوطني بنيروبي إلى الخطوط المصرية بأسمرا، مع أسماء المشاركين في الاجتماع من عضوات اللجنة التحضيرية وأعضاء اللجنة المشرفة، سبق إرسال التذاكر اجتماع للجنة المشرفة برئاسة عبد العزيز خالد ووصل إلينا من بعض أعضاء اللجنة المشرفة محاولات الحزب الاتحادي الديمقراطي تقليل عدد المشاركين من أسمرا بحجة تقليل التكلفة لمحدودية الميزانية التي خصصت لذلك الاجتماع، واقترح معتز الفحل المكلف بإدارة ميزانية الإعداد للمؤتمر، والذي كنا قد ذكرنا أنه المحاسب المسؤول عن كل المسائل المالية بالتجمع الوطني في غياب كامل لمكتب أمانة المال بالمكتب التنفيذي، أقترح إرجاء ممثلتي

مؤتمر البجا والنقابيات المقيمات بأسمرا إلى الاجتماع القادم لأهمية مشاركة أعضاء اللجنة المشرفة في ذلك الاجتماع المهم، ولم يؤيد رئيس اللجنة عبد العزيز خالد المقترح وكان رده (إن كان لابد من تقليل عدد الوفد المسافر للاجتماع يجب أن لا يكون ذلك خصماً على النساء)، لم يقتنع الفحل وطلب منهم إرجاء القرار لحين الاتصال بالأمين العام، وجاء رأي باقان متفقاً مع رأي عبد العزيز خالد، وحتى لا تصبح حجة الفحل مكشوفة الغرض عمل على حذف اثنين من القائمة من بينهم د.جعفر أحمد عبد الله ممثل الحزب الاتحادي الديمقراطي باللجنة المشرفة. وما أن غادر الوفد حتى لحق به د.جعفر و حضر الاجتماعات منذ اليوم الأول و لم يفته غير الاجتماع التعارفي يوم ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٣م بالفندق الذي استضيف فية المشاركون والمشاركات خلال الأسبوع الأول (فندق بيروت). وكان واضحاً منذ البداية تقليل العدد مقصود به عزل نساء التجمع النسوي من اجتماعات القاهرة (لشئ في نفس يعقوب)، ولم يكتفِ الفحل بذلك، فحاول تعطيل سفر ممثلة النقابيات – أمين عام التجمع النسوي (شخصي الضعيف)، كان ميعاد السفر الثانية صباحاً على الخطوط الجوية المصرية يوم الأحد الموافق ٢٧/ ٦/ ٢٠٠٣م، خرجت عصر الجمعة لقضاء بعض المستلزمات التي تخصني من سوق المدينة، قابلني صدفة أحد السودانيين المقيمين في أسمرا، رجل أعمال يدعى (فكري) معروف بمواقفه المؤيدة للمعارضة دون الانتماء إلى حزب بعينه، محترم من قبل الجميع وله صداقات مع رموز المعارضة بمن فيهم قيادات الحزب الاتحادي الديمقراطي، بادرني بالتحية ثم توجه لي بالسؤال: يا إحسان إنت مسافرة ضمن الوفد الماشي للقاهرة ؟ رددت بالإيجاب، قال لي إذن اذهبي على الفور إلى الخطوط المصرية لتعديل الاسم، يبدو أن اسمك ورد خطأ في قائمة المسافرين، فأنا قادم من الخطوط المصرية لتوي. وقد سألني أحد موظفي الخطوط إن كان بالتجمع الوطني شخص يحمل اسم (حسن عبد العزيز). ولكني أكدت له عدم وجود شخص بهذا الاسم. وقلت له ربما يكون المقصود (حسن بندى) أو إحسان عبد العزيز.. لذا اذهبي إليهم قبل استخراج التذكرة بالاسم الخطأ، شكرته على المعلومة واتجهت على الفور إلى الخطوط، وهناك توجهت بالسؤال للموظف الذي صادفته، إريتري ولكنه يجيد اللغة العربية سألته قائمة وفد التجمع الوطني المسافر إلى القاهرة وأخبرته بأنه ورد لعلمي بأن هناك خطأ في اسمي ورد في بالقائمة المرسلة من نيروبي. وطلبت منه الاتصال بإدارة التجمع الوطني قبل استخراج التذكرة الخاصة بي لإجراء التعديل

اللازم بالاسم، ولكنه فاجأني بأنه لايوجد خطأ فيما ورد بقائمة نيروبي. وقال لي بالحرف الواحد: (يبدو أن معتز هو الذي يريد أن يكون الاسم كذلك)، تعجبت كثيراً لهذه الإجابة فكيف تصل الجرأة بمعتز الفحل إلى هذه الدرجة ؟ اتصلت على الفور من تلفون الخطوط المصرية بالرشيد بابكر عبد الرحيم مدير مكتب الأمين العام وأخبرته بالأمر، ولكن وعلى ما كان يبدو من الطريقة التي تلقى بها حديثي أن الأمر كان قد وصل إليهم من قبل وصولي للخطوط المصرية، إذ قال لي بكلمات مختصرة سنعمل على معالجة ذلك، وبالفعل عندما ذهبت صباح اليوم التالي إلى المقر وجدت أن الأمر قد حسم وسافرت مع الوفد، وفشلت محاولة التعطيل التي لا يستطع الفحل نفيها أو التبرؤ منها.

وهكذا ذهبنا إلى اجتماعات القاهرة والتي استمرت من يوم ٢٧/ ٧- ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٣م، و تحت عنوان (سري للغاية) كنت قد أرسلت هذا التقرير عبر الفاكس بعد عودتي إلى أسمرا إلى كل من المجلس العام للنقابيات بالخارج – مكتب لندن، وللداخل- مكتب الخرطوم بواسطة «د.محمد سليمان» وفي هذا التقرير يجد القارئ ملخصاً كاملاً لاجتماعات القاهرة وكل ما دار فيها، مع بعض التصرف وإضافة بعض الوثائق التي تمت الإشارة إليها في التقرير، ولكن وقبل الدخول في تفاصيل التقرير والأحداث الغريبة لاجتماعات القاهرة لابد أن نشير إلى أن أصعب الإشكاليات التي واجهت اللجنة المشرفة هي تحويل اسمها إلى لجنة تحضيرية. وفي القاهرة كان أول من فجر ذلك (ثريا التهامي) في أول حضور لها كممثلة للتجمع النسائي بالداخل، وفي أول اجتماع لسلسلة اجتماعات القاهرة، في الاجتماع التعريفي بين اللجنة المشرفة (التحضيرية) واللجنة التحضيرية الأصل(اللجنة الاستشارية). في بداية الاجتماع فاجأت ثريا التهامي الحضور بسؤالها الغاضب الذي أربك اللجنة المشرفة. وذلك باستفسارها المباشر عن الأسباب التي جعلت رجال التجمع الوطني يحلون محل النساء للتحضير لمؤتمرهن نيابة عنهن ؟؟؟ وتساءلت : ماذا أصاب المرأة السودانية التي سبقت نساء العالم كله في الوصول إلى حقوق ومكتسبات سياسية قبل ما يقارب الأربعة عقود ..ماذا أصابها حتى تنصبوا أنفسكم أوصياء عليها وعلى فعالياتها ؟

السؤال الجريء الذي طرحته ثريا التهامي فتح باب الاحتجاجات على القرار الذي أكد عبد العزيز خالد على أنه قرار هيئة القيادة. ولكن بعد ذلك الاجتماع وقبل بداية الاجتماعات المشتركة للجنتين، ورد لعلمنا أن هذا الادعاء تم إحباطه في الاجتماع الذي دعى له عبد العزيز خالد قيادات أحزاب التجمع الوطني وأعضاء هيئة القيادة

والمكتب التنفيذي المقيمين بالقاهرة. وكنا قد ذكرنا الموقف الواضح الذي أعلنه إسماعيل سليمان من هذا القرار ولم يكن وحده، فقد علمنا أن هناك آخرين من أعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني والمكتب التنفيذي الذين أبدوا امتعاضهم ومن بينهم أعضاء في اللجنة المشرفة نفسها. وكانوا يرون أن هذه التسميات لم تكن بين قرارات هيئة القيادة، وكان أبرزهم فاروق أبو عيسى. فقد ظلّ الرجل طوال فترة التجمع الوطني له مواقفه المناصرة لقضية المرأة. وعلمنا من بعض قيادات الأحزاب السياسية بالقاهرة أن في ذلك الاجتماع الذي دعى له عبد العزيز خالد كاجتماع تنويري لقيادات التجمع الوطني بالقاهرة عن الاجتماعات التي سيتم عقدها والخاصة بمؤتمر المرأة. باغته في بداية الاجتماع فاروق أبو عيسى محتجاً على تلك التسميات. وأصر أبو خالد على أنها كانت من قرارات الاجتماع الأخير لهيئة القيادة الذي كان مؤتمر المرأة واحداً من أجندته، مما دفع بفاروق بالمطالبة بمحضر الاجتماع الأخير. والذي كان في عهدة السكرتارية وقام بإحضاره (سيف اليزل) ولم يثبت المحضر وجود القرار ضمن قرارات هيئة القيادة، ولكن وعلى ما يبدو تمّ كاتفاق مابين الميرغني وعبد العزيز خالد، وهكذا أصبحت هذه التسميات خميرة عكننة داخل الاجتماعات المشتركة بالإضافة للقضايا الخلافية، والتي ستتضح من التقرير التالي الذي كنت قد بعثت به إلى المجلس العام للنقابات بالداخل والخارج وكتبت عليه من الأعلى (سري للغاية) أو هكذا كان في تلك الفترة، التقرير عبارة عن تلخيص مفصل لما دار في اجتماعات القاهرة مع إضافة بعض الوثائق كما ذكرنا.

تقرير عن اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة - القاهرة

الفترة من ٢٧/ ٧ - ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٣م

بدأت اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة بالقاهرة في ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٣م باجتماع مشترك بين اللجنة التحضيرية ولجنة الإشراف المكونة من قبل هيئة القيادة برئاسة العميد عبد العزيز خالد. وكان هذا الاجتماع اجتماعاً تعارفياً أهم ما تميز به حضور ممثلة التجمع النسائي بالداخل، ما يعتبر من أهم الإنجازات التي تحققت في الفترة السابقة.

بدأت الاجتماعات بشكلها الرسمي يوم ٢٨/ ٧ بدار الحزب الاتحادي

الديمقراطي، استمرت الاجتماعات المشتركة بين اللجنتين خلال الفترة ٢٨/ ٧- ٣٠/ ٧ بعدها واصلت اللجنة التحضيرية اجتماعاتها حتى ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٣م.

سيتناول هذا التقرير أهم ما برز في الاجتماعات المشتركة في الفترة من ٢٨/ ٧- ٣٠/ ٧.

اجتماع ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٣م:-

أهم ما برز في هذا الاجتماع نوجزه في الآتي:

١ – عرض القرارات الصادرة عن لجنة الإشراف في اجتماعاتها بأسمرا وأهمها ما يلي:

أ – اعتماد مبدأ التمثيل المتساوي بين الفصائل.

ب – تمثيل المناطق المحررة (الست مناطق) بمقعد لكل منطقة – على أن ترشح المقاعد الخمسة بواسطة الحركة الشعبية ويرشح المقعد السادس من الشرق .

ح – أن يترك ترشيح الأربعة مقاعد الخاصة بالشخصيات الوطنية للسيد رئيس التجمع الوطني.

٢ – طالبت العضوات بتمليكهن القرارات والتوصيات مكتوبة بدلاً من الاكتفاء بتلاوتها عليهن وقد وعد رئيس اللجنة المشرفة بتصويرها وتوزيعها على العضوات خلال الجلسات القادمة (ولم يفعل ذلك حتى نهاية الاجتماعات).

٣ – تساؤلات العضوات عن الأسباب التي أدت إلى تحويل اللجنة التحضيرية إلى لجنة استشارية.

٤ – اعتراض العضوات على الوجود المباشر لأعضاء لجنة الإشراف وحضورهم اجتماعات اللجنة التحضيرية باعتبار مؤتمر المرأة هو شأن خاص بالنساء، وهن الأدرى بشأنهن وقادرات على تحمل مسئولياتهن، وقد أكد رئيس اللجنة أن وجود اللجنة المشرفة جاء كحل للخلافات المتعلقة بالتمثيل ومتى ما تمت إزالة هذه الأسباب سيترك زمام الأمر للنساء باللجنة التحضيرية.

٥ – برزت في هذا الاجتماع القضايا الخلافية الأساسية المتعلقة بالتمثيل وهي:-

أ – تمثيل الاتحاد النسائي باللجنة التحضيرية وتمثيله المتساوي مع الفصائل بالمؤتمر وذلك بإعطائه (٤) مقاعد.

ب – تمثيل التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا في المؤتمر بمقعد واحد على أقل تقدير.

وفي قضية تمثيل التجمع النسوي بدولة إريتريا قمت بتبني هذه القضية تبنياً كاملاً داخل الاجتماعات كأمين عام للتجمع النسوي، بجانب موقف ممثلة مؤتمر البجا سميرة إدريس كرئيسة للتجمع النسوي، وقد أكدت منذ أول اجتماع على موقفي الثابت من حتمية تمثيل التجمع النسوي بالمؤتمر بعد أن تمّ تجاوز تمثيله باللجنة التحضيرية.

ج – تساؤلات عدة حول اختيار الشخصيات الوطنية واحتجاجات على إعطاء جميع الفرص لرئيس التجمع الوطني للترشيح لها.

٦ – ناقش الاجتماع ضرورة عودة رئيسة اللجنة التحضيرية وضرورة عدولها عن الاستقالة وقدم اقتراحاً بكتابة خطاب يوضح رغبة اللجنتين بالإجماع في ذلك. كما قدم تعديل الاقتراح بأن يتم الاتصال بها بواسطة بعض عضوات اللجنة وإقناعها بضرورة العودة. وبعد التأكد من ذلك يكتب لها الخطاب الذي تم الاتفاق عليه، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح بالإجماع.

اجتماع ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٣م

هذا الاجتماع كان مقرراً له الساعة الحادية عشرة صباحاً وصلت اللجنتان في موعدهما إلى مكان الاجتماع، ولم يعقد حتى الساعة الواحدة بعد الظهر أي بعد مضي ساعتين، وكان خلال هذه الفترة تدور مناقشات حادة بين عبد العزيز خالد وبعض أعضاء لجنته، بعدها أرسل إلينا عبد العزيز خالد لمقابلتنا في لقاء قصير لم يزد عن العشر دقائق. أخبرنا فيه بتأجيل الاجتماع لليوم التالي وأكد على ضرورة محاولة تقريب وجهات النظر حول القضايا الخلافية، ثم التفت موجهاً الحديث لشخصي وقال: ينبغي عليك التنازل عن قضية التجمع النسوي لأن لديك (مشكلة). وذكر أنه كان يتحدث قرابة الثلاث ساعات مع عبد الوهاب عبد الغني محاولاً إقناعه (ولم يوضح فيما يناقشه و بماذا يريد أن يقنعه). ولكن فهمت أن الغرض من هذه العبارة لفت نظري إلى رغبة عبد الوهاب عبد الغني في سحبي من تمثيل النقابات باللجنة التحضيرية، ويبقى ذلك

لدى عبد الوهاب عبد الغني مجرد رغبة وتمنى، حيث لا يملك الصلاحية التي تجعله يخطو نحو تلك الخطوة وإلاّ لفعلها بلا تردد لإرضاء حزبه الذي احتار أمره في محاولات إبعادي، وكما يقول المثل الشعبي المصري (امشى عِدِل .. يحتار عدوك فيك)، وفي نفس اليوم قمت بإرسال رسالة إلى المجلس العام للنقابات بالخارج (مكتب لندن) بواسطة هاشم محمد أحمد عن هذا الموقف عبر الفاكس بواسطة د.الشفيع خضر، وعلمت من د. الشفيع أن الرد جاء حاسماً وقام بتسليم الرسالة لعبد العزيز خالد.

أهم ما برز في هذا الاجتماع هو استجابة رئيسة اللجنة التحضيرية لرغبة العضوات في عودتها وبالتالي حضورها ومشاركتها في لقاء(العشر دقائق) مع رئيس لجنة الإشراف.

اجتماع ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٣م

أهم ما برز في هذا الاجتماع :-

١ – علا الصوت الرافض لاستمرار لجنة الإشراف في حضور الاجتماعات وانتهى النقاش بخروج لجنة الإشراف من الاجتماع.

٢ – واصل الاجتماع مداولاته برئاسة رئيسة اللجنة التحضيرية د. ماجدة محمد أحمد.

٣ – في الجلسة المسائية طالبت (خديجة كرار) من دكتورة ماجدة أن تكون عودتها بخطاب رسمي للجنة الإشراف مما اعتبرته الرئيسة عدولاً عما تم الاتفاق عليه في اجتماع ٢٨/ ٧/ كما جاء بالمذكرة التي أرسلتها للجنة التحضيرية. وأكدت على حقها في المداولات وحضورها الاجتماعات حيث أنها لم تتلقَ رداً على استقالتها وأكدت على رفضها لهذه المعاملة بانسحابها النهائي.

وكان هذا نص مذكرة الانسحاب:

(صورة طبق الأصل)

القاهرة في ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٣م

الأخوات عضوات اللجنة التحضيرية

١ – في جلسة الاجتماع المشترك بين عضوات اللجنة التحضيرية واللجنة المشرفة في ٢٨/ ٧ اتخذ قرار بالاجماع يقضي بإفاد لجنة لمناقشتي بهدف العدول عن قراري

بالاستقالة التي قدمتها في ١٨/ ٧، وقد تضمن القرار المذكور أيضاً أن يتم كتابة خطاب لي من قبل اللجنة المشرفة بعد قبولي بالرجوع عن الاستقالة.

٢ - تمت مناقشتي بواسطة ثلاث ممثلات عن اللجنة التحضيرية وقبلت العدول عن الاستقالة وشاركت فوراً في جلسة اليوم التالي ٢٩/ ٧ الذي بدأ باجتماع مشترك مع اللجنة المشرفة ولم يشار إلى أن حضوري مشروط بكتابة خطاب مني.

٣ - عقب الاجتماع المشترك وعند بدء اجتماع اللجنة التحضيرية طلبت مني إحدى عضوات اللجنة التحضيرية بأن أقوم بكتابة خطاب بعودتي لحضور الاجتماعات.

وهذا الإجراء يتنافي مع الآتي:

أ - قرار الاجتماع المشترك بالإجماع بأن تقوم اللجنة المشرفة بكتابة خطاب لي وليس العكس.

ب - حقي القانوني في حضور الاجتماع طالما حتى تاريخه لم استلم ردا مكتوبا يفيد بقبول استقالتي.

٤ - وفي جلسة ٣٠/ ٧ وضح الاستقطاب والرجوع عن قرار الإجماع الصادر في جلسة ٢٨/ ٧.

هذا بالتأكيد يكرس جواً غير صحي يصعب معه بلوغ الغاية النبيلة التي تتطلع لها المرأة السودانية.

ماجدة محمد أحمد علي

صورة:

أمين التنظيم والإدارة بالتجمع الوطني الديمقراطي

٤ - وفي مقابل ذلك تم انتخاب الأستاذة ثريا التهامي ممثلة الداخل رئيسة مؤقتة للاجتماعات إلى حين حل إشكال رئيسة اللجنة التحضيرية. وواصلت الأستاذة ثريا رئاسة الجلسات حتى تم انتخابها رئيسة دائمة بعد قبول استقالة د. ماجدة عن الرئاسة.

اجتماع/ ٢/ ٨/ ٢٠٠٣م

استمرت اجتماعات اللجنة التحضيرية منفردة حتى ٣١/ ٧ حيث كان هناك اجتماعاً

مشتركاً بتاريخ ٢/ ٨/ ٢٠٠٣م أهم ما برز فيه كان الآتي:-

أولاً: تفاقم الخلاف حول تمثيل الاتحاد النسائي بعد نزول بيان فرع القاهرة والذي تحدث فيه عن محاولات عزل وإقصاء الاتحاد النسائي عن مؤتمر المرأة، وكرد فعل تقدم الحزب الاتحادي باقتراح (قدمه د.جعفر أحمد عبدالله) بسحب المقعدين اللذين تم تخصيصهما للاتحاد النسائي بواسطة لجنة الإشراف.

بيان الاتحاد النسائي فرع القاهرة:

(صورة طبق الأصل)

الاتحاد النسائي السوداني – فرع القاهرة

* التجمع الوطني الديمقراطي يعزل الاتحاد النسائى السوداني ويرفض مشاركته في التحضير والتمثيل في مؤتمر المرأة !!!!

* الاتحاد النسائي السوداني يؤكد حقه في المشاركة كفصيل وطني ديمقراطي.

* الاتحاد النسائي السوداني ركيزة من ركائز الحركة السياسية السودانية وأحد فصائلها المصادمة.

*التمثيل المتساوى لا يتناقض مع مبادئ التجمع الوطني الديمقراطي.

ظللنا في الاتحاد النسائي السوداني نلاحق التجمع الوطني منذ بداية عمل اللجنة المكلفة حول أدائها وقراراتها بدافع أن يأتي مؤتمر المرأة معبراً حقيقياً لما تهدف له النساء السودانيات ومشاركة فعالة لهن في عمل وطني مناهض للجبهة القومية الإسلامية من أجل بناء سودان ديمقراطي موحد.

إن قرار إقصاء الاتحاد النسائي من التحضير والتمثيل في مؤتمر المرأة يعد قراراً سياسياً مجحفاً في حقنا كتنظيم وطني ديمقراطي سياسي ريادي ظلّ يناضل جنباً إلى جنب مع كل القوى الوطنية الديمقراطية في كل منعطفاتها التاريخية المهمة.

إن الظروف التي تواجه الوطن والمخاطر التي تحدق به تتطلب تواجدنا مع القوى الوطنية في خندق واحد.

وعليه، نؤكد نحن في الاتحاد النسائي السوداني على كل ما طرحناه في بياناتنا

ومذكراتنا السابقة ونطالب بالآتي:

توسع قاعدة المشاركة في المؤتمر ليشمل كل التنظيمات النسائية الفعالة التي تقف في وجه الجبهة القومية الإسلامية وتنادي بالديمقراطية.

تمثيل الاتحاد النسائي في مؤتمر المرأة كتنظيم وطني ديمقراطي سياسي وريادي له تاريخه الذي تجاوز الخمسين عاماً.

التمثيل المتساوي لكل الفصائل السياسية في التحضير والتداول تماشياً مع مبادئ التجمع الوطني الديمقراطي.

اللجنة التحضيرية النسائية هي التي تباشر التحضير للمؤتمر.

ما تصدره اللجنة المكلفة في التجمع هو مجرد موجهات وليس قرارات.

يترك اختيار الشخصيات الوطنية للجنة التحضيرية.

للجنة التحضيرية الحق في تحديد مكان وزمان انعقاد المؤتمر العام للمرأة.

عاش نضال الشعب السوداني

عاش نضال المرأة السودانية

الاتحاد النسائي السوداني

فرع القاهرة

٢٩/٧/٢٠٠٣م

ثانياً: حول تمثيل التجمع النسوي دار حديث بين أعضاء لجنة الإشراف (في مشاورات خاصة باللجنة) بأن يتم تمثيل التنظيم شريطة أن تسحب من تسميته (دولة إريتريا). وكانت هذه رغبة (معتز الفحل) وأيدها (د. جعفر أحمد عبد الله) أخبرني بذلك قبل الاجتماع المشترك (إدريس نور) ممثل مؤتمر البجا باللجنة المشرفة وأكده لي (الرشيد عبد الرحيم) ممثل الحركة الشعبية عندما سألته عن صحة المعلومة التي وصلت إلينا، وفي داخل الاجتماع طرح المقترح الذي كنا قد أعددنا العدة لرفضه رفضاً باتاً. الغريب في الأمر المقترح لم يقدم من صاحب الفكرة، وقدم من قبل رئيس اللجنة

(عبد العزيز خالد) ضمن أجندة الاجتماع المتفق عليها. وبالطبع واجهنا الشرط المقدم بالرفض الكامل (شخصي كأمين عام للتجمع النسوي و ممثلة مؤتمر البجا كرئيسة له). وأكدنا على أن تغيير الاسم بالإضافة أو الحذف من سلطات المؤتمر العام للتجمع النسوي. ولا يحق لأي فرد أو مجموعة أو أي جهة تجاوز ذلك، وأكدت في الاجتماع على أنني وبحكم تمثيلي للنقابيات بالتجمع النسوي والذي انتخبت أميناً عاماً له. بناء على هذا التمثيل فإن مهمتي الأساسية هي الحفاظ على النظام الأساسي للتنظيم وعلى لوائحه، كما أشرت إلى الحديث الذي وجهه رئيس اللجنة المشرفة لشخصي حول تنازلي عن قضية التجمع النسوي لأن لدي مشكلة، وتساءلت عن ماهية هذه المشكلة ولكنه لم يجبني (وآثر الصمت).

الاجتماعات من ٣/ ٨ إلى ٢٢/ ٨

استمرت الاجتماعات للجنة التحضيرية منفردة من ٣/ ٨ وحتى ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٣م باستثناء اجتماعين متباعدين حضراه رئيس اللجنة المشرفة وعضو اللجنة معتز الفحل (المسئول المالي) بطلب من اللجنة التحضيرية لبعض الاستفسارات التي تتعلق بميزانية التحضير وميزانية المؤتمر.

أهم ما ورد في هذه الاجتماعات وما تم التوصل إليه هو ما جاء بالقرارات والتوصيات (مرفق) وكعضو باللجنة التحضيرية كانت لي بعض الملاحظات حول صياغة بعض القرارات ومدلول هذه الصياغة في رسالة قمت بإرسالها لنائبة رئيسة اللجنة التحضيرية بصورة لكل العضوات (مرفق صورة منها).

ختاماً لكم فائق الشكر ورجاء الإفادة .

١٢/ ٩ / ٢٠٠٣م (انتهى التقرير)

كانت القرارات والتوصيات التي خرجت بها اجتماعات القاهرة المشار إليها في التقرير قد أوكلت مهمة طباعتها وإرسالها لعضوات اللجنة التحضيرية لنائبة رئيسة اللجنة نسبةً لإقامتها بالقاهرة وعودة رئيسة اللجنة إلى الداخل بعد اجتماعات استمرت لقرابة الشهر، طبعت بعد مغادرة اللجنة وأرسلت للعضوات بعد ثلاثة أسابيع من نهاية الاجتماعات، لازم القرارات والتوصيات العديد من اللغط نسبة لما أجرى عليها من تعديلات عند طباعتها بالحذف والإضافة، وبتغيير المضمون في بعض البنود مما أثار

استياء العضوات وتساؤلاتهن عن الفاعل بعد أن أكدت خالدة السنوسي أنها قامت بتسليم القرارات والتوصيات للسكرتارية بغرض الطباعة. ولم تعرض عليها بعد طباعتها ولم تقم بالتوقيع كإجراء لازم، وبالفعل سلمت لنا جميع المطبوعات بواسطة معتز الفحل (البيان الختامي، الخطاب الإعلامي، جدول أعمال المؤتمر، جلسات عمل المجموعات، القواعد الرئيسية لإدارة المجموعات، القرارات والتوصيات ومشروع لائحة المؤتمر). وجميعها مذيلة باسم نائبة رئيسة اللجنة التحضيرية – خالدة السنوسي دونما توقيع.

وحول هذه النقطة حدثني (عاطف كير) والذي كان عضواً بسكرتارية مؤتمر المرأة عند لقائي به في جوبا أكتوبر/ ٢٠١١م قائلاً: (رفض الاتحاديون طباعة القرارات والتوصيات بمكاتب الحزب حيث كنا نتواجد، كما رفضوا اطلاعنا عليها قبل الاعتماد النهائي لها وإرسالها لعضوات اللجنة التحضيرية، ومن هذا السلوك كان واضحاً أنهم عملوا على تزويرها)[1].

(صورة طبق الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة التحضيرية لمؤتمر التجمع الوطني للمرأة

القرارات والتوصيات:

عقدت اللجنة التحضيرية واللجنة المشرفة لمؤتمر التجمع الديمقراطي للمرأة اجتماعاتها بالقاهرة في الفترة من ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٣م – ٢١/ ٨/ ٢٠٠٣م وبعد مداولات مستفيضة خرجت اللجنة بالتوصيات والقرارات الآتية:

أولاً : في الفترة من ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٣م حتى ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٣م كانت الاجتماعات مشتركة بين اللجنة المشرفة واللجنة التحضيرية بعدها استمر عمل اللجنة التحضيرية حتى تاريخ ٢١/ ٨/ ٢٠٠٣م.

تتكون اللجنة المشرفة من السادة:

عميد / عبد العزيز خالد، معتز الفحل، د.جعفر أحمد عبدالله، الرشيد عبدالرحيم،

(١)توثيق شخصي – أكتوبر ٢٠١١م.

إدريس النور وإسماعيل سليمان.

تتكون اللجنة التحضيرية من الآتية أسماؤهن:

ماجدة محمد أحمد - مستقلة، ثريا التهامي - التجمع النسائي بالداخل، ندى مصطفى - التحالف الوطني/ قوات التحالف السودانية، رقية عبيد - الحزب الشيوعي السوداني، إحسان عبد العزيز - النقابات، خديجة كرار- الحزب الاتحادي الديمقراطي، منال محمد محجوب - حزب البعث العربي الاشتراكي/ السودان، خالدة السنوسي عبدالله - الحزب القومي السوداني المتحد، سميرة إدريس - مؤتمر البجا، ماجدولين جون - تجمع الأحزاب الجنوبية (يوساب)، إيمان بدر الدين - الحركة الوطنية الثورية، جيما كومبا- الحركة الشعبية لتحرير السودان (غياب) سليمة سليمان - الأسود الحرة (غياب).

ثانياً: أشياء إجرائية:

أ . تم قبول استقالة رئيسة اللجنة التحضيرية السابقة دكتورة ماجدة محمد أحمد.

ب . اعتماد الأستاذة ثريا التهامي لرئاسة اللجنة التحضيرية.

ج . تم اعتماد الأستاذة خالدة السنوسي نائبة لرئيسة اللجنة التحضيرية.

د . إغلاق الاجتماعات الخاصة باللجنة التحضيرية مع السرية التامة.

(١) **مفهوم المؤتمر**: هو مؤتمر جامع للمرأة السودانية المنضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي والملتزمة بمقرراته وأدبياته ومواثيقه.

شعار المؤتمر: (نحو تمكين المرأة وتعزيز دورها في بناء السودان الجديد)

أهداف المؤتمر:

أ . جمع كافة نساء السودان للتفاكر حول تحقيق المشاركة الفاعلة للمرأة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد.

ب . وضع خطة عمل مستقبلية تؤمن للمرأة حقوقها الأساسية والاجتماعية والسياسية كاملة بناءً على ما جاء في المواثيق الدولية على أن يلتزم بها التجمع الوطني الديمقراطي.

ج . قيام تنظيم نسوي قومي للمرأة السودانية.

د . تمثيل المرأة في هيئة القيادة والمكتب التنفيذي للتجمع الوطني الديمقراطي.

(٢) مهام اللجنة التحضيرية:

الإعداد الجيد والتجهيز والإشراف على قيام المؤتمر لتحقيق أهدافه.

القرارات التي توصلت لها اللجنة:

١ . تحديد مكان وزمان انعقاد المؤتمر.

٢ . تطوير وإعادة صياغة لائحة المؤتمر (مرفق).

٣ . مقترح اللائحة العامة والهيكل التنظيمي للعمل النسوي على أن تسلم للسيد فاروق أبو عيسى لإبداء الرأي وصياغتها في صورتها النهائية بصورة للسيد رئيس التجمع ونائبه.

٤ . تحديد جدول أعمال المؤتمر (مرفق).

٥ . تحديد محاور أوراق المؤتمر (مرفق).

٦ . تكوين لجان المؤتمر (مرفق).

٧ . الاتفاق على إلغاء المادة خمسة من ميثاق أسمرا.

٨ . الاتفاق على وضع تصور لعمل لجان الأوراق (مرفق).

٩ . تم الاتفاق على مبدأ التراضي.

١١ . تم الاتفاق على خطاب إعلامي موحد.

١٢ . وصول اللجنة التحضيرية لمكان انعقاد المؤتمر قبل أسبوع من موعد قيام المؤتمر.

١٣ . حددت الأوراق التي تم إعدادها للمؤتمر وعلى اللجنة الاتصال بالجهات المعنية للإسراع بإحضار الأوراق في الوقت المحدد.

١٤ . يحتوي المؤتمر على أنشطة مصاحبة معرض – معرض كتاب – ملصقات – برامج ثقافية – رقصات شعبية – كورال.

١٥ . تقديم شهادات حية من المناطق الآتية: جبال النوبة، شرق السودان، جنوب السودان، النيل الأزرق، غرب السودان (دار فور)، وامرأة تعرضت لتعذيب في بيوت الأشباح.

١٦ . تم الاتفاق على عمل لجنة الأوراق حتى قيام المؤتمر.

١٧ . تم الاتفاق على زيادة عدد تمثيل المرأة في هيئة القيادة للتجمع الوطني الديمقراطي وإشراكها في كل الأمانات بالإضافة إلى أمانة المرأة.

١٨ . فيما يتعلق بتمثيل الاتحاد النسائي، تفاوتت الآراء كالآتي:

- رأي يرى أن يعاد تمثيلهن بمقعدين كما كان مخصصا من قبل – تبنى هذا الرأي ٤ فصائل اثنان منهم اشترط لذلك تقديم بيان اعتذار.

- رأي يرى إمكانية تمثيلهم بعدد اثنين إلى أربعة مقاعد تبنى هذا الرأي فصيل واحد فقط.

- رأي يرى إمكانية تمثيلهم بعدد ثلاثة مقاعد تبنى هذا الرأي ٣ فصائل.

- رأي يرى إمكانية تمثيلهم أسوة بالفصائل الأخرى تبنى هذا الرأي فصيلان.

- تم الاتفاق بالإجماع على تمثيل التجمع النسوي بالأراضي المحررة ودولة إريتريا بمقعد واحد عدا تحفظ فصيلين (انتهى).

كانت هذه جملة القرارات والتوصيات إلى قام معتز الفحل بتسليمنا لها مذيلة باسم خالدة السنوسي دون توقيع منها.

اللافت للنظر في هذه القرارات ما ورد بخصوص المادة (٥) وما ذكر عن إلغائها من مقررات أسمرا، بالرغم من أن هذه القضية لم تتعرض لها الاجتماعات لا من قريب ولا من بعيد. بل حددنا منذ بداية الاجتماعات ترك المادة (٥) للمؤتمر، إذ أن إلغاءها دون وضع بديل لها يسقط حق المرأة في التمثيل والذي لامست المادة جزءاً منه بحسب النص الذي ورد في إعلان نيروبى / إبريل/ ١٩٩٣م لولا إصرار الحزب الاتحادي الديمقراطي على وضع بصماته عليها بإضافة جملته المثيرة للجدل (بما لا يتعارض مع الأديان).

أما بقية ما جاء في القرارات والتوصيات فقد حملت بين سطورها الكثير من التغييرات

بالإضافة حيناً والحذف حيناً آخر بقصد تزوير ما اتفقت عليه النساء، تناولت ذلك كعضو باللجنة التحضيرية في مذكرة قمت برفعها لخالدة السنوسي رئيسة اللجنة بالإنابة. وكنت قد اتصلت بها تلفونياً من أسمرا قبل إرسال ملاحظاتي وعلمت منها أنها قامت باستلام القرارات والتوصيات بعد طباعتها مثلنا تماماً. ولإبعاد تهمة التزوير عنها تماماً سألتني إن كانت التوقيعات موقعة بتوقيعها وبالطبع أجبت بالنفي، وأرفقت ملاحظاتي برسالة لرئيس اللجنة المشرفة للعلم.

(صورة طبق الأصل)

السادة / رئيس وأعضاء لجنة الإشراف على مؤتمر المرأة

بعد التحية

لقد قمنا برفع هذه الملاحظات المرفقة حول صياغة القرارات والتوصيات التي تسلمناها بتاريخ ١١/ ٩/ ٢٠٠٣م بواسطة معتز الفحل لعضوات اللجنة التحضيرية . نرفقها لكم للعلم .

ولكم الشكر

إحسان عبد العزيز السيد

ممثلة النقابات باللجنة التحضيرية

١٦/ ٩/ ٢٠٠٣م

الأستاذة / خالدة السنوسي

صورة لكل عضوات اللجنة التحضيرية

بعد التحية

تسلمنا الأوراق المرسلة بواسطة الأستاذ / معتز الفحل عضو لجنة الإشراف وبيانها كالآتي:

القرارات والتوصيات، البيان الختامي، الخطاب الإعلامي، جدول أعمال المؤتمر، جلسات عمل المجموعات، القواعد الرئيسية لإدارة المجموعات ومشروع لائحة

المؤتمر، ونحن إذ نشيد بهذا الجهد المقدر والذي نعلم تماماً أنه يتم في ظروف في غاية الصعوبة نسجل الملاحظات الآتية :

أولاً : فيما يخص القرارات والتوصيات :

١ . أسماء عضوات اللجنة التحضيرية.

أ . د. ماجدة محمد أحمد- مستقلة.

ما نود التنويه له هو أن تمثيل د. ماجدة محمد أحمد باللجنة التحضيرية جاء بواسطة التجمع الوطني الديمقراطي وفقا لفعالياته وفصائله باللجنة، وقد عهد التجمع الوطني على تسمية المستقلين ب «الشخصيات الوطنية» في كل مواثيقه ومقرراته، وبما أننا كلجنة تحضيرية ملتزمين بهذه المواثيق والمقررات فينبغي ألا نستخدم مصطلحات خارجة عنها وعن أدبيات التجمع الوطني الديمقراطي.

٢ . لم يرد ذكر الاتفاق الخاص بتكليف لجنة الاتصال ومتابعة الميزانية كما حدث في الفقرة (١٦) بالنسبة للجنة الأوراق.

كما استفسر عن عدم وصول الخطاب الذي تمت صياغته بواسطة رئيسة اللجنة التحضيرية للسيد الأمين العام للتجمع الوطني، والذي بمقتضاه يتم تسهيل المهام المكلف بها شخصي للاتصال بالداخل وأسمرا والقاهرة عبر أمانة الاتصال بالداخل للتجمع الوطني. وهنا لابد من الإشارة للمكالمات التلفونية التي قمت بها للأستاذة خالد السنوسي بتاريخ ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٣م لتعجيل وصول الخطاب حتى أتمكن من أداء المهام الموكلة إلي بالإضافة لتنويهي أن ترسل صورة لكل من:

١ . السيد/ أمين الاتصال بالداخل.

٢ . السيد / رئيس اللجنة المشرفة.

وعليه أؤكد على عدم تمكني من إجراء أي اتصال بالداخل و القاهرة ما لم يتم وصول الخطاب.

٣ . القرارات والتوصيات – الفقرة (١٨) البند الأول.

(رأي يرى أن يعاد تمثليهن بمقعدين .... الخ)

كلمة يعاد تعني أنه قد تم إلغاء المقعدين اللذين تم تخصيصهما سلفاً – وعليه

أتساءل عن مضمون كلمة يعاد التي تمت صياغتها ؟ فإن كان المقصود بكلمة يعاد المعنى المباشر لها والذي ذكر أعلاه، في هذه الحالة تكون هناك ضرورة للتساؤل عن متى تم إلغاء المقعدين؟ وما هي الجهة التي أصدرت هذا القرار ؟ وأرجو أن تصل إلينا إجابة واضحة حول هذا الأمر.

٤ . القرارات والتوصيات – الفقرة (١٨) البند الثاني.

(رأي يرى إمكانية تمثيلهن بعدد ٢ – ٤ مقاعد، تبنى هذا الرأي فصيل واحد فقط).

أولا : أتساءل عن الفصيل الذي سجل هذا الرأي، وإذا كان المقصود هو رأي ممثلة التحالف الوطني/ قوات التحالف السودانية، في هذه الحالة هناك العديد من الحقائق التي لابد من الرجوع إليها في اجتماعي ٨/٢١، ٨/٢٢ والتي وصلت بنا إلى حد مراجعة ما سجل في المحاضر، وفي شريط الكاست نزولا عند رغبة د.ندى ممثلة التحالف واعتراضها على تلخيص رأيها بشأن تمثيل الاتحاد النسائي والذي تمت صياغته بواسطة السكرتارية. وخرجنا بصياغة موحدة حول رأيها في هذا التمثيل والذي لا يتطابق مع هذه الفقرة الواردة في قراراتكم، عليه نرجو التوضيح.

القرارات والتوصيات / الفقرة ثانياً

أشياء إجرائية:

أ/ تم قبول استقالة رئيسة اللجنة التحضيرية السابقة دكتورة ماجدة محمد أحمد.

ملاحظتنا حول هذا البند أن الصياغة جاءت منقوصة فالقرار كان كالآتي:

أ / تم قبول استقالة رئيسة اللجنة التحضيرية السابقة دكتورة ماجدة محمد أحمد من رئاسة اللجنة مع الاحتفاظ بعضويتها بالجنة التحضيرية كشخصية وطنية.

ثانياً : مشروع لائحة المؤتمر :

١ . الباب الثالث البند (١)

أ . يتم اختيار رئيسة لجلسات المؤتمر من بين العضوات المشاركات.

وهنا أنوه على أنه تم الاتفاق على الآتي:

يتم اختيار رئيسة لجلسات المؤتمر من بين العضوات المشاركات (بشكل دوري)،

أرجو أن تكون (بشكل دوري) قد سقطت عن الطباعة سهواً.

٢ . الباب الثالث – الفقرة (٤) ص (٢).

مهام رئيسة المؤتمر:

أ . إدارة الجلسات.

ب . الإشراف على أعمال السكرتارية ولجنة الصياغة والترجمة وأعمال اللجان المرتبطة بجلساتها.

وملاحظاتنا هي:

(١) ، (٢) هي مهام رئيسة جلسات المؤتمر (الدورية) وليست مهام رئيسة المؤتمر والتي حددت مهامها في الفقرة الأولى من نفس البند (هي الناطق الرسمي باسم المؤتمر بالإضافة لرئاسة الجلسة الافتتاحية والختامية والإشراف على أعمال المؤتمر).

ختاماً: كانت هذه ملاحظاتنا حول ما ورد في القرارات والتوصيات والتي نأمل أن تصب في إطار خروجنا بصياغة تهدف إلى وحدتنا وتماسكنا لأجل إنجاح مؤتمر المرأة والذي هو أمانة في أعناقنا إلى حين انعقاده وتسليم مقاليد أمره لممثلات المرأة فيه.

وفقنا الله جميعا لأجل تحقيق هذا الهدف.

إحسان عبد العزيز

ممثلة النقابات بالجنة التحضيرية

١٦/ ٩/ ٢٠٠٣م

■ الفصل التاسع

قبر مؤتمر المرأة قبل أن يرى النور

بعد انتهاء اجتماعات القاهرة في يوليو ٢٠٠٣م أغلق التجمع الوطني ملف المرأة إغلاقاً كاملاً دون مخاطبة النساء بما يفيد أياً كانت الإفادة سلباً أم إيجاباً، وظلت عضوات اللجنة التحضيرية على اتصال مستمر لتحريك ملف هذه القضية. ووصل إلينا ما يشاع همساً عن تحويل ميزانية مؤتمر المرأة إلى (مؤتمر المرجعيات) الذي أقامه الاتحادي الديمقراطي في نفس العام بالقاهرة ودار كثير من اللغط حول ما صرف باسمه من أموال. أشار فتحي الضو في (سقوط الأقنعة) إلى وثيقة بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ (مائة وخمسين ألف دولار) صرفت من ميزانية[١] التجمع الوطني على مؤتمر المرجعيات .

وفي هذه الفترة التي أمعن التجمع الوطني خلالها في تجاهل مؤتمر المرأة ظل التواصل والتفاكر بين عضوات اللجنة التحضيرية مستمراً إلى

(١)سقوط الأقنعة – فتحي الضو – صفحة (٥٦٧).

أن توصلت اللجنة لرفع مذكرة لرئيس التجمع الوطني احتجاجاً على تجاهل المؤتمر وعدم عقده في الزمن الذي تقرر له في اجتماعات القاهرة، وعلى تجاهل تبليغ اللجنة التحضيرية بما يفيد بتأجيله أو إلغائه أو أي شيء آخر عنه. رفعت المذكرة بتاريخ ٣٠/ ديسمبر/ ٢٠٠٣م وهذا نصها:

(صورة طبق الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم

التجمع الوطني الديمقراطي

اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة

السيد رئيس التجمع الوطني الديمقراطي

بواسطة السيد رئيس اللجنة المشرفة على التحضير لمؤتمر المرأة

بعد السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ظلت قضية المرأة هي الأكثر تعقيداً في الأزمة السودانية، وباطلاع التجمع الوطني على تداعيات هذه الأزمة والعمل على وضع الآليات المختلفة لحلها، ظلت المرأة عاملاً أساسياً في ذلك، بالرغم من استبعادها من مواقع صنع القرار، ولم تتقاعس عن أداء دورها وإن كان منقوصاً، حتى جاء مؤتمر مصوع والذي كانت ضمن توصياته انعقاد مؤتمر للمرأة يعالج غيابها ويؤمن حقوقها، وبعد مرور أكثر من عامين على هذه التوصية خطى التجمع الوطني خطوات إيجابية نحو انعقاد هذا المؤتمر وبدأت اجتماعات اللجنة التحضيرية بأسمرا في فبراير ٢٠٠٣ تلتها اجتماعات القاهرة في الفترة من ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٣- ٢١/ ٨/ ٢٠٠٣م، ظللنا نحن في اللجنة التحضيرية نتابع باهتمام وترقب فائقين ما ستؤول إليه نتائج اجتماعات اللجنة على أن تصب هذه النتائج في الدفع والتعجيل بانعقاد المؤتمر. خاصة وأن اللجنة قد أكملت إعدادها ورفعت قراراتها وتوصياتها إلى لجنة هيئة القيادة المشرفة على التحضير، والتي أبلغتنا في آخر اجتماع لنا مع رئيس اللجنة ومسئولها المالي بتاريخ ١٦/ ٨/ ٢٠٠٣م بأنه قد تقرر أن يكون ٢١ / ٩/ ٢٠٠٣م موعداً لانعقاد المؤتمر بالعاصمة الأوغندية كمبالا، على أن تبدأ

اجتماعات اللجنة التحضيرية بكمبالا في ١٥/ ٩/ ٢٠٠٣م، وفي آخر اجتماعات اللجنة بتاريخ ١٢ /٨/ ٢٠٠٣م أمن الاجتماع على الحرص على انعقاد المؤتمر في موعده وإنجاح فعالياته، ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا لم يرد إلينا ما يفيد بالأسباب التي أدت إلى تأجيل المؤتمر أو المصير الذي آل إليه أو أي شئ حوله أو عنه، وعليه نسجل الملاحظات الآتية:

*تكونت اللجنة التحضيرية بتمثيل إيجابي لكل الفصائل مما يؤمن شرعيتها وتمثيلها المطلق لفصائل التجمع الوطني الديمقراطي.

*تجاهل اللجنة التحضيرية في أي من القرارات التي تتعلق بمصير مؤتمر المرأة يعتبر تهميشاً لا يليق بالشعارات التي ناضلت باسمها فصائل التجمع والتي نادت مجملها بالعدالة والمساواة ونبذ التمييز بأشكاله.

*استبعاد المرأة في هذه المرحلة الحاسمة من عمر القضية السودانية يعمق القصور الذي لازم نضال التجمع الوطني منذ تكوينه تجاه مشاركتها في صنع القرار واتخاذه.

ونحن إذ نرفع لسيادتكم هذه المذكرة نأمل كثيرا في اهتمامكم الكريم بهذه القضية، كما نأمل في حسن تفضلكم بتوجيه الجهات المعنية بتنفيذ انعقاد المؤتمر وتحقيق هذه الغاية النبيلة.

ولكم فائق الشكر والتقدير

عضوات اللجنة التحضيرية:

١ . ثريا التهامي – رئيسة اللجنة التحضيرية وممثلة التجمع النسائى بالداخل.

٢ . د. ماجدة محمد أحمد – شخصية وطنية.

٣ . سميرة إدريس – ممثلة البجا.

٤ . د. ندى مصطفى – ممثلة التحالف الوطني السوداني / قوات التحالف السودانية.

٥ . منال محمد محجوب – حزب البعث.

٦ . رقية العبيد – ممثلة الحزب الشيوعي السوداني.

٧ . إحسان عبد العزيز – ممثلة النقابات.

عضوات لم نتمكن من الاتصال بهن:

١ . ماجدولين الوقا – ممثلة اليوساب.

٢ . إيمان بدر الدين – ممثلة القوى الوطنية الثورية.

٣ . جيما كيمبا – ممثلة الحركة الشعبية لتحرير السودان.

صورة إلى:

السادة أعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي.

السيد الأمين العام للتجمع الوطني.

السادة اللجنة المشرفة على مؤتمر المرأة.

السادة سكرتارية الداخل: التجمع الوطني الديمقراطي.

التجمع النسائي الوطني الديمقراطي بالداخل.

التجمع النسوي – الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا.

اتحاد نساء السودان الجديد/ الأراضي المحررة جنوب السودان وكينيا.

(ملحوظة: ممثلة الحزب الاتحادي الديمقراطي (خديجة كرار) اتصلنا بها بالقاهرة وأرسلنا لها المذكرة عبر بريدها الإلكتروني، ولكنها رفضت الرد)، كما أصدر التحالف النسوي السوداني مذكرة أخرى في ديسمبر/ ٢٠٠٣م تضمنت المذكرة عدة قضايا وأهداف تتعلق بأوضاع النساء في تلك الفترة، أعلن فيها عن تضامنه مع مذكرة عضوات اللجنة التحضيرية ومع ما جاء فيها من مطالب، سلمت المذكرة لدكتور شريف حرير الأمين العام بالإنابة بواسطة د.ندى مصطفى (المذكرة موجودة على منبر سودانيز أون لاين _ أرشيف ٢٠٠٣م _ مكتبة ندى علي). لم يعر التجمع الوطني المذكرات اعتباراً وتواصل التجاهل (المرير) حتى عقد اجتماع هيئة القيادة بأسمرا في الفترة من ١٣- ١٥/ فبراير/ ٢٠٠٤م وتوقعنا أن تناقش قضية المؤتمر ضمن الأجندة ولم يحدث، تفاكرنا مجموعة النساء المتواجدات بأسمرا ورأينا أهمية أن يحدد ممثلو الأحزاب بهيئة القيادة موقفهم من قضية مؤتمر المرأة، فقمنا بعمل استطلاعات. وفيما صاغته قيادات

الأحزاب من عبارات تضامن وتعاطف مع القضية في ظل بقائها (مكانك سر) وعدم إدراجها في أجندة اجتماعاتهم، وفيما تجده من حرج في إجاباتهم تدرك ما كنا ندركه، حيث يرتبط ذلك بموقف الحزب الاتحادي الديمقراطي من مشاركة المرأة، وسياسات التراضي التي انتهجها التجمع الوطني وجعل منها مبرراً للعديد من المواقف السلبية تجاه قضايا مفصلية، وموازنات فصائله وأحزابه والتي تعودت أن تجعل من قضية المرأة (كبش فداء) لقضايا أخرى يروا أنها الأهم من مشاركة النساء، كل ذلك تجده بين سطور الإجابات على الأسئلة التي توجهت بها عزة إليهم كقيادات.

استطلاع أعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني حول ما آل إليه الوضع بشأن مؤتمر المرأة. كان أولهم الأستاذ/ حاتم السر أمين الإعلام والناطق الرسمي باسم التجمع الوطني[1] والذي توجهنا له بهذه الأسئلة في المؤتمر الصحفي الذي عقده في اليوم الختامي لاجتماعات هيئة القيادة (أجرت الاستطلاع.. إحسان عبد العزيز).

س/ في هذه المرحلة الحاسمة من عمر القضية السودانية .. ماذا عن المرأة بالتجمع الوطني الديمقراطي؟ وهل تناولتم قضية مؤتمر المرأة خاصة وأنها لم تكن ضمن الأجندة الرئيسية لاجتماعكم .. ؟

وسؤال آخر حول مشاركة المرأة في مفاوضات السلام في ظل غيابها عن قيادة التجمع الوطني، هل للتجمع رؤية لإشراكها كمفاوض وليس كمراقب خاصة وأنكم تتحدثون عن بناء سودان جديد.. كيف تبنونه بنصف واحد من المجتمع؟

ج/ تناول الاجتماع هذه القضية وبحثها من كل جوانبها، ونحن كما جاء بالبيان الختامي كونا لجنة أوكلنا إليها متابعة تنفيذ القرارات السابقة لهيئة القيادة (وكان في ذهننا) مؤتمر المرأة كأول قرار، وقد تحدث عن ذلك القائد عبد العزيز خالد وعن المعوقات التي وقفت في طريق التنفيذ. وبالتالي كلفت اللجنة بمتابعة هذه القرارات وتنفيذها في وقت وجيز من الآن وحتى الاجتماع القادم والذي سيكون في خلال شهر، ونحن مع المرأة ومع حق المرأة في التمثيل. وبما أننا في التجمع الوطني ننشد قيام سودان جديد فلا يمكن أن يقوم بشق واحد أو نصف واحد كما تفضلتم بالسؤال. وسعادة الأخ عبد الرحمن سعيد نائب رئيس التجمع الوطني، هو رئيس هذه اللجنة

(١) إصدارة عزة – العدد الخامس عشر – فبراير/ ٢٠٠٤م.

والتي يشارك فيها معظم قيادات التجمع الوطني الموجودة بأسمرا وأنتم أيضاً موجودون ويمكنكم المتابعة والعمل على تذليل كل الصعوبات حتى ينعقد مؤتمر المرأة .

بالنسبة للشق الثاني من السؤال وكيفية مشاركة المرأة في الوفود التي يمكن أن تذهب للمفاوضات في نيفاشا، نحن نتفق معكم تماما في أهمية ذلك، كما أود أن أوضح شيئاً مهماً هو أن الوسطاء الذين نجلس معهم في المفاوضات خاصة الأوربيين والغربيين كلما جلسنا معهم يتساءلون عن غياب المرأة ليس في وفود التجمع فقط، بل في وفدي الحركة والحكومة وأيضاً، هذا خلل أساسي وكبير ولابد من علاجه.

سؤال استطلاع أعضاء هيئة القيادة:

س/ بالرغم من الإجابة التي تفضل بها الأستاذ حاتم السر في المؤتمر الصحفي حول مؤتمر المرأة، إلا أننا نرى أن القضية لم تأخذ حقها من النقاش لعدم إدراجها كبند رئيسي في أجندة الاجتماع، بدليل عدم الإشارة إليها في القرارات والتوصيات ولا حتى في بيانكم الختامي، وعليه كعضو بهيئة قيادة التجمع الوطني.. ما هو موقفكم من المذكرة التي رفعت لكم من قبل اللجنة التحضيرية؟ وما تفسيركم لعدم إدراج قضية مشاركة المرأة ومؤتمر المرأة ضمن أولوياتكم في الاجتماعات؟ وما هو موقفكم كفصيل من هذه القضية؟

الفريق عبد الرحمن سعيد (نائب التجمع الوطني الديمقراطي)

أولا: جزيل الشكر لأخواتنا وبناتنا في عزة، حقيقة السؤال يستحق أن يسأل ويستحق من جانبنا الرد، المرأة لم تكن من ضمن أجندة الاجتماع لأسباب كثيرة. كما تعلمين أن اجتماع هيئة القيادة والمكتب التنفيذي جاء في ظروف سريعة وهناك قضايا تتطلب الحسم السريع. خاصة وأن هناك مباحثات جارية، وهناك مذكرة رفعت من السيد رئيس التجمع حول لقاء مع النائب الأول للحكومة السودانية، هذه القضايا كانت محور لقائنا وكنت أتوقع لكي يكون للمرأة حظ في هذا الاجتماع أن تتقدم اللجنة التحضيرية (المشرفة) برئاسة العميد عبد العزيز خالد والتي كلفت بالتحضير للمؤتمر بمذكرة أو طلب لإدراج هذا الأمر في أجندة الاجتماع. خاصة وأن هذا الموضوع كان فيه تداول في الجلسة السابقة ولم يكتمل، ولكن ربما لضيق الزمن ونسبة لظروف د. جون ربما لم تتمكن اللجنة بطلب لإدراج موضوع المرأة كلنا نعلم أنه لابد أن يحسم موضوع

مشاركة المرأة في العمل السياسي والعمل والتنظيمي والقيادي بالتجمع الوطني، كما يجب ألا نذهب إلى حل إلا ونصطحب معنا المرأة في كل المراحل القادمة، أعتقد أن هناك اجتماعاً قريباً سيعقد أرجو أن لا يفوت علينا موضوع المرأة وهذه مسؤوليتكم أنتم وذلك بالضغط لكي يكون أول الأجندة.

فالاجتماع سيكون في الفترة من ١٥/ ٣ إلى ١٥ / ٤ وبما أننا ذاهبون لمفاوضات ومباحثات، يجب أن يكون موضوع المرأة محسوماً، وأكرر العذر بأنه لم يكن هناك إغفال أو إهمال وإنما ظروف ضاغطة وظروف ملحة جعلتنا نحدد مواضيع بعينها للبحث فيها لأجل الحل السياسي الشامل ومشاركة التجمع فيما يدور في نيفاشا الآن.

مداخلة من عزة: شكراً للفريق عبد الرحمن سعيد لهذا التوضيح، وحقيقي ما جاء في إجابتكم ولدينا سؤال آخر: كما ذكرنا تقدمت اللجنة التحضيرية بمذكرة لرئيس التجمع الوطني بواسطة اللجنة المشرفة على مؤتمر المرأة، وجاء في ردكم عدم تقدم هذه اللجنة بطلب لتضمين مؤتمر المرأة في أجندة الاجتماع، وبرغم المبررات التي أشرتم إليها في إجابتكم، إلا أننا نرى أن اللجنة المشرفة لم تعطِ القضية اهتماماً، ونحن نتطلع لدوركم كفصائل للقيام بهذا الدور وتبني هذه القضية ولدوركم الشخصي كنائب رئيس التجمع الوطني، ما هو تعليقكم على هذا ؟

أولاً: أشكركم على هذا وأنا على يقين أن الذي قمتم وتقومون به سيثمر في النهاية عن شيء إيجابي بالتأكيد. وأنا مقدر لهذه الجهود وكل التحركات التي قمتم بها لأجل إحياء موضوع المرأة وجعله من الأجندة المستديمة في أذهان كل قيادات التجمع، وأنا معكم في هذا .. موضوع المرأة يجب أن يحسم قبل الوصول إلى اتفاق، وأنا من جانبي لا أمانع في تبني هذا الأمر داخل اجتماع هيئة القيادة القادم. هذا بالإضافة إلى ضرورة تحرككم في هذا المجال مع القوى السياسية في الفترة القادمة.

الاستاذ / فاروق أبو عيسى (مساعد رئيس التجمع الوطني للشئون القانونية)

في البداية عبرك أنقل المعزة والتقدير للتجمع النسوي ولعزة وللدور الكبير التوعوي الذي تلعبه وسط المرأة السودانية وحتى الرجل السوداني بشأن قضايا المرأة والوطن.

بالنسبة لسؤالكم.. عن مؤتمر المرأة، هذا قرار صادر من المؤتمر الثاني للتجمع الوطني وبالتالي نحن ملتزمون به وهيئة القيادة ملتزمة به.. صحيح أنا لم أتابع هذه القضية

عن قرب لأن هناك آخرين معنيين بها، لكن أنا مقتنع بأن هيئة القيادة ونحن فيها ملتزمون بأن نذلل كل المصاعب الموجودة خاصة وأنها مصاعب قابلة للحل عبر التوافق والتراضي بين فصائل المرأة المختلفة تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي، قضية المرأة قضية مبدئية وقضية كبيرة، قضية نصف شعب ناضل من أجل الاستقلال ضد الاستعمار البريطاني واستمر عبر المسيرة الوطنية في نضاله ضد الدكتاتوريات ومن أجل استعادة الديمقراطية وإرسائها وسيادة حكم القانون في بلادنا، المرأة السودانية قدمت الكثير من التضحيات والجهد والنضال، وهذا محل تقديرنا ومن لا يقدر هذا إما ليس لديه عينين أو في قلبه وقر، ولكن مجمل الحركة السياسية السودانية مقتنعة بدور المرأة ونحن في التجمع الوطني وإن كان ذلك بمستويات مختلفة مقتنعون بأهمية دورها كدور أساسي ومبدئي وليس دورا هامشيا يملأ بها فراغاً، ولكن هذا جزء من العراك والصراع الاجتماعي في المجتمع والدور الأول في الانتصار للقضية يقع على عاتق المرأة، فالمرأة بالرغم من الدور الكبير الذي لعبته في مواجهة نظام الإنقاذ والتضحيات الكبيرة والشهيدات اللاتي قدمتهن حركة نضال المرأة السودانية، إلا أن المرأة طوال هذه الفترة ظلت مفككة وضعيفة، ولذلك النضال من أجل وحدة الحركة النسوية في السودان موضوع من الدرجة الأولى ويقع على عاتق النساء. وهو المخرج الذي سيخرج كل من هو متردد في التعاون مع هذه القضية المبدئية، ونحن نرى المجتمع الدولي الآن.. الأمم المتحدة وغيرها تضع اهتمامها بالنظر إلى مدى الدولة المعنية هنا أو هناك ملتزمة بدمج المرأة في قضية التنمية وقضية الثقافة والتطور الاجتماعي والثقافي في المجتمع، وحتى المساعدات أصبحت أحد مقاييسها هو قضايا النوع، وإلى أي مدى هذه الدولة لديها الاهتمام بقضية المرأة.. ليس اهتماماً شكلياً بل اهتماماً موضوعياً ومبدئياً باعتبارها جزءاً مهماً إن لم يكن الجزء الأكبر من المجتمع، ومن غير إدماجها في التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.. كل هذه التنميات ستكون ناقصة وقاصرة. نعود إلى موضوع مؤتمر المرأة كما تعلمين نتيجة الضعف العام لحركة المرأة أصبحت المرأة في هذه الحالة مستبعدة.. وهذا شيء مؤلم ومخجل، وأنا شخصياً أشعر بذلك.. نحن في قيادة التجمع ليس بيننا امرأة واحدة.. وده مش معقول، مش معقول ولا مقبول.. وفي التعامل مع المجتمع الدولي تعتبر هذه فضيحة، ولكن نحن في قيادة التجمع الوطني وأنتم بفصائلكم لابد من أن نناضل سوياً من أجل هذا المؤتمر، ولكن دعينا نتفق على أن المؤتمر ليس هو نهاية المطاف وليس هو الهدف الأوحد، أنتم كنساء لابد

أن تساعدوا أنفسكم بأن يكون هناك تقارب بين الفصائل النسوية.. فمثلا في السودان توحدت النساء في التجمع النسائي بالداخل وهذا يسر التعاون مع المرأة في الداخل، وأنتم هنا في الأراضي المحررة شرق السودان وإريتريا سهلتم علينا بوجودكم في التجمع النسوي.. خاصة وأن تجمعكم محترم وأعطى كثيراً وذلك محل تقدير، ولكن عموماً مازالت جماعات المرأة تحت مظلة التجمع الوطني جماعات حزبية. وهذا يعطل العملية ويجعل من النساء مستغلات حزبياً، وبالتالي هذا الاستغلال لا يفيد في قضية المجتمع ولا في قضية المرأة نفسها، وعلى كل هي مسألة كبيرة تحتاج لاهتمام كبير ولابد من أن توضع في أجندتنا دائماً، موضوع الاجتماع الأخير لهيئة القيادة، بالرغم من أهمية قضية المرأة، لكن دعيني أكون صريحا معكم.. هذه الدورة كانت خاصة ظروفنا فيها كانت صعبة ومقعدة.. بموضوع برتوكول جدة الإطاري وبعض الخلافات حوله هنا وهناك أصبحت هناك مسافة وكان لابد من ردمها وتجسيرها واستطعنا ذلك.. كذلك بيننا وبين الحركة ومنذ أن دخلت مشاكوس، فينا من يرى أنها يجب أن تكون الأقرب إلينا من الإيقاد.. هذه قضايا كان لابد من حلها في هذه الدورة وأخذت منا هذا الوقت الطويل، نحن جلسنا في هذه الدورة أسبوعين وهذا ما لم يحدث من قبل في كل الدورات السابقة، لذا قضية المرأة لم تأخذ حقها ولا قضية المؤتمر لم تأخذ حقها الذي تستحقه.. ولكن أنا أعدك وأنا واثق من أن كل الفصائل مهتمة بهذا الموضوع. هذا الموضوع سيفرض نفسه على الجميع.

الأستاذ التيجاني الطيب (عضو هيئة القيادة – ممثل الحزب الشيوعي)

أهلا بعزة .... لا مجال للدفاع عن موقف التجمع من المرأة ومن تمثيلها في قيادته.. من الواضح غياب المرأة عن التجمع في كل مناقشته للقضايا المهمة فمثلا هذا الاجتماع الأخير كان اجتماعا ذكوريا فقط .. تمثيل كل الفصائل لا توجد فيه امرأة واحدة.. وهذا يعني وجود مشكلة لدى كل الأحزاب.. كل أحزاب التجمع تعاني من هذا القصور وبالتالي وجود مشكلة حقيقية لدى التجمع نفسه.. لذا في مؤتمر مصوع سنة ٢٠٠٠م أي قبل ما يقارب الأربعة أعوام اتخذ قرار بعقد مؤتمر للمرأة يناقش قضاياها ويخرج ببرنامج للحركة النسوية.. ولكن للأسف هذا المؤتمر لم يعقد حتى الآن ولا مجال لتبرئة التجمع من هذا القصور، ولكن لابد من القول أيضاً أن المرأة قصرت كثيراً فهي المعنية بهذا الأمر وكان يجب أن تبذل جهدها وأكثر للعمل على قيام هذا المؤتمر، وما أراه.. عدم قيام هذا المؤتمر يعود لغياب الدور النسائي وتقصير قيادات الحركة

النسوية، التجمع قام بجزء كبير من واجباته تجاه المؤتمر، وأهمها توفير الميزانية اللازمة بالإضافة للإشراف على قيام المؤتمر.. وبغض النظر عن رأيّ الشخصي في تكوين اللجنة الخاصة بذلك إلا أنه من الممكن أن ينعقد المؤتمر.. وإذا كانت هناك أي أخطاء فيمكن الاستفادة منها لاحقاً باعتبارها تجارب يمكن أن تبنى بعدها مواقف صحيحة، وقيام شئ أساسي صحيح، ولكن أن تظل المرأة خارج قيادة الحركة السياسية. وأن تظل الحركة تمشى على رجل واحدة و تطير بجناح واحد هذا غير معقول لابد من أن يكون لها جناحين ورجلين حتى أن تستطيع أن تسير سيراً صحيحاً، فغياب المرأة عن التجمع يجب أن تتحمل مسؤوليته كل الفصائل التي يتكون منها، وأنا على يقين من أن هناك قوى كبيرة في داخل التجمع لها الرغبة في حل هذه القضية، وفي تقديرنا نحن كحزب المطلوب هو مؤتمر لحركة نسائية وليس لنساء التجمع الوطني، فلابد من وجود حركة نسائية لها استقلاليتها ولها توجهاتها ولها جماهيرها وهذا شئ موجود بنقصه التنظيم.. ونحن على استعداد لتقديم أي مساعدة.. وأنا أضع نفسى تحت تصرفكم.

وأخيراً .. ليس لدى طريق أدافع فيه عن موقف التجمع، وعلى الحركة النسائية أن توحد صفوفها وتلحق بالركب قبل فوات الأوان.

الباشمهندس/ هاشم محمد أحمد (عضو هيئة القيادة - ممثل النقابات)

أهلا بأسرة عزة ونحن حقيقي فخورين بهذا النشاط وبهذا الاهتمام بمسيرة المرأة وبتنفيذ مؤتمر المرأة حتى تجد مكانها بين قوى التجمع الوطني.. وحقيقي يأسف الواحد منا لغياب المرأة من قيادة التجمع الوطني وهياكله، ونأسف كثيراً لتعطيل انعقاد مؤتمر المرأة حيث كان يمكن أن يكون فرصة طيبة لحل قضية المرأة وحل مشكلة مشاركتها الكاملة في أروقة التجمع على مستوى القيادة والفروع، وسيظل هذا التنظيم دون مشاركة المرأة تنظيم أعرج سوى في الداخل أم الخارج، لذا كانت توصية مؤتمر مصوع بالتعجيل بانعقاد مؤتمر المرأة لمعالجة هذا الخلل وللأسف طوال هذه الفترة كانت هناك بعض العراقيل التي أعاقت المؤتمر. ولكن بعد ذلك خطا التجمع خطوات إيجابية في تجاه تحقيق هذا الهدف ومنها اجتماع اللجنة التحضيرية بأسمرا ثم القاهرة مع لجنة هيئة القيادة التي كونت لهذا الغرض. وكان من المفترض أن يفضي اجتماع القاهرة إلى نتائج إيجابية، ولكن للأسف لأسباب تعود لهذه اللجنة والمرأة نفسها ولتنظيماتها لم تتم هذه المسألة بالصورة المطلوبة، ومازال هناك إلحاح لضرورة حسم

هذه القضية بسرعة عالية لأن الظروف الحالية التي يمر بها التجمع لابد للمرأة أن يكون لها دور فيها، وهنا لابد من الإشادة بالدور الذي يقوم به التجمع النسوي بإريتريا والأراضي المحررة حيث أنكم عملتم على خلق حيوية للقيام والمتابعة لهذه القضية.. كما أن حضوركم اليوم للمؤتمر الصحفي وتوجيهكم للسؤال حول مؤتمر المرأة جاء في مكانه كمهتمين بهذه القضية التي تخصكم كنساء. وبالتالي العمل على الدفع في اتجاه الاهتمام بها من قبل هيئة القيادة، أما ما جاء في الرد داخل المؤتمر الصحفي كان معقولاً في حدود أن هذا (مؤتمر صحفي) ولكن الرد الطبيعي كان ينبغي أن يشمل كل الخطوات التي قام بها التجمع لحل هذه القضية هذا ما لم يكن مكانه المؤتمر الصحفي، هيئة القيادة تناولت هذا الأمر ولكن نسبة للظروف التي انعقدت فيها هذه الدورة وتواتر الأحداث أدى ذلك إلى أن لا يأخذ هذا الأمر حقه كاملا رغم أهميته.. ولكن بالرغم من ذلك هيئة القيادة لم تهمل هذه القضية ونوقشت من زاوية التنفيذ وأعيد تجديد القرار وأعيدت ضرورة تنفيذه. وذلك بتكليف لجنة متخصصة لمتابعة قرارات هيئة القيادة السابقة وعلى رأسها مؤتمر المرأة لتقدير التجمع لأهمية مشاركة المرأة في المرحلة القادمة.

ونحن كأعضاء بهيئة القيادة علينا المتابعة مع اللجنة المكلفة بالسؤال والاستفسار حتى يتم التعجيل بانعقاد المؤتمر وحل هذه القضية، وهذا الدور يجب أن ينطبق عليكم أيضاً، ولنعمل معاً لتذليل كل المعوقات التي تقف في طريق انعقاد المؤتمر.

الأستاذ/ عبد الله كنه (عضو هيئة القيادة – ممثل مؤتمر البجا والأراضي المحررة)

أولاً: أشكركم على هذا اللقاء.. غياب المرأة السودانية من واجهة المعارضة خاصة التجمع الوطني الديمقراطي كجبهة وطنية تقارع النظام الجبروتي في الخرطوم أمراً مزعجاً وغير مستحب، ونحن في مؤتمر البجا وأيضاً الإخوة في التجمع يتمنون أن يروا مشاركة فاعلة للمرأة في هيئة القيادة والمكتب التنفيذي وأيضاً نتمنى أن نرى مؤتمر المرأة وتكوين هياكل تنظيم المرأة.

(باعتباره ممثل الأراضي المحررة شرق السودان أضفنا له هذا السؤال: عملت اللجنة المشرفة على مؤتمر المرأة على استبعاد التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا من التمثيل في مؤتمر المرأة المنشود، بالرغم من أن تمثيله تم بإجماع ممثلات الفصائل في اللجنة التحضيرية في اجتماعات أسمرا والقاهرة، كممثل

للأراضي المحررة ما هو رأيكم في هذا الاستبعاد ؟ وكيف تتم معالجته هذا مع هيئة القيادة؟)

التجمع الوطني من منطلق حرصه على قيام مؤتمر المرأة كون لجنة للإشراف على قيام المؤتمر، ولكن فجأة انفجرت خلافات كنا لا نريدها وامتدت الخلافات لأجهزة الإعلام الشئ الذي انعكس على علاقات الفصائل بعضها ببع واستبعاد التجمع النسوي بالأراضي المحررة، والذي شاركنا في تكوينه كان محصلة لتلك الصراعات، أتمنى أن تعي المرأة المنعطف الذي تمر به بلادنا ووحدة التجمع هي المفصل الذي نهاجم به أعداء الشعب السوداني، فلذلك نرجو من الأخوات أن يقدرن ظروف العمل المعارض ويتحدن ويتماسكن من أجل مشاركة فاعلة للمرأة في التجمع الوطني الديمقراطي كما نتمنى أن نرى المؤتمر ونكون في احتفالات نجاحه.

الدكتور/ باسفيكو لادو لوليك (عضو هيئة القيادة عن تجمع الأحزاب الجنوبية «يوساب»):

أشكرك على إتاحتك لي هذه الفرصة لأتحدث عن وضع المرأة في التجمع الوطني الديمقراطي.. في الحقيقة نحن في اليوساب ليست لدينا أي تحفظات تجاه مشاركة المرأة في السياسة الوطنية السودانية، إننا نعتبر المرأة جزءاً مهماً في المجتمع السوداني، ونعول على مساهمتها بشكل كبير، وعليه فنحن في اليوساب ندافع عن تمثيلها في قيادة التجمع وفي مكتبه التنفيذي، ولكن المؤسف أن هذه المهمة لم تتحقق خلال السنوات العشر الماضية من عمر التجمع، وعندما فشلت المحاولات الأخيرة لعقد مؤتمر المرأة كنا من بين الذين أحبطوا، لأنه ليس هنالك مبرر لتعطيل دور المرأة.. وإذا نحن لم نقدم الدعم اللازم لمشاركتها فهذا يعني أننا غير جادين حيال ما نتحدث عنه حول الديمقراطية، العدالة، الحرية والمساواة في السودان. وفي الواقع نحن نمتحن دائماً بأي مدى نحن نعطي فرصاً متساوية لتلك الشرائح والفئات الضعيفة في المجتمع والتي من بينها المرأة والشباب وفئات أخرى.. نحن نتمنى «وإن يبدو أن الأمر متأخر بعض الشئ». أن ينعقد مؤتمر المرأة.. فالمرأة السودانية تحتاج أن تحدد دورها الخاص كي تساهم وبفعالية في إنهاء الأزمة السودانية، أما فيما يتعلق بفشل اجتماع هيئة قيادة التجمع في تناول قضية المرأة، ففي الواقع فشل هذا الاجتماع يرجع لأجندته.. فأجندة اجتماع هيئة القيادة لم يتضمن قضية المرأة.. وعليه جاءت توصياته وقراراته وبيانه الختامي

خالياً من أي إشارة لهذه القضية، وبالطبع كان من المهم أن يكون هناك بند خاص بموضوع المرأة. إن فشل انعقاد مؤتمرها كان يستوجب إثارته وفتح مناقشة حوله داخل الاجتماع لوقوف الأعضاء على أسباب فشله ومن ثم بذل جهود أخرى لإنجاح عقده.

الأستاذ/ إسماعيل سليمان (عضو المكتب التنفيذي وعضو اللجنة المشرفة على مؤتمر المرأة)

أستاذ إسماعيل سليمان كان عضواً باللجنة الأولى المكونة من قبل المكتب التنفيذي (فبراير ٢٠٠٣م) للإشراف على مؤتمر المرأة والتي كانت برئاسة د.شريف حرير وعضوية كل من إسماعيل سليمان ومعتز الفحل كما ذكر سابقاً، كما مثل إسماعيل سليمان الحزب الشيوعي في اللجنة الثانية المكونة بواسطة هيئة القيادة في إبريل ٢٠٠٣م برئاسة عبد العزيز خالد، كانت إجابته:

أعتقد أن قضية المرأة إذا ضُمِنَت في جدول أعمال هيئة القيادة أو لم تضمن فهي قضية مهمة وحيوية بالدرجة الأولى، والواحد حقيقي يأسف لخلو جدول أعمال هيئة القيادة في دورتها السابقة من قضية المرأة ومؤتمر المرأة.. وبالتالي غياب أي إشارة للمرأة في قرارات هيئة القيادة وفي هذه المرحلة حيث مطلوب من المرأة أن تلعب دوراً مؤثراً في الحركة الجماهيرية لتأمين سلام عادل وتحول ديمقراطي مرتقب في بلادنا.. وهي قادرة ومؤهلة للقيام بهذا الدور.. وأي تهميش لها يعني إضعافاً لدور الحركة الجماهيرية في الحاضر والمستقبل لتصحيح مسار الحركة السياسية السودانية، وإنزال شعارات شعبنا في التنمية وفي الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان على أرض الواقع. وأعتقد أن ما حدث في الاجتماع الأخير هو امتداد لموقف التجمع السالب وهيئة قيادته في تعاملها مع قضية المرأة عموما، ومع قضية انعقاد مؤتمرها على وجه الخصوص. وأن نتائج هذا الدور السالب المباشر هو غياب تمثيل المرأة في جميع أجهزة التجمع القيادية والتنفيذية وبالتالي إبعادها من موقع صنع القرار. وبهذا الشكل لا يمكن أن تتوفر للمرأة الآلية التي يمكن أن توحد بها جهودها في الداخل والخارج وفي الأراضي المحررة، وتتوصل بها لمعالجة قضاياها والقضايا الأخرى.

وكعضو باللجنة المشرفة على مؤتمر المرأة توجهنا إليه بهذا السؤال:

تقدمت اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة بمذكرة للسيد رئيس التجمع الوطني بواسطة رئيس اللجنة المشرفة على مؤتمر المرأة تطالب فيها بتعجيل انعقاد المؤتمر، كنا

نتوقع أن تتبنى اللجنة المشرفة هذه المذكرة داخل الاجتماعات، وتسعى لتضمين مؤتمر المرأة ضمن الأجندة باعتبار هذا الاجتماع اجتماعاً حاسماً للقضايا المهمة والقضايا المصيرية.. عدم تبنيكم كلجنة مشرفة لمذكرة اللجنة التحضيرية نعتبره نحن كنساء قصوراً من اللجنة المشرفة ما تعلقكم على ذلك؟

أنا أتفق معكم تماما في أنه كان على اللجنة المشرفة أن تتبنى المذكرة التي تقدمت بها اللجنة التحضيرية للسيد رئيس التجمع الوطني، خاصة وأن المذكرة عالجت قضايا مهمة وإن تبنتها هيئة القيادة كان ذلك سيفسح الطريق أمام عقد سريع للمؤتمر. شئ آخر أعتقد أنه حتى لو أن اللجنة التحضيرية لم تتقدم بمذكرة كان أيضاً من واجب اللجنة المشرفة وبالضرورة أن ترفع تقريراً إضافياً وواضحاً توضح فيه لهيئة القيادة كل ما أنجزته من خطوات، والصعوبات التي واجهتها والمقترحات التي يمكننا أن نتقدم بها في سبيل أن تدفع هيئة القيادة في اتجاه الإسراع في عقد مؤتمر المرأة. وهذا لم يحدث وأنا أتفق معك في أن هذا قصورًا كبيرًا تتحمله اللجنة المشرفة كلها وبالدرجة الأولى ورئيس اللجنة المشرفة خاصة وأنه عضو بهيئة القيادة.

سؤال ثالث: كعضو باللجنة المشرفة.. ماهو تصوركم لمعالجة هذا القصور وهذا الدور الضعيف الذي سجلته لجنتكم الموقرة في دورة هيئة قيادة التجمع السابقة ؟

أفتكر في المقام الأول المسألة تحتاج أولاً إلى قناعة راسخة بقضية المرأة. كما يجب أن يكون هناك فهم بضرورة انعقاد مؤتمر المرأة. إذا تمكنا من تأكيد هاتين النقطتين ستتمكن بعد ذلك من فتح الباب لمعالجات حقيقية، يصعب تحديد متى يمكن أن ينعقد اجتماع آخر لهيئة القيادة. وبالتالي انعقاد مؤتمر المرأة لأن انعقاد مؤتمر المرأة مرهون بقرار جديد من هيئة القيادة. وهذا يمكن أن يكون الجانب السالب الأكبر في القضية فلابد من انتظار اجتماع آخر لهيئة القيادة وقرار آخر يقضي بانعقاد مؤتمر المرأة.

بعد إجراء هذه الاستطلاعات مع أعضاء هيئة القيادة والتأكد من مواقفهم كأحزاب من قضية مؤتمر المرأة. وتوصلنا لتعهدات شخصية من معظمهم بدعم مذكرة اللجنة التحضيرية التي رفعت في ديسمبر ٢٠٠٤م لهيئة القيادة. وتم تجاوزها في اجتماعهم المنعقد في فبراير ٢٠٠٥م، علمنا أنهم اتفقوا على أن يكون الاجتماع القادم يوم ٢٧/ يوليو/ ٢٠٠٥م. ووفق هذه المعلومات أجرينا اتصالاتنا بعضوات اللجنة

التحضيرية ليتم الاتفاق على رفع خطاب مختصر للاجتماع القادم يشير للمذكرة ويعمل على تفعيل المطالب التي وردت بها. وبعد الموافقة المبدئية من العضوات قمت بكتابة الخطاب المقترح مرفق معه خطاب توضيحي للجنة التحضيرية يبين تجاهل هيئة القيادة لمؤتمر المرأة خلال مداولات الاجتماع الأخير في فبراير ٢٠٠٥م.

(صورة طبق الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوات / عضوات اللجنة التحضيرية

بعد التحية

إشارة للمذكرة التي تم رفعها للسيد رئيس التجمع الوطني باسم عضوات اللجنة التحضيرية أوضح الآتي:

١ . رفعت المذكرة بتاريخ/ ٣٠/ ديسمبر/ ٢٠٠٣م للسيد رئيس التجمع الوطني بواسطة رئيس اللجنة المشرفة على مؤتمر المرأة بصورة لجميع أعضاء هيئة القيادة.

٢ . عقد اجتماع هيئة القيادة في الفترة من ١٣ – ١٥ – ٢/ ٢٠٠٤م ولتذكير أعضاء الهيئة بأمر هذه المذكرة قمنا بتسليم كل عضو نسخة أخرى منها قبل بدء الاجتماعات.

٣ . بعد انتهاء الاجتماعات وصدور البيان الختامي والذي خلا تماما مما يشير إلى المرأة ومؤتمر المرأة لا في قراراته ولا توصياته، مما يؤكد عدم تناول هذه القضية ضمن القضايا الحاسمة التي تناولها الاجتماع في هذا الظرف الحرج من عمر الأزمة الوطنية.

٤ . لتوضيح أسباب ذلك التقينا بعد نهاية الاجتماعات بالعديد من أعضاء هيئة القيادة وعلى رأسهم السيد نائب رئيس التجمع الوطني، وبرغم المبررات التي صاغها الأعضاء إلا أننا نرى أن مؤتمر المرأة تم تجاهله بما لا يدع مجالاً للشك (لقاءات أعضاء هيئة القيادة موثقة ورهن طلب عضوات اللجنة التحضيرية).

ولذلك نرى أن استبعاد المرأة من مواقع صنع القرار وفي هذه المرحلة الحاسمة بالذات أصبح مسؤولية تاريخية تقع على عاتقنا كنساء، ولابد من إيجاد مخرج من هذا النفق بالتماسك وبالتفاكر وتوحيد الكلمة.

وإسهاما مني في ذلك أبعث لكن بهذا الاقتراح المرفق.. وأرجو أن أكون عند حسن

ظن الجميع ولكن فائق الشكر والتقدير.

إحسان عبد العزيز

عضو اللجنة التحضيرية

ممثلة النقابات/ أسمرا ١٨/ ٦/ ٢٠٠٣م

ملحوظة :

تقرر انعقاد اجتماع لهيئة القيادة في ٢٧/ يونيو الجاري بأسمرا، وللدفع في اتجاه انعقاد مؤتمر المرأة.

أقترح رفع خطاب لرئيس وأعضاء هيئة القيادة يتضمن الآتي:

السادة/ رئيس وأعضاء هيئة القيادة

بعد التحية

إشارة للمذكرة التي تم رفعها في ديسمبر الماضي بخصوص انعقاد مؤتمر المرأة ومعالجة غيابها في مواقع صنع وإتخاذ القرار في هذه المرحلة الحاسمة من عمر القضية السودانية، وإشارة لاجتماع هيئتكم الموقرة في فبراير/ ٢٠٠٤م، نسجل الملاحظات الآتية:

١ . لم تحظَ المذكرة بالاهتمام المتوقع والمطلوب في هذه المرحلة الحرجة.

٢ . قضية المرأة لم تكن ضمن أجندة اجتماعكم الموقر ولم تجد المساحة التي تستحقها في نقاشاتكم.

وعليه نحن عضوات اللجنة التحضيرية الموقعات على مذكرة ديسمبر/ ٢٠٠٤م نطالب بالآتي:

١ . تضمين مؤتمر المرأة ضمن أجندة اجتماعكم القادم لدورة يونيو ٢٠٠٤م.

٢ . نطالب باتخاذ قرار حاسم حول موقفكم كهيئة قيادة من مؤتمر المرأة.

٣ . نطالب بانعقاد فوري لمؤتمر المرأة وفي أقرب وقت ممكن.

ولكم فائق الشكر والتقدير

عضوات اللجنة التحضيرية الموقعات على مذكرة ديسمبر/ ٢٠٠٣م

تمت الموافقة على صيغة الخطاب من كل الموقعات على مذكرة ديسمبر، ومع بداية فعاليات الاجتماع قمنا نحن المقيمات بأسمرا (أمل قرني وشخصي) بتسليم الخطاب مرفق معه صورة من (مذكرة ديسمبر) لكل أعضاء هيئة القيادة، وعملنا على إدارة حوار معهم بشكل مختلف (على الطريقة الشعبية..أمسك لى وأقطع ليك) مع القيادات المؤثرة لضمان انحيازها لمطالب اللجنة التحضيرية وممارسة الضغط على الاجتماع لإدخال (مؤتمر المرأة) ضمن الأجندة، بدأنا بـ(فاروق أبو عيسى) هذا الرجل الذي ظل مناصراً لقضية المرأة طوال فترة التجمع الوطني الديمقراطي وداعماً مادياً ومعنوياً لها، كان أكثر منا غضباً لتجاهل اجتماع هيئة القيادة السابق لمذكرة اللجنة التحضيرية، ربما يعود غضبه هذا لعلمه ببواطن الأمور وسر التجاهل بحكم عضويته بهيئة القيادة، ولكنه لم يفصح لنا عن سر غضبه مؤكداً لنا دعمه لهذه القضية في فعاليات الاجتماع القادم حتى تدخل ضمن الأجندة، كما التقينا (الفريق عبد الرحمن سعيد) ،(د.الشفيع خضر) ، (هاشم محمد أحمد) و(عبد الله كنة)، وقبل الجلسة بزمن وجيز التقينا الأمين العام (باقان أموم) والذي وعدنا بالتبني الكامل لهذه القضية، وصدق ما وعد به.. فبعد لأي وجهد جهيد (كما نُقل إلينا بواسطة بعض الأعضاء) دخل (مؤتمر المرأة) ضمن أجندة الاجتماع. ونقل إلينا أيضاً تمسك (باقان) الشديد بدخول هذا البند رغم (موالاة مولانا) ولكن (أموم) كان الأكثر إصراراً، وضع بند مؤتمر المرأة على ذيل الأجندة وقدمت لنا (أمل قرني وشخصي) دعوة لحضور اجتماع هيئة القيادة الخاص بالبند الأخير. حضرنا ذلك الاجتماع وكان برئاسة (الفريق عبد الرحمن سعيد) نائب رئيس التجمع الوطني بعد أن غادر (الميرغني) أسمرا و بحضور الأمين العام (باقان أموم)، ومعظم أعضاء هيئة القيادة بينما كان من الملاحظ تغيب (الحزب الاتحادي الديمقراطي) فلم يحضر أحد منهم، وكذلك تغيب رئيس لجنة الإشراف « عبد العزيز خالد». ومن سكرتارية الداخل حضر الاجتماع (محمد وداعة / ممثل حزب البعث) وكان من أكثر الحاضرين احتجاجاً على الطريقة التي تعاملت بها اللجنة المشرفة على المؤتمر مع عضوات اللجنة التحضيرية، بدءاً بتحويل اللجنة إلى (لجنة استشارية) ومروراً بالمعاملة السيئة التي قوبلت بها العضوات في اجتماعات القاهرة من حيث السكن والإعاشة والترحيل، وقدم للاجتماع خطاب من (التجمع النسائي بالداخل) وطلب مني قراءته على الاجتماع. تضمنت المذكرة المطالبة بقيام مؤتمر المرأة كما طالبوا بانعقاد المؤتمر بالداخل بدلاً عن الخارج.

(صورة طبق الأصل)

السيد / رئيس هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

مولانا/ محمد عثمان الميرغني

السادة الإخوة المناضلين في هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

تحية وتقدير

نخاطبكم وأنتم تجتمعون لمناقشة قضايا الوطن بعد اكتمال اتفاقيات السلام التي نرحب بها ويحمل رأينا فيها الإخوة المناضلون في سكرتارية التجمع الوطني الديمقراطي بالداخل – هذه الاتفاقية التي خلقت وضعاً جديداً وصعباً يتطلب منكم كقيادة للقوى السياسية المعارضة لنظام الجبهة الإسلامية مواقف قوية وجادة لتحقيق السلام بكل معانيه وثوابته التي تأتي بعد إسكات صوت البندقية. وفي مقدمتها تجديد وتأمين حياة الشعب السوداني الذي ذاق الأمرين تحت ظل نظام الجبهة وشمل الفقر ٩٦ ٪ من أفراده.

هذا الواقع الصعب الذي يتطلب منا ونحن نسعى لبناء السودان الجديد بصورة جادة وجريئة لهيكلة الحكم والدولة وسياساتها التي أفرزت الحرب والدمار يتطلب صياغة جريئة لأجهزة الحكم حتى لا يكون ذا طابع شمولي ثنائي.

في هذه المرحلة الصعبة نلاحظ أنكم تتجاهلون كلية دور المرأة السودانية التي شاركت عبء تحمل صعاب حكم الجبهة الإسلامية وتعرضت للذل والامتهان باسم الإسلام، تحت ظل قوانين القهر والتسلط الظالمة. وبكل أسف تجاهلتم المذكرات التي رفعت لكم من النساء في الداخل والخارج، هذا مع تقديرنا لما تواجهون من صعوبات ومهام معقدة إلا أننا نرجو منكم المزيد من الاهتمام بقضايا المرأة الشئ الذي فقدناه تحت ظل النظام المسمى إسلاميًا.

لذا فنحن ولاستكمال مجهوداتكم لاسترداد الديمقراطية وبناء السودان الجديد وتأمين متطلباته من وحدة وتنمية نطالبكم بالآتي:-

أولاً : تقدير مشاركة المرأة في العمل السياسي والاهتمام بتمثيلها مع سكرتارية الداخل في اجتماعات هيئة القيادة، إذ أن التجمع الوطني الديمقراطي يمثل الثقل

النسائي لكل أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي. كما يمثل الغالبية التي واجهت وتصدت بجسارة لظلم وقهر نظام الجبهة الإسلامية.

ثانياً: الاهتمام بانعقاد مؤتمر المرأة الذي نقترح انعقاده بالداخل استنادا على ما جد من أوضاع، ولكون ذلك اختياراً لمصداقية الاتفاق من توفير الحريات وإحلال الديمقراطية التي تؤمن حرية الحركة والتفكير للجميع، بحيث أن نؤكد دون أدنى شك مصداقية أخوتنا في الحركة الشعبية فيما يخص التغيير الديمقراطي والسياسي الكامل.

ثالثاً: الاهتمام بتحويل هذا المؤتمر بحسب ما كان مقررا بأن الدعوة لانعقاده في الخارج للداخل لنؤكد حرصنا واهتمامنا بمشاركة أخواتنا من كل فصائل التجمع في الخارج والداخل في هذا المؤتمر. كما نؤكد التزامنا معهن منذ البداية بالتحضير للمؤتمر والاستمرار فيما بدأ في الخارج على أن يتواصل في الداخل تقديراً للأوضاع المتغيرة، وسعياً لاستيعاب كل إسهامات النساء في الأحزاب السياسية في الداخل والخارج.

هذا ونحن نأمل أن يتمكن إخوتنا المناضلون في قيادة التجمع الوطني الديمقراطي من إشراك ممثلة المرأة في السكرتارية في الوفد الذي سيحضر اجتماعات هيئتكم الموقرة في أسمرا.

هذا ونرجو أن تجد مذكرتنا عنايتكم وأن تتم مناقشتها مع الموافقة على مطالبنا المتواضعة.

وأخيرا كلنا أمل أن تتواصل اجتماعاتكم بنجاح لتحقيق تطلعات شعبنا الصابر وأهداف التجمع الوطني الديمقراطي في الديمقراطية والعدالة والوحدة، وتأمين حقوق الشعب السوداني وتصحيح مواقع القوى السياسية المناضلة في مسيرة الحكم، وفي الاستفادة من ثمرة نضالهم الطويل من أجل إسقاط الحكم الشمولي وإحلال الديمقراطية والعدالة وسيادة القانون.

مع تمنياتنا لاجتماعاتكم بالنجاح والتوفيق ودامت لكم ولسوداننا العزة والصمود والكرامة.

أخواتكم في التجمع النسائي الوطني الديمقراطي

الخرطوم ٨/ ٧/ ٢٠٠٤م

تناول الاجتماع القضية وجوانب القصور باهتمام كبير، ومن خلال المداولات اتضح لنا عدم وجود ميزانية للمؤتمر (مما يؤكد صحة الهمس الذي كان يدور عن تحويل ميزانية مؤتمر المرأة لصالح «مؤتمر المرجعيات» الخاص بالحزب الاتحادي الديمقراطي كما ذكرنا ذلك سابقاً). وفي نهاية الاجتماع قدمت مقترحات من أعضاء هيئة القيادة وممثلات المرأة لوضع النقاط فوق الحروف فكانت كما يلي:

د. الشفيع خضر:

* أقترح تفويض اللجنة التحضيرية في اتخاذ كل القرارات الخاصة بمؤتمر المرأة بما فيها الميزانية والتمويل.

* عقد المؤتمر في أسرع وقت ممكن.

*فاروق أبو عيسى .. ثنى اقتراح د. الشفيع قائلاً: (كلام الشفيع مهم لإبعاد أي تدخل من الذكور)

*باقان أموم .. اقترح تكوين لجنة مصغرة من عضوات اللجنة التحضيرية لمتابعة الميزانية وكل ما يخص المؤتمر بالتنسيق مع المكتب التنفيذي والعمل على البحث عن تمويل.

*أمل قرني .. أمنت على أهمية تفويض النساء تفويض كامل وطالبت بحل لجنة الإشراف.

الجدير بالذكر كانت د. آمنة ضرار من ضمن حضور ذلك الاجتماع والذي توجه فيه محمد سليم كيم ممثل الحزب القومي السوداني المتحد بسؤاله عن الصفة التي حضرت بها د. آمنة اجتماعات هيئة القيادة المنعقد. ورد عليه عبد الله كنة ممثل مؤتمر البجا بهيئة القيادة بأن حضورها كان بصفة مراقب.. تلك الإجابة التي لم تقنع طارح السؤال الذي ردّ معقباً بأن السكرتارية رفضت حضور أحد قياداتهم الذي جاء من القاهرة كمراقب. وتساءل عن سبب منعه من الحضور بينما سمح للدكتورة به (ولم يجد إجابةً على سؤاله). والجدير بذكره أيضاً أن الدكتورة لم تشارك البتة في النقاش بالرغم من أنها عضو بالتجمع النسائي بالداخل باعتبار حزبها، كما كانت الأمين العام لمؤتمر البجا بالداخل وفوق كل هذا وذاك فهي (امرأة).

رفعت الجلسة الأولى على أن تواصل هيئة القيادة مداولات بند المرأة في الجلسة

الثانية، وبعد نهاية الجلسة الثانية وفي فترة الاستراحة التي سبقت الجلسة النهائية للاجتماعات، والخاصة بصياغة القرارات والتوصيات حضر د.الشفيع خضر حيث أجلس ورفيقتي أمل ونقل إلينا إجازة هيئة القيادة لكل المقترحات والتوصيات الخاصة بمؤتمر المرأة، والتي خرج بها الاجتماع الذي حضرناه معهم في الجلسة الأولى، وطلب منا صياغة التوصيات بشكلها النهائي حسب ما اتفق عليه في الاجتماع، ليقوم بعرض الصيغة النهائية على الجلسة الخاصة بالقرارات لإجازتها. وجلسنا ثلاثتنا ووضعنا الصيغة النهائية وسلمناها لدكتور الشفيع، صدر القرار ضمن قرارات ذلك الاجتماع كما يلي:

اجتماع هيئة القيادة بأسمرا ١٤ – ٢٢ / ٧ / ٢٠٠٤م

القرارات والتوصيات

ص (٤)

الجانب التنظيمي:

أ . حول مؤتمر :-

استعرضت هيئة القيادة العقبات التي حالت دون قيام مؤتمر المرأة وذلك بحضور بعض عضوات اللجنة التحضيرية، وتوصلت إلى القرارات الآتية:

١ . استمرار اللجنة التحضيرية المشكلة من كل ممثلات فصائل التجمع الوطني وتفويضها في تقرير كل ما يخص مؤتمر المرأة.

٢ . إلغاء اللجنة المشرفة على التحضير المكونة من هيئة قيادة التجمع الوطني.

٣ . توجه هيئة القيادة المكتب التنفيذي بتقديم كل المساعدات اللازمة لعمل اللجنة التحضيرية.

٤ . توجه هيئة القيادة الأمين العام لتشكيل لجنة مصغرة لبحث سبل جلب الدعم المالي الضروري لعقد المؤتمر.

٥ . يتم التنسيق بين التجمع واللجنة التحضيرية بواسطة الأمين العام أو أمين التنظيم والإدارة.

وفي اليوم التالي دعانا الأمين العام لاجتماع معـه (أمـل قـرني وشخصـي)، تمخـض الاجتماع عن تسمية عضوات اللجنة المصغرة وأصدر الأمين العام هذا الخطاب:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

المكتب التنفيذي

الأمين العام

التاريخ ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٤م

الموضوع : اللجنة المصغرة لمؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي للمرأة

استناداً إلى قرار هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي الصادرة في اجتماعها المنعقد بأسمرا في الفترة ١٤ -٢٥ يوليو ٢٠٠٤م والداعي إلى تشكيل لجنة مصغرة لاستقطاب الدعم المالي لعقد مؤتمر المرأة ، تمت تسمية عضوات اللجنة على النحو التالي :

١ . الأستاذة ثريا التهامي	رئيساً
٢ . « الأستاذة إحسان عبد العزيز	مقرراً
٣ . د. ماجدة أحمد علي	الدعم وتوفير الموارد
٤ . الأستاذة جيما كمبا	الدعم وتوفير الموارد
٥ . الأستاذة أمل قرني	الدعم وتوفير الموارد
٦ . الأستاذة منيرة كرار	عضواً

هذا وقد تم اعتماد الأستاذة أبوك بايتى مستشاراً فنياً للجنة المصغرة.

بناء على ما سبق ، يطيب للأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي أن يبلغ اللجنة التحضيرية عن استعداد المكتب التنفيذي لتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة إلى

اللجنة المصغرة بهدف تمكينها وتسهيل عملها وصولا إلى الغايات والأهداف التي من أجلها أنشئت.

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الاحترام

فاقان أموم

الأمين العام

لتجمع الوطني الديمقراطي

صورة إلى:

١ . رئيس التجمع.

٢ . نائب رئيس التجمع.

٣ . أمين التنظيم والإدارة.

٤ . أمانة المال.

٥ . رئيسة اللجنة التحضيرية.

*وخطاب آخر بتكليف ثريا التهامي برئاسة اللجنة المصغرة وهذا نصه:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

المكتب التنفيذي

الأمين العام

التاريخ :٢٨/ ٧/ ٢٠٠٤م

الأستاذة / ثريا التهامي

رئيسة اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة

الموقرة ....

الموضوع : التحضير لمؤتمر المرأة

يطيب لنا أن نحيطكم علما بأنه استناداً على قرار هيئة القيادة للتجمع الوطني الديمقراطي الصادر في اجتماعها الأخير الذي انعقد بأسمرا في الفترة ١٤ – ٢٥ يوليو ٢٠٠٤م، فقد تمّ اختياركم لقيادة اللجنة المصغرة المكلفة بالبحث عن مصادر التمويل اللازمة لعقد مؤتمر التجمع الوطني الديمقراطي للمرأة السودانية (مرفق صورة من القرار).

وعليه ، نود أن نعرب عن تمنياتنا لكم بالتوفيق والنجاح في أداء المهام التي أنيطت بها لجنتكم الموقرة ونحن على أتم استعداد للتعاون معكم ودعمكم في إنجازها.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

فاقان أموم

الأمين العام

التجمع الوطني الديمقراطي

(وبعد صدور هذه القرارات كتبت رسالة للتجمع النسائي بالداخل ولعضوات اللجنة التحضيرية وأرفقت معها قرار هيئة القيادة الخاص بمؤتمر المرأة).

(صورة طبق الأصل)

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوات بالتجمع النسائي الوطني – السودان

بواسطة رئيسة اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة

الأستاذة / ثريا التهامي

بعد التحية

أولاً: أهنئكن وأهنئ جموع النساء في الداخل والخارج والأراضي المحررة بالإنجاز الذي تحقق خلال اجتماعات هيئة قيادة التجمع الوطني في يوليو ٢٠٠٤م بأسمرا، والذي جاء ثمرة لجهود النساء وتكاتفهن ووحدتهن لأجل انعقاد مؤتمر التجمع الوطني للمرأة، والذي نعتبره خطوة أولى نحو تثبيت حقوقها ومشاركتها الفعلية في اتخاذ القرار وصنعه.

(مرفق قرار هيئة القيادة الخاص بمؤتمر المرأة)

كانت هذه قرارات هيئة القيادة تلتها خطوات تنظيمية وتنفيذية ألخصها فيما يلي:

*إشارة للفقرة (٤) من قرارات وتوصيات هيئة القيادة دعى الأمين العام إلى اجتماع يضم النساء اللاتي حضرن اجتماع هيئة القيادة بدعوة من الهيئة (إحسان عبد العزيز، أمل قرني)

وخرج الاجتماع مع الأمين العام بعدة قرارات مفادها:

أ . تكونت اللجنة المصغرة بواسطة الأمين العام حسب توجيه هيئة من ست عضوات برئاسة رئيسة اللجنة التحضيرية الأستاذة ثريا التهامي ومقرر ثلاث عضوات لجلب الدعم وعضوية عضوة واحدة.

ب . أكد الاجتماع على ضرورة التعجيل بكل الخطوات التي تؤدي إلى انعقاد مؤتمر المرأة ونجاحه.

ج . التزم الأمين العام بأن يتكفل التجمع الوطني بتكاليف الاجتماع الأول للجنة المصغرة.

بعد الاجتماع تمّ الاتصال بعضوات اللجنة المصغرة وإبلاغهن والتأكيد على ضرورة اجتماع عاجل للجنة المصغرة.

*بعد المشاورات تم الاتفاق على أن يكون يوم ٨/٨/ ٢٠٠٤م موعداً لاجتماع اللجنة المصغرة ومكانه نيروبي لعدة أسباب أهمها تواجد الأمين العام بكينيا، وكذلك العديد من الجهات التي يمكن أن تساعد في عملية التمويل.

الأخوات الفاضلات:

سأستلم قرارات السيد الأمين العام للتجمع الوطني اليوم بأذن الله مع أحد القادمين من كينيا وسأبعث لكن بها. أرجو أن يوفقنا الله جميعا لأجل انعقاد مؤتمر ناجح للمرأة، وأن تكونوا جميعا بقدر حجم المسئولية التي تعاهدنا على تحملها، فما جاء من قرارات إيجابية للتجمع الوطني يحملنا كنساء مسؤولية تاريخية في وقت أحوج ما تكون فيه المرأة لدور فاعل يؤكد حجمها وحقوقها وواجباتها، فالمنعطف الذي تمر به قضية المرأة السودانية أصبح الآن (وبقرارات هيئة القيادة) كل مفاتيحه لدى المرأة نفسها،

وأي نجاح محسوب لها وأي فشل محسوب عليها.

أملي كبير في أن نتوحد من أجل المرأة ولننبذ كل الخلافات ولنتكاتف أيـدينا لأجـل مؤتمر ناجح.

ختاما أرجو أن أكون عند حسن ظن الجميع.

ولكم فائق الشكر والتقدير

صورة:

*السيد الأمين العام

*السيد أمين التنظيم والإدارة

*عضوات اللجنة التحضيرية – لندن – القاهرة ونيروبي وإريتريا.

(القاهرة والإسكندرية بواسطة الأستاذة منيرة كرار عضو اللجنة التحضيرية)

إحسان عبد العزيز السيد

مقرر اللجنة المصغرة

٢٩/ ٧/ ٢٠٠٤م

وقد أوفى الأمين العام بما وعد ولكن ....

وحسب وعده بتكفل المكتب التنفيذي بتكاليف الاجتماع الأول للجنة المصغرة بهدف البحث عن تمويل.. أوفى الأمين العام بوعده وعقد الاجتماع بنيروبي مع سلسلة اجتماعات مع الجهات الممولة بغرض البحث عن مصادر تمويل وذلك في الفترة من ٢١-٢٦/ ٨/ ٢٠٠٤م حسب التقرير الذي أعدته اللجنة المصغرة وينص على:

(صورة طبق الأصل)

تقرير حول اجتماع اللجنة المصغرة بنيروبي – ٢١- ٢٦ / ٨/ ٢٠٠٤م:

تكونت اللجنة المصغرة لاستقطاب الدعم بواسطة الكمندر باقان أموم الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي على ضوء قرار هيئة القيادة في اجتماعها المنعقد في يوليو ٢٠٠٤ م من الآتية أسماؤهم:

١ . ثريا التهامي – رئيسة اللجنة التحضيرية واللجنة المصغرة.

٢ . إحسان عبد العزيز – مقرراً.

٣ . د. ماجدة محمد أحمد – لتوفير الدعم.

٤ . أمل قرني – لتوفير الدعم.

٥ . جيما كمبا – لتوفير الدعم.

٦ . منيرة كرار –عضواً

٧ . الأستاذة أبوك بابيتى – مستشاراً للجنة

مهمة اللجنة توفير التمويل اللازم لانعقاد مؤتمر المرأة، وتسهيل العمل التحضيري له.

اجتمعت اللجنة في نيروبى في الفترة من ٢١ – ٢٦ / ٨/ ٢٠٠٤م.

١ – عقد اجتماعات خاصة بعضوات اللجنة المصغرة لمناقشة واعتماد إستراتيجية ناجحة لتمويل مؤتمر المرأة.

٢ – الاجتماع بوكلاء المانحين ومنظماتهم بقصد طلب تمويل لمؤتمر المرأة ولأعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر. ويشمل التقرير جزأين:-

*الجهات التي تم لقاؤها بغرض التمويل.

*الاجتماع الختامي لعضوات اللجنة وما نتج عنه من توصيات.

أولاً: الجهات التي تم لقاؤها بغرض التمويل:

ونوردها في هذا التقرير بشكل حصري يحدد الجهة وتاريخ الاجتماع بينما تناول تفاصيل هذه الاجتماع في التقرير المقدم من لجنة توفير الدعم بواسطة الأستاذة أمل قرني.

١ – اجتماع مع صندوق الأمم المتحدة لتنمية المرأة بمقر الأمم المتحدة في ججيري – الاثنين ٢٣/ ٨ بحضور ثريا التهامي، أمل قرني وجيما كمبا.

(ضابط Mary Mbeo(خبيرة البرنامج للتخطيط) Grace Okonji ثم

المنسق. وكان من المفترض اجتماع آخر اليوم التاليRuth Kipiti المشروع بكينيا)

لاطلاع Ruthعلى نتائج لقاءاتنا مع المناحين الآخرين لكن Ruth لم تحضر والتقينا في اجتماع قصير كل من Judith S.Hakim and Awut Ines Krauth ومن اللجنة المصغرة جيما كمبا ، ثريا التهامي – أمل قرني وإحسان عبد العزيز.

٢ – اجتماع وكالة الولايات المتحدة لتنمية الدولية (USAID) الاجتماع بتاريخ الثلاثاء ٢٤/٨/ ٢٠٠٤م حضور أمل قرني وجيما كمبا. تم الاجتماع مع Hodan Hassan (مدير البرنامج) Judith Hakim (خبير غدارة مشروع الديمقراطية والحكم) كما حضر الاجتماع كل من Ines Krauth أ Luca Venza –

٣-اجتماع السفارة النرويجية:

حضور : – إحسان عبد العزيز ، أمل قرني وثريا التهامي

تم الاجتماع بتاريخ ٢٤ / ٨ / ٢٠٠٤م (مع وزير مفوض). Tovi Bruvik Westberg

٤ – اجتماع مع السفارة السويدية بتاريخ ٢٤/ ٨ حضور ثريا التهامي، امل قرني وإحسان عبد العزيز تم الاجتماع مع Linnea Ehrnst السكرتير الأول والمستشار الإقليمي للشؤون الإنسانية بالقرن الأفريقي.

٥ – اجتماع مع السفارة الهولندية بتاريخ ٢٥ / ٨ حضور أمل قرني، ثريا التهامي، إحسان عبد العزيز الاجتماع مع Irene Plugge (السكرتير الأول).

٦ – اجتماع ١٧ / ٨ مع (HBS) Heinrich Boll Stitti ng/Foundation حضور أمل قرني، أي قبل وصول عضوات اللجنة.

كما تمت زيارات اخرى ولقاءات مع جهات غير ممولة مثل برنامج الأمم المتحدة لتنمية (UNDP) بتاريخ ٢٧/ ٨ حضور جيما كمبا وأمل قرني، إحسان عبد العزيز – تم الاجتماع مع Walters Anna .

*كما تمت في يوم ٢٦/ ٨ زيارة لمقر إذاعة Sudan Radio Service بتنسيق مسبق مع الأستاذة ريبكا أوكابى – وتم تسجيل لقاء إذاعي مع كل من أمل قرني وإحسان عبد العزيز حول قضايا المرأة والقضية السودانية بشكل عام.

*٨/٢١ زيارة تنويرية مع عدد من النساء المنظمات من جنوب السودان – حضور أمل قرني، جيما كومبا وثريا التهامي – الغرض من الزيارة تنوير اللجنة حول البرتوكولات الستة. وضع المرأة في مداولات السلام- حضر الاجتماع ممثلات لعدد من المنظمات النسائية ومن الحركة الشعبية لتحرير السودان ومنهن Ms. Agnes Laosoba , Dr. Anne Ltto, Jemma Kumba

*٨/٢٢ عقد اجتماع في مكتب التجمع الوطني بين لجنة المصغرة وجزء ممن شاركن في الاجتماع السابق من نساء المنظمات بالجنوب. وكان الهدف من هذا الاجتماع تنوير الحاضرات بما تم التوصل إليه بخصوص مؤتمر التجمع الوطني للمرأة وقضايا أخرى تخص المرأة السودانية حضر الاجتماع جيما كمبا، أمل قرني، ثريا التهامي من اللجنة المصغرة بالإضافة لميرى أباي، Phoebe Yona , Jennifer Kujang

كما التقت أمل قرنى وثريا التهامي بابوك بايتى المستشار الفني للجنة المصغرة لتوفير الدعم وهي المسئولة عن ملف المرأة بالحركة الشعبية. وبعد هذا الاجتماع لم تتمكن أبوك من حضور بقية الاجتماعات لارتباطها بمؤتمر في جنيف.

ثانياً / الاجتماع الختامي للجنة المصغرة وما نتج عنه من توصيات:-

عقدت اللجنة المصغرة اجتماعا في حضور رئيسة اللجنة التحضيرية بتاريخ ٢٦/٨/٢٠٠٦م ناقش الاجتماع العديد من القضايا التي ترتبط بأعمال اللجنة في المرحلة القادمة، وخرج بالعديد من التوصيات. ونوجز بنود المدولات في الآتي:

الحضور والغياب:

شاركت في اجتماع اللجنة المصغرة العضوية الآتية أسماؤهن:

١ – ثريا التهامي – رئيسة الجنة التحضيرية واللجنة المصغرة.

٢ – إحسان عبد العزيز – مقرر اللجنة.

٣ – أمل قرني – لجنة الدعم وتوفير التمويل.

٤ – جيما كمبا – لجنة الدعم توفير التمويل.

الغياب :-

١ – د. ماجدة محمد أحمد – باعتذار مسبق بعد تأجيل الاجتماع لمرتين من ٨/٨ / ١٥/ ٨ ثم إلى ٢١/ ٨ لارتباطها بمهام أخرى.

٢ – منيرة كرار – مع عدم التقدم بأي اعتذار.

مكان المؤتمر:

ناقش الاجتماع مكان المؤتمر واعتمد قرار اللجنة التحضيرية بأن يعقد بالأراضي المحررة جنوب السودان معتمداً الدعوة المقدمة من الحركة الشعبية في مؤتمر مصوع ٢٠٠٠م أو كمبالا في حالة تعزر الجنوب – كما جاء في توصيات وقرارات اللجنة التحضيرية بالقاهرة – أغسطس ٢٠٠٣م، تحفظت رئيسة اللجنة ثريا التهامي على كمبالا حسب توصية التجمع النسائي بالداخل بأن يعقد المؤتمر بالداخل أو الأراضي المحررة.

زمان المؤتمر :

يرتبط زمان المؤتمر بتوفير المال.

التمويل:

اعتمد الاجتماع كل اللقاءات الخاصة بالجهات التي يمكنها أن تسهم في التمويل – تحفظت رئيسة اللجنة حول التمويل الأمريكي (حسب توصية الداخل). أكد الاجتماع على أن التحفظ لا مبرر له، خاصة وأن التجمع الوطني بكل فصائله في الداخل والخارج يسير أعماله بدعم أمريكي وهذا معلوم لدى الجميع ، كما أن تمويل المرأة الذي تم سحبه كان تمويلاً أمريكياً، وكذلك كل الاجتماعات السابقة والحالية للجنة التحضيرية تتم بدعم أمريكي.

التوصيات والتكاليف:

توصل الاجتماع إلى التوصيات والتكاليف الآتية:-

١ – متابعة الاتصالات التي نتجت عن اجتماعات اللجنة والجهات الممولة بنيروبي، ووصى الاجتماع بتكليف الأستاذة أمل قرني بهذه المتابعة على أن توفير لها تكاليف السفر إلى نيروبي وتحرير خطاب بهذا الغرض لسيد الأمين العام للإسهام في ذلك.

٢ – تقريب وجهات النظر بين اللجنة التحضيرية واللجنة المصغرة والتجمع

النسائي بالداخل في العديد من القضايا الأساسية المتعلقة بالدعم، ومكان المؤتمر والتمثيل وغيرها وصى الاجتماع بتدبير زيارة إلى مقر اللجنة المصغرة بالداخل، على أن يتم توفير تكاليف السفر ومخاطبة الأمين العام في ذلك كما يتم الاتصال بالتجمع الوطني بالداخل لاتخاذ التدابير اللازمة لإنجاح هذه المهمة.

٣- وصى الاجتماع بضرورة مشاركة عضوات التجمع الوطني في مؤتمر (اللجنة الاقتصادية الأفريقية) بأديس أبابا Economic Commission والمقرر انعقاده في أكتوبر ٢٠٠٤م.

٤ - وصى الاجتماع بخلق قوات للاتصال مع لجنة السلام (SUWEP) وبحث سبل المشاركة في هذه اللجنة لكل أطراف النزاع المعنية بالسلام (الشرق ، دار فور).

٥ - وصى الاجتماع بمخاطبة الأمين العام بخصوص المستندات المتعلقة باللجنة التحضيرية طرف اللجنة المشرفة (المنحلة) ومخاطبة الجهات المعنية لتسليم هذه المستندات لمقرر اللجنة المصغرة بأسمرا.

٦ - وصى الاجتماع بتكليف عضوات لجنة الدعم بمراجعة التقارير الخاصة بطلب الدعم السابق والسعي لاسترجاع ذلك الدعم بالتنسيق مع الأمين العام.

٧ - وصى الاجتماع بوضع ميزانية لتكلفة اجتماع اللجنة التحضيرية القادم وتسليم نسخة منها لكل الجهات الممولة والتي تم الاتصال بها، على أن يتم الاجتماع في أقرب فرصة ممكنة.

٨ - وصى الاجتماع باستصدار تقارير دورية لعضوات اللجنة المصغرة تتضمن كل الاتصالات والخطوات التي يتم تنفيذها. على ان يتم تبادل هذه التقارير بواسطة البريد الالكتروني بين عضوات اللجنة، وتسليم صورة للأمين العام وأخرى لأمين التنظيم والإدارة.

٩ - وصى الاجتماع بمخاطبة حركة تحرير السودان بواسطة رئيسة الجنة التحضيرية. يتضمن الخطاب الترحيب بهم كفصيل داخل التجمع الوطني الديمقراطي، وطلب بمد اللجنة باسم عضوة تمثل الحركة بالجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة.

١٠ - وصى الاجتماع بضرورة تمثيل المرأة في مفاوضات السلام لتجمع الوطني دون أن يرتبط ذلك بانعقاد مؤتمر المرأة.

الإعداد/ أمل قرني وإحسان عبد العزيز — أسمرا/ ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٤م

وهكذا أوفى الأمين العام بما التزم به وعمل على تنفيذ الاجتماع الأول للجنة المصغرة في موعده بنيروبي لتبدأ اللجنة رحلة البحث عن تمويل بديل، ولكن.

بالعودة إلى قرار هيئة القيادة في اجتماعها في يوليو/ ٢٠٠٤م (القرارات والتوصيات البند٣ الخاص بمؤتمر المرأة) والذي وجهت فيه هيئة القيادة المكتب التنفيذي بأن يقوم بتقديم كل الخدمات التي تساعد اللجنة المصغرة على أداء مهامها، لم تلتزم الجهات المعنية بما جاء بالقرار وبعد اجتماعات اللجنة المصغرة وعودتها إلى أسمرا وفي أقل من عشرة أيام، وقبل أن تبدأ اللجنة في تنفيذ الاتصالات مع الجهات التي ذكرناها للبدء في متابعة الوعود التي تلقيناها منه. فوجئت اللجنة بقرار من (المالية) التي يديرها (معتز الفحل) كما ذكرنا بإيقاف المحادثات الدولية والمحلية وجميع خدمات الاتصال التي كانت تقدم لنا عبر الأمانة العامة. مما يعني توقف اللجنة المصغرة نهائياً عن مباشرة مهامها، خاصة مع عدم رصد ميزانية لتسيير أعمال اللجنة. وهكذا مزق (ممثل الاتحادي الديمقراطي بالمكتب التنفيذي) قرار هيئة القيادة، فقمنا بإرسال خطاب لنائب رئيس التجمع الوطني، الفريق عبد الرحمن سعيد وهذا نصه:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

اللجنة المصغرة لمؤتمر المرأة

السيد / نائب رئيس التجمع الوطني

لعناية الفريق عبد الرحمن سعيد

بعد التحية

إشارة لقرارات هيئة قيادة التجمع الوطني والخاصة بمؤتمر المرأة في اجتماعكم السابق في يوليو ٢٠٠٤م، ونخص بالإشارة اللجنة المصغرة التي تم تكوينها بواسطة الأمين العام، بناء على توجيه هيئة القيادة بغرض توفير الدعم نوضح الآتي:

١- تكونت هذه اللجنة بواسطة الأمين العام من خمس عضوات برئاسة ثريا التهامي رئيسة اللجنة التحضيرية - ممثلة التجمع النسائي بالداخل.

٢- بتجاوب مقدر من الأمين العام عقدت هذه اللجنة أول اجتماعاتها بنيروبي في

الفترة من ٢١- ٢٧-/٨/ ٢٠٠٤م (مرفق صورة من تقرير اللجنة للسيد الأمين العام) وخلال هذه الاجتماعات التقت اللجنة بعدد من المانحين بغرض توفير الدعم للمؤتمر (موضح بالتقرير المرفق).

٣- تضمنت قرارات هيئة القيادة توجيه المكتب التنفيذي بتقديم كل المساعدات اللازمة لعمل اللجنة التحضيرية (البند رقم ٣)، فبالإشارة لهذا التوجيه نوضح أنه وبعد عودة اللجنة من اجتماعها بنيروبي. وبعد عشرة أيام فقط صدر قرار من أمانة المال بإيقاف الاتصالات الدولية بالإضافة لبعض الخدمات الأخرى التي تتعلق بالطباعة وغيرها وذلك في سبتمبر ٢٠٠٤م.

وعليه ومنذ ذلك التاريخ ١٤/ ٩/ ٢٠٠٤م توقف عمل اللجنة تماما خاصة وأن هذه اللجنة ليس لها ميزانية للعمل أو التحرك أو الاتصال. وتعتمد في عملها على قرار هيئة القيادة وبما يقدمه المكتب التنفيذي من خدمات.

وبناء على ما تم توضيحه وحتى يتسنى للجنة القيام بدورها ولوضع قرار هيئة القيادة موضع التنفيذ نرى الآتي:

أ/ أن يتكفل التجمع الوطني بتوفير كل المعطيات اللازمة لعمل اللجنة من اتصالات وتحرك وطباعة وغيرها.

ب/ تخصيص جهاز كمبيوتر من الأجهزة المتوفرة بالتجمع الوطني لتسهيل الطباعة والاتصال الإلكتروني على الإنترنت بواسطة المرأة نفسها أو من تفوضه اللجنة لكفالة سرية العمل.

ج/ في حالة تعذر توفير هذه الاحتياجات – تحرك، جهاز كمبيوتر، اتصالات وغيرها لأبد من توفير ميزانية لذلك.

ختاما لكم فائق الشكر والتقدير

مقدمه / إحسان عبد العزيز

مقرر اللجنة المصغرة

٢٠/ ٩/ ٢٠٠٤م

صورة لأعضاء هيئة القيادة

لم نتلقَ رداً على هذا الخطاب ولم تتمكن اللجنة من مواصلة أعمالها والبحث عن تمويل حسب المهمة التي كونت لأجلها. وأصبحت اللجنة بعد ذلك لجنة موقوفة عن العمل. وهكذا (ماصت هيئة القيادة قرارها ودفقت مويته)، وحقق الاتحادي الديمقراطي هدفه، (وقبر مؤتمر المرأة قبل أن يرى النور).

وبالرغم من ذلك وبإمكانيات عضوات اللجنة (الذاتية) كنا نجري بعض الاتصالات هنا وهناك لمواصلة التواصل بين النساء، ولكن ولضعف هذه الإمكانيات لم تكن هذه المحاولات بالقدر اللازم الذي يمكننا من مواصلة الجهود مع الجهات الممولة حتى نتمكن كلجنة من تنفيذ الأهداف المناطة بنا، وبقدر هذه المجهودات الذاتية استطعنا عبر اتصالاتنا بالأمين العام ومساعدته أن ننجز بواسطة منظمة (أى.أر.أى) الأمريكية (ولأول مرة) ورشة خاصة بنساء التجمع الوطني، أقيمت الورشة لتدريب القيادات النسوية على ترتيبات الفترة الانتقالية بما فيها الانتخابات، عقدت بالعاصمة الأوغندية (كمبالا) في الفترة من ٢٥- ٣٠/ سبتمبر/ ٢٠٠٥م، كانت الورشة ناجحة بشكل كبير حيث كانت عبارة عن لقاء تفاكري جمع بين النساء من الداخل والخارج، كن على مستوى عالٍ من المسئولية من حيث الالتزام بالمواعيد والمشاركة في فعاليات الورشة، مما دفع بمنسقة الورشة (فكتوريا) وهي كينية الجنسية أن تقول لحسن بندى مدير مقر الأمانة العامة للتجمع الوطني بأسمرا (رحمه الله) والذي كان قد تعاون معنا بقدر كبير لانجاز هذه الورشة برغم قرار المسئول المالي وذلك في إطار المسموح له من الاتصالات كمدير للمقر. قالت له فكتوريا عبر محادثة تلفونية بعد عودتنا من الورشة (ما كنا نظن أن بالتجمع الوطني نساء بهذا المستوى الرائع.. إذن أين كنّ من قبل؟)..

شاركت في تلك الورشة كل من:

الاسم	الفصيل
* إيمان أبوالقاسم سيف الدين	حركة وجيش تحرير السودان (نيروبى)
* نعمات آدم أحمداي	« « « « « (الداخل)
* مريم عيسى أحمد	« « « « « (الداخل)
* مي أحمد الطيب	التحالف الوطني السوداني (الداخل)

* أفراح عبد الرحيم	» » » » (الداخل)
* إيمان مصطفى حمد	الحزب الشيوعي السوداني (الداخل)
* عفاف علي عبد الكريم	الحزب الاتحادي الديمقراطي (الداخل)
* سارة عيسى كباشي	» » » » (القاهرة)
* سمهار هاشم أبو رنات	الحركة الوطنية الثورية (القاهرة)
* رقية درمان كافي	الحزب القومي السوداني المتحد (الداخل)
* سميرة إدريس إبراهيم	مؤتمر البجا (أسمرا)
* حد الريد الماحى	النقابات (الداخل)

* ومن اللجنة المصغرة لمؤتمر المرأة :

* ثريا التهامي	رئيسة اللجنة
* إحسان عبد العزيز	مقرر اللجة المصغرة
*أمل قرني	عضو اللجنة للتمويل

وبعد تلك الورشة سعت اللجنة المصغرة مع منظمة (آي.آر.آي) لعقد لقاءات لعضوات اللجنة المصغرة مع المجموعات النسوية بالخرطوم بغرض التفاكر في كيفية عقد مؤتمر بديل (لمؤتمر التجمع الوطني للمرأة)، وذلك بزيارة عضوات اللجنة المصغرة المقيمات بالخارج للخرطوم (أمل قرني وشخصي) بالإضافة للمقيمات بالداخل(ثريا التهامي وجيما كومبا). حيث أصبحت جيما في ذلك الوقت عضو بالبرلمان السوداني (المجلس الوطني)، التقت اللجنة خلال أسبوع بالتجمع النسائي، الاتحاد النسائي، المجلس العام للنقابات بالداخل، المرأة بالحركة الشعبية لتحرير السودان، اتحاد طلاب جامعة الخرطوم وغيرهم من الجهات المهتمة بقضية المرأة. ناقشت الاجتماعات أهمية مشاركة المرأة في الفترة الانتقالية، وإقامة دورات تدريبية تساعد على ذلك، كما أمنت اللجنة على رغبة التجمع النسائي والاتحاد النسائي في إقامة المؤتمر بالداخل على أن تدفع هذه التنظيمات في هذا الاتجاه مع قيادات التجمع الوطني

من الفصائل التي تقف مع قضية المرأة والمساعدة في البحث عن تمويل لإقامة مؤتمر بديل يعمل على توحيد الحركة النسائية.

كانت هذه جهود النساء عبر مسيرة نضال (التجمع الوطني الديمقراطي) لم يستسلمن ولم يستكن للإقصاء والعزل، فقمن بدورهن الوطني (وإن كان منقوصاً)، بذلن كل ما في الجهد لتمثل المرأة داخل مواقع صنع القرار ليكون دورها أكبر، حالت سيطرة القوى التقليدية على التجمع الوطني من أن يتحقق ذلك، لم تكتفِ النساء (بأجر الاجتهاد) بل فرضن وجودهن، واخترقن دهاليزه، وسجلن حضوراً في كل فعالياته، ودعمن مسيرته النضالية لأجل (الوطن) حتى وصل إلى مرحلة الاتفاقيات مع النظام. فكانت المرأة تدرك بأن دورها في (السلام) يجب أن يكون الأكبر، على أن تمثل في وفود المفاوضات، ونلخص مساعيها في ذلك عبر الفصل القادم (المرأة في مفاوضات السلام).

■ الفصل العاشر

المرأة في مفاوضات السلام

واستمرت مشاركة المرأة وعود وعبارات على الورق حتى الرمق الأخير للتجمع الوطني الديمقراطي فبعد إقرار مبدأ التفاوض مع النظام للوصول لاتفاق نهائي وتكوين (اللجنة السياسية للمفاوضات) برئاسة عبد الرحمن سعيد في ٢٠٠٤م أقيم أول اجتماع (للجنة المصغرة لمؤتمر المرأة) بنيروبى في سبتمبر/ ٢٠٠٤م كما ذكرنا في (الفصل السابق) فكانت المشاركة في المفاوضات من أهم توصيات ذلك الاجتماع، حيث لا يستقيم السلام إن لم تشارك النساء في صنعه .. (قرارات وتوصيات اجتماع اللجنة المصغرة بنيروبى أغسطس/ ٢٠٠٤م- البند «١٠») والذي ينص على:

(أوصى الاجتماع بضرورة تمثيل المرأة في مفاوضات السلام للتجمع الوطني دون أن يرتبط ذلك بانعقاد مؤتمر المرأة). وتنفيذاً لهذه التوصية كتبت مقرر اللجنه المصغرة خطاب للفريق عبد الرحمن سعيد رئيس اللجنة السياسية للمفاوضات، جاء فيه:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي
اللجنة المصغرة لمؤتمر المرأة
١٧ سبتمبر ٢٠٠٤م

السيد / رئيس اللجنة السياسية للمفاوضات

لعناية/ الفريق عبد الرحمن سعيد

بعد التحية

إشارة لاجتماع اللجنة المصغرة لمؤتمر المرأة بنيروبي أغسطس ٢٠٠٤م وإشارة لتوصيات ذلك الاجتماع، نخص بالإشارة التوصية التي عنيت بضرورة تمثيل المرأة في المفاوضات دون أن يرتبط ذلك بانعقاد مؤتمر المرأة، وعليه نرجو اعتماد ذلك ومناقشته، ولتحقيق هذا الهدف نرجو أن تتم اتصالاتكم عبر رئيسة اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة ثريا التهامي (بالداخل) أو مقرر اللجنة المصغرة إحسان عبد العزيز (بأسمرا) حتى يتسنى تناول ذلك مع بقية النساء واختيار الممثلات في وفود التفاوض .

ولكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز

مقرر اللجنة المصغرة

عناوين الاتصال:

١. ثريا التهامي: التجمع النسائي الوطني الديمقراطي – الخرطوم- بواسطة سكرتارية التجمع الوطني الديمقراطي بالداخل.

٢. إحسان عبد العزيز: مقرر أمانة التجمع الوطني الديمقراطي – أسمرا

صورة إلى :-

*الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي

*رئيسة اللجنة التحضيرية واللجنة المصغرة لمؤتمر المرأة _ لعناية ثريا التهامي

لم نتلقَ رداً على ذلك الخطاب ولم تشارك النساء في وفد المفاوضات والذي تحدثنا عنه في الباب الأول وأوضحنا أن نسبة تمثيل الاتحاديين في الوفد تجاوزت ٦٣٪ حسب تقرير صلاح باراكوين المشار إليه في الباب الأول صفحة (٢٠)، كما تحدثنا عما قادت إليه سياسة ذلك الوفد من انسحاب لكل من فصيلي مؤتمر البجا والأسود الحرة من المفاوضات ثم من التجمع الوطني الديمقراطي.

عقد التجمع الوطني اجتماعاً بأسمرا في فبراير/ ٢٠٠٥م.. بعد توقيع الاتفاقية بالحروف الأولى في ١٦/ يناير/ ٢٠٠٥م، قمنا بمقابلة الفريق عبد الرحمن سعيد رئيس الوفد المفاوض ود.الشفيع خضر عضو الوفد، تحدثت إليهما كلاً على حدة ولكن شهادتهما كانت متشابهة وتلخصت في[1]:

(لم يكن الوفد الحكومي راغباً في تحديد نسب لمشاركة المرأة وقالوا من تجربتهم مع النساء أعطوا من قبل للمرأة ٢٥٪ لم تستطيع ملئها، أما بالنسبة لمشاركة المرأة في وفد التجمع الوطني المفاوض.. لم نستطع أن نحسم هذا الأمر خاصة وأن المفاوضات في طريقها للتوقيع النهائي، وأضاف دكتور الشفيع خضر لإفادته قائلاً: وفد الداخل كانت به امرأة واحدة اسمها سميرة حاولت جاهدة في أن تخرج بشئ واضح للمرأة هذا بجانب محاولاتنا، فكان النص كما ترين). وبعد عوتنا إلى السودان علمت أن المرأة التي تحدث عنها د.الشفيع خضر هي الاستاذة سميرة مهدي، امرأة مشهود لها بانحيازها الكامل لقضية المرأة برغم مواقف حزبها التي ظلت مواقف عدائية لمشاركة النساء طوال مدة قيادته بالتجمع الوطني، وعندما وصلت في توثيقي لهذا الباب رأيت من المهم[2] الاستشهاد بها فكانت إفادتها كالآتي:

(ذهبت إلى المفاوضات بترشيح من الحزب ضمن وفده وليست ضمن وفد التجمع الوطني، اتصل بي علي السيد وأخطرني بذلك، شاركت في المفاوضات وحاولت أن أجعل من قضية مشاركة المرأة حضوراً في كل الجلسات. ولكنني لم أجد الدعم المطلوب من طرفي الاتفاق، لذا خرج النص الخاص بذلك متواضعاً وغير ملزم، الوفد الحكومي كان برئاسة نافع على نافع، بينما وفد التجمع الوطني كان برئاسة الفريق عبد الرحمن سعيد، حاولت جاهدة أن أكون متواجدة في جميع جلسات التفاوض حتى لا

(١)توثيق شخصى – ٦/ ٢/ ٢٠٠٥م.

(٢)إفادة شفهية– سميرة مهدى – أبريل ٢٠١٢م.

أضيع أي فرصة يمكن أن تتيح لي الدفع بقضية المرأة، هناك بعض قضايا التفاوض كانت تحتاج لتقريب وجهات النظر فكانوا يعملوا على تخفيض عدد المفاوضين من الطرفين الحكومي والتجمع بحيث يمثل كل منهما بعدد ٢١ شخص فقط فكنت دائماً ضمن العدد المفاوض، كما كانت توجد قضايا خلافية اقترح نافع على نافع أن يخفض العدد في القضايا الخلافية إلى ٧ أشخاص من كل وفد، وعندما اختير السبعة الذين يمثلون التجمع الوطني لم أكن من بينهم بالرغم من أنني كنت المرأة الوحيدة بالوفد، أصررت على حضور المداولات، احتج نافع على زيادة عدد الممثلين للوفود ولكن وأمام إصراري لم يكن لهم بد من مشاركتي خاصة وأن وفد التجمع لم يقدم على استبدال واحد من السبعة لأحل محله، فأصبح وفد التجمع ممثلاً بثمانية والوفد الحكومي بسبعة، وهكذا كنت ضمن وفد التفاوض الذي شارك في التوقيع بالحروف الأولية للاتفاقية، وهي ذات النصوص التي خرجت بها اتفاقية القاهرة بعد التوقيع النهائي دون تغيير يذكر).

كان ذلك وضع النساء في المفاوضات، ولكن لم نستسلم.. وقبل نهاية الاجتماعات قمنا بتسليم خطاب آخر للفريق عبد الرحمن نصّ على الآتي:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

اللجنة المصغرة لمؤتمر المرأة

السيد / رئيس اللجنة السياسية للمفاوضات

لعناية/ الفريق عبد الرحمن سعيد

بعد التحية

إشارة لخطابنا لكم بتاريخ ١٧/ ٩/ ٢٠٠٤م والخاص بضرورة تمثيل المرأة في وفود مفاوضات التجمع الوطني مع الحكومة لأجل الوصول لحل سلمي، وفي كل منابر التفاوض المتاحة دون أن يرتبط ذلك بانعقاد مؤتمر المرأة (مرفق صورة من الخطاب) وبما أنه لم يصلنا رد منكم سلباً أو إيجاباً فإننا نكرر الإشارة للتوصية الصادرة عن

اجتماعات اللجنة المصغرة بنيروبى/ أغسطس/ ٢٠٠٤م والتي تهدف إلى تمثيل النساء في وفود المفاوضات.. نأمل في الرد العملي على ذلك ولكم الشكر.

إحسان عبد العزيز

مقرر اللجنة المصغرة

٧/ ٢/ ٢٠٠٥م

صورة: أعضاء هيئة القيادة

وفي نهاية اجتماعات هيئة القيادة صدرت القرارات والتوصيات في ثمانية بنود أساسية كان للمرأة نصيبها في البند (سابعاً) والذي نص على الآتي:

(أوصت هيئة القيادة ان تراعي اللجنة السياسية المشرفة على التفاوض تمثيل المرأة بما يحقق لها المشاركة الفاعلة في جولة المفاوضات القادمة مع الحكومة).

كما تحدثت القرارات عن الملاحظات الإيجابية حسب ما رأته هيئة القيادة في اتفاقية القاهرة (١٦/ ١/ ٢٠٠٥م) وسمتها (بالملاحظات الجوهرية) وأوردتها في الفقرة (أولاً) من البند(ثانياً) فكانت من بين تلك الملاحظات هذه الفقرة التي رأى التجمع الوطني أنها جملة إيجابية بينما رأى التجمع النسوي عكس ذلك وأصدر بشأنها مذكرة فيما بعد، نصت الفقرة الخاصة بمشاركة النساء باتفاق القاهرة على الآتي:

(إشراك المرأة السودانية في مواقع صنع القرار على كافة المستويات)

فكانت هذه الفقرات هى كل ما استطاعت أن تخرج به اللجنة السياسية للمفاوضات وهيئة القيادة حول مشاركة النساء.. ولم تضف لما جاء في اتفاقية القاهرة شيئاً.

وكما ذكرنا كان للتجمع النسوي رأي مخالف لرأي التجمع الوطني فيما ورد بقرارات اجتماع هيئة القيادة الخاص بمشاركة المرأة بعد السلام في البند(ثانياً) الفقرة (أولاً) تحت عنوان (ملاحظات جوهرية) وضعت على أنها ضمن ملاحظات التجمع الوطني حول إيجابيات الاتفاقية. بينما أفرد الفقرة (ثانياً) من نفس البند (ثانياً) لسلبيات الاتفاقية تحت عنوان (نواقص وسلبيات)، ووفقاً لرأيه هذا ولاختلاف التجمع النسوي معه في الرأي كتبنا مذكرة لرئيس اللجنة السياسية للمفاوضات ولأعضاء هيئة القيادة..

وهذا نصها:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

مذكرة

السيد / رئيس وأعضاء اللجنة السياسية للتفاوض _ التجمع الوطني الديمقراطي

بعد التحية

أولا نؤكد لكم تقديرنا الكامل لاعتمادكم مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار على كافة المستويات في اتفاقكم مع حكومة السودان، ولكن لنا ملاحظاتنا في صياغة ذلك ونوضحها في الآتي:

١- المشاركة تمت صياغتها بشكل مفتوح وغير محدد مما يجعلها غير ملزمة وعرضه للرمزية والشكلية والتمثيل غير المؤثر في صنع القرار.

٢- الصياغة تبين عدم وجود آلية محددة لهذه المشاركة متفق عليها من قبل فصائل التجمع الوطني تمكنه من التسلح بها، لتحقيق مكاسب حقيقية في اتجاه مناصرة المرأة في تفاوضه مع نظام انتهك حقوق المرأة وعمل على اضطهادها وقمعها وإذلالها. كما لم يحدث في كل العهود السابقة مستخدماً في ذلك العديد من القوانين التي عمل على سنها لتنفيذ ذلك.

.ونتيجة لهذه الملاحظات نتقدم بالمقترح الآتي:

١- أن يتم الاتفاق من خلال اجتماع هيئة القيادة القادم الذي يسبق جولة التفاوض المقبلة على نسبة مئوية تحدد مشاركة المرأة وتقرها جميع الفصائل، على أن لا تقل هذه النسبة عن ٣٠٪ في كل الأجهزة التشريعية والتنفيذية، وأن يكفل لها حق التنافس في نسبة ال ٧٠٪ المتبقية.

٢- أن تدرج النسبة التي يتم الاتفاق عليها ضمن التصحيحات التي وردت في اجتماع هيئة القيادة السابق (فبراير ٢٠٠٥م) والتي أشير إليها في قراراتكم (بالنواقص

والسلبيات التي شابت بنود الاتفاق). وعبر عنها بأنها بنود اتفاق جاءت بصياغة عامة وغير محددة وتحتاج إلى تفصيل وتحديد قاطع.

ختاماً نرجو إدراج هذه القضية المهمة ضمن أجندة اجتماعكم القادم.

ولكم منا فائق الشكر والتقدير

صورة – رئيس وأعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

السيد – الأمين العام للتجمع الوطني

المكتب التنفيذي

١٥/ ٣/ ٢٠٠٥م

رفعت هذه المذكرة مدعمة بتوقيعات (المتضامنين) مع التجمع النسوي الذين تجاوز عددهم الثلاثمائة شخص من قيادات ومقاتلي القوات المختلفة لفصائل التجمع الوطني. بالإضافة لتوقيعات (قوات حركة العدل والمساواة) وكان أبرز الموقعين على المذكرة هم:

* الحركة الشعبية لتحرير السودان: ياسر جعفر إبراهيم، صديق بابكر، فايز الشيخ السليك، عباس العوض و عبد الملك عبد الباقي.

* مؤتمر البجا: موسى محمد أحمد، عبد الله محمد أحمد كنة، علي الصافي عثمان، إدريس نور محمد علي، عثمان أحمد عقيد، صلاح باركويت وموسى عثمان.

* الأسود الحرة: براك عبد الله مبروك.

*الحزب الشيوعي السوداني: إسماعيل سليمان.

* التحالف الوطني: تيسير محمد أحمد، هشام عبيد يوسف و عبد الباري العجيل.

* المؤتمر الشعبي: تاج الدين بانقا.

* حركة العدل والمساواة: الشهيد د. خليل إبراهيم، الشهيد جمالي حسن جلال الدين وعبد العزيز نور عشر.

* حركة تحرير السودان: عبد الواحد النور، عبد العزيز سام.

*حسن بندى من إدارة التجمع الوطني وعلى عسكوري من كيان المناصير.

قمنا بإرسال صورة من هذه المذكرة إلى التجمع النسائي بالداخل لكسب تأييده وتضامنه مع المذكرة. وأرفقنا مع المذكرة خطاباً حول القرار الخاص بتمثيل النساء في وفود التفاوض، كنا نهدف إلى توحيد الصفوف وممارسة المزيد من الضغط على التجمع الوطني للالتزام بما اتخذه من قرارات ولكن لم نتلقَ رداً من التجمع النسائي.

ومضت المفاوضات دون تمثيل النساء في وفود التفاوض وتمّ التوقيع النهائي على اتفاقية القاهرة وبقي البند الخاص بالمرأة كما هو، حيث ورد في الاتفاقية البند(١) (مبادئ عامة) – الفقرة١-٤ الآتي: (يؤمن الطرفان على أن المرأة السودانية تلعب دوراً أساسياً في تحقيق السلام والديمقراطية والتنمية في البلاد، ويؤكدان على إشراكها في مواقع اتخاذ القرار على كافة المستويات).

وهكذا خرجت اتفاقية القاهرة والتي بموجبها شارك التجمع الوطني مشاركة اسمية في السلطة التشريعية وشارك الحزب الاتحادي الديمقراطي في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وغابت المرأة عن « كافة المستويات»، و بقي القرار كغيره من القرارات القديمة الخاصة بها والتي ظلّ يتخذها التجمع الوطني منذ مؤتمر القضايا المصيرية ١٩٩٥م، قرارات على الورق دون أن ترقى إلى مستوى الجدية من قبل متخذيها.

الباب الرابع

النقابات.. فارس خارج الحلبة

مقدمة:

قد يتساءل القارئ عن علاقة قضية المرأة موضوع الكتاب بالنقابات عنوان هذا الباب، ولكن الإجابة على ذلك بسيطة، وضع النقابات داخل أروقة التجمع الوطني كان مشابهاً لغياب المرأة عن تلك الأروقة، الفرق أن النقابات كانت ممثلة بهياكل التجمع الوطني حسب مقررات أسمرا للقضايا المصيرية ١٩٩٥م، حيث يتكون التجمع الوطني الديمقراطي من ثلاثة أضلاع تمثل الأحزاب السياسية الضلع الأول ثم قوات الفصائل والقوات المشتركة للعمل العسكرى الضلع الثاني أما الضلع الثالث هو النقابات.

وبهذه التركيبة تقع النقابات في وضع متكافئ مع الأحزاب السياسية (مجتمعة)، ولكن ظل هذا الوضع أيضاً ضمن الأشياء التي وضعت على الورق فقط، إذ كانت النقابات طوال فترة التجمع الوطني بالخارج وحتى عودته إلى الداخل بعد توقيع اتفاقية القاهرة (فارس خارج الحلبة)، في تقديري يرجع ذلك للعداء القديم بين الأحزاب التقليدية والحركة النقابية، فقد اتسمت الحكومات الوطنية بعدائها للعمل النقابي وحاربته بطرق مختلفة لم تقل قمعاً عما كانت تقوم به الحكومات العسكرية في تلك الحقبة، ومن أهم الأحداث التي ظلت في ذاكرة النقابيين (أحداث مشروع جودة الزراعي)، والتي ارتبطت بذكرى الاستقلال المجيد حيث وقعت بعده بشهرين أي في مارس ١٩٥٦م امتداداً للاحتجاجات التي قادتها الاتحادات النقابية والقوى الديمقراطية تعبيراً عن خيبة أملهم في الحكومة الوطنية منذ ١٩٥٤م ورفعت عبر هذه الفترة العديد من المذكرات وأصدرت العديد من البيانات التي تناولت قضايا العاملين وأوضاعهم في المصالح الحكومية والأعمال الحرة والشركات، كما تناولت قضية تشريد العاملين، وتوالت الإضرابات وتوزيع المنشورات حتى فترة ما بعد الاستقلال حيث كان الاتحاديين على رأس الحكومة الوطنية والتي تعاملت مع هذه الاحتجاجات بصورة وحشية حيث قامت السلطات باعتقال (٢٨١) من مزارعي (مشروع جودة) ووضعوا في إحدى الحجرات بمباني[1] الجيش في كوستي فاستشهدا (١٩٠) مزارعاً بالاختناق.

وكذلك لم يقل حزب الأمة عداءاً للنقابات عن مثيله الاتحادي ومن مواقفه الشهيرة رفض رئيس الوزراء السيد الصادق المهدي لتلك المذكرة التاريخية التي تقدم بها

(١)السودان - المأزق التاريخى - أبو القاسم حاج حمد- صفحة (٨٧).

التجمع النقابي. والذي كان يضم (٤٤ نقابة) بتاريخ ١٧/ ٨/ ١٩٨٧م في خطوة إيجابية لأداء دوره الوطني في تلك الفترة التي ارتبك فيها الأداء الحكومي وتعقدت أزمات البلاد، تضمنت المذكرة أحد عشر مطلباً أساسياً وعلى[1] رأسها: (المطالبة بوقف الحرب في جنوب البلاد، الشروع في تنفيذ اتفاقية كوكادام، إلغاء قوانين سبتمبر وقانون النقابات المايوى، وقانون الطوارئ بالإضافة لتمثيل القوى الحديثة في البرلمان).

رفضت المذكرة من قبل رئيس الوزراء دون مبررات وتعقدت الأزمات إلى أن تداعت الإنقاذ واستلمت السلطة على طبق من ذهب.

ظلت المواقف العدائية للحركة النقابية من قبل الأحزاب التقليدية هي الطابع الذي يميز العلاقة بينهما، ولكن وبالرغم من ممارسات الحكومات الوطنية والعسكرية على حد سواء ضد النقابات إلا أنها استطاعت منذ تأسيسها عام ١٩٤٩م أن تلعب دوراً بارزاً في الحركة الوطنية السودانية عبر مراحل النضال المختلفة مروراً بمقاومتها للمستعمر وحتى تحقيق الاستقلال وما بعد الاستقلال، فكان لها دور بارز في انتفاضتي أكتوبر/ ١٩٦٤م ثم مارس _ أبريل ١٩٨٦م و بهذا التاريخ النضالي استطاعت أن تفرض وجودها داخل التجمع الوطني الديمقراطي والذي لعبت دوراً أساسياً في تكوينه، فقبل أن يعلن العسكريون انحيازهم لثورة الشعب في ابريل/ ٨٦م بادرت القوى السياسية والنقابية بطرح «ميثاق تجمع القوى الوطنية» والذي أفضى بعد انقلاب الإنقاذ في يونيو/ ١٩٨٩م إلى تكوين التجمع الوطني الديمقراطى.

كل هذه النضالات جعلت من الحركة النقابية رقماً لا يمكن تجاوزه في أي عمل وطني يسعى لإحداث تغيير في السودان، وهكذا وبهذا الإرث النضالي استطاعت أن تحقق النقابات ذلك الوضع داخل مثلث التجمع الوطني، ولكن يبدو أن الأحزاب التقليدية قبلت ذلك على مضض خاصة الحزب الاتحادي الديمقراطي. وهذا ما سيتضح من هذا الباب الذي اخترنا له هذا العنوان تعبيراً عما واجهته النقابات طوال مرحلة النضال بالخارج من تهميش.

المواقف السلبية للأحزاب التقليدية من النقابات عبر مراحل النضال المختلفة ترجع في الغالب إلى نظرة هذه الأحزاب للنقابات على أنها تنظيمات مطلبية تتوجس من

---

(١)نفس المصدر السابق – صفحة (١٩٧).

تحركاتها متى ما وصلت هذه الأحزاب إلى السلطة، هذا بالإضافة للدور التاريخي الذي لعبته قيادات الحزب الشيوعي السوداني في الحركة النقابية ومواقف هذه الأحزاب من الحزب الشيوعي عبر الحكومات الوطنية، كل هذه التراكمات جعلت للنقابات وضعاً هامشياً داخل منظومة التجمع الوطني الديمقراطي، لعب الحزب الاتحادي فيه دوراً أساسياً ويطرق مختلفة بدأت بالطريقة التي تمكن بها من وضع يده على النقابات. خاصة في ظروف خروج حزب الأمة من التجمع الوطني، حيث كان وجوده يعمل على خلق نوع من التوازن داخل تلك المؤسسة في إطار المنافسة التي ظلت تتطبع بها العلاقة بين الحزبين الكبيرين ووضع كل منهما حساب للآخر. هذه المنافسة التي عبر عنها منصور خالد في كتابه قائلاً[1]:

(ما إن تولى الصادق المهدي رئاسة الوزراء بعد سقوط نميري حتى سارع الحزب الاتحادي بترشيح أحمد الميرغني لرئاسة الدولة وذلك عرض من أعراض الداء القديم: التنافس بين البيتين على الموقع الأعلى، فطالما أصبح ابن المهدي رئيساً للحكومة، فلابد لابن الميرغني أن يحتل الموقع الأكثر علواً، وكأن الزمان قد عاد بالسودان إلى عهد (هدلستون باشا) في المجلس الاستشاري، حيث كان يجلس الميرغني دوماً على يمينه ويجلس المهدي على يساره).

ففي مؤتمر مصوع سبتمبر ٢٠٠٠م اتفق النقابيون المشاركون في المؤتمر على اختيار هاشم محمد أحمد المحسوب على الحزب الشيوعي لتمثيلهم بهيئة القيادة والراحل محمد حاج الأمين المحسوب على الحزب الاتحادي الديمقراطي لتمثيلهم بالمكتب التنفيذي، وبالرغم من أن التمثيل لا يخلو من الموازنات السياسية والحزبية إلا أنه تم بالتراضي الذي اتخذه التجمع الوطني نهجاً لقراراته، وفي العام ٢٠٠١م عندما توفي المرحوم محمد حاج الأمين والذي كان يقيم بالقاهرة قام النقابي عبد الوهاب عبد الغني عضو الحزب الاتحادي الديمقراطي باستلام المكتب الخاص بالفقيد منصباً نفسه خلفاً للراحل دون الرجوع إلى المجلس العام للنقابات، تمّ ذلك بالتنسيق مع الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي اعتبر المقعد حكرا عليه. ومر الحدث دون احتجاج علني من النقابيين، وظل الاعتراض يدور سراً من قبل أعضاء المجلس العام للنقابات بالخارج، وكما ذكرنا أن الموضوع ما كان يخلو من المجاملات والموازنات

(١)أهوال الحرب وطموحات السلام - منصور خالد- صفحة (٩٦٤).

السياسية. وبهذه الطريقة دخل عبد الوهاب عبد الغني المكتب التنفيذي ممثلاً للنقابات. ولكن طوال فترته ظلّ منحازاً لسياسة الحزب الاتحادي الديمقراطي التي عملت على تكسير النقابات داخل التجمع الوطني وتحجيم دورها في المشاركة وذلك ما ستثبته بالوثائق والمستندات، كان تهميش النقابات واضحاً وملموساً بأروقة التجمع الوطني وفعالياته، وانحصر دور النقابات فيما يقوم به هاشم محمد أحمد حسب ما يتيحه منصبه كعضو بهيئة القيادة، هذا بالإضافة للدور الذي كان يلعبه «المجلس العام للنقابات بالخارج مكتب لندن» وعلى رأسهم حافظ إبراهيم، أما مكتب القاهرة بعد أن استولى عليه عبد الوهاب عبد الغني أصبح ضعيفا ولا علاقة له بأي عمل ذي صلة بالنقابات. أما عن النقابات بأسمرا فحدث ولا حرج، فبالرغم من أن مركز ثقل التجمع الوطني كان موجودا بأسمرا ممثلا في مكاتب الأمانة العامة بالإضافة لمكتب الرئيس، وكذلك رئاسة الأحزاب السياسية الممثلة بالتجمع الوطني إلاّ أن النقابات لم يكن لها ممثل بأسمرا حتى عام ١٩٩٩م حيث أوكلت مهام تمثيل المجلس العام للنقابات بدولة اريتريا إلى« الكاتبة نفسها» وفق مكاتبات تمت بين مكتب لندن والمكتب التنفيذي للتجمع الوطني، إذ صدر خطاب من المجلس العام للنقابات بلندن سلم بواسطة هاشم محمد أحمد للمرحوم دكتور عمر نور الدائم، استكمل ذلك بتفويض شامل لتمثيل النقابات في أي محفل يتطلب التمثيل بما فيها التجمع النسوي وفق اتفاق تم بين المجلس العام للنقابات بالداخل والخارج المبين في الخطاب أدناه.

(صورة طبق الأصل)

لمن يهمهم الأمر

بهذا نشهد أن السيدة النقابية / إحسان عبد العزيز السيد هي عضو في المؤتمر العام لنقابة المهندسين الزراعيين الخرطوم، وأمين عام الهيئة النقابية للولاية الشمالية وفرعية الدامر (النقابات الشرعية).

ونشهد بأنها وبحكم وضعها كعضو في اتحاد المهنيين والفنيين الذي يضم في عضويته الزراعيين والمهندسين الزراعيين، ويمثلهم في المكتب التنفيذي للاتحاد نقيب الزراعيين المتواجد الآن بالخارج كعضو عامل الآن في المكتب التنفيذي للمجلس العام للنقابات، فهي بهذا الوضع مخول لها تمثيل اتحاد المهندسين والفنيين في أي محفل أو موقع نقابي يتطلب تمثيل النقابيين.

وهذا للعلم والاعتماد

توقيع :

١/ هاشم محمد أحمد

*عضو سكرتارية اتحاد عام المهنيين والفنيين.

*عضو اللجنة المركزية للمجلس العام للاتحادات والنقابات بالخارج (لندن).

*ممثل المجلس في هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي.

٢/ د.محمد سليمان محمد

* عضو المكتب التنفيذي للاتحاد.

*مساعد الأمين العام بالمجلس العام للاتحادات والنقابات بالداخل.

*عضو سكرتارية الداخل بهيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي.

تم تحرير هذا الخطاب بأسمر – اجتماعات هيئة القيادة سبتمبر ١٩٩٩م.

يبدو أن تكليف (امرأة) لتمثيل النقابات لم يرض الحزب الاتحادي الديمقراطى(فزاد الطين بلة) إذ جاء مخالفاً لسياساته التي تعود فيها توجيه دفة العمل التنظيمي داخل التجمع الوطني وجعله ذكورياً بلا جدال، فانعكس ذلك على مواقفه بالرغم التزامه الصمت.. ولكنه اتخذ سياسة (الضرب من تحت الحزام) فكان للنقابات شئ من نصيب النساء، إذ عمل الحزب على عزل النقابات بأسمرا عن كل نشاطات التجمع الوطني وفعالياته، وحرمان النقابيين من ورش العمل التي كان يقيمها التجمع الوطني للإعداد للفترة الانتقالية بعد توجهه نحو الحل السلمي في الفترة التي تلت اتفاق مشاكوس الإطاري بين الحركة الشعبية للتحرير السودان ونظام الخرطوم في (إبريل ٢٠٠٢م) مما دفع بهاشم محمد أحمد إلى رفع خطاب (شديد اللهجة) إلى الأمين العام للتجمع الوطني احتجاجاً على تهميش النقابات وتأكيداً للإخطار السابق الخاص بتمثيل النقابات بدولة اريتريا، وهذا نص الخطاب:

(صورة طبق الأصل)

المجلس العام للاتحادات النقابية السودانية بالخارج

السيد / الأمين العام

السادة/ أعضاء المكتب التنفيذي

للتجمع الوطني الديمقراطي بأسمرا

تحية من عند الله مباركة طيبة.. وكل عام جميعكم بخير .. وبعد

الموضوع: أنشطة فعاليات التجمع الوطني الديمقراطي بدولة إريتريا

نرجو أن نشير إلى أنه نما إلى علمنا أن النقابات تسجل غياباً في اللقاءات التي تتم مع مناديب الفعاليات بدولة إريتريا بواسطة المكتب التنفيذي.

لقد سبق وفوضنا مندوبة النقابات لحضور مثل هذه الاجتماعات والمشاركة في أي لجان محلية أو لقاءات موسعة يدعو لها مكتبكم الموقر، وهذا ليس له صلة أو أثر على حضور أو غياب ممثلنا في هيئة القيادة أو المكتب التنفيذي عن أسمرا فهذا إضافة وليس حذفاً.

وعليه لتجنب المزيد من التهميش للنقابات، أو غياب مناديبها فنحن هنا نجدد لكم قرارنا بأن السيدة النقابية «إحسان عبد العزيز» هي ممثلة النقابات في دولة إريتريا فيما يخص الأنشطة الخاصة بالتجمع الوطني الديمقراطي، فنرجو اعتمادها ودعوتها رسمياً كما لها أن تفوض من ينوب عنها – في حالة أي طارئ أو ظروف خاصة بها تحول دون حضورها من المهنيين أو العمال والموظفين أو المعلمين.... إلخ التابعين للمجلس العام، وهذا للعلم والعمل به حتى إخطار آخر.

كما نرجو في هذه السانحة أن نتوجه بكلمة عتاب أخوية للمسئولين بالمكتب التنفيذي عن حرمان مناديب النقابات من خارج إريتريا من الدورات التدريبية وورش العمل التي تمت في نيروبي و أسمرا (الاقتصادية والقانونية وترتيبات الفترة الانتقالية) كجزء من برنامج التأهيل، وآخرها بالطبع ورشة عمل الدبلوماسيين والتي رشحنا لها شخصيات مهمة في مجال العمل الدبلوماسي كانت ستشكل إضافة كبيرة للورشة، قام المرشحون بتعطيل أعمالهم للتفرغ لها رغم صعوبة التخلف عن العمل في بلدانهم القادمين منها، ورغم ذلك لم تصل لهؤلاء الدبلوماسيين أي إخطارات بوقت كاف

إمكانية حضورهم لأسمرا، ولم ترسل لهم حتى كلمة أعتذار تخفف عنهم مرارة الخذلان وتخفف عنا معاناة الاتصالات التي أجريناها ومحاولة تخطي العقبات للحاق بالورشة.

كل ما نرجوه أن نستفيد جميعاً من هذه التجربة في عملنا مستقبلاً .

وأخيراً تفضلوا بقبول وافر الشكر

مهندس / هاشم محمد أحمد

عضو هيئة القيادة العليا للتجمع

ع / سكرتارية المجلس العام للاتحادات النقابية بالخراج (لندن)

٢٥/ ٢/ ٢٠٠٣م

* صورة/ السيد عبد الوهاب عبد الغني

مساعد الأمين العام بالمكتب التنفيذي عن المجلس العام

* صورة/ السيد محجوب سيد أحمد

عضو المجلس العام وممثل الاتحاد العام لعمال السودان بالخارج

*صورة/ الأستاذة إحسان عبد العزيز ممثل النقابات بدولة اريتريا

ولكن يبدو أن كل تلك المكاتبات لم تكن كافية فاستمر تهميش النقابات، واستمر عزلها عن معظم الفعاليات أن لم يكن جميعها، هذا بالإضافة لعدم تمثيلها في مواقع تعتبر عصب العمل المعارض في تلك الفترة مثل العمل الإعلامي الممثل في (إذاعة صوت السودان .. صوت التجمع الوطني الديمقراطي) والتي كان ممثلاً فيها جميع الفصائل باستثناء النقابات، وكذلك التعيين الوظيفي للعمل الإداري والتنظيمي والذي كان متفقاً على أن يكون التمثيل فيه متساوياً بين الفصائل حسب أدبيات التجمع الوطني الموصى عليها والمعمول بها، فكان التمثيل في هذه المواقع يذهب معظمه للحزب الاتحادي الديمقراطي، مع العلم أن كل هذه التكليفات (مدفوعة الأجر) وبمرتبات ثابتة، كما أن

ممثل النقابات بدولة إريتريا كان الشخص الوحيد الذي لم يتقاض مرتباً أو حافزاً أو غيرها من المسميات التي تتعلق بالمال، لا من التجمع الوطني ولا من مخصصات النقابات الشهرية كما تفعل بقية الفصائل لممثليها بدولة إريتريا، باستثناء تبرعات لدعم التجمع النسوي قدمت لنا مرتين من هاشم محمد أحمد بصفته الشخصية، وتكون الصدف أن ممثل النقابات هو نفس الشخص الذي يمثل التجمع النسوي بمكتب المرأة بالتجمع الوطني، (الكاتبة نفسها) كما ذكرنا، حيث كنت أدير باسم التجمع النسوي مكتب المرأة بالتجمع الوطني، لم يتكفل التجمع الوطني حتى بمجرد ترحيلي بعلم كل من له علاقة بالتجمع الوطني من قريب أو من بعيد، وذلك يجب أن يذكر للتاريخ، وهكذا كان الموقف من (المرأة والنقابات) على حدٍ سواء، حتى طفح الكيل بالقيادات النقابية التي تقيم بأسمرا والأراضي المحررة شرق السودان (قيادة الميدان)، فعملوا على رفع مذكرة في أكتوبر من العام(٢٠٠٣م) للمجلس العام للنقابات بالداخل والخارج بصورة للأمين العام للتجمع الوطني تدل على رفضهم لهذه الأوضاع موقعة بأسماء أربعة من النقابيين. وهذا نصها:

(صورة طبق الأصل)

التاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٠٣م

الإخوة : المجلس العام للنقابات بالداخل والخارج

تحية نضالية وبعد،

تعلمون سيادتكم الإرث النضالي الذي تتحمله الحركة النقابية تجاه نضال الشعب السوداني، وما تحملته من مسؤوليات جسام في تعزيز النضال الجماهيري والنهوض به لمصادمة نظام الجبهة القمعي، والحركة النقابية إذ تواصل نضالها وتتحمل مسئولياتها مع القوى السياسية الأخرى داخل التجمع الوطني الديمقراطي، فلابد من تعزيز دورها وجعله أكثر إيجابية ونشاطاً وذلك من خلال وجودها اليومي، خاصة بموقع التجمع الوطني الديمقراطي، ولهذا فإننا نتقدم بهذه المقترحات والتي نرى أنها يمكن أن تدفع بالعمل النقابي داخل هذه الأجهزة، ومن ثم إلى قواعدها المنتشرة بالسودان، وعليه إننا مجموعة النقابيين بأسمرا والأراضي المحررة شرق السودان نود أن نتقدم لكم بهذه المقترحات لدفع هذا العمل:

نرى أن يتم تكوين لجنة تنسيق نقابي بمقر أمانة التجمع وذلك للأسباب الآتية:

تسهيل الاتصال بين المجلس وأمانة التجمع الوطني.

ب - متابعة النشاط اليومي بين الداخل والخارج، وذلك لضمان مشاركة النقابيين في ورش العمل التي يقيمها التجمع الوطني، ففي الفترات السابقة والتي أقيمت فيها الورش بكل من أسمرا ونيروبي وكمبالا، تلاحظ عدم وجود تمثيل للحركة النقابية في هذه الورش.

نرى أنه لابد من ربط النشاط النقابي بإعلام التجمع الوطني الديمقراطي خاصة في وجود الإذاعة بأسمرا وضرورة وجود ممثل النقابات بلجنة الإذاعة.

نرى أنه أيضا من الضروري تمثيل الحركة النقابية في كافة اللجان التي تتكون لأداء المهام التي تكلف بها الأمانة العامة، مثل اللجنة المكونة من قبل القيادة للإشراف على (مؤتمر المرأة) والتي مثلت بها جميع الفصائل باستثناء(النقابات)، مع إيماننا بضرورة إنشاء (تنظيم للمرأة السودانية) ونعتقد أن ذلك من صميم دور الحركة النقابية.

كما نرى أن هنالك من المقترحات والنشاطات التي يمكن أن توكل للجنة التنسيق هذه والتي هي ليست بديلا لأعضاء المكتب التنفيذي أو هيئة القيادة المختارين من قبل المجلس العام للنقابات، بل هي لجنة تتبع للمجلس العام وتتعاون مع المكتب التنفيذي للتجمع الوطني بأسمرا باعتباره فرعاً من الأفرع القائمة حتى لا يفهم هذا القصد خطأً، ويمكن أن توكل له المهام الآتية:

عقد ورش عمل النقابات لمناقشة الموضوعات التي تهم الحركة النقابية مثل:

قضايا المفصولين تعسفياً وسياسياً.

قانون النقابات والقوانين العمالية.

الأوضاع الاقتصادية للحركة النقابية.

تنظيم نضالات الحركة النقابية بالداخل والخارج.

القوانين المقيدة للحريات.

وأخيراً أننا نرى أن دور الحركة النقابية في المرحلة القادمة يجب أن يكون فاعلاً

خاصة في هذه الظروف، والتي تتسم بتحولات جديدة تلقي بظلالها على التنظيمات النقابية وعلى مواصلة المسيرة التي انتظمت عبر نضالها الطويل، وما واجهته من قمع وتشريد وحرمان من أهم ضروريات الحياة، عليه نرجو أن نكون قد أوضحنا وجهة نظرنا بجلاء ودون اي مقاصد أخرى.

ولكم الشكر

الموقعون:

عكاشة عبد الرحمن علي	أسمرا - دولة اريتريا
عباس العوض	الأراضي المحررة - شرق السودان
إحسان عبد العزيز	أسمرا - دولة اريتريا
حسن بندى	أسمرا - دولة اريتريا

*صورة/ الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي.

كل هذه المكاتبات كان مقصوداً بها أن يعدل التجمع الوطني في سياساته تجاه النقابات ولفت نظر المكتب التنفيذي لممارسات القائمين على أمر شؤونه الإدارية والمالية في غياب كامل لممثل النقابات بالمكتب التنفيذي عبد الوهاب عبد الغني، والذي لم يكلف نفسه بحضور اجتماع واحد للمكتب التنفيذي لطرح هذه القضايا منذ أن سيطر على المنصب، حيث كانت كل اجتماعات المكتب تعقد بأسمرا بمقر الأمانة العامة، لذا كانت من شروط الاختيار أن يكون أمناء الامانات بالمكتب التنفيذي من المقيمين بأسمرا، وبما أن ممثل النقابات كان عضواً فقط بالمكتب التنفيذي دون مهام لأي أمانة من الأمانات، لذا لم تنطبق عليه شروط الإقامة بأسمرا، ولكن وضع النقابات في منظومة التجمع الوطني كان يقتضي حضوره اجتماعات المكتب التنفيذي ولو بعضها، ولكنه آثر الحزبية على دوره كنقابي فوجد ممثل النقابات بهيئة القيادة نفسه مضطراً إلى تبني القضايا التي تهم النقابات، بالكتابة تارةً وبالنقاش تارةً أخرى، فنجد كل ما وقع على النقابات من تهميش بالتجمع الوطن يقف وراءه الحزب الاتحادي الديمقراطي وهذه حقيقة نقولها للتاريخ، وذلك بدءاً بالتغول على حقها الديمقراطي في

أن تختار من يمثلها بالمكتب التنفيذي ومن يدافع عن حقوقها بعد رحيل المرحوم علي حاج حمد، وسيطرته على مقعدها (بوضع اليد)، ومروراً بكل الممارسات التي ذكرناها، والتي أضعفت الصلة بين النقابيين بالداخل والخارج، فالورش بجانب أهميتها في بناء القدرات كانت عبارة عن ملتقيات تتيح للمشاركين فرص التلاقي والتفاكر والتنسيق للفترة الانتقالية، هذا بالإضافة لأهمية عقد المؤتمر الخاص بالنقابات والذي كان سيساعد كثيراً على تجميع صفوفها واستعدادها لمرحلة الفترة الانتقالية، ولكل ذلك كانت النقابات مواجهة بكثير من عوامل الضعف، استمرت أوضاع النقابات بالتجمع الوطني تسير على وتيرة واحدة لم تتغير. ونجد ذلك في الخطاب الصادر من عضو هيئة القيادة هاشم محمد أحمد بتاريخ/ ١٥/ ٧/ ٢٠٠٥م أي بفارق زمني يقارب العامين بين هذا الخطاب وخطابه الأول «أعلاه» الصادر في ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٣م، صدر الخطاب الأخير بعد توقيع اتفاقية القاهرة حيث كان التجمع الوطني قد حزم أمتعته استعداداً للعودة إلى الوطن، فاقيمت ورشة عمل أخيرة حول ترتيبات الفترة الانتقالية وحدث فيها ما ظلّ يحدث عادة من تجاهل للنقابات. فكان نص الرسلة لا يختلف عن سابقتها كثيراً فجاءت كما يلي:

(صورة طبق الأصل)

المجلس العام للاتحادات النقابية السودانية بالخارج

التاريخ :١٥/ ٧/ ٢٠٠٥م

السيد / الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي

السادة / أعضاء المكتب التنفيذي للتجمع – أسمرا

لعناية السيد / معتز الفحل

تحية طيبة وبعد

الموضوع : ورشة عمل التجمع الوطني الديمقراطي بالقاهرة ٢٣ يوليو ٢٠٠٥م

أرجو أولا أن أعبر عن أسفي بأنه نما إلى علمي اليوم فقط (ولم أخطر رسميا كبقية ممثلي الفصائل) بورشة العمل المزمع قيامها بالقاهرة يوم/ ٢٣/ ٧/ ٢٠٠٥م.

لقد لازم هذا التهميش النقابات منذ بداية برامج ورش التجمع والتي لم يحضر ممثلو

النقابات أياً منها بسبب ضيق الوقت أو لأسباب إدارية أخرى.

قمت بإخطار أعضاء المجلس بذلك وبعد التشاور في المجلس بلندن تقرر أن ندخل التجربة مرة أخرى علىّ النقابات تحظى هذه المرة بحضور إحدى ورش العمل هذه والتي من أهدافها بناء قدرات التجمع ورسم طريق المستقبل أمامه.

وتأسيساً على ذلك قرر المجلس العام للاتحادات النقابية بالخارج أن يكون ممثلو النقابات في هذه الورشة المناديب الآتية أسماؤهم:-

السيد / عبد الوهاب عبد الغني – عضو المكتب التنفيذي أو من ينوب عنه من اتحاد العمال وسوف يحدد لكم الاسم المناوب في حالة تعذر حضوره. تلفون موبايل بالقاهرة ١٠٦٩٢٩٢٣-٢٠-٠٠

السيد / محمد أحمد - عضو المجلس (لندن) مندوب اتحاد الموظفين تلفون منزل ٩٦٩٣٥٥٨-٤٤-٠٠

أو عن طريق حافظ إسماعيل: موبايل (لندن) ٧٩٥٦٦٣٤٨٣-٤٤-٠٠

السيدة إحسان عبد العزيز مندوبة اتحاد المهنيين والفنيين وممثلة النقابات بدولة إريتريا – تلفون أسمرا ١٥١٨٩٣.

نرجو ترتيب الإجراءات اللازمة لإنجاح حضورهم الورشة وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير.

المهندس / هاشم محمد أحمد

عضو هيئة القيادة وممثل المجلس العام بالتجمع الوطني الديمقراطي

١٥/ ٧/ ٢٠٠٥م

*صورة / المجلس العام للاتحادات النقابية – الخرطوم

*صورة السيد / عبد الوهاب عبد الغني

*صورة الأستاذة / إحسان عبد العزيز

وأقيمت الورشة وحضرها من النقابات عبد الوهاب عبد الغني وشخصي فقط لعدم إرسال تذاكر سفر لمحمد أحمد/ عضو المجلس العام بلندن، وبرر ذلك معتز الفحل المشرف المالي على الورشة بأن الجهة الممولة أعطت توجيهات بعدم الترشيح من أوربا وأمريكا لارتفاع تكاليف التذاكر (مع ملاحظة عدم التنبيه لذلك عند الترشيح حتى يتمكن المجلس من الاستفادة من الفرصة بتغيير اسم المرشح).

برغم كل هذه الظروف كان صوت النقابات يعلو عندما يسكت الآخرين، وعندما تحتاج المنعطفات النضالية إلى من يتحدث بصوت مسموع، وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر موقف المجلس العام للنقابات بالخارج عندما وقع مولانا محمد عثمان الميرغني كرئيس للتجمع الوطني(اتفاق جدة الإطاري) مع النائب الأول لحكومة السودان علي عثمان محمد طه في ديسمبر/ ٢٠٠٣م، كان ذلك مفاجئاً للاتحاديين أنفسهم قبل أن يكون مفاجئاً للحلفاء والآخرين، واجهت الفصائل الاتفاق بالنقد والاحتجاج خلف الكواليس، ولم يجرؤ أي منهم على أن يقول ذلك (جهرةً) باستثناء النقابات التي رأت في الاتفاق العديد من السلبيات التي تتعارض مع مبادئ التجمع الوطني وثوابته في عدة بنود على رأسها ما جاء في نظام الحكم، اعتبار الأجهزة الأمنية للنظام جزءاً من القوات النظامية القومية، الاتفاق على عدم تصفية وإلغاء الأجهزة الأمنية، النظم الاقتصادية وسياسة الانفتاح الاقتصادي والخصخصة الخرقاء، «رفع المظالم ودفع الضرر» الذي اتخذه الاتفاق بديلاً للمحاسبة، كلها قضايا تمس ثوابت التجمع الوطني الديمقراطي وتجاوزها يعتبر خرقاً للمبادئ التي قام عليها التجمع، وعندما صمت الآخرون وضع المجلس العام للنقابات رأيه واضحاً في مذكرة قام برفعها لهيئة القيادة، وطالب بعقد اجتماع خاص لمناقشة الاتفاق والإجماع عليه وهذا نصها:

(صورة طبق الأصل)

المجلس العام الاتحادات النقابية السودانية بالخارج

السيد رئيس التجمع الوطني الديمقراطي

السادة رئيس وأعضاء هيئة القيادة

المحترمين

تحية واحترما .. وبعد

الموضوع: اتفاق جدة الإطاري بين السيد/ علي عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية.

والسيد / مولانا محمد عثمان الميرغني

اسمحوا لنا أن نتقدم لسيادتكم ببعض الآراء التي لم تسمح لنا الظروف بتقديمها من خلال أجهزة التجمع الرسمية منذ توقيع الاتفاق أعلاه.

منذ توقيع مشاكوس الإطاري في ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م ظلت هيئة قيادة التجمع وكافة عضويته تتابع باهتمام بالغ مسار هذه الوجهة الجديدة المؤمل فيها أن تفضي إلى حل سياسي شامل يضع حدا لحل أزمة البلاد المتلاحقة والمورثة منذ فجر الاستقلال.

فهمنا لهذا الاتفاق أنه جاء كنتاج لتصعيد الجهود الإقليمية وعلى رأسها دول الإيقاد لإيجاد حل لأطول حرب أهلية ظلت تدور رحاها منذ ١٩٥٥م- بتجاوز بعض الهدنات بسبب اتفاقيات لم تكتب لها الاستمرارية.

ولقد أفردت هيئة القيادة حيزاً كبيراً من اجتماعاتها لمناقشة هذا الاتفاق، وتقدمت برأي متكامل حوله. أبرزت إيجابياته وتوقفت بقوة أمام السلبيات الرئيسية وقدمت فيها رأياً مبدئياً واضحاً اقتنعت به الحركة كأحد الأطراف المتفاوضة. وبحكم عضويتها في التجمع ووضعته نصب عينها لإبرازه خلال مناقشات بنود الاتفاق في المفاوضات الجارية. هذا بالإضافة إلى مبدأ المشاركة، والذي بدونه تصبح أي اتفاقية ثنائية بعيدة عن مجموع الشعب السوداني وفصائله وممثليه كافة لن تؤدي إلى الحل السياسي الشامل وتحقيق أهداف الشعب وتطلعاته لسودان جديد.

أدى تجاوب هيئة القيادة مع الاتفاق الجديد وأهمية مبدأ المشاركة إلى تكوين وفد من هيئة القيادة للتنسيق مع الحركة الشعبية، إضافة إلى مجهودات الحركة لإبراز مبادئ التجمع خلال المفاوضات وأطلت المبادرة الليبية/ المصرية المشتركة بوجهها من جديد إشارة لتكملة البعد الإقليمي للاتفاق وليس بالضرورة إقحام المبادرة. كان بروز مشروع الإجماع الوطني والذي أيدته جميع فصائل التجمع وبعض أروقة المعارضة خارج التجمع – هو بمثابة الحل الأمثل لمبدأ المشاركة وتحقيقه من جهة والحفاظ على مبادئ التجمع المورثة من جهة أخرى، ولا غرو أنها قد وضعت حلا غير مسبوق بل ومجمعاً عليه لمشاكل الشعب السوداني وأزمات الوطن. وكان الأجدر بنا العمل بجدية

أكثر لنفاذ المشروع أقلها اجتماع لهيئة القيادة للتوقيع عليه بواسطة الفصائل، وكل من يريده كخطوة أولى لابد منها لتضعه في موقعه المتقدم والصحيح. وليساعد المتفاوضين في الوصول إلى الحلول والاتفاق المرضي والذي يتجاوز كل سلبيات مشاكوس.

كما وضع التجمع في نفس الوقت رأيه المتكامل حول كل قضايا الفترة الانتقالية على ضوء الخطوات أعلاه.

والمتمثل في وقف الحرب وإحلال السلام، وتجنيب البلاد شرور الصراعات الدموية من خلال حل سياسي شامل تمثل المشاركة الشعبية فيه اللحمة والسداة. ومن هنا جاء الترحيب والدعم في محادثات السلام من خلال الإيقاد بشرط عدم حصر التفاوض في طرفين متحاربين، وعدم النظر إلى المشكلة على أساس أنها مشكلة بين الشمال والجنوب أو مشكلة حرب بين مليشيات الحكومة وجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان، كما أوضحت بجلاء مقررات أسمرا ١٩٩٥م ومصوع ٢٠٠٠م – رأي التجمع حول ما ورد مثل قضايا الدين والدولة، حقوق الإنسان، الدستور والوحدة وتقرير المصير وشكل الحكم وأجهزته المختلفة .. إلخ. وفصل التجمع ذلك برؤى سليمة وواضحة وضع قضية التنمية والثروة في إطارها الصحيح والمتجرد. كما رسم الأسس لبناء جيش قومي للبلاد ولوضع القوات النظامية الأخرى ولقوات الأمن، فضلا عن الترتيبات الأمنية والعسكرية التي من شأنها أن تضمن وتؤمن الاستقرار لهذه القوات جميعا وللبلاد كافة، وبمشاركة الشعب في إحداث التغيير الاجتماعي والاقتصادي نضمن تحقيق السلام والتحول الديمقراطي بصورة مستدامة توقف الانقضاض عليه مرة أخرى.

الاتفاق الإطاري:

في ٤ ديسمبر ٢٠٠٣م تم التوقيع على اتفاق إطاري بين السيد محمد عثمان الميرغني بصفته رئيسا للتجمع الوطني الديمقراطي والسيد/ على عثمان محمد طه النائب الأول لرئيس الجمهورية.

حقيقة كان مفاجأة لنا في الحركة النقابية. وكأفراد سمعنا به سمعا وبيننا من قرأه على صفحات الجرائد أو شاهده عبر القنوات الفضائية، أما ممثلنا في هيئة القيادة فلم يستشار وفوجئ بالمثل ولم يتم الاتصال به حتى ولو بعد التوقيع. وانتشار الخبر ليتم تنويره بظروف وملابسات مثل هذا الاتفاق، إذ لم نجد من مندوبنا إجابة لأسئلتنا، فضلاً عن

هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي والذي تم التوقيع باسمها لم تدع لاجتماع لتناقش هذا الاتفاق قبل التوقيع عليه واعتماده، ولم يتم تنويرها حسب علمنا، والتنوير نفسه إن تم هو ليس بكاف في اتفاق تمس بنوده عمل التجمع ومبادئه وثوابته منذ ميلاده وحتى الآن. وعليه كنا ومازلنا نرى ضرورة لقاء هيئة القيادة لمناقشة الأمر وكيفية الخروج منه بأحسن النتائج.

في رأينا أن الاتفاق الإطاري الذي أعلن به العديد من الإيجابيات المقبولة لن نتعرض لها هنا، بل سوف نركز على السلبيات لارتباطها الوثيق بقضايا مبدئية هي من صميم القضايا المصيرية وثوابت التجمع ومواثيقه منذ أسمرا ١٩٩٥م وحتى الآن وفيها ما يعتبر خطوطا حمراء بالنسبة للتجمع.

آراؤنا في بعض القضايا تتمثل بالآتي:

أولاً/ البند (٤) الخاص بنظام الحكم في السودان وقد جاء كما يلي:

نظام الحكم ديمقراطي يقوم على التعددية وجمهوري رئاسي يكفل التداول السلمي للسلطة عبر الانتخابات الحرة. «انتهى»

من أوضح المبادئ في مواثيق ومقررات التجمع وفي مؤتمر أسمرا يونيو٩٥، ومصوع سبتمبر٢٠٠٠م هو إجماع التجمع حول النظام «البرلماني» كنظام للحكم. وقد حددت معالمه وتفاصيله في تناول التجمع لترتيبات الفترة الانتقالية لم يبرز سوى رأي فعالية واحدة مع النظام الرئاسي، وقد غادرت التجمع وقتها لقناعات تخصها وحتى إذا قلنا جدلا أنه لم يكن هناك ر أي متفق عليه من التجمع، وجلسنا اليوم لنضع رأيا للتجمع حول شكل الحكم فكيف يعقل بعد ١٤ عاما من الأزمات والمرارات والتسلط الرئاسي وحكم الفرد أن يختار التجمع النظام الرئاسي نظاما للحكم في بلد فريدة كالسودان مايزال يعاني من النظم الشمولية هذا ليس رأي التجمع، وفي تقديرنا لا يصل إلى درجة التفاوض حوله فهو مبدأ أساسي إن لم نقل أحد الثوابت، أكد ذلك وفصله لاحقا مشروع الإجماع الوطني.

ثانيا/ البند (٦) وهو البند الأكثر مرارة والخاص بقومية القوات المسلحة وجاء كما يلي:

قومية القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى بما فيها جهاز الأمن بما لا يعني

تصفيتها أو إلغاءها اسمحوا لنا أن نعبر عن إحساسنا بالغبن الذي أصابنا بالآتي:

١- مما يحز في النفس أن نعتبر أمن الجبهة أحد القوات النظامية القومية.

٢- أن تشمله مع القوات النظامية الأخرى بمعنى قوات الشرطة والسجون وحرس الصيد وإذا جاز- الدفاع الشعبي وبما فيها كما يقول الاتفاق جهاز الأمن (جهاز أمن الجبهة أو بالأحرى أجهزة أمن الجبهة واستخباراتها).

٣- ألا نكون قد أسأنا لأجهزة أمن الجبهة بوضعها كجزء من القوات النظامية الأخرى وفي ذيلها. أليس في ذلك تقليل من شأن هذه الأجهزة التي كانت كل شئ في التخطيط والتنفيذ للانقلابات والملاحقة والتعذيب والتشريد والقتل في واضحة النهار.

٤- و «ثالثة الأثاقي » أن نلحقها بجملة «بما لا يعني تصفيتها أو إلغاءها» هذه والله سوف تكون سيئة في حقنا، ألم يجمع التجمع حول تصفية جهاز الأمن! وماذا يريد التجمع أن يحقق إذا لم يتمسك بهذه المسألة. أيعقل أن يضع التجمع عدم «التصفية والإلغاء» إطاراً للتفاوض حول مصير هذه الأجهزة التي قامت بالأمس باعتقال أعضاء المجلس العام للاتحادات النقابية أحد فصائل التجمع الذي وقع على الاتفاق الإطاري ولما لم يجف مداده بعد. وهل سوف يتخلى التجمع الوطني الديمقراطي عن ثوابته كما تخلت الجبهة الإسلامية عن ثوابتها ومشروعها الحضاري.

لقد أوضحت مقررات أسمرا ٩٥ ومبادئ التجمع الأساسية المجمع عليها – وفصلت موقع التجمع من القوات المسلحة والقوات النظامية الأخرى ومقترحاته بخصوص التعامل معها ورأيه في الجيش القومي للبلاد وفي قومية القوات المسلحة ......الخ. نجد أن البون شاسع بين ما ورد في «الإطاري» وبين مبادئ التجمع التي عالجت مسألة الجيوش والمليشيات. وتتحدث عن بناء أو إعادة بناء أساسية وحديثة وليس قومية شئ موجود وباق لن تتم تصفيته وإلغائه. كيف تحولونه إلى قومي وهو أساساً ليست له صلة بالقومية ويمثل فقط أداة قهر في يد نظام غير دستوري جثم على صدر جميع القوميات السودانية زهاء الأربعة عشر عاماً.

إننا نبصر بوضوح الحبل السري الذي يربط بين وضع هذا البند بهذه الصورة وبين ما ورد في البند (ب) تاسعاً والذي سوف نتعرض له لاحقاً.

ثالثاً/ البند (ب) خامساً والذي يقول:

انتهاج سياسة اقتصادية متوازنة تراعي الاستفادة المثلى من إمكانيات الوطن وتوجيهها نحو التنمية القومية وتطوير البنية التحتية مع التأكيد على المضي قدماً في سياسة الانفتاح، ورفع يد الدولة ومؤسساتها عن الأنشطة الإنتاجية والتجارية والخدمية بما يصل بالاقتصاد الوطني إلى اقتصاد السوق الحر وبما يوفر منافسة لا تعرف الاحتكار.

إن كل نضالنا ضد سياسات النظم الاقتصادية هو بسبب الجزء الأخير من هذه الفقرة، وبسبب التخزين الاقتصادي الذي تم وسياسة الخصخصة الخرقاء التي يمارسها النظام لا لمصلحة المواطنين بل لتحقيق أرباح فاحشة لفئة قليلة من الرأسماليين. وبسبب هذه السياسة بيعت معظم بنوك القطاع العام بثمن بخس وتم على يد النظام تحطيم الخدمة المدنية وبقية مؤسسات القطاع العام، فضلا عن الانهيار الكامل للخدمات من تعليم وصحة وإسكان...إلخ بعد أن ترك الشعب جائعاً في العراء.

إن أول من يعاني من هذه الفقرة هو التجمع الوطني الديمقراطي بكافة فئاته وفعالياته الممثلة لجموع الشعب السوداني بخلاف تجار الجبهة الإسلامية الذين أصبحوا يتحكمون في السوق إذ لا يمكن لدولة تحترم نفسها أن تتخلى تماما عن مسئولياتها تجاه مواطنيها مهما كانت دخولهم وظروفهم المعيشية.

إن رأي التجمع الوطني الديمقراطي حول السياسة الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي واضح جداً في مواثيقه ومرجعياته، ولذا أكد ضرورة أن يحتل المؤتمر القومي الاقتصادي لهذا الإصلاح موقع الصدارة، وليعكس إيمان الجماهير به وتصميمها على تحقيقه ضمن مهام الفترة الانتقالية. ومن أجل وقف السير في هذا الطريق الخاطئ الذي أنتجه النظام ويؤدي الاستمرار فيه بإدراجه بتلك الصيغة ضمن الاتفاق الإطاري.

وعليه نرجو أن تسمحوا لنا بالتقدم ببعض المقترحات التي تمثل في نظرنا الوجهة الصحيحة في طريق معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماغية، وهي في تقديرنا جزء يسير مما يمكن أن يتقدم به التجمع للحل الشافي والجذري لهذه المشكلة المزمنة.

إزالة الفقر الذي أصبح يشمل أكثر من ٩٠٪ من السودانيين وذلك بإزالة الفوارق الكبيرة بين الأغلبية الفقيرة والأقلية التي تنعم بأكثر من ٧٠٪ من الثروة.

محاربة الأنشطة الطفيلية وتشجيع الأنشطة الإنتاجية لخلق فرص عمل لمعالجة مشكلة البطالة المتفاقمة.

ضرورة أن يتم الاستثمار في مجال الصحة العلاجية والاهتمام بالصحة العامة.

ضرورة الاستثمار في مجال التعليم ومعالجة التدهور المريع الذي حدث في المؤسسات التعليمية، لأن مستقبل التنمية الاقتصادية كانت أم اجتماعية لا يمكن أن يتم كما يجب دون مؤسسات تعليمية قوية.

معالجة الفوارق في التنمية بين الأقاليم وذلك سوف يساعد في الهجرة العكسية إلى الأقاليم لعدد كبير من سكان الأقاليم الذين أجبروا لأسباب أمنية أو اقتصادية للهجرة لأطراف المدن والعيش في ظروف معيشية قاسية جداً.

ضرورة معالجة مشكلة المفصولين عن العمل الذين شردهم النظام لأسباب سياسية ومعالجة مشكلة العطالة عموماً.

(نرجوا أن ننوه إلى أنه لدينا بعض المقترحات لبعض الموارد التي يمكن أن تستقل لتحقيق ذلك)

رابعاً/ البند (ب) تاسعاً:

« الالتزام برفع المظالم ودفع الضرر»

إن الموضوع أكبر من رفع المظالم وأن الأضرار التي لحقت بالشعب والدولة هي نتاج لتصميم قوي لأحداثها بواسطة تيار عقائدي استولى على السلطة بانقلاب عسكري وخرق الدستور، منقلبا بذلك على نظام ديمقراطي وممارسة شتى أشكال القهر والتعذيب والتقتيل والاعتقال والفصل والتشريد للمواطنين، ولم يتوان لحظة عن انتهاك كل حقوق الشعب السوداني. كما غرق حتى أذنيه في تفريخ وتصدير الإرهاب وإيواء وحماية الإرهابيين والمجرمين المطلوبين بواسطة العدالة الدولية.وكان الضحية في كل ذلك شعب بأكمله، والجلاد فيه هو هذا النظام الشمولي برمته.

فالمحاسبة هنا واجبة للظلم ورموزه ولم يضعها التجمع اعتباطاً في مواثيقه ومقرراته ومؤتمراته، ولم تخل منها أو من ذكرها اجتماعات هيئة القيادية وفروعها. ولم تكف منظمات حقوق الإنسان العالمية والإقليمية عن الحديث حول السجل الأسود للنظام

في مجال انتهاكات حقوق الإنسان وعن إدانة النظام والسعي لوقفه عند حده.

إننا في الحركة النقابية نعتقد اعتقادا جازماً أن صمام الأمان الوحيد لعدم دخول البلاد مرة أخرى في دائرة الشر هو «المحاسبة» ولا شيء غير المحاسبة. إن عدم المحاسبة هو السبب في كل ما ظل الشعب يعاني منه حتى الآن، وفي مامني به من فشل كل محاولات السلام والاستقرار والعيش في ظل من الحرية والديمقراطية وسيادة حكم القانون لعشرات من السنين مضت.

لقد كنا تجاوزنا عن ذلك بالعفو عما سلف عقب كل مرحلة أو قل كل «محنة» تمر بالبلاد باعتبار أنها لن تحدث مرة أخرى و لكن كان حدثنا يكذبنا .. فتحدث الكارثة .. وتحدث الاعتقالات .. ويتم التعذيب .. ويمارس القهر ويسود الظلم والاضطهاد .. وعليه فقد جاء الوقت لنقول« كفى» أما إذا فرطنا هذه المرة في حق الشعب فتتحمل المسئولية وحدنا لأننا أعلم بالنتيجة ... والتاريخ لا يعفو عنا ولن يغفر لنا هذه المرة.

أخيراً : وليس آخراً نأمل أن تتم مناقشة هذا الاتفاق في اجتماع خاص أو فوق العادة لهيئة القيادة للنظر في كيفية دعم الجوانب الإيجابية فيه ووضع الترتيبات لإزالة السلبيات المذكورة، وتحسين موقف التجمع التفاوضي حولها إذا أجمعنا على ذلك مع إفادتنا بما تتوصلون إليه.

في الختام اسمحوا لنا أن نتقدم لكم بالشكر .. ودمتم حماة للوطن

المجلس العام للاتحادات النقابية بالخارج (لندن)

عنه / السكرتير التنظيمي

حافظ إسماعيل

التاريخ : ١/ ١/ ٢٠٠٤م

وفي أسمرا حرصنا بإصرار على حضور الاجتماع الذي عقد لمناقشة الاتفاق باعتباره اجتماع مفصلي لقضية مفصلية وتاريخية، حيث عقد الاجتماع لأعضاء هيئة القيادة والمكتب التنفيذي المتواجدون بأسمرا مع قادة الفصائل وممثلي الأحزاب برئاسة العميد عبد العزيز خالد، صدر عن الاجتماع تقريراً كانت ملاحظاتي حوله أنه خرج خالياً من الملاحظات السلبية حول الاتفاق والتي تعرض إليها الحضور، بينما ركز على

الإيجابيات، ومن تلك السلبيات التي كنت قد سجلتها في ذلك الاجتماع. اعتراض إسماعيل سليمان ممثل الحزب الشيوعي بالمكتب التنفيذي للتجمع الوطني على الجملة التي اختتمت بها الفقرة الخاصة بالتزام الاتفاق بحقوق الإنسان الواردة في المواثيق الدولية (بما لا يتعارض مع الأديان)، معلقاً عليها بسخرية قائلاً : (ظهرت المادة «٥» تاني!!!)، بالإضافة لرأيه المعارض لسياسة الانفتاح والإبقاء على الأجهزة الأمنية دون تصفية أو إلغاء، وكنت قد سجلت موقفاً مشابهاً في الاعتراض على هذا البند، هذا بالإضافة لآراء أخرى نقدت ما شاب الاتفاق من سلبيات، كل ذلك لم يرد ذكره في التقرير الصادر عن رئيس الاجتماع وبرزت في التقرير النقاط التي أجمع الحضور على أنها إيجابية.

وفي اليوم التالي قمت بإرسال هذه الملاحظات مرفقة مع صورة من التقرير الصادر من العميد عبد العزيز خالد للمجلس العام للنقابات بلندن، وهذه صورة من التقرير.

(صورة طبق الأصل)

٦-١٢-٢٠٠٣م

الاجتماع مشترك لأعضاء هيئة القيادة والمكتب التنفيذي وقادة الفصائل المتواجدين في أسمرا حول الاتفاق الإطاري بين التجمع الوطني وحكومة السودان.

الزمان – السبت الموافق ٦/ ١٢/ ٢٠٠٣م

المكان :- مقر المكتب التنفيذي

الحضور :-

عميد / عبد العزيز خالد عضو هيئة القيادة

القائد / عوض عبد الباري عضو هيئة القيادة

الأستاذ / محمد سليم كيم عضو هيئة القيادة

الدكتور / جعفر أحمد عبد الله الحزب الاتحادي الديمقراطي

الدكتور / تيسير محمد أحمد التحالف الوطني/ قوات التحالف السودانية

الأستاذة / إحسان عبد العزيز النقابات

الدكتور / شريف حرير الأمين العام بالإنابة

الأستاذ / إسماعيل سليمان أمين الاتصال بالداخل

عقيد / كمال إسماعيل أمين المال

الأستاذ / معتز الفحل عضو المكتب التنفيذي/ الحركة الوطنية الثورية

الأستاذ / حسن بندى مدير المكتب التنفيذي/ سكرتيرا

* مدخل:

١- رحب الاجتماع بالاتفاق حيث أنه انتزع اعتراف النظام بالتجمع لأول مرة وهذا الاعتراف ناتج عن ضغط شعبنا بنضاله ضد النظام الشمولي.

٢- هذا الاتفاق يمثل اختراقاً كبيراً في جدار الشمولية ومحاولات تجزئة الحلول، مما يعني أن الطريق قد تم فتحه في اتجاه الحل الشامل، وهي بذلك هزيمة لنظام كان يحاول تفكيك التجمع بالتعامل غير الجاد مع مكانات التجمع كل على حدة.

٣- كون الاجتماع مجموعة عمل مصغرة من د. شريف حرير والأستاذ حسن بندى لجمع الاقتراحات الواردة من المجتمعين وتلخيصها في شكل نقاط يتم تقديمها لاجتماع المجموعة المتفق عليه لكي يكون يوم الاثنين ٨/ ١٢/ بمقر المكتب التنفيذي.

٤- كلف الاجتماع العميد / عبد العزيز خالد لنقل روح الاجتماع إلى السيد مولانا السيد / محمد عثمان الميرغني رئيس التجمع، وكذلك نقل رغبة الاجتماع لهيئة قيادة التجمع في أسرع فرصة ممكنة للشروع في الإجراءات العملية.

تلخيص الاقتراحات:

١- اقتراح للدعوة لاجتماع هيئة القيادة.

٢- تشكيل تيم التفاوض وليس بالضرورة أن يكونوا كلهم من هيئة القيادة أو المكتب التنفيذي لأن هنالك أشياء فنية تتطلب خبرات محددة (أي الفنيين).

٣- تكوين غرفة عمليات من أعضاء هيئة القيادة والمكتب التنفيذي المتواجدين في أسمرا وتظل في حالة انعقاد دائم.

٤- تكوين فرق عمل للتعامل مع موضوعات محددة، مثلا النظر إلى مقررات أسمرا واتفاقيات الحركة الشعبية للخروج بمقارنات تؤدي إلى توحيد وتطابق الأمور موضوعا ولغة.

٥- الدعوة لمؤتمر اقتصادي للتجمع يخرج برؤية التجمع الاقتصادية بشكل متكامل.

٦- اقتراح رسالة كاملة للسيد رئيس التجمع ولأعضاء هيئة القيادة والمكتب التنفيذي بتوصيات هذا الاجتماع.

٧- التحرك السريع لخلق صلة مؤسسة بالجبهة الغربية (دارفور) والنيل الأزرق.

٨- تحريك العمل الجماهيري ويمكن أن نحتاج إلى مؤتمر تجميع النقابات.

٩- تكوين فريق من قادة الفصائل الموجودة في الميدان لتقديم دراسة عن مصير قوات التجمع في الجبهة الشرقية.

١٠- تحريك لجنة دارفور التي كونها اجتماع هيئة القيادة وتحريك توصيات هيئة القيادة الخاصة بدارفور.

١١- إرجاع الملاحظات الخاصة ببنود الاتفاق الإطاري إلى لجنة التفاوض لدراستها والخروج برؤى محددة.

١٢- تحويل الاتفاق الإطاري إلى وسيلة لتفكيك النظام وبالتالي نحتاج إلى مجموعة عمل تعد لمعركة التفاصيل وهي تحتاج إلى فنيين في كل الجوانب.

١٣- التواصل الكامل الدائم مع الحركة الشعبية والتنسيق الكامل ولنا نموذج في لجنة التجمع التي كانت تذهب عند انعقاد المفاوضات.

١٤- إحياء لجنة التجمع التي كونت برئاسة العميد عبد العزيز خالد بشأن التفاوض.

العميد / عبد العزيز خالد

رئيس الاجتماع وغرفة العمليات

٦/ ١٢/ ٢٠٠٣م

رد هاشم محمد أحمد على ذلك في مذكرة لعبد العزيز خالد تضمنت تأييدهم

لمقترحات الاجتماع مع بعض الإضافات ورسالة لشخصي، وتعتبر المذكرة إضافةً أخرى لمحاولات المجلس لعلاج سلبيات (اتفاق جدة الإطاري) التي ناقشوها باستفاضة في المذكرة التي عرضناها، وما نعرضه حول موقف النقابات من الاتفاق يعتبر نموذجاً للعديد من المساهمات التي قدمها المجلس العام للنقابات بالخارج للتجمع الوطني ومواقفهم تجاه القضايا المصيرية، ولكن وفي ظل السيطرة التي كان يفرضها الحزب الاتحادي الديمقراطي على التجمع واستكانة الفصائل ظلّ كل ذلك مجرد محاولات انطوت عليها صفحات التاريخ.

وهذه صورة من مذكرة الجلس لعبد العزيز خالد

(صورة طبق الأصل)

المجلس العام لاتحادات النقابية بالخارج (لندن)

الأخ المناضل عميد / عبد العزيز خالد

رئيس الاجتماع المشترك وغرفة العمليات (أسمرا)

الإخوة المناضلين / أعضاء الاجتماع المشترك من هيئة القيادة والمكتب التنفيذي وقادة الفصائل المتواجدين بأسمرا

تحية النضال والعزة

وكل عام وأنتم بخير... وبعد

الموضوع : الاجتماع المشترك بتاريخ ٦ و٨ ديسمبر ٢٠٠٣م

نود في البداية أن نشيد بروح المبادرة الطيبة التي امتلكتم زمامها بالتعجيل باجتماع أسمرا بتاريخ ٦/ ١٢ واجتماع ٨/ ١٢ للمشاركين أعلاه .

لكم منا الإشادة والتقدير لما خرج به اجتماعكم من مقترحات تناولت قضايا الساعة، ومهام التجمع الوطني الديمقراطي الراهنة.

نفيدكم بموافقتنا ودعمنا لمقترحاتكم الإيجابية والتي لخصت لنا في مذكرة العميد/ عبد العزيز خالد رئيس الاجتماع، ونؤكد على أهمية استمرار غرفة العمليات ووضع التفاصيل للقضايا البديهية والمرتبطة بالعمل اليومي والتي لا تحتاج لمناقشة أو

قرار جديد من هيئة القيادة.

تعليق على بعض المقترحات بالآتي:

الدعوة لاجتماع لهيئة القيادة هو واجب عاجل يقدم على كل واجب نسبة للظروف الأخيرة، فهو يمثل «لوحة القفز» للمرحلة القادمة.

حل مشاكل الجماهير المعيشية يعتمد على البرنامج الاقتصادي وعليه فإن المؤتمر الاقتصادي يجمع عليه ويعالج أزمات البلاد الاقتصادية ونرى الدخول في تحضيرات عملية لإنجازه.

من المؤكد أيضا أننا نحتاج إلى مؤتمر للنقابات. وغني عن القول ارتباط ذلك بالمؤتمر الاقتصادي والحل السلمي الشامل وتحقيق الديمقراطية والحريات والعدالة الاجتماعية، وعليه نبدأ في التحضير للمؤتمر بنفس الخطا واتخاذ الإجراءات العملية فورا و سوف نقدم مشروعا بذلك.

مصير قوات التجمع يحتاج إلى قرار سياسي لارتباطه بإحدى وسائل وأدوات التجمع الوطني لتحقيق أهدافه وارتباط مصيره بتحقيق تلك الأهداف. وعليه اجتماع هيئة القيادة مهم جدا لأهمية الخروج بقرار سياسي عسكري حول هذا الأمر المصيري والذي لا شك يحتاج لتقرير وافٍ ينتج عن دراسة تفصيلية ودقيقة لوضع قوات التجمع.

نرجو أن نشكركم على إفادتنا أولاً بأول بما توصلتم إليه، أما بخصوص رأينا حول الاتفاق الإطاري بين التجمع الوطني وحكومة السودان فسوف نرسله في مذكرة لرئيس وأعضاء هيئة القيادة كمساهمة للمناقشة في الاجتماع المرتقب.

وأخيرا تفضلوا بقبول فائق شكرنا وتقديرنا ودمتم

أعضاء المجلس العام للاتحادات النقابية (لندن)

عنهم/ هاشم محمد أحمد

عضو هيئة القيادة

وممثل المجلس العام للاتحادات النقابية

١٧ ديسمبر ٢٠٠٣م

صورة:

* رئيس وأعضاء المجلس العام بالداخل

لعناية الأخ محجوب أحمد الزبير

* الأخ عبدالوهاب عبد الغني عضو المكتب التنفيذي وعضو المجلس العام بالخارج (القاهرة).

* الأخت إحسان عبد العزيز/ ممثلة النقابات بدولة إريتريا.

ولكن ظلت محاولات تقويم النقابات لاتفاق جدة مجرد محاولات حتى أصبح الاتفاق واقعاً لا مناص منه واتفاقاً (هشاً) قاد إلى (اتفاقية هشة) وهي ماعرفت (باتفاقية القاهرة)، حتى جاءت المرحلة الأخيرة لوجود التجمع الوطني بالخارج وبدأ الترتيب لعودة وفد المقدمة لداخل الوطن. اعتبرنا المرحلة مختلفة وافترضنا اختلاف المواقف وتوقعنا في المجلس العام للنقابات بالخارج أن يكون اسمي ضمن قائمة الوفود ولجان العمل، خاصة وأنني المرأة الوحيدة التي مثلت فصيل بدولة إريتريا حيث كان التمثيل (مذكراً) لكل فصائل التجمع الوطني بأسمرا، ولكن وللأسف لم يشفع لي ذلك لأكون ضمن وفد المقدمة. كما لم يشفع لي أيضاً دوري المتواضع طوال عشرة أعوام بالتجمع الوطني، وأنني كنت أيضاً المرأة الوحيدة بالمقر الرئيسي للتجمع الوطني ولها مكتب به حيث كنت أديره كما ذكرت باسم التجمع النسوي، تناقشت مع هاشم محمد أحمد حول ذلك وتوصلنا إلى مخاطبة هيئة القيادة باسمي فكانت هذه المذكرة:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني

الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا

مذكرة

السادة رئيس وأعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

بواسطة / ممثل النقابات بهيئة القيادة

الأستاذ / هاشم محمد أحمد

أولاً : أهنئكم بما تم التوصل إليه من اتفاق مع حكومة السودان بالقاهرة، والذي

جاء تعضيداً لاتفاقية نيفاشا التي حققت السلام لجنوب الوطن النازف منذ أكثر من خمسين عاما، وفتحت الباب لإحداث التغيير والتحول الديمقراطي وتحقيق السلام الشامل بإذن الله لكل ربوع السودان، وخاصة الشرق ودارفور والتي نأمل أن تدفع مستجدات المرحلة القادمة لحل قضايا هذه المناطق حلاً جذرياً، وأن ينعم أهل السودان باستقرار دائم ووحدة طوعية وعدالة ومساواة.

السادة الأفاضل:

منذ مايو ١٩٩٨م ظللت مكلفة بمهام الأمانة العامة للتجمع النسوي/ ممثلة للنقابات، حيث تمّ هذا التكليف من قبل فصائل التجمع الوطني الديمقراطي بانتخاب حر حسب ما تنص عليه لائحة التجمع النسوي، وبتوفيق من الله حظيت بإجماع كامل من كل فصائل التجمع الوطني المشاركة على مدى ثلاث دورات انتخابية. وكان آخر هذه الدورات مؤتمر كرباويب ٢٠٠٢م، كما ظللت ممثلة للنقابات بدولة إريتريا منذ ١٩٩٩م حسب خطاب المجلس العام للنقابات بالخارج بواسطة ممثلهم الأستاذ هاشم محمد أحمد لأمانة التجمع الوطني بأسمرا، بالإضافة لاستصدار المجلس العام خطاباً يؤكد هذا التكليف في يونيو ١٩٩٩م من ممثلي المجلس العام للنقابات بالداخل والخارج (مرفق). كما تم تجديد هذا التكليف في خطاب المجلس العام للنقابات بالخارج للتجمع الوطني بتاريخ ٢٥ / ٢/ ٢٠٠٣م (مرفق). وتم أيضاً اختياري كممثل للمجلس العام للنقابات باللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة (مرفق خطاب الأمين العام بالإنابة للتجمع الوطني). وبناءً على هذا تم تعييني بواسطة الأمين العام للتجمع الوطني مقرراً للجنة المصغرة لمؤتمر المرأة استنادا على قرار هيئة قيادة التجمع الوطني الصادر عن اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٤ (مرفق خطاب التكليف).

ويسعدني كثيراً أن كل هذه التكليفات وعلى مدى ثمانية أعوام تحملت أعباءها دون أي التزامات مالية من أي جهة بما فيها (المجلس العام للنقابات) والذي مثلته بدولة إريتريا وبالتجمع النسوي، واكتفيت شرفاً بانتمائي عبر النقابات للتجمع الوطني الديمقراطي الذي قدم المناضلون فيه أرواحهم فداء للوطن.

السادة الأفاضل، بعد كل ما تقدمت به من إيضاحات آمل أن أكون عند حسن ظنكم، وما قمت به من دور متواضع عبر مسيرتكم النضالية أرجو أن يكون محل تقدير لديكم. وهذا ما يدفعني إلى أن أعبر عن رغبتي الأكيدة في أن أعود إلى وطني بعد كل هذه

السنوات في إطار التجمع الوطني ممثلاً في لجان العمل التي يعكف على تكوينها تمهيداً للفترة القادمة، والتي أتمنى أن يكون وجودي فيها مفيداً للعمل النقابي بالداخل في فترة تحتاج للحشد الجماهيري والعمل من أجل سودان جديد، مع التنويه إلى أن عودتي النهائية للداخل ترتبط بترتيبات مهامي في التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا حتى اكتمال عملية السلام بشرق السودان.

ختاماً لكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز

الأمين العام للتجمع النسوي

وممثل المجلس العام للنقابات بدولة إريتريا

صورة إلى:

١ . القائد/ دكتور جون قرنق دي مبيور – رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان وعضو هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي.

٢ . السيد/ الأمين العام للتجمع الوطني القائد باقان أموم.

٣ . السادة المجلس العام للنقابات بالخارج.

٤ . السادة المجلس العام للنقابات بالداخل.

٥ . السيدة رئيسة التجمع النسوي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا.

٦ . الأخوات في التجمع النسائي الوطني بالداخل.

ملحوظة للقارئ:

(تكونت الوفود ولجان العمل ومثل الاتحادي الديمقراطي فيها بنسبة قاربت الـ٦٠ ٪ ومضت دون تمثيلي أو تمثيل أي امرأة أخرى، فكانت للرجال فقط لتكتمل ذكورية التجمع حتى الرمق الأخير).

كانت هذه في مجملها نماذج لمحاولات النقابيين الجادة في أن يكون لهم دور في

مسيرة التجمع الوطني، وأن يقدموا عبره (شيئاً للوطن) بعد أن تفرقت وحدات الحركة النقابية بانقلاب الإنقاذ الذي كانت ضمن أول قراراته (حل النقابات)، ثم مارس النظام ضد قياداتها كل أنواع القمع والاضطهاد والتعذيب، وظلت النقابات تدور في فلك التجمع الوطني بالداخل والخارج دون أن تتمكن من أن تلعب ذلك الدور، حتى انعزلت عن جماهيرها وقواعدها. وظهر ذلك واضحاً في الفترة الانتقالية من ٢٠٠٥ – ٢٠١٠م حيث عجزت النقابات عن تجميع كوادرها واسترداد مجدها ولم تبرح مكانها طوال تلك الفترة، وظلت نقابات المنشأة كما هي، وظلّ قانون النقابات كما هو، وكذلك القضايا التي كان من المنتظر أن تلعب النقابات دوراً فيها ظلت كلها كما هي، وعلى رأسها قضايا المفصولين تعسفياً وضحايا الخصخصة من العاملين في القطاع العام واستحقاقاتهم المالية من مختلف القطاعات، وغيرها من القضايا التي ترتبط بكرامة الإنسان السوداني ولقمة عيشه، وهكذا كانت الحركة النقابية ضحية النظام والمعارضة مثلها مثل الحركة النسائية التي عمل التجمع الوطني على إضعافها وأقام المتاريس حولها، وعمل على تحجيمها فتفتت الحركة النسائية ونقضت النساء (غزل الرائدات)، وتراجعت أوضاع المرأة وأصبحت تجلد وينتهك عرضها في وضح النهار.

ملخص ندوة صحيفة الحريات الإلكترونية بمركز الخاتم عدلان للاستنارة

مناقشة مسودة كتاب

(نساء في مرمى البندقية)

إعداد وتقديم هادية حسب الله

٢ يونيو ٢٠١٢م

أقامت صحيفة حريات الالكترونية ندوة على (البث المباشر) بمركز الخاتم عدلان حول (مناقشة مسودة كتاب «نساء فى مرمى البندقية») يوم السبت الموافق٢/ ٦/ ٢٠١٢م، شارك فى المناقشة الأستاذ فاروق أبو عيسى ، الأستاذ على السيد المحامى، الأستاذة سعاد الطيب حسن والأستاذة نادية مصطفى.. بالإضافة لعدد من المداخلات من الناشطات والناشطين، أدارت الحوار الأستاذة هادية حسب الله، وشرف الندوة عدد كبير من الحضور والإعلاميين.

افتتحت الندوة بواسطة مركز الخاتم عدلان حيث رحب الأستاذ خلف الله عفيفى بالحضور وقيادات الأحزاب والفعاليات السياسية التى شرفت الندوة، ثم بدأت الأستاذة هادية حسب إدارة الحوار بالسيرة الذاتية للكاتبة ثم تحدثت عن تاريخ الحركة النسائية وكيف كانت المرأة السودانية فاعلة منذ القرن الماضى بقدر لم يوثق له من قاموا بكتابة التاريخ ، وكيف كانت تتحدى الظروف المحيطة بها

لأداء دورها وذكرت أن رابحة الكنانية عندما سقطت شهيدة كان ذلك بسبب أنها كانت (نفساء) لتوها وأجهدها السير لمسافات طويلة كما أجهدها (النزيف) حتى ماتت، لم يذكر المؤرخين ذلك وتحدثوا عن أن موتها كان بسبب المرض، كما تحدثت عن السيدة فاطمة محمد عبد الرحمن كأول امرأة ابتكرت الدراما النسائية بعمل مسرحية جعلت دخلها دعماً للحركة الوطنية والذى جاء مساوياً لما جمعه الرجال لنفس الغرض، كما تحدثت عن العازة زوجة البطل على عبد اللطيف وذكرت أنها أول امرأة سودانية تعرضت للتعذيب، ولكن يبقى ذلك كله دون التوثيق له كما ينبغى..

بعدها حيت الكاتبة الحضور.. كما حيت الذكرى الأولى لرحيل الناشطة وداد صديق محمد الأمين، وقالت إنها فضلت أن تكون مناقشة مسودة الكتاب فى هذا التاريخ الذى يصادف الذكرى الأولى لرحيلها كواحدة من القيادات التى لعبت دوراً بارزاً فى تجربة المرأة بالتجمع الوطنى الديمقراطى.

استعرضت بعدها مسودة الكتاب والذى ذكرت أنه يحتوى على أربعة أبواب.. كل باب يشتمل عدة فصول تتناول محاور مختلفة لمسيرة المرأة عبر تجربة التجمع الوطنى الديمقراطي، تحدث الباب الأول عن نشأة وتكوين (التجمع النسوى السودانى الديمقراطي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة اريتريا) وهذا أسم التنظيم النسوى الذى كان يعمل باسمرا والاراضى التى كانت تقع تحت سيطرة التجمع الوطنى الديمقراطي وهى ما كانت تعرف بـ (الأراضي المحررة شرق السودان)، وتحدث الباب عن كيف استطاع التنظيم النسوى من تكوين فرعيات بتلك المناطق وصلت إلى أكثر من ستة فرعيات بمختلف المحافظات وبمناطق النزوح ومعسكرات اللاجئين، وحمل الباب الباب الثانى عنوان (مؤتمر كرباويب يدير عقارب الزمن) تحدث الباب عن المرحلة التى جاءت بعد المؤتمر الثانى للتجمع النسوى فى سبتمبر٢٠٠٢م بمنطقة كرباويب وتناول الظروف البيئية والاجتماعية لنساء البجا وأوضاع النساء فى مرمى النيران والتحديات التى كانت تواجه التجمع النسوى وعلى رأسها التمويل لعدم إدراج العمل النسوى ضمن ميزانيات التجمع الوطنى الديمقراطي، أما الباب الثالث جاء تحت عنوان «مؤتمر المرأة .. خفايا وأسرار» ومقصود به المؤتمر الذى تقرر فى مؤتمر التجمع الوطنى بمصوع وكان الغرض منه إنهاء حالة غياب المرأة عن مواقع صنع القرار بالتجمع الوطنى، تناول الكتاب الأسباب التى منعت قيامه بما اعتبرته الكاتبة تآمر على مشاركة المرأة.. و (قبر المؤتمر قبل أن يرى النور) وأوضحت إن الكتاب فى مجمله

عرض كثير من الوثائق التى تثبت إن إقصاء النساء كان متعمداً مع سبق الإصرار والترصد.. أما الباب الرابع والأخير تحدث عن تهميش التجمع الوطنى للنقابات مما أسهم فى إضعافها بجانب ما عانته النقابات من نظام الإنقاذ فأصبحت بين المطرقة والسندان مما أدى إلى عزلها عن جماهيرها ولم تتمكن من تحقيق أياً من الأهداف خلال الفترة الانتقالية وبقيت نقابات المنشأة كما هى وبقى قانون نقابات الإنقاذ كما هو كغيره من القوانين المقيدة للحريات، وضع الباب تحت عنوان (النقابات.. فارس خارج الحلبة)

وكان الأستاذ فاروق أبو عيسى رئيس قوى الإجماع الوطنى وعضو هيئة قيادة التجمع الوطنى (سابقاً) هو أول المناقشين لمسودة الكتاب وتحدث عن الإشكاليات التى تواجه التوثيق ووصف تجربة مناقشة مسودة نساء فى مرمى البندقية بالجديدة وأشاد بالفكرة وقال أنها طريقة مبتكرة لجمع المزيد من الإفادات والروايات لمن كانوا جزء من التجربة لتعزيز التوثيق، ووصف تجربة النساء بالتجمع الوطنى برغم كل الظروف المعيقة كانت تجربة ثرة حملت فيها النساء السلاح ، وقال هناك أسماء برزت فى تلك المرحلة وذكر منهن الراحلة وداد صديق وسعاد الطيب حسن وإحسان عبد العزيز، وقال كانت الكاتبة من أميز المناضلات وكانت تصدر مجلة (عزة) بانتظام رغم كل الظروف وتقوم بملاحقة أعضاء هيئة القيادة لتنفيذ حواراتها ولقاءاتها الخاصة بقضية الوطن وقضايا المرأة، مؤكداً أنها كانت تقوم بذلك فى ظل وجود عقلية تستند على مرجعية طائفية لا تعترف بحقوق المرأة، وأضاف .. قابلت النساء ذلك بوعى استندت فيه على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وعلى اتفاقية سيداو كاتفاقية إنسانية تعمل بموجبها الكثير من الدول التى تحترم حقوق النساء، كما تحدث عن الدور الذى قامت به الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم لأجل تمثيل المرأة بالتجمع الوطنى وما وجدته من معاناة فى طريق ذلك، هذا بالإضافة لإشارته إلى مؤتمر المرأة الذى لم تنجح مساعى انعقاده، وتحدث عن تجربة التجمع الوطنى وقال إنها مرحلة من أرقى مراحل تاريخ السودان المعاصر ونوه الى أهمية التوثيق لتلك المرحلة وقال يجب أن تكتب بالذهب، حيث قدمت عبرها التضحيات والشهداء لأجل تصفية الشمولية واستعادة الديمقراطية

أما الأستاذ على السيد المحامى فقد نفى وجود تهميش للنساء فى مرحلة التجمع الوطنى وشدد على عدم وقوع ظلم على النساء فى تلك المرحلة وتحدث عن غياب المرأة عن التوقيع على الميثاق كان بسبب غياب المرأة نفسها، وتحدث عن أنه طلب من

الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم جمع النساء للتوقيع ولكنها لم تفعل وكانت تود التوقيع باسم الاتحاد النسائى وكنا نحن نرفض ذلك، كما تحدث عن اختفاء المسودة الرئيسية للميثاق التى تمّ التوقيع عليها بواسطة الأحزاب بينما أكد دكتور الفاتح عمر السيد الأمين العام لحزب (المؤتمر السودانى) على وجود المسودة فى الحفظ والصون.

وتحدثت الأستاذة سعاد الطيب حسن رئيسة التجمع النسوى بالاراضى المحررة شرق السودان ودولة اريتريا فى دورته الأولى بمكتبه الثانى.. تحدثت عن نجاح تجربة التجمع النسوى ترجع الى تماسك النساء بمختلف توجهاتهم الفكرية والأيدلوجية ووقفتهن القوية فى وجه التحديات، وقالت كان التجمع النسوى يتكون من جميع فصائل التجمع الوطنى ..حزب الأمة القومى، التحالف الوطنى – قوات التحالف السودانية، التحالف الفدرالى، الحركة الشعبية لتحرير السودان، مؤتمر البجا، الأسود الحرة والحزب الشيوعى السودانى.. ثم انضمت إليه حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد النور ومنى أركو مناوى، وعددت الكثير من الخدمات التى كان يقدمها التجمع النسوى لنساء المناطق المحررة ولمعسكرات اللاجئين ونزلاء المستشفى العسكرى من الجرحى والمعوقين.. وذكرت أن انخراط النساء فى العمل العسكرى كان ايجابياً وساهم كثيراً فى مرحلة النضال المسلح، وأشادت بإصدارة عزة وشددت على ضرورة إحياء ذلك العمل الإعلامى الكبير مطالبة بعودتها إلى الساحة السياسية بواسطة إحسان عبد العزيز، اتفقت معها فى ذلك دكتورة ماجدة محمد أحمد على واصفة الإصدارة بأنها كانت عظيمة.

أما الأستاذة نادية مصطفى أحمد والتى شغلت مسئولة فرعية هيكوتا (مركز إدارة العمل الميدانى) كواحدة من فرعيات التجمع النسوى فى تلك المرحلة حيث كانت تقيم هناك مع زوجها دكتور الزين هاشم حيث كان يعمل بمستشفى قوات التجمع الوطنى بهيكوتا، تحدثت عن أهمية التوثيق لتجارب النساء، وتحدثت عن تجربة التجمع النسوى بالجبهة الشرقية باعتبارها تجربة تستحق الوقوف عندها وتحليلها خاصة أنها نشأت فى ظروف فى غاية الدقة وتمددت فرعيات التنظيم فى مناطق تعيش ظروفاً استثنائية، الجدير بالذكر ان الأستاذة نادية مصطفى هى صاحبة فكرة إصدارة عزة وتولت مع الراحلة وداد صديق رئيسة تحريرها فى المرحلة الأولى مهام إعدادها وإخراجها.

تميزت الندوة بحضور عدد كبير من الناشطات ومشاركتهن فى مناقشة المسودة، كانت أبرزهن د.ماجدة محمد أحمد، إحسان القدال، د.سامية النقر، سميرة مهدى، نعمات كوكو، تيسير النورانى، سعدية عيسى، الهام مالك، تغريد عوضة، ماجدة صالح، وأخريات.

اختتمت الندوة بتعقيب الكاتبة على مداخلات المشاركين والإجابة على بعض التساؤلات التى طرحت، وتقديم آيات الشكر والتقدير لصحيفة حريات الالكترونية وللأستاذة هادية حسب الله التى قامت بالإعداد للندوة وإدارة الحوار، ولمركز الخاتم عدلان الذى قام باستضافة الندوة وخصت بالشكر الأستاذ خلف الله عفيفى الذى كان له دور كبير فى نجاح فعالياتها.

خاتمة

كانت هذه محاولة للتوثيق لجزء من مرحلة مهمة من مراحل الحركة الوطنية السودانية، وهي المرحلة التي قاد فيها التجمع الوطني الديمقراطي العمل المعارض، وتوحدت فيه القوى الوطنية بمختلف مكوناتها الحزبية وفعالياتها السياسية والنقابية، وتلاحمت تحت مظلته فئات الشعب السوداني من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، فكان رمزاً من رموز السودان الجديد الواحد الموحد، مضت مسيرة التجمع التي بدأت في سجن كوبر بعد انقلاب يونيو١٩٨٩م، ومرت بعدة مراحل حتى وصلت إلى مرحلة الكفاح المسلح في العام١٩٩٦م. قدم خلال هذه المرحلة عدداً كبيراً من الشهداء والشهيدات إلى أن جنح نظام الإنقاذ للسلم فجنح التجمع الوطني لها، وخرج من بين زخم المدافع «اتفاق مشاكوس الإطاري» في أبريل ٢٠٠٢م. فكان نقطة البداية لاتفاقات السلام التي خطط المؤتمر الوطني لها أن تأتي مجزأة، عملاً بالسياسة المعروفة بـ(فرق تسد) وقد ساد. قادت

سياساته هذه إلى خروج أربع اتفاقيات من صلب التجمع الوطني. فكانت نيفاشا/ ٩/ يناير/ ٢٠٠٥م، القاهرة/ ١٦/ يونيو/ ٢٠٠٥م، أبوجا/ ٥/ ٥/ ٢٠٠٦م ثم اتفاقية أسمرا لسلام الشرق/ أكتوبر/ ٢٠٠٦م.

بدأت المرحلة الانتقالية في يوليو/ ٢٠٠٦م، ورحل في ذات الشهر القائد العظيم (الدكتور جون قرنق دي مبيور) في الثلاثين من يوليو ٢٠٠٥م، وسقطت كل الاتفاقيات بعده ما ولد منها وما كان لم يولد بعد، وتشتت التجمع الوطني وتفرقت أعواده وسهل كسرها، ودفنت مرحلة من النضال دون أن تجد من يعلن عن وفاتها أو من يستخرج لها شهادة بذلك تثبت أنها كانت هنا.

وعبر مراحل هذه التجربة كانت للمرأة إسهاماتها كجزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية ونضالات الشعب السوداني. إلا أنها ظلت طوال حقبة التجمع الوطني تناضل من على الهامش فانطبق عليها ما ظلّ يردده القائد د.جون قرنق (المرأة مهمشة المهمشين)، اهتم الكتاب بعكس هذه التجربة وكيف كان التجمع الوطني تجمعاً للرجال فقط، وكيف كان يطير بجناح واحد كما كان يقول الراحل العزيز الأستاذ (التجاني الطيب) كلما جلست إليه وتحدثنا عن قضية المرأة. كان دائما[1] يقول:(لقد كان لنا موقف قديم وكنا نقول الحركة السياسية السودانية كانت تطير بجناح واحد قبل العام ٥٢م وقبل تأسيس الاتحاد النسائي، ولكن وبعد التأسيس أصبحت الحركة السياسية والجماهيرية تطير بجناحين وتمشي على رجلين، والآن التجمع الوطني يسير على رجل واحدة وهذا لا يجعله يسير سيراً صحيحاً لابد من مشاركة المرأة).

وهنا لابد أن نقول.. لم يكن التجمع الوطنى كله ضد مشاركة المرأة، كانت ضرورة المشاركة بمفهوم بعض الأحزاب مسألة مبدئية، وكنا نجد لدى البعض منهم التأييد الكامل والدعم المعنوى، وفى مواقف كثيرة كان بعضهم يتبنى القضية المطروحة للنقاش فيما يخص المرأة فى ظل غيابها وعدم حضور ممثلات عنها.. ولكن يبقى كل ذلك مرهون بما يدور فى داخل اجتماعاتهم وفى عمق أروقتهم ودهاليزها بما تفرضه سياسة (التراضى) والموازنات السياسية التى تحدثنا عنها بالتفصيل، وعندما خصصنا هذا التوثيق لتجربة النساء بالتجمع الوطنى كجزء من ذلك التاريخ كنا فى قرارة النفس نطمح فى التوثيق لبعض من تجربة التجمع الوطنى فيما أتيحت لنا فرص الوقوف عليه

(١) إصدارة عزة – العدد الثامن/ أغسطس/ ٢٠٠٢م –لقاء العدد.

وبما توفر لدينا من مشاهدات ومعلومات ووثائق وإن كانت قليلة، وذلك لقناعاتنا بأن تجربة التجمع الوطني الديمقراطي تجربة تستحق التقييم والتوثيق. وتستحق أن تقف على تفاصيلها الأجيال، ويقع ذلك في دائرة المسئولية التاريخية. وانتهز هذه السانحة وأطلقه نداء لكل من كانت له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه التجربة النضالية العظيمة. والتي حدثت في مرحلة تاريخية تختلف عن كل المراحل التي مرّ بها الوطن منذ الاستقلال. المرحلة امتدت إلى ما يزيد عن العقد ونصف العقد من الزمان، وأقول لهم: أجمعوا هذا التاريخ. إنه ملك للشعب السوداني الذي وقف أمامكم وخلفكم وقدم أبنائه قرابين لتلك الحقبة النضالية، إنه حق الشهداء عليكم وحق الأجيال القادمة.

إحسان عبد العزيز

الخرطوم/ ١٦/ مايو/ ٢٠١٢م

المراجع

* السودان .. سقوط الأقنعة/ سنوات الخيبة والأمل- فتحي الضو.

*أهوال الحرب وطموحات السلام.. قصة بلدين/ د.منصور خالد.

*السودان .. المأزق التاريخى – محمد حاج حمد أبو القاسم

*جغرافية وتاريخ السودان – نعوم شقير.

*عندما يحل السلام – يوهانس أجاوين وألكس دوفال.

*المرأة السودانية والعمل السياسي- الحركة النسائية رصيد الحركة الوطنية/ محاسن عبد العال.

*سبع سنوات على توقيع مقررات أسمرا للقضايا المصيرية (كتاب)- إعداد أمانة الإعلام _ التجمع الوطني الديمقراطي.

*الصحف التي كانت تصدر في تلك المرحلة/ الاتحادي الدولية والفجر.

*إصدارة عزة – صوت التجمع النسوي السوداني الديمقراطي.

*البيانات الختامية ومقررات وتوصيات اجتماعات هيئة القيادة_ التجمع الوطني الديمقراطي _ الفترة من١٩٩٥م- ٢٠٠٥م.

*محاضر اجتماعات ووثائق التجمع النسوي السوداني الديمقراطي بالأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا.

*أوراق عمل مؤتمرات وورش التجمع النسوي.

*ما كتب عن التجمع الوطني عبر المواقع الالكترونية – إرشيف الفترة حتى

٢٠٠٥م وعلى رأسها سودانيز اون لاين.

*الروايات الشفاهية والمذكرات الشخصية لمن كانوا جزءاً من التجربة.

*أوراق عمل- محور المرأة - المنهج العام- معهد التدريب السياسي وإعداد القادة- الحركة الشعبية لتحرير السودان- الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٠م.

*مذكرات وتوثيقات شخصية.



انحناءة خاصة .. قبل الطبع

إلى أسرتى الصغيرة ...

❖ إلى زوجى العزيز الباشمهندس أحمد محيي الدين حسين..

❖ إلى فلذات كبدى ..عبد العزيز، محمد ، منية ومحيي الدين.

لكم الانحناءة وكل الحب.. فلولا صبركم ودعمكم لما استطعت خوض هذه التجربة العظيمة.. لولاكم لما كنت ...

ماما

السيرة الذاتية للكاتبة

*الاسم: إحسان عبد العزيز السيد .

*من مواليد مدينة عطبرة.

*تخرجت فى ١٩٨٣م من جامعة الزقازيق/ كلية الزراعة.

*من المؤسسين لمؤتمر الطلاب المستقلين بالجامعات المصرية وعملت كسكرتير عام للمؤتمر (التجمع الطلابى الحر المستقل) فى الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٣م.

*انتخبت ضمن قائمة المستقلين عضواً للمؤتمر العام لنقابة المهندسين الزراعيين وسكرتير عام الهيئة النقابية - نقابة المهندسين الزراعيين بالولاية الشمالية وفرعية الدامر لدورتى ١٩٨٥-١٩٨٦ (المرحلة الانتقالية)، ثم ١٩٨٦-٣٠/ يونيو/ ١٩٨٩م حيث تمّ حل جميع النقابات بعد الانقلاب .

*عملت كأمين عام للتجمع النسوى السودانى الديمقراطى بالاراضى المحررة شرق السودان ودولة إريتريا للفترتين من ١٩٩٨م- ٢٠٠٢م، ٢٠٠٢-٢٠٠٥م.

*مثلت المجلس العام للاتحادات النقابية السودانية بدولة إريتريا فى الفترة من ١٩٩٩م- ٢٠٠٥م.

*انضمت للحركة الشعبية لتحرير السودان بالجبهة الشرقية.

*عادت إلى الوطن من دولة إريتريا فى سبتمبر ٢٠٠٧م.

*عملت كمدرب بمعهد التدريب السياسى والقيادى بالحركة الشعبية لتحرير السودان وباحث فى تاريخ الحركة بقسم التاريخ فى الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٠م.

*انتخبت سكرتير التخطيط والتدريب والبحوث فى تجمع المرأة بالحركة الشعبية لتحرير السودان/ قطاع الشمال فى ٢٠١٠م.

*أوكلت لها مهام سكرتير الإعلام والناطق الرسمى باسم تجمع المرأة بالحركة الشعبية لتحرير السودان / قطاع الشمال فى ٢٠١٠م وحتى حظر الحزب فى

سبتمبر٢٠١١م.

*لها كتاب تحت الطبع بعنوان (ساسة السودان.. مقالات ومآلات).. الكتاب عبارة عن مجموعة لقاءات صحفية أجرتها الكاتبة مع قادة الحركة السياسية السودانية فى الفترة من ١٩٩٩م-٢٠٠٦م فى إصدارة (عـزة) التـى كانـت تصـدر باسـم التجمـع النسـوى بالعاصمة الإريترية (أسمرا).



الفهرس

